

بيساندالرمز الرحسيم



المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالى

جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبيــــاء والمرســـلين وعلـــى آلـــه وصحبـــه أجمعـــين و بناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريـــــــــــــخ

٧) / ١ / ٢ > ١٤ هــ. بعد إجراء التعديلات المطلوبة وحيث قد تم عمل اللازم فإن اللجنــة توصي بإجازتما في صيغتها المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه • والله الموف

أعضاء اللجناة

المناقش

13

التـاريخ:

المرفقات:

مدير مركز الدراسات الإسلامية

الاسم د/أحمد بن أبراهيم الحبيب

لمشرف

د/ محليمالرزاق الكبيسي

يوضع هذا النوذج أمام الصفحة المقابله لصفحة عنوان الأطروحه في كل نسخة من الرسالة

Makkah Al Mukarramah P. O. Box: 3517

Tel: 5280707

Tel: 5270000

مكة المكرمة ص. ب: ٣٥١٧.

هاتف مباشر: ۲۸۰۷۰۷

سنترال: ۲۷۰۰۰۰

آزیماله کور مرکز (کاملتر) آخ^{ان}ار حد جد



المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى مركز الدراسات الإسلامية



فقه الإمام الترمذي في سننه ودراسة نقوله للمذاهب من باب بدء الأذان حتى باب ما جاء في ١٩٥٨ مرر الانصراف عن يمينه وعن يساره

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية

إعداد الطالب عبد الله بن حميد بن علي صوان الغامدي



قال تعالى:

﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوْةَ فَأَذَ كُرُواْ ٱللَّهَ قِيكُمَّا وَقُعُودًا وَعَلَى اللَّهَ وَيَكُمَّ وَاللَّهَ وَاللَّهَ وَاللَّهَ وَاللَّهَ وَاللَّهَ الْمَا أَنْ تُمْ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوْةَ إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ وَيُحُودًا السَّلَوْةَ إِنَّ ٱلصَّلَوْةَ كَانَتُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴾ كَانَتُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا ﴾

سورة النساء آية ١٠٣

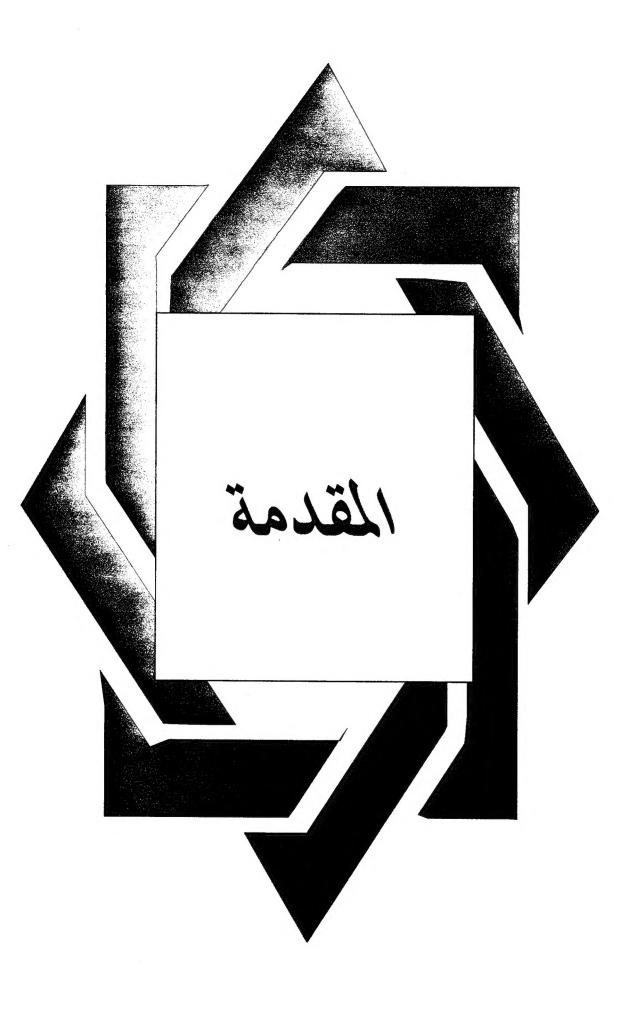
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم وبعد:

فإن هذا البحث والحمد لله قد بينت فيه مراد الترمذي فيما ظهر لي من خلال تراجم أبوابه من (باب الترمذي بالمذاهب الأخرى الأربعة وأظهرت فيه ما ترجح عندي أنه مراد الترمذي ، و لم أكتف بمــــذا بل بينت أقوال العلماء الآخرين من الصحابة والتابعين قدر الطاقة ، والخطأ والنسيان من طبيعة البشـــر ، بدأت فيه من أبواب الأذان : بدء الأذان ، والترجيع ، وإفراد الإقامة وتثنيتها ، والترسل والتثويب ، ومن أذن فهو يقيم ، وكراهية الأذان بغير وضوء ، والإمام أحق بالإقامة ، وحكـم الأذان بـالليل ، وكراهية الخروج من المسجد بعد الأذان ، والأذان في السفر ، وأبواب أخرى في الأذانثم بحثت المسائل المتعلقة بالإمامة والجماعة ، ثم بحثت الأبواب المتعلقة بصفة الصلاة وقد أخذت مساحة كبيرة من البحث : مثل : باب : ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها ، وباب : نشر الأصابع عند التكبير ، الرحمن الرحيم ، وأبواب في التأمين ، وأبواب : الركوع ، وأبواب أخرى في السجود ، وعدد مــــن الأبواب في : السكتتين ووضع اليمين على الشمال ، والإقعاء ، وأبواب أخرى في التشهد ، وأخــــيراً بحثت عدداً من الأبواب في السلام ، ثم ذكرت الخاتمة ، ذكرت فيها ما توصلت فيه من النتائج ممـــا ظهر لي حول فقه هذا الإمام الجهبذ رحمه الله ، ومن ذلك : أن فقهه في تراحـــــم أبوابـــه ، ويمتــــاز بالسهولة واليسر ، وأنه من العلماء المحتهدين المستقلين كما بين ذلك المباركفوري في تحفة الأحوذي ، وهو ما ظهر لي من خلال بحثى هذا ، وظهر لي أيضا أنه ينص صراحة على حكم المسألة في الترجمة ، ومما ظهر لي أيضا أن الترمذي يرحمه الله على اطلاع واسع بمعرفة الخلاف ولهذا وجدته ينص كتـــــيراً على الأقوال الأخرى ، وينص على مواطن الاتفاق ويعقب الحديث بأقــوال العلماء . وأخيراً ذكرت بعض الإقتراحات التي أسأل الله أن يحققها أو كثيرا منها ، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل. تمذيع العدب حديث الدهديد

بوميح العميد	To range Stode	न्धामा हरके
•••••	مراح عارزاق الكبيسي	••••••



بسمالله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلامضل له ، ومن يضلل فلاها دي له .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شربك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله .

﴿ يَ اَلَّا يُهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّحَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُرُّ إِلَّا وَأَنتُم مُسْلِمُونَ ﴾ (١) ﴿ يَ اَللَّهُا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسِ وَحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَأَءً وَٱتَّقُواْ ٱللَّا ٱلَّذِي تَسَآءَ لُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّا كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (٢) .

﴿ يَآ أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿ يُصْلِح لَكُمْ أَعْمَالُكُمْ وَمَن يُطِع ٱللَّ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ٣٠.

أمـــا بعد:

فقد جعل (٤) الله في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى ، ويصبرون منهم على الأذى ، يحيون بكتاب الله الموتى ، ويبصرون بنور الله أهلل العمى ، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه ، وكم من ضال تائه قد هدوه ، فما أحسن أثرهم على الناس ، وأقبح أثر الناس عليهم .

ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين .

⁽١) : سورة آل عمران ، آية رقم : (١٠٢) .

⁽٢) : سورة النساء ، آية رقم : (١) .

⁽٣) : سورة الأحزاب ، آية رقم : (٧١) .

⁽٤) : من خطبة للإمام أحمد في كتابه الرد على الزنادقة والجهمية : (١ / ٦) .

وكان من بين هؤلاء القلة ، أهل الحديث الذين شرفهم الله بخصال عدة ، لم ينالها غــــيرهم من أهل العلم منها :

اولا : أن الله جعلهم أوعية (١) لحفظ الأحكام ينقله خلفهم عن سلفهم على ممر الأيام ويحفظونه من التمويه والتحريف والأوهام .

ثانيا : أن الله خصهم بعلم الأثر (٢) الذي هو أشرف العلوم في المعاد وأرجاها عند رب العباد . فقد كانوا وقافين عند الآثار ، لا يتجاوزونها قيد أنملة ، حتى لقد قال الإمام سفيان الثوري : (إن استطعت أن لا تحك رأسك إلا بأثر فافعل) .

ثالثا : أن الله وفقهم للعمل بما حفظوه من السنن والآثار .

رابعا : ومنها أن الله جعل منهم أئمة (٣) وجهابذة ونقادا عدلوا رجاله وجرحوا وشرحوا ألفاظه وأوضحوا معانيه ، وبينوا محكمه ومتشابهه ووقفوا على ناسخه ومنسوخه . فكان من أجلهم (٤) تأليفا الإمام أبو عيسى الترمذي الذي اشتمل كتابه على فقه الحديث وعلله وبيان المجروحين من رجاله وتعديل نقلته .

وتكمن أهمية كتابه الجامع أنه أحد الكتب الستة التي اعتمد عليه العلماء وتفقه عليه الفقهاء ، ولقد نال شهرة واسعة بين أهل الحديث المهتمين بالتفقه في الآثار ولقد كان لهذا الكتاب في نفسي كبير الأثر لما اختص به من ميزات عديدة اختص به دون كتب السنة الأخرى ، مع ما فيها من علم وخير كثير والحمد لله ، ولقد وقع اختيار بعض الأخوة على كتاب الترمذي ، فوافق ذلك محبة عندي ، وقد كنت كتبته من بين البحوث التي أعدها للتقديم لدى الجامعة ، وأحمد الله أن أكون ضمن من أسهم في إخراج فقه الإمام الترمذي مقارنا به أقوال العلماء

⁽١) : فضائل الكتاب الجامع للإسعردي : (١ / ٣٠) . (٢): السابق

⁽٣) : السابق

الآخرين وبالذات فقهاء الإسلام المشهورين مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد . وأما البحث فإنه يتعلق بسنن الترمذي وفقهه الذي نص عليه في كثير من تراجمه أو في دلالة أحاديث الباب مقارنا له مع أقوال العلماء ولقد واجهت حقيقة بعض الصعوبات فيما يتعلق ببيان قول الترمذي في بعض تراجمه ولكنها والحمد لله قليلة لأن تراجم أبواب الترمذي يغلب عليها السهولة والحمد لله

وأما أهمية الكتاب الفقهية فلما احتص به من خصائص كما ذكرت سابقاً ومنها:

أولاً : أنه كان أحد الكتب الستة المشهورة ، الذي ضم بين دفتيه ثلاثة آلاف وتسعمائة وستة وخمسين حديثاً ، جمع أبواباً عديدة من العلم .

ثانياً : جمع في كل باب أصول أحاديث الباب ، وما لم نذكره فقد استدركه بالإشارة إليه بقوله : وفي الباب عن فلان وفلان

ثالثاً : ذكر ما حرى عليه العمل عند أهل العلم في كثير من أبوابه .

رابعاً : نص على مواطن الإجماع في الأعم الأغلب .

خامساً: ذكر مسائل الخــلاف وترجم لمسائل الباب بتراجم تــدل على علمه بالفقه بل واجتهاده فيه دون تقليد لأحد .

سادسا : حكم على كثير من أحاديث الجامع فقد لا يحتاج المتفقه في كتابه إلى غيره إن كان ممن يعتمد توثيقه إن إنفرد .

سابعا: تكلم على غير واحد من الرواة فجرح وعدل أكثر من ثلاثمائة راو في جامعه تقريبا ،وكان بحق من أهل الجرح والتعديل.

ثامنا : ذكر آراءه في عدد من مسائل المصطلح ، كتعريفه للحديث الحسن .

تاسعا: وله آراء في العلل سواء كان ذلك في ضمن كتابه الجامع أو في آخره ، في كتاب العلل الصغير ، أو باقي كتبه مما يدل على تضلعه في علم العلل وكتاب كهاذا للمرف لحري بأن يشمر له المشمرون . وكنت والحمد لله على فضله ممن حظي بهاذا الشرف العظيم على قلة البضاعة . أما مايتعلق ببحثي هذا فقد قمت وبتوجيهات من الدكتور المشرف على الرسالة : أحمد الكبيسي إلى تقسيمه إلى قسمين وقد أوجزن الدراسة فيهما لأن من سبقني من الأخوة وهو الأخ مطلق الصهيبي قد قام بالتوسع في دراسة هذين القسمين فجزاه الله عنا خير الجزاء .

وسيكون بحثي بمشيئة الله على قسمين :

القسم الأول: الدراسية:

وتحته فصلان:

الفصل الأول : حياة الإمام الترمذي الشخصية ، وتحته مبحثان :

الفصل الثاني: حياته العلمية.

والقسم الثابي :

وهو دراسة فقه الترمذي من خلال أبوابه . وسيأتي تفصيل هذا كله بعد هذه المقدمــــة إن شاء الله.

وأخيراً فإن أنْسَ فلا أنسْسَ أن أشكر شيحي الفاضل:

الدكتور / أحمد الكبيسي المشرف على الرسالة لما أولاه من عنايةٍ ومتابعة دائمةٍ لمست منه الجدّ والصرامة في الحق ، ورحابة الصدر والسّعة في العلم ، بارك الله في علمه وزاده مـــن فضله .

ولقد أفادين بفوائد عديدة طوال بحثي سواءً كان في منهج البحث ، أو في إعداد المسلئل ، ومن نصائحه يحفظه الله التي تنفع طلاب العلم وهي :

أولاً: عدم التوسع بغير فائدة .

ثانياً: تنظيم البحث وترتيبه في أوجز عبارة ، وأحسن إشارة ، وإن بحوثه حفظه الله ، أكبر دليل على ما ذكرت .

ثم أشكر الشيخ الفاضل الدكتور / ستر الجعيد

الذي كان له دور كبير في التوجيه لنا طوال فترة البحث ، فكم أسدى إليّ مـــن توجيــه ونصيحة لمست منها مزيد الإهتمام .

وهذا دوره مع كل طلابه في الدراسات العليا ، فقد كان يتمتع بأخلاق عالية فاضلة جــــزاه الله عنا خير الجزاء .

كما أني أشكر كل من كان له دورٌ في مساعدتي لإتمام هذا البحث.

القسم الأول: وتحته فصلان:

الفصل الأوّل: وتحته مبحثان:

المبحث الأول :

حياة الإمام الترمذي الشخصية ، وتحته خمس مطالب :

المطلب الأوّل: أسمُه.

المطلب الثابي : كنيته .

المطلب الثالث: نسبه.

المطلب الرابع: ولادته.

المطلب الخامس: وفاته.

_ (V) ق / 1 ___ المبحث الأوّل / حياة الإمام الترمذي الشخصية

القسم الأوّل: وتحته فصلان:

الفصل الأول: وتحته مبحثان:

المبحث الأول : حياة الإمام الترمذي الشخصيّة وتحته خس مطالب :

المطلب الأول: (اسمــه):

أما اسمه فهو: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الضرير . وقيل: محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن بن عيسى السلمي الترمذي الضرير (١) وقيل أنه ولد أكمه) (٢) .

المطلب الثاني: (كنسيسته):

ولا خلاف بين المترجمين له أن كنيته هي : أبو عيسى .

المطلب الثالث: (نــسـبه):

وينسب الترمذي رحمه الله إلى ترمذ كما قال الذهبي ٣٠) .

المطلب الرابع: (ولادتـــه):

ولد الترمذي في حدود سنة عشر ومئتين (٤) .

المطلب الخامس : (وفــــاته) :

توفي الترمذي بترمذ لثلاث عشرة مضت من شهر رجب سنة تسع وسبعين ومائتين (٥) .

⁽١) : سير أعلام النبلاء : (١٣ / ٢٧٠) .

 ⁽٢): شذرات العلم: (٢ / ١٧٤)، طبقات الحفاظ: (٢٧٨)، تمذيب التهذيب: (٣ / ٦٦٨).
 والصحيح أنه أضر في كبره بعد رحليته وكتابته العلم، كما قاله الذهبي، ونقل عن الحاكم أنه بقي ضريراً سنين: السير: (١٣ / ٢٧٠)، تذكرة الحفاظ: (٢ / ١٣٤).

⁽٣) : سير أعلام النبلاء : (١٣ / ٢٧٤) .

قال الذهبي : قال شيخنا القشيري : ترمذ بالكسر وهو المستفيض على الألسنة ، حتى يكون كالمتواتر . وقال المؤتمن الساجي : ممعت عبد الله بن محمد الأنصاري يقول : هو بضم التاء ، ونقل أبو الفتح اليعمري : أنه يقال فيه ترمذ بالفتح ، السير : (٦٣ / ٢٧٤) .

⁽٤): السابق.

 ⁽٥): سير أعلام النبلاء :(١٣ / ٢٧٧) ، تمذيب التهذيب :(٣ / ٦٦٨) ، طبقات الحفاظ : (٢٢٨) ، المنهل الروي
 : (١ / ١٤٣) .

المبحث الثاني:

حياته الإمام الترمذي العلمية : وتحته سـت مطالب :

المطلب الأول: نشأته ، وطلبه للعلم.

المطلب الثاني : رحلته في طلب العلم .

المطلب الثالث: مشائخه.

المطلب الرابع: تلاميذه.

المطلب الخامس: مكانته العلمية.

المطلب السادس: مؤلفاته.

- (٩) ق / ١ --- المبحث الثاني / حياة الإمام الترمذي العلمية

المبحث الثاني : حياة الإمام الترمذي العلمية وفيه ست مطالب :

المطلب الأول: (نشأته وطلبه للعلم):

ارتحل الإمام الترمذي إلى بلاد عديدة لطلب العلم ، فسمع بخراســــان والعراق والحرمين ، ولم يرحل إلى مصر والشام ، واختلف في دخوله إلى العراق (١).

والذي يظهر عندي والعلم عند الله أنه دخلها ، لما جاء (٢) فيما نقله الذهبي عن أبي منصور بن عبد الله الخالدي قال : قال أبو عيسى : (صنفت هذا الكتاب وعرضته علماء الحجاز والعراق وخراسان ، فرضوا به ، ومن كان هذا الكتاب (يعني الجامع) في بيته فكأنما في بيته نبى يتكلم).

المطلب الثاني: (رحلته في طلب العلم):

وحدث أبو عيسى ، محمد بن عيسى الحافظ عن نفسه وكيف طلب العلم ، يقول : كنت في طريق مكة وكنت قد كتبت جزءين من أحاديث شيخ ، فمر بنا ذلك الشيخ ، فسألت عنه فقالوا : فلان فذهبت إليه وأنا أظن أن الجزءين معي وحملت معي في محملي جزءين ، كنت ظننت ألهما الجزءان اللذان له ، فلما ظفرت به وسألته : أحابني إلى ذلك ، أحدت الجزءين فإذا هما بياض ، فتحيرت فجعل الشيخ يقرأ علي من حفظه ثم ينظر إلي ، فرأى البياض في يدي ، فقال : أما تستحي مني ، قلت : لا وقصصت عليه القصة ، وقلت احفظه البياض في يدي ، فقال : أما تستحي مني ، قلت : لا وقصصت عليه القصة ، وقال استظهرت قبل كله ، فقال : إقرأ فقرأت جميع ما قرأ علي على الولاء ، فلم يصدقني ، وقال استظهرت قبل أن تجيئني ، فقلت : حدثني بغيره ، فقرأ علي أربعين حديثاً من غرائب حديثه ، ثم قيال : هات ، فقرأت عليه من أوله إلي آخره كما قرأ ، فما أخطأت في حرف فقال لي : ما رأيت مثلك السابق ٣٠ .

المطلب الثالث : (شــيوخه) :

يروي عن علي بن حجر وأهل العراق (٤)

⁽١): السير: (١٣ / ٢٧١).

⁽٢): في تذكرة الحفاظ : (٢ / ٦٣٤) ، وانظر السير : (١٣ / ٢٧٤) .

⁽٣) : فضائل الكتاب الجامع : (١ / ٣١) .

⁽٤) : الثقات لابن حبان : (٩ / ١٥٣) .

- (١٠) ق / ١ --- المبحث الثاني / حياة الإمام الترمذي العلمية

المطلب الرابع: (تلاميده) ١٠٠:

روى عنه أهل خراسان ، كان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكسر (٢) ، ومحمد إسماعيل السمرقندي ، وحماد بن شاكر ، وأبو العباس المحبوبي ، والهيثم بن كليب ، وأبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر ، وأحمد بن يوسف النسفي ، ومحمود بن نمير وابنه محمد بن محمود ، ومحمد بن مكي بن فوج ، وأبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر ، ومحمد بسل المنذر بن سعيد الهروي ، وآخرون .

المطلب الخامس: (مكانته العلمية ومصنفاته):

هو أحد الأئمة الأعلام ، طاف البلاد وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين ، ثقة مجمع عليه ، ولا التفات إلى قول ابن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال إنه : مجهول ، فإنه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ، ولا العلل اللذين له ٣٠ .

وقال الإدريسي: كان الترمذي أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث ، صنف الجامع والتواريخ والعلل ، تصنيف رجل عالم متقن ، كان يضرب به المثل في الحفظ (؛) . وقال الحاكم أبو أهد: سمعت عمران بن علان يقول: مات محمد بن إسماعيل البخاري ، و لم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع بكى حتى عمي .

وقال أبو الفضل البيلماني: سمعت نصر بن محمد الشير كوهي يقول: سمعت محمد بن عيسى الترمذي يقول: فعل انتفعت بي)(٥).

المطلب السادس: (مؤلفاته):

وقد صنف الإمام الترمذي عدداً من الكتب (٦) ، غير الجامع تدل على سعة علمه وفضله ومنها :

- كتاب الزهد مفرد. وكتاب العلل الكبير وكتاب الأسماء والصفات
 - والشمائل والتاريخ .

⁽١) : مَذيب التهذيب : (٣ / ٦٦٨) .

⁽٢) : الثقات لابن حبان : (٩ / ١٥٣) . (٦) : السابق ، وانظر مقدمة تحفة الأحوذي : (٣٤٥) .

⁽٣) : هَذيب التهذيب : (٣ / ٦٦٨ – ٦٦٩) .

⁽٤): المصدر السابق . :

الفصل الثاني: وتحته ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : التعريف بالجامع ، وتحته مطلبان :

المطلب الأول: (فضائل الجامع):

ذكر العلماء لجامع الترمذي فضائل عديدة ، ومن أحسن ما قيل فيه : ما ذكره الإسعودي في (فضائل الجامع) (١) ، حيث قال : اشتمل كتابه على فقه الحديث وعلله وبيان المجروحين من رجاله وتعديل نقلته ، ولأبي عيسى فضائل تُجمع وتروى وتُسمع ، وكتابه أحد الكتب الخمسة التي اتفق أهل الحل والعقد والفضل والنقد من العلماء والفقهاء وحفاظ الحديث النبهاء على قبولها والحكم بصحة أصولها وما ورد في أبواتها وفصولها .

وقــال بعض أهل العلم يمدح كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله تعالى :

كتاب الترمذي رياض علم حلت أزهاره زهر النجوم به الآثار واضحة أبينت بألقاب أقيمت كالرسوم فأعلاها الصحاح ، وقد أنارت نجوماً للخصوص وللعموم ، ومن حسن يليها أو غريب وقد بان الصحيح من السقيم ، فعلله أبو عيسى مبيناً معالمه لطلاب العلوم ، فطرزه بآراء صحاح يخيرها أولو النظر السليم من العلماء والفقهاء قدما وأهل الفضل والنهج القويم فجاء كتابه علقاً نفيساً تنافس فيه أرباب الحلوم ويقتبسون منه نفيس علم يفيد نفوسهم أسنا الرسوم ، كتبناه رويناه ، لنروى من التسنيم في الدار النعيم ، وغاص الفكر في بحر المعاني فأدرك كل معنى مستقيم (٢) .



^{.(**/1):(1)}

⁽٢) : فضائل الكتاب الجامع : (١ / ٥٣ عالم الكتب) .

المطلب الثاني: (مكانته):

لجامع الترمذي مكانة عالية من بين كتب السنة والحديث ، فقد تقدم نقل الذهبي عن أبي منصور بن عبد الله الخالدي ، قال : قال أبو عيسى : صنفت هذا الكتاب وعرضته على علماء الحجاز والعراق وحراسان فرضوا به ، ومن كان هذا الكتاب (يعني الجامع) في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم (١) .

وفي المنثور لابن طاهر ، سمعت أبا إسماعيل شيخ الإسلام يقول : جامع الترمذي أنفع مـــن كتاب البخاري ومسلم ، لأنهما لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم والجامع يصــل إلى فائدته كل أحد (٢) .

وسمى الحاكم جامع الترمذي : بالجامع الصحيح ، وأطلق الخطيب اسم الصحيح على كتابي الترمذي والنسائي ، وقال الحافظ السلفي بعد ما ذكر الكتب الخمسة : اتفق على صحتها علماء الشرق والغرب ، ولعل مراده معظم ما سوى الصحيحين لأن فيه ما قد صرحوا بأنه ضعيف أو منكر وصرح أبو داود والترمذي بانقسام كتابيهما إلى صحيح وحسن وضعيف (٣) .

وقال الذهبي: قلت في الجامع علم نافع وفوائد غزيرة ورؤوس المسائل ، وهو أحد أصــول الإســلام ، لولا ما كدره بأحاديث واهية بعضها موضوع وكثيرٌ منها في الفضائل (٤) . وجامعه قــاضٍ له بإمامته وحفظه وفقهه ، ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشــدد ، ونفسه في التضعيف رخو (٥) .

⁽١): السير: (١٣ / ٢٧٤).

⁽٢): السير: (١٣ / ٢٧٧).

⁽٣) : المنهل الروي : (١ / ٣٧) .

⁽٤): السير: (١٣ / ٢٧٤).

⁽۵): سير أعلام النبلاء: (۱۳ / ۲۷۲) .

- (١٣) --- المبحث الثاني / منهج الإمام الترمذي في جامعه

المبحث الثاني: منهج الإمام الترمذي في جامعه وهو في مطلبين:

المطلب الأول: (منهجه الحديثي):

أولاً: جامع الترمذي من مصادر الحديث المهمة وبالذات فهو يُعد مصدراً من مصادر الأحاديث الحسنة ، نص عليه غير واحد من أهل العلم .

قال ابن جماعة : جامع الترمذي أصلٌ في معرفة الحسن وهو الذي شهره وقد يوجد في كلام بعض طبقة مشايخه كأحمد بن حنبل والبخاري (١) .

ثانياً: لم ينص الترمذي كغيره في جامعه على شرطــه كما قــاله ابن طــاهر المقدسي في كتابه شروط الأئمة (٢) ، ولكن من خــلال سبر العلماء لها ، وقد قسمه بعضهم إلى أربعة أقسام : قال أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الخالق : الجامع على أربعة أقسام :

قسم مقطوع بصحته ، قال أبو الفضل بن طاهر : وهو ما وافق البخــــاري ومســــلما (٣) . وقسم على شرط أبي داود والنسائي .

وقسم أخرجه للضدية وابنان عن علته .

وقسم رابع: ابن عنه فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء سوى حديث ((فيان شرب في الرابعة فاقتلوه))، وسوى حديث (جمع بين الظهور العصر في المدينة من غير خوف ولا سفر) ،، .

قلت : وهذا القسم يستغرق قسماً كبيراً من الجامع وفيه حصل بعض التوسع .

قال محمد بن طاهر : (وهذا شرط واسع فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج ، أو عمل به عامل أخرجه سواء صح طريقه أو لم يصح) (ه) .

⁽١) : المنهل الروي : (١ / ٣٨ دار الفكر) .

⁽٢): ١٣ ، وانظر تحفة الأحوذي: المقدمة: (٣٦٢) .

⁽٣) : شروط الأثمة الستة : (١٧) .

⁽٤): سير أعلام النبلاء : (١٣ / ٢٧٥) .

⁽٥): شروط الأئمة الستة : (١٧).

- (١٤) - المبحث الثاني / منهج الإمام الترمذي في جامعه

قلت: ويظهر هذا جلياً في تصحيحه لأحاديث قد لا يتابعه غيره على تصحيحها ، أو لرواة تكلم فيهم بجرح شديد ، ومع ذلك فقد أخرج لهم ، وقد ضرب ابن القيم (١) ، بعض الأمثلة لذلك ومنها: تصحيحه لحديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وأحمد يضعف حديثه جداً ، وقال لابنه عبد الله : لا تحدث عنه ، وقال : منكر الحديث ليس بشيء ولا يكتب ، وقال النسائي والدارقطني : متروك الحديث ، وقال الشافعي : هو ركن من أركلن الكذب ، وقال ابن حبان : روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحمل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه ، إلا على التعجب ، ويصحح أيضاً حديث محمد بن إسحاق وهو أعذر من تصحيحه حديث كثير هذا ، ويصحح أيضاً للحجاج بن أرطأة مع اشتهار ضعف أعذر من تصحيحه عمرو بن شعيب ، وأحسن كل الإحسان في ذلك والمقصود أنه يصحح ما لا يصححه غيره وما يخالف في تصحيحه اه.

وقال الذهبي: (انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما) (٢).

قلت : ومع ذلك فيظهر أن شرطه أقوى في الجملة من شرط أبي داود .

قال الإسعردي: (وفي الحقيقة شرط الترمدني أبلغ من شرط أبي داود ، لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو مطلعة من حديث أهل الطبقة الرابعة (٣) ، فإنه يبين ضعفه وينبه عليه ، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة) (٤) .

⁽١) : في كتاب الفروسية : (٣٤٣٣) .

⁽٢): السير: (١٣ / ٢٧٥ ويعدها).

 ⁽٣) : وهم قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة – من الذين لازموا مثل الزهري الذين لم يسلموا من غوائل الجرح ، وهؤلاء تفردوا
 بقلة ممارستهم لحديث الزهري لألهم لم يصاحبوا الزهري كثيراً ، (شروط الأئمة الخمسة : ٥٨) .

⁽٤) : فضائل الكتاب الجامع : (1 / ٣٥) ، شروط الأئمة الخمسة للحازمي : (٥٨) .

المطلب الثاني: (منهجه الفقهي):

طريقة بحث الترمذي رحمه الله :

إجمالاً: الطريقة العامة عنده هي الإستدلال ثم التفقه.

تفصيلاً:

أولاً : يذكر الدليل مسنداً .

ثانياً: يصححه أو يضعفه.

ثالثاً : يشير إلى شواهد له في الباب ، بعضها في كتابه في أبواب أخرى ، وبعضها في كتب السنة الأخرى ، مما يدل على سعة حفظه .

خامساً: إن كان في المسألة خلاف أشار إليه في نفس الباب ، أو في باب آخركما سأذكر بعد إن شاء الله تفصيله .

سادساً: يناقش المسألة نقاشاً علمياً ، ويرد على بعض أقوال أهل العلم مع أدب في العبارة ، فلا يجرح ولا يشتم .

سابعاً: فقهه في تراجم أبوابه رحمه الله غالباً ، وقد يقف الباحث حائراً أمام بعض أبوابه ليذكر رأي الترمذي فيها ، لأن البابين الذين أوردهما في المسألة متكافئان من جهة الأدلة ، ولم ينص على ترجيح لواحد منهما وقد تجد له قولاً يفيدك في ذلك الباب في باب آخر بعده أو أبوب أخرى .

- (١٦) ---- المبحث الثالث / طريقة دراستي لفقه الترمذي

المبحث الثالث: ويشمل على طريقة دراستي لفقه الترمذي وهو في مطلبين:

المطلب الأول: (إجمال خطة البحث الفقهية في سنن الترمذي) :

أولاً: دراسة المسائل الفقهية ، الواقع من بداية كتاب الأذان ، باب: بدء الأذان ، إلى باب: في الإنصراف عن يمينه وعن يساره .

وسأقوم بترتيبها وترقيمها حسب ورودها في الجامع .

ثانياً : تتبع فقه الترمذي وإبرازه من خلال كتابه الجامع وذلك عن طريق :

أ) - التصريح بالقول . ب) - دلالات التراجم .

ج) - القرائن الأخرى مثل:

١ – الترجيح بظاهر الحديث .

٢ – الترجيح بفقه الحديث .

٣ - الترجيح بعمل الجمهور .

د) - المسائل التي تفرد بما الترمذي رحمه الله .

ثالثاً: تحرير المسالة التي أورد الترملذي الآراء فيها ودراستها ، مع توثيق آراء العلماء الواردة ، وبيان أدلتها من المصادر المعتمدة ، وذكر من وافق الترمذي ومن خالفه ، ثم أرجح ما أراه راجحاً من المسألة .

رابعاً: تخريج الأحاديث والآثار الواردة في البحث والحكم عليها وعزوها إلى كتب السنة. خامساً: كتابة الآيات القرآنية بالرسم العثماني، مضبوطة بالشكل مع ذكر اسم السورة، ورقم الآية في الحاشية.

سادساً: شرح غريب الحديث من كتب الغريب واللغة .

سابعاً : استخراج القواعد الأصولية والفقهية ، ووضع فهارس تفصيلية ، لما تضمنه البحث من الآيات والآحاديث والآثار والأعلام والمراجع والموضوعات .

- (١٧) ---- المبحث الثالث / طريقة دراستي لفقه الترمذي

المطلب الثاني: (تفصيل ما أُجمل في خطة البحث الفقهية في سنن الترمذي):

أولاً: أقول ساق الترمذي بسنده ثم أذكر الحديث الذي أخرجه في أول الباب ، ثم أورد الأحاديث الأخرى التي أشار اليها في الباب وهي على نوعين:

النوع الأول : إما أن تكون أحاديث فضائل فأوردها بعد حديث الباب .

النوع الثاني : وإما أن تكون مسائل فأورد الأحاديث التي أشار إليها ، تحت تلك المسائل وأجعلها من الأحاديث التي استدل بها الترمذي لأصحاب هذا القول ، وإذا لم أجد أحاديثاً أشار إليها الترمذي ، استدللت للمسألة التي أوردها مما استدل به أصحاب المذاهب .

ثانياً : أُخرِج الحديث من الكتب الستة وطريقتي في تخريج الأحاديث في الترمذي :

أ) _ تخريج الأحاديث :

- 1_ أخرِّج كل حديث في البحث في الكتب الستة سواء كان عند الترمذي في البحث أو في الاستدلالات ، وذلك بذكر اسم الكــتاب والجــزء ورقم الجديث والصفحة ، مع الأستعانة غالباً بتحفة الأشراف .
- إن كان الحديث في غير الكتب الستة اكتفيت بتخريجه من مصدر واحد ،
 وقد أزيد إذا رأيت لذلك حاجة كتصحيح أو فائدة فقهية ونحو ذلك .

ب) _ الحكم على الأحاديث :

- ا__ إن كان الحــديث في الصحيحين أو أحــدهما اكتفيت بإخراجهما لــه أو أحـدهما لتلقى الأمة لهما بالقبول .
- إن كان الحديث في غيرهما نقلت تصحيح العلماء للحديث ، واحتهدت في قبول قول منها سواء أكان بالصحة أو بالضعف ، وذلك لأن أحاديث الأحكام ، بحمد الله قد يسر الله من قام بخدمتها .

- "_ أذكر في البحث تصحيح الترمذي لكل حديث صححه مع الاعتماد على أصح طبعاته والتي خرجت مؤخراً وهي طبعة بشار عواد ، مع مقارنتها بغيرها كطبعة أحمد شاكر والتحفة أيضاً ، معتمداً ما اعتمده بشار عواد في طبعته .
 - إن كان الحديث الذي أشار إليه الترمـــذي في الباب موجوداً في سننه فإني اعتمد نصه من جامع الترمذي وذلك في الأعم الأغلب وأذكر تخريجه له ، ثم اتبعه بتخريجات البخاري ومسلم وغيرهما .
 - كذلك أعتمدت تصحيح النووي في الخلاصة والمجموع والبغوي في شرح السنة وهكذا ابن حجر في التلخيص الحبير وفي الدراية والفتح ، وكذا من قبله كالزيلعي في نصب الراية وابن الجوزي في التحقيق والحاكم والذهبي في المستدرك والمباركفوري في التحفة وغيرهم .
- وأجتهدت في قول (منها) وذلك لاختــلاف مناهج هؤلاء العلمــاء في التصحيح والتضعيف بما هو مسطور ، وذلك من حيث التساهل أو التشدد أو الإعتدال معتمداً ما ترجح عندي بدليله .
- ٦_ وأما المعاصرون فإني قد استأنس بمم استئناساً ، ولا أخذ إلا ممن لهم باعٌ في
 هذا المضمار .
- ٧_ وإذا لم أجد من تكلم على هذا الحديث بشيء ، أجتهدت في الحكم عليه ،
 صحة وضعفاً بما يسر الله لي ، وهذا نزر يسير .
- ▲_ إن كان في السند راو ضُعِف الحديثُ لأجله ، واختُلِفَ فيه بينت حاله بمــــا
 تيسر ، ثم أذكر ما أخلص إليه من تلك الأقوال .
 - واحد ، فأنظر إلى متحدة المعنى والصحابي واحد ، فأنظر إلى متن الحديث ، وأغض الطرف عن تلك الطرق .

- (١٩) ---- المبحث الثالث / طريقة دراستي لفقه الترمذي

_

ثالثاً : أذكر قول الترمذي عقب كل حديث وهو على ثلاثة أنواع :

النوع الأول: إما تصحيحه للحديث أو تضعيفه .

النوع الثابي : أو توثيقه للراوي أو تجريحه .

النوع الثالث: أو تعليل الحديث.

رابعاً : ثم أتبع قوله بأقوال بعض أهل العلم في التصحيح والتضعيف .

خامساً: إذا قال الترمذي: وعليه أكثر أهل العلم أو بعضهم ونحو ذلك ، ذكرت أسماء بعضهم سواء كانوا من الصحابة والتابعين أو من بعدهم وأحرج غالبهم من المصنفات والأوسط لابن المنذر وكتب الخلافيات وغيرها.

سادساً: إذا ذكر الترمذي اسماً لصحابي أو تابعي أو غيرهما عزوت لمصدر من مصادر السنة أو الفقه .

سابعاً : أذكر بعد ذلك عددا من العلماء غير من ذكرهم الترمذي ، بقولي : قلت : ومنهم : ... ثم أعزو أقوالهم للمصادر .

ثامناً : ثم أنص على أقوال أصحاب المذاهب الأربعة في المسائل المبحوثة ، وأجعلهم غالباً على الترتيب الزمني فأبدأ بالحنفية ثم المالكية ثم الشافعية ثم الحنابلة .

تاسعاً: أعتمد في كل مذهب الراجح ، من الأقوال في المسالة وقد أنص على الأقوال الأخرى التي ذكرت في المذهب وليست هي ظاهر الرواية .

عاشراً: أعزو كل قول من أقوال المذاهب الراجحة لثلاثة مصادر في الغالب ، وأعتمد في ذلك على الكتب المعتمدة في كل مذهب ومنها المبسوط وبدائع الصنائع والبناية والهداية وشرح البخاري للعيني في المذهب الحنفي ومختصر خليل والمعونة والتلقين والكافي والتمهيد والإستذكار وحاشية الدسوقي والعدوي في المذهب المالكي والأم والمجموع والمهذب والحاوي وكتب البغوي ومغني المحتاج واللباب: في المذهب الشافعي والمغني والإنصاف والفروع ومنتهى الإرادات والمستوعب: في المذهب الحنبلي .

الحادي عشر: أنص على قول الترمذي في كل مسألة فيما ظهر لي بحسب ما تقدم ذكره في الإجمال ، وأذكر سبب إختياري لهذا القول أنه رأي الترمذي .

الثاني عشر: إن كانت المسألة نسبت إلى أمامٍ كأحمد أو الشافعي وغيره رجعت إلى كتب المسائل كمسائل الإمام أحمد للكوسج أو لأبي داود أو لابنه صالح وغيرهم.

الثالث عشر: إن كانت المسألة من مسائل الإجماع أو الإتفاق ، وثقتُ القول من كتب الإجماع ، كتاب الإجماع لابن حزم مع تعليق ابن تيمية عليه أو الإجماع لابن المنسذر أو النوادر للجوهري ، وقد أكتفي أحيانا بقول الترمذي : لا أعلم فيه خلافاً ونحوه .

الرابع عشر: إن كانت المسألة من مسائل الخللاف فأنظر أولاً ما نص عليه الترمذي من الأقلوب وتحقيق الترمذي كالأوسط وبداية المجتهد ومختصر خلاف العلماء والإفصاح وتحقيق أحاديث الخلف والإشراف على نكت مسائل الخلاف وغيرها من كتب الخلاف، وقد أجد أقوالاً أخرى نصت عليها بعض كتب المذاهب الأخرى

كالمجموع والمغني وغيرهما ف_إن كان ذلك القول معتمداً أو له دليله وأهميته أضفته للأقوال وإلا أهملت ذكره .

الخامس عشو: وإن كانت المسائلة من المسائل التي نص فيها الترمـــذي أو غيره من أهل العلم على أنها منسوخة أو ناسخة رجعت فيها إلى كتب الناسخ والمنسوخ ككتاب تحقيق أهل الرسوخ لابن الجوزي والناسخ والمنسوخ لابن شاهين والخلال والإعتبار للحازمي وغيرها ، فأثبت النسخ إن كان هو المتعين أو أرده وأسلك في ذلك سبيل أهل الأصول فلا أثبت النسخ إلا بعد الجمع بين الأدلة ما أمكن وإلا صرت آخر الأمر إلى باب التعارض والترجيح .

السادس عشر: أذكر بعد كل قول أدلتهم مما أشار إليه الترمــذي في الباب وإذا لم يشر الترمذي إلى أحاديث في الباب استدللت لهم بأقوى الأدلــة فيما يظهر لي وقد أكتفي بدليلين أو ثلاثة ثم أخرج كل حديث في الهامش وأنص غالباً على حكمه بالصحة أو الضعف .

السابع عشر: أذكر وجه الدلالة من الدليل أو مجموعة الأدلة التي تكون في باب واحد .

الثامن عشر: أتعقب كل دليل ببعض ما نوقش به من حيث الرواية فأعود في ذلك غالباً إلى كتاب نصب الراية والتلخيص الحبير والدراية والتحقيق وتنقيح التحقيق وغيرها أو الدراية فأنظر إلى كتاب المجموع أو المغني أو المبسوط وغيرها.

التاسع عشر : أجيب عما تقدم من التعقبات إن وجدت وإن لم أجد تركتها على حالها .

العشرون : أذكر أخيراً ما ترجح لي إن كان بعض الأدلة أقوى من بعض من حيث الثبوت أو الدلالة أو أذكر ما ظهر لي إن كانت الأدلة متكافئة والله أعلم .

القسم الثابي: دراسة فقه الترمذي في سننه من أول أبواب الصلاة: باب: بدء الأذان وحتى باب الإنصراف عن يمينه وعن يساره.

ساق الترمذي بسنده عن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه رضي الله تعالى عنهما قال : لما أصبحنا أتيا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته بالرؤيا ، فقال : (إن هذه لرؤيا حق فقم مع بلال فإنه أندى * وأمد صوتا منك ، فألق عليه ما قيل لك وليناد بذلك)) ، قال : فلما سمع عمر بن الخطاب نداء بلال بالصلاة ، خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو يجر إزاره ، وهو يقول : يا رسول الله ، والسذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي قال ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : (فلله الحمد فذلك أثبت)) ، () .

قال أبو عيسى : (حديث عبد الله بن زيد حديث حسن صحيح) .

وساق الترمذي بسنده: عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: (كان المسلمون حين قدموا المدينة ، يجتمعون *فيتحينون الصلوات وليس ينادي بها أحد ، فتكلموا يوما في ذلك فقال بعضهم: اتخذوا ناقوسا * مثل ناقوس النصارى ، وقال بعضهم: اتخذوا قرنا * مثل قرن اليهود ، قال: فقال عمر: أولا تبعثون رجلا ينادي بالصلاة) ، قال: فقال رسول

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٥٢) أبواب الصلاة : رقم الحديث (١٨٩) .

وأبو داود : (٨٢) كتاب الصلاة : باب : كيف الأذان ، الحديث (٩٩ ٤) .

وابن ماجة : (١٠٠) كتاب الأذان والسنة فيها : باب : بلء الأذان ، الحديث (٧٠٦) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٥٣٠٩) .

وابن خزيمة : (1 / ١٩٣) كتاب الصلاة : باب : ذكر الخبر المفسر للفظة المجملة التي ذكرةا .. الحديث ، (٣٧١) . وقال : سمعت محمد بن يمي (أي الذهلي) يقول : ليس في أخبار عبد الله بن زيد في قصة الأذان ، خبر أصح من هذا . لأن محمد بن يمي و أن محمد بن يم مد با يم مد با يم با

لأن محمد بن عبدالله بن زيد سمعه من أبيه . * أندى : ندى الصوت : بعد مذهبه ، ويقال : أندى صوتا منه : أي أبعد (مقاييس اللغة : ١٠٢١)

الندى : ما أصابك من البلل ، يقال : أندى فلان علينا ندا كثيرا ، وإن يده لندية بالمعروف .

لسان العرب: (٧ / ٤٣٨٧) ، والقاموس المحيط: (١٧٢٤) .

 ^{*} والحين : الوقت من الزمان : (إكمال المعلم : ٢ / ٢٣٧) .

^{*} ناقوسا : الذي تضرب به النصارى لأوقات الصلاة ، والنقس : ضرب الناقوس . (الصحاح : ٢ / ٨٢٩) .

قرن : هو البوق الذي ينفخ فيه : (تحفة الأحوذي : ١ / ٥٩٣) .

الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((يا بلال قم فناد بالصلاة)) (١)

قال أبو عيسى : (هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث ابن عمر) .

فقه المسألة: أن ابتداء الأذان كان برؤيا.

قوله: (كان المسلمون يجتمعون فيتحينون الصلاة).

يتحينون: قال القاضي عياض ٢٠): (أي يقدرون حينها ليأتوا إليها فيه، لأنهـــم كـــانوا يتحينون وقت حواز صلاتما، فإن ذلك يعرف ضرورة معرفة أوقاتما).

قال النووي (٣): (قال القاضي عياض رحمه الله تعالى (٤): (ظاهره أنه إعــــلام ليس على صفة الأذان الشرعي ، بل إخبار بحضور وقتها).

وهذا الذي قاله محتمل أو متعين ، فقد صح في حديث عبد الله بن زيد بن عبد ربه في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما أنه رأى الأذان في المنام فجاء إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يخبره به ، فجاء عمر رضي الله تعالى عنه فقال : يا رسول الله والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى ، وذكر الحديث .

فهذا ظهدا ظهره أنه كان في مجلس آخر ، فيكون الواقع الإعسلام أولا ، ثم رأى عبد الله بن زيد الأذان ، فشرعه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بعد ذلك إمسا بوحسي ، وإمسا باجتهاده صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، على مذهب الجمهور في حواز الاجتهاد له صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وليس هو عملا بمجرد المنام هذا ما لا يشك فيه بلا خلاف . والله أعلم) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٥٣) أبواب الصلاة : رقم الحديث (١٩٠) .

والبخاري : (١٣٣) كتاب الأذان : باب : بله الأذان ، الحديث (٢٠٤) .

ومسلم: (١٦٤) كتاب الصلاة : باب : بدء الأذان ، الحديث (٢٧٧) .

والنسائي : (٨٥) كتاب الأذان : باب : بدء الأذان ، الحديث (٦٢٧) .

وابن ماجة : (١٠١) كتاب الأذان (٧٠٧) من طريق سالم عن ابن عمر .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٦٨٦٦) و (٧٧٧٥) .

⁽٢): إكمال المعلم: (٢/ ٢٣٧).

⁽٣) : شرح مسلم : (٤/ ٢٩٨).

ساق الترمذي بسنده عن أبي محذورة رضي الله تعالى عنه ، (أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أقعده وألقى عليه الأذان حرفا حرفا ، قال إبراهيم : مشل أذاننا قال بشر : فقلت له : أعد على ، فوصف الأذان *بالترجيع) (١) .

قال أبو عيسى (٢): (حديث أبي محذورة في الأذان حديث صحيح وقد روي عنه من غير وجه).

فقم المسألة: الترجيع سنة عند الترمذي.

واختلف العلماء في الترجيع على ثلاثة أقوال:

القول الأول: (أن الترجيع سنة):

قال الترمذي : وعليه العمل بمكة وهو قول : الشافعي ، (قال النووي : ومنهم من قال : ركن ، وقال به: القاضى حسين والصحيح في المذهب الأول) .

قلت : وبه قال المالكية (٣) ، وذهب إليه جمهور العلماء (٤) .

(١) : أخرجه الترمذي : (٥٣) أبواب الصلاة : رقم الحديث (١٩١) مختصرا .

ومسلم: (١٦٤) كتاب الصلاة : باب : صفة الأذان ، الحديث (٣٧٩) .

وأبو داود : (٨٣) كتاب الصلاة : باب : كيف الأذان ، الحديث (٥٠٠) مطولا .

والنسائي : (٨٦ ، ٨٧) كتاب الأذان : باب : كيف الأذان ، الحديث (٦٣٣) مطولا .

وابن ماجة : (١٠١) كتاب الأذان والسنة فيها : باب : الترجيع في الأذان ، الحديث (٧٠٨) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٢١٦٩) .

(٢) : وانظر تحفة الأحوذي : (١ / ٥٩٥) .

(٣) : المعونة : (1 / ٢٠٥) ، الكافي : (٣٨) ، الرسالة مع الشمر الداني : (٧٥) ، جواهر الاكليل : (١ / ٣٦) .

(٤): شرح مسلم: (٤/٣٠٣).

^{*} الترجيع في اللغة هو : ترديد الصوت باللحن في القراءة والغناء والأذان .

وفي الاصطلاح هو : أن يخفض المؤذن صوته بالشهادتين مع إسماعه الحاضرين ، ثم يعود فيرفع صوته بهما .

المطلع على أبواب المقنع : (ص ٤٦) ، والتعريفات : (٥٦) ، المصباح المنبر : (ص ١١٦) .

ويظهر لي أن الترمذي يقول به وذلك لأمور:

الأمر الأول: لتصدير الباب بحديث الترجيع.

الأمر الثاني: تصحيحه للحديث.

الأمر الثالث: أثبت أن عليه عمل أهل مكة وقول الشافعي .

الأمر الرابع: ثم ذكر بابا آخر يدل على عدم الترجيع ، وذكر أن بعض أهل العلم ذهب إليه دون تخصيص لأحد .

أدليهم:

الدليل الأول:

حديث الباب ، وشاهده : (.. فوصف الأذان بالترجيح) .

وله رواية أخرجها الترمذي بسنده عن أبي محذورة رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، (علمه الأذان تسع عشرة كلمة ، والإقامة سبع عشرة كلمه) (١) . قال أبو عيسى : (هذا حديث حسن صحيح) .

وجه الدلالة على سنيته من وجهين (٢) :

الوجه الأول:

قالوا: لا يكون تسع عشرة كلمة إلا بالترجيع.

الوجه الثاني :

وتعليمه صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم ، لأبي محذورة دليل على سنيته .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٥٣) أبواب الصلاة : رقم الحديث (١٩٢) .

ومسلم: (١٦٤) كتاب الصلاة : باب : صفة الأذان ، الحديث (٣٧٩) .

وأبو داود : (٨٣ – ٨٤) كتاب الصلاة : باب : كيف الأذان ، الحديث (٥٠٢) .

والنسائي : (٨٦) كتاب الصلاة : باب : خفض الصوت في الترجيع في الأذان ، الحديث (٦٣١) .

وابن ماجة : (١٠٢) كتاب الأذان والسنة فيه : باب : الترجيع في الأذان ، الحديث (٧٠٩) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (١٢١٦٩) .

⁽٢): المجموع: (٣/ ١٠١).

=

قالوا: ويرجح على حديث عبد الله بن زيد من وجوه أربعة (١):

الوجه الأول:

أنه متأخر قال النووي (٢): (إن حديث أبي محذورة سنة ثمان من الهجرة بعـــد حنــين ، وحديث عبد الله بن زيد في أول الأمر) .

الوجه الثابي :

أن فيه زيادة ، وزيادة الثقة مقبولة .

الوجه الثالث:

أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لقنه إياه .

الوجه الرابع:

عمل أهل الحرمين بالترجيع والله أعلم .

ونوقش الدليل من عدة أوجه منها:

الوجه الأول:

قالوا: تلقين النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لأبي محذورة ، إنما كان تعليما والتعليم غالبا يرجع فيه للحفظ ، فظنه من الأذان (٣) .

الوجه الثابي :

وقالوا أيضا: لما علم (٤): النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أبا محذورة كان كافرا أو كان عقيب إسلامه بدليل قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((قم فأذن بالصلاة)) ، فقمت ولا شيء أكره إلى من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ولا مما يأمرني به (ه)

⁽١) : المجموع : (٣ / ١٠١) .

⁽٢) : المصدر السابق ، وحنين هي الغزوة المعروفة .

⁽٣) : المبسوط : (١ / ١٢٨) ، الاختيار : (١ / ٢٤) .

⁽٤) : اللباب للمنبجي : (1 / ٢٢٨) .

 ⁽٥): أخرجه ابن ماجة: (١٠١) كتاب الأذان والسنة فيها: باب: الترجيع في الأذان ، الحديث (٧٠٨).
 وقال البوصيري في الزوائد: (١٢٢): إسناد ابن ماجة لهذه الزيادة صحيح ، رجاله ثقات.

الوجه الثالث:

وقالوا: ومن المحتمل أن يكون الترجيع الذي حكاه أبو محذورة إنما كان لأن أبا محذورة لم يمد بذلك صوته ، على ما أراد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم منه ، فقال لـــه النــبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم . ((أرجع وامدد من صوتك)) (١) .

وأجيب عن ذلك:

أن هذه الأقوال الثلاثة متقاربة في المعنى ، ويردها لفظ أبي داود ، قلت : يا رسول الله علمي سنة الأذان ، وفيه : ((ثم تقول : أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، تخفض بها صوتك ، ثم ترفع صوتك بها)) (٢) ، فجعله من سنة الأذان (٣).

وأجيب عنه 🚯 :

بما روى الطبراني (ه) عن أبي محذورة رضي الله تعالى عنه ، قال : (ألقى على رسول الله ، الأذان حرفا حرفا ، الله أكبر) إلخ ، و لم يذكر ترجيعا ، فتعارضا فتساقطا ، ويبقى حديث ابن عمر ، وعبد الله بن زيد سالما عن المعارض انتهى .

وأجيب عنه :

بأن عدم ذكره في حديث لا يعد معارضا ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ . والزيادة من الثقة مقبولة ، نعم لو صرح بالنفي : كان معارضا مع أن المثبت مقدم علـــــى النافي انتهى (٦) .

⁽١) : شرح معاني الآثار : (١ / ١٣٢) .

⁽٢): أخرجه الترمذي مختصوا: (٥٣) أبواب الصلاة: رقم الحديث (١٩١) .

وأبو داود : (٨٣) كتاب الصلاة : باب : كيف الأذان ، الحديث (٥٠٠) .

⁽٣): نصب الراية: (1 / ٣٣٧) .

⁽٤): فتح القدير: (١/٢٤٢).

⁽٥) : المعجم الكبير : (٧ / ١٧٣) ، والمعجم الأوسط : (٢ / ٢٣) ، وانظر تخريجه ص : (٠ ٤) .

⁽٦) : المرقاة شرح المشكاة : (٢ / ٣٣٥).

=

يرده: ما رواه الترمذي في هذا الباب ، بإسناد صحيح عن أبي محذورة بلفـــــظ: (إن النبي علمه الأذان تسع عشرة كلمة ، والإقامة سبع عشرة كلمة) (١) .

الوجه الرابع:

(إن أبا محذورة كان مؤذن مكة ، فلما انتهى إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم ، خفض صوته استحياء من أهل مكة لألهم لم يعهدوا ذكر اسم رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أذنه عليه وعلى آله وسلم أذنه ، وأمره أن يعود فيرفع صوته ليكون تأديبا له) ٢٠ .

ورده العيني حيث قال : (هذا ضعيف فإنه خفض صوته عند ذكر اسم الله تعالى أيضًا ، بعد أن رفع صوته بالتكبير ، و لم ينقل في كتب الحديث أنه عرك أذنه) انتهى (٣) .

ونوقش أيضار؛ : (بأن أبا محذورة خص بها عن غيره ، أنه لم يكن مقرا بهـا ، وكـان مستهزئا بها ، يحكي أذان مؤذن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فسمعه فدعـله فـأمره بالأذان) (ه) ، وقصد نطقه بها ليسلم بذلك .

⁽١): يأتي تخريجه: (ص ٦٣).

⁽٢): المبسوط: (١ / ١٢٨ ، ١٢٩).

⁽٣) : البناية : (٢ / ٨٩) .

قلت : الحديث لم أجده في المصادر التي بين يدي (وكما قال العيني) .

⁽٤) : المغني : (٢ / ٥٧) ، كشاف القناع : (١ / ٢٣٧) ، التحقيق : (٢ / ٧٤) قلعجي) .

⁽٥) : يأتي تخريجه : (ص ٦٦) .

_

قلت : وهنا أمران لابد أن نلحظهما للرد به على المعارض لحديث أبي محذورة أيضا غير ما تقدم وهما :

الأمر الأول : أن فيها سوء الظن بأبي محذورة ، ونسبة الخطأ إليه من غير دليل .

الأمر الثاني : أن أبا محذورة كان مقيما بمكة ، مؤذنا لأهلها إلى أن توفي ، وكانت وفاته سنة (٥٩) تسع وخمسين .

وكل من كان في هذه المدة بمكة من الصحابة ومن التابعين ، كانوا يسمعون تأذينه بالترجيع ، وكذلك يسمع كل من يرد في مكة في مواسم الحج وهي مجمع المسلمين فيها . فلو كان ترجيع أبي محذورة غير مشروع ، وكان من خطئه لأنكروا عليه و لم يقروه على خطئه ، ولكن لم يثبت إنكار أحد من الصحابة وغيرهم على أبي محذورة في ترجيعه في الأذان .

فظهر بهذا بطلان تلك الأقوال (١) .

الدليل الثاني:

وأخرج الدارقطني في سننه ، عن عبد الله بن محمد بن عمار بن سعد القرظ (عن سمعد القرظ أنه وصف أذان بلال ، وفيه الترجيع) (٢) .

ونوقش الدليل من وجهين ٣٠) :

الوجه الأول: أن ما ادعي على بلال أنه كان يرجع فمحال و لم يختلف فيه .

(١) : تحفة الأحوذي : (١ / ٩٩٨) .

⁽٢) : أخرجه الدارقطني : (٣٤٣) كتاب الصلاة : باب : ذكر سعد القرظ ، الحديث (٨٩٥) .

⁽٣) : في التحقيق : (٢ / ٧٨ قلعجي) .

=

الوجه الثاني: **وعبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد القرظ ، قال ابن معين فيه : ليسس بشيء (١) .

الدليل الثالث:

نقل أهل المدينة المتواتر وعملهم المتصل بسه ٧٠) .

الدليل الرابع:

أنه سنة أهل الحرمين ينقله خلفهم عن سلفهم وأصاغرهم عن أكابرهم من غير تنــــازع بينهم ولا اختلاف فيه ، فكان ذلك من دلائل الإجماع وحجج الاتفاق (٣) ، ثم أن مكـــة كانت مجمع المسلمين وهم أعرف بالسنن ولم ينكره أحد من الصحابة (١) .

القول الثاني: (الترجيع ليس بسنة):

قال الترمذي : (وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا) (ه) .

(١) : وانظر نصب الراية : (١ / ٣٤٩) ، قال الزيلعي : قال ابن معين فيه : مدين ضعيف .

⁽٢): المعونة: (١/٥٠٢).

⁽٣): الحاوي: (٢/٥٥).

⁽٤) : شرح مسلم : (٤ / ٣٠٣) .

⁽٥): سنن الترمذي: (١ / ١٠٠ مع التحفة).

⁽٦) : شرح معاني الآثار : (١ / ١٣٢) ، شرح فتح القدير : (١ / ٢٤٢) ، اللباب : (١ / ١٢٧ – ١٢٨) الاختيار : (١ / ٤١ – ٤١) .

⁽٧): المستوعب: (١/٥٥).

⁽٨): المغنى: (٢ / ٥٦).

^{**} عبد الرحمن بن سعد القرظ ، هو عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد بن عائد القرظ ، المؤذن روى عن أبيه وعن عبد الله بن محمد بن عمار ، سئل يحي بن معين عنه ، فقال : مدين ضعيف ، قال الذهبي : في حديثه نكاره وروى له ابن ماجـــة ، وذكره ابن عدي في الضعفاء . الجرح والتعديل : (٥/ ٢٣٨) ، الكامل لابن عدي : (٤/ ٣١٤) .

=

أدلـــتهم: استدلوا بأدلة من المنقول ومن المعقول:

أما من المنقول:

فالدليل الأول:

عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضي الله تعالى عنه ، قال : (لما أمر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بالناقوس يعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة ، طاف بي وأنائم رجل يحمل ناقوسا في يده ، فقلت : يا عبد الله أتبيع الناقوس ؟ قال : وما تصنع به ؟ فقلت : ندعو به إلى الصلاة ، قال : أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ فقلت : بلى ، قال : فقال : الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن عمدا رسول الله ، حي على الصلاة ، كبر . الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر . الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن يحمدا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، أشهد أن محمدا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، أشهد أن محمدا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على فلما أصبحت أتيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فأخبرته بما رأيت ، فقال : (إنها لرؤيا حق إن شاء الله ، فقيم مع بلال ، فألق عليه ما رأيت ، فليؤذن به ، قال : فسمع عمر ذلك وهو في بيته ، فجعل يجر رداءه ، ويقول : والذي بعثك بالحق ، لقد رأيت مثل ما رأى ، وهو في بيته ، فجعل يجر رداءه ، ويقول : والذي بعثك بالحق ، لقد رأيت مثل ما رأى ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((فلله الحمد)) ،) .

وجه الدلالة من وجهين (٢) :

الوجه الأول :

أن حديث عبد الله بن زيد هو الأصل في الأذان وليس فيه ترجيع .

⁽١) : سبق تخريجه : (ص ٢٤) .

⁽٢) : المبسوط : (١ / ١٢٨) ، رد المحتار : (١ / ٥٣) .

الوجه الثابي :

أن المقصود من الأذان قوله : (حي على الصلاة حي على الفلاح) ، ولا ترجيع في هـــلتين الكلمتين ففيما سواهما أولى .

فكذلك يقال: إن الترجيع وإن لم يكن في حديث عبد الله بن زيد فقد علمه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أبا محذورة بعد ذلك فلما علمه رسول الله ذلك أبا محذورة ، كان زيادة على ما في حديث عبد الله بن زيد ، فوجب استعماله .

الدليل الثابي :

وأمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بلالا بمثل حديث عبد الله بن زيـــد ، ولفــظ الحديث : (أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بلالا أن يشـــفع الأذان وأن يوتــر الإقامة) ٢٠ .

فكان يؤذن له كل الصلوات بمشهده ، وكان يؤذن للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، حضرا وسفرا إلى أن مات (٣) .

⁽١) : شرح معاني الآثار : (١ / ١٣٧) ، تحفة الأحوذي : (١ / ٥٩٨) .

⁽٢) : أخرجه الترمذي : (٥٤) أبواب الصلاة : باب : ما جاء في إفراد الإقامة ، رقم الحديث (٥٤) .

والبخاري : (١٣٣) كتاب الأذان : باب : بدء الأذان ، الحديث (٣٠٣) .

ومسلم : (١٦٤) كتاب الأذان : باب : الأمر بشفع الأذان وإيتار الإقامة ، الحديث • ٣٧٨) .

وأبو داود : (٨٦) كتاب الصلاة : باب : في الإقامة ، الحديث (٥٠٨) .

والنسائي : (٨٦) كتاب الأذان : باب : تثنية الأذان ، الحديث (٢٢٨) . وابن ماجة : (٤٠٢) كتاب الأذان والسنة فيها : باب : أفراد الإقامة ، الحديث (٧٢٩) .

⁽٣) : الحاوي : (٢ / ٤٥) ، الكافي : (١ / ١٢٦) .

=

وجه الدلالة : أن بلالا لم يكن يرجع .

وتعقب الدليل:

بأنه قد جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أمر بلالا بالترجيع (١) .

الدليل الثالث:

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، قال : (كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، مرتين مرتين ، والإقامة مرة مرة) (٢).

وجه الدلالة: أنه لم يذكر فيه ترجيعا ٣٠) .

ونوقش الدليل: بأن الدليل كما أنه يدل على عدم الترجيع ، فيدل أيضا على عدم تثنيـــة الإقامة ، فعليهم أن يقولوا: بعدم تثنيتها أيضا (٤) .

الدليل الرابع:

عن عمر بن الخطاب مرفوعا: (إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: أشهد أن لا إلى الله ، ثم قال: أشهد أن لا إلى الله ، ثم قال: أشهد أن محمدا رسول الله ، ثم قال: حي على قال: أشهد أن محمدا رسول الله ، ثم قال: حي على

⁽١) : الحاوي : (٢ / ٥٥)

قلت : تقدمت الرواية (ص ٥٥) ولكنها ضعيفة .

⁽٢) : أبو داود : (٨٦) كتاب الصلاة : باب : في الإقامة ، الحديث (١٠٥٠) .

والنسائي : (٨٦) كتاب الأذان : باب : تثنية الأذان ، الحديث (٦٢٩) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٧٤٥٥) .

قال ابن الجوزي في التحقيق : (1 / ٣٠٠) : إسناده صحيح ، وقال الشوكاني : (النيل : ١ / ٥٣٧) : قال اليعمري : إسسناده صحيح .

⁽٣): التحقيق: (١/ ٣٠٠).

⁽٤) : وانظر تحفة الأحوذي : (١ / ٢٠٠) .

=

الصلة ، قال : لا حول ولا قوة إلا بالله) (١) .

وجه الدلالة : الحديث يدل على أن الأذان ليس فيه الترجيع .

ونوقش الدليل: بأنه يستفاد منه أيضا، أن الأذان ليس فيه تربيع التكبير، ولا تثنية بـ اقي الكلمات، فما هو الجواب عنهما هو الجواب عن الترجيع (٢).

الدليل الرابع: من المعقول:

ولأنه دعاء للصلاة ، فوجب أن يكون الترجيع غير مسنون فيه كالإقامة ٣٠ .

وتعقب: بأن المعنى في الأذان ، أنه لما كان لأجل إعلام الغائبين أكمل هيئة ، كان أكمـــل ذكرا ، والإقامة لما كانت لأجل إعلام الحاضرين ، أنقص هيئة فكانت أنقص ذكرا ، و.

القول الثالث : (التحيير بين فعله وتركه) :

قال النووي (٥): وقد ذهب إليه جماعة من المحدثين وغيرهم.

قلت : ومنهم : (أحمد ، وإسحاق ، وداود ، وابن جرير) (٦) ، قال ابن خزيمة : (وهـذا من جنس اختلاف المباح أن يؤذن المؤذن فيرجع في الأذان ويثني الإقامة ، ومباح أن يثني

⁽١) : أخرجه مسلم : (١٦٥ ، ١٦٦) كتاب الصلاة : باب : استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ، ثم يصلي على النبي ثم يسأل الله له الوسيلة ، الحديث (٥٨٣ .)

وأبو داود : (٨٨) كتاب الصلاة : باب : ما يقول إذا سمع المؤذن ، الحديث (٥٢٧) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٠٤٧٥) .

⁽٢) : تحفة الأحوذي : (١ / ٩٩٨) .

⁽٣): الحاوي: (٢/٥٥).

⁽٤): المصدر السابق.

⁽٥) : شرح مسلم : (٤ / ٣٠٣) .

⁽٦) : كشاف القناع : (١ / ٢٣٧) ، الكافي : (١ / ١٢٦) ، المغني : (٢ / ٥٧) ، التم ... هيد : (٢٠ / ٢٠) .

الأذان ويفرد الإقامة ، إذ صح كلا الأمرين من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم) (١) .

دلسيلهم:

قالوا: لأنه قد ثبت جميع ذلك عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وعمل به أصحابه بعده (٢) .

السراجسيع:

الذي يترجح عندي ، القول الثالث وهو أنه من الاختلاف المباح ، لأنه قــــد ورد فعلــه وتركه ، ولكل دليل .

قال النووي (٣): (جاءت أحاديث كثيرة بحذفه ، منها حديث عبد الله بن زيد ، ولو كان ركنا لم يترك ، ولأنه ليس في حذفه إخلال ظاهر بخلاف باقي الكلمات ، والحكمة في الترجيع : أنه يقوله سرا بتدبر وإخلاص) .

قال ابن تيمية (٤): (الصواب مذهب أهل الحديث ، ومن وافقهم ، وهو تسويغ كل ما ثبت في ذلك عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

لا يكرهون شيئا من ذلك ، إذ تنوع صفة الأذان والإقامة ، كتنـــوع صفـة القــراءات والتشهدات ونحو ذلك ، وليس لأحد أن يكره ما سنه رسول الله صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم لأمته .

⁽١) : صحيح ابن خزيمة : (٢ / ١٨٨) .

⁽۲): التمسهيد: (۲۰/۲۴).

⁽٣): المجموع: (٣/ ١٠٠).

⁽٤) : الفتاوى الكبرى : (٢ / ٢٤).

_

وأما من بلغ به الحال إلى الاختلاف والتفرق حتى يوالي ويعادي ويقاتل على مشـــل هـــذا ونحوه مما سوغه الله تعالى ، كما يفعله بعض أهل المشرق ، فهؤلاء من الذين فرقوا دينـــهم وكانوا شيعا) .

وقال أيضا (١): (ومن تمام السنة في مثل هذا: أن يفعل هذا تارة ، وهذا تارة ، وهذا في مكان ، وهذا في مكان ، لأن هجر ما وردت به السنة ، وملازمة غيره ، قد يفضي إلى أن يجعل السنة بدعة ، والمستحب واجبا ، ويفضى ذلك إلى التفرق والاختلاف) .

وقال أيضا (٢): (وأصح الناس طريقة في ذلك هم علماء الحديث ، الذين عرفوا السنة واتبعوها ، إذ من أئمة الفقه من اعتمد في ذلك على أحاديث ضعيفة ، ومنهم من كالسنة عمدته العمل الذي وجده ببلده ، وجعل ذلك السنة دون ما خالفه ، مع العلم بأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قد وسع في ذلك ، وكل سنة) .

(١): المصدر السابق.

⁽٢): المصدر السابق.

ساق الترمذي بسنده عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ، قال : (أمـــر بلال ، أن يشفع الأذان ويؤتر الإقامة) (١) .

فقــه المســألة : وهي إفراد الإقامة وتثنيتها .

وقد اختلف العلماء في مسألة الإقامة هل تفرد أو تسثني على أقوال أربعة :

القول الأول: (أن الإقامة فرادى):

قال الترمذي : (وهو قول بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آلـــه وسلم ، والتابعين) .

وبه يقول: مالك (٢) ، والشافعي (٣) ، وأحمد (١) ، وإسحاق (٥) .

قال الخطابي: (مذهب جمهور العلماء، والذي حرى به العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب، إلى أقصى بلاد الإسلام، أن الإقامة فرادى) (١).

قلت : وهو الذي يظهر لي قول الترمذي لأمور وهي :

أولا : تصديره الباب بالإفراد ، وهذا عمله في الغالب .

ثانيا: تصحيحه لحديث أنس.

ثالثا : أيد ذلك القول بقول عدد من أهل العلم والصحابة والتابعين وغيرهم .

رابعا: تضعيفه لحديث عبد الله بن زيد بابن أبي ليلى .

(١) : سبق تخريجه : (ص ٣٥) .

⁽٢) : المدونة : (١ / ١٠٠) ، المعونة : (١ / ٢٠٧) ، الرسالة : (٧٦) .

⁽٣) : الأم : (١ / ٨٥) ، الحاوي : (٢ / ٧٤) ، شرح مسلم : (٤ / ٢٩٩) ، فتح الباري : (٢ / ١٠٦ – ١٠٧) .

⁽٤) : المغني : (٢ / ٥٨) ، كشاف القناع : (١ / ٣٣٦) ، الإعتبار : (٧١) .

⁽٥): المسائل للكوسج: (١ / ٢٦٧) ، الإعتبار: (٧١) .

⁽٦) : معالم السنن : (١ / ١٣٣) ، شرح مسلم : (٤ / ٢٩٩ – ٣٠٠) .

أدليتهم:

الدليل الأول:

حديث أنس الذي في الباب وفيه: (ويوتر الإقامة) .

ودلالته من وجهين :

الوجه الأول:

قوله يوتر الإقامة حجة في الباب على الإيتار .

الوجه الثابي :

وقول الرواي : (أمر ، أو نهي) ملحق بالمسند (وهذا لا خلاف فيه بين أهل النقل)(١) .

وتعقب الدليل من أوجه ثلاثة :

الوجه الأول:

قالوا: حديث البخاري ليس فيه ذكر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فـــلا يكون حجة لاحتمال أن يكون الأمر من غيره (٢) .

قلت: ويمكن أن يجاب عن هذا ، أن الرواية قد صحت من طريق أخرى ، أن الآمر به هو رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وقد رواها النسائي بلفظ: (أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر بلالا الحديث) ٣٠٠.

الوجه الثابي :

ما قاله بعض الحنفية: حيث ادعوا النسخ ، وأن إفراد الإقامة كان أولا ، ثم نسخ بحديث أبي محذورة ، يعني الذي رواه أصحاب السنن ، وفيه تثنية الإقامة ، وهو متأخر عن حديث أنس ، فيكون ناسخا ، .

⁽١) : مختصر خلافيات البيهقي : (١ / ٤٩٦) .

⁽٢) : اللباب : (1 / ٢٣١ المنبجي) .

⁽٣) : سبق تخريجه : (ص ٣٥) .

⁽٤) : فتح الباري : (٢ / ١٠٦ – ١٠٧).

وأجيب عنه بثلاثة أمور (١) :

الأمر الأول:

أن حديث أبي محذورة لا يصلح أن يكون ناسخا لهذا ، لأن من شرط الناسخ أن يكون أصح سندا وأقوى من جميع جهات الترجيح على ما تقدم ، وحديث أبي محذورة لا يوازي حديث أنس من جهة واحدة ، فضلا عن الجهات كلها ، مع أن جماعة من الحفاظ ذهبوا إلى أن هذه اللفظة في تشنية الإقامة غير محفوظة.

الأمر الثابي :

بأن في بعض طرق حديث أبي محذورة المحسنة التربيع والترجيع ، فكان يلزمهم القول به . الأمر الثالث :

ويقال أيضا لمن ادعى النسخ بحديث أبي محذورة: بأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، رجع بعد الفتح إلى المدينة وأقر بلالا على إفراد الإقامة ، وعلمه سعد القرظ فأذن به بعده ، كما قال أحمد رحمه الله ٢٠ .

الوجه الثالث:

قالوا: إن صح ما قلتم ، فالإيتار محمول على إيتار صوقها بأن يحدر فيها كما هو المتوارث ليوافق النصوص القائلة بالتثنية (٣) .

ويجاب عنه: أن ما جاء في هذا الحديث ، إن كان محتملاً لما قلتم فقد صرحت الأحلديث الصحيحة الأخرى بلفظ الإيتار .

الدليل الثابي :

حديث ابن عمر الذي أشار إليه الترمذي وهو بلفظ: (إنما كان الأذان على عهد رسول

⁽١) : الإعتبار : (٧٤ – ٧٥) ، فتح الباري : (٢ / ١٠٦ – ١٠٧) .

⁽٢) : كشاف القناع : (١/ ٢٣٦) .

⁽٣) : وانظر اللباب : (١ / ٢٣٢ للمنبجي) .

الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، مرتين مرتين ، والإقامة مرة ، غير أنه يقول : قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة) (١) .

الدليل الثالث:

وعن عبد الله بن زيد ، قال : (لما أمر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بالناقوس وفيه : (ثم تقول إذا أقيمت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا إلى إلله ، الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حيّ على الصلاة ، حيّ على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر ، الله أكبر لا إله إلا الله) رى .

الدليل الرابع:

عن أبي محذورة رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، (أمــره أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة) ٣٠٠ .

الدليل الخامس:

وعن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد حدثني أبي عن أبيه عن جده ، (أن أذان بلال كان مثنى مثنى ، وإقامته مفردة) ، انتهى (؛) .

⁽١) : سبق تخريجه : (ص ٣٣) .

⁽٢) : سبق تخريجه : (ص ٣١) .

 ⁽٣) : أخرجه الدارقطني : (٧٤٥) كتاب الصلاة : باب : ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها ، الحديث (٩٠٣) وحسنه .
 وانظر التلخيص الحبير : (١ / ٣٢٥) .

⁽٤) : أخرجه ابن ماجة : (١٠٥) كتاب الأذان والسنة فيها : باب : أفراد الإقامة ، الحديث (٧٣٢) .

قال البوصيري : (١٢٥) : إسناد حديث أبي رافع ضعيف لاتفاقهم على ضعف **معمر بن محمد بن عبيد الله وأبيه .

^{**} معمر بن **محمد بن عبيد الله بن أبي رافع ، قال البخاري : معمر بن محمد عن أبيه منكر الحديث ، وقـــال ابن عدي : ومقدار ما يرويه لا يتابع عليه ،

الكامل: (٨ / ٢٠٧ – ٢٠٩) ، المجروحين لابن حبان : (٣ / ٣) .

^{**} محمد بن عبيد الله بن أبي رافع ، قال : ابن معين : ليس هو بشيء ، ولا ابنه معمر ، قال ابن عدي : هو في عداد شبعة الكوفة ، ويروي من الفضائل أشياء لا يتابع عليها .

الكامل: (٧ / ٢٧٣ عادل عبد الموجود) ، التاريخ الكبير : (١ / ١٧١) .

وجه الدلالة من الأحاديث : ظاهرة في أن الإقامة فرادى .

وعورضت أحاديث الإفراد بأنها منسوخة بحديث: (إن بلالا كان بعد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يقيم مثنى مثنى) (١) .

وأجيب عنه من وجهين (٢) :

الوجه الأول:

بأنه لم يثبت ذلك عن بلال بسند صحيح . وما روي عنه في ذلك فهو ضعيف .

الوجه الثابي :

ولو سلم أنه صحيح ، فليس فيه دلالة على النسخ ، لاحتمال أن بلالا ، كـــان مذهبــه الإباحة والتخيير .

القول الثاني: (أن الإقـــامة مثني):

قال الترمذي : (وقال بعض أهل العلم : الأذان مثنى ، والإقامة مثنى ، وبه يقول سفيان الثوري ، وابن المبارك ، وأهل الكوفة) ٣٠ .

وبه قال الحنفية (٤) .

أدلستهم:

الدليل الأول:

ما أخرجه الترمذي عن عبد الله بن زيد ، قال : (كان أذان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : شفعا شفعا ، في الأذان والإقامة) (ه) .

⁽١): فتح الباري : (٢ / ١٠٦ – ١٠٧) ، الإعتبار : (٧٤) .

⁽٢) : وانظر تحفة الأحوذي : (١/ ٦٠٤).

⁽٣) : سنن الترمذي : (١ / ٢٠٧ مع التحفة) .

⁽٤) : شرح معاني الآثار : (1 / ١٣٠ – ١٣١) ، عقود الجواهر المنيفة : (٩٤) ، اللباب : (1 / ٢٣١ – ٢٣٢) .

 ⁽٥): أخرجه الترمذي: (٤٥) أبواب الصلاة: باب: ما جاء أن الإقامة مثنى مثنى ، رقم الحديث (١٩٤).
 انفرد به الترمذي، وانظر تحفة الأشراف رقم: (٣١١٠).

=

ونوقش الدليل بما قاله الترمذي :

أن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من عبد الله بن زيد (١) .

الدليل الثاني:

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، قال : حدثنا أصحاب محمد صلى عليه وعلى آلـــه وسلم ، (أن عبد الله بن زيد لما رأى الأذان أتى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فأخــــبره ، فقال : ((علمه بلالا)) ، فقام بلال فأذن مثنى مثنى ، وأقام مثنى مثنى ، وقعد قعـــدة) (٢) . وجه الدلالة : ظاهرة في قوله : (وأقام مثنى) .

ونوقش الدليل: بأن أسانيده مضطربة.

قال ابن خزيمة (٣): فأما ما روى العراقيون عن عبد الله بن زيد فقد ثبت من جهة النقــل، وقد خلطوا في أسانيدهم التي رووها عن عبد الله بن زيد، في تثنية الأذان والإقامة جميعا. قلت: يشير بالتخليط في الأسانيد، أي الإختلاف على ابن أبي ليلى:

فمرة جاء عن أبي ليلى حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أن عبد الله بن زيد .

ومرة عن ابن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد .

ومرة عن ابن أبي ليلي عن معاذ .

ومرة عن ابن أبي ليلي مرسلا.

قال ابن خزيمة (٤): وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، لم يسمع من معاذ بن حبل و لا من عبد الله بن زيد بن عبد ربه ، صاحب الأذان فغير حائز أن يحتج بخبر غير ثابت على أحبار ثابتة .

⁽١) : تحفة الأحوذي : (١ / ٢٠٤ وبعدها) .

⁽٢) : صحيح ابن خزيمة : (1 / ١٩٦ – ١٩٧) كتاب : باب : الترجيع في الأذان مع تثنية الأقامة ، الحديث (٣٧٩) وحكم ابن خزيمة بصحة الحديث ، وضعفه النووي في الحلاصة : (١ / ٢٨٤) .

⁽٣) : المصدر السابق . (١ / ١٩٩) .

الدليل الثالث:

عن أبي محذورة رضي الله تعالى عنه ، قال : (لما خرج رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من حنين ، خرجت عاشر عشرة من أهل مكة أطلبهم فسمعناهم يؤذنون بالصلاة ، فقمنا نؤذن نستهزئ بهم ، وفيه قال : وعلمين الإقامة مرتين مرتين : الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمدا رسول الله . أشهد أن محمدا رسول الله . أشهد أن محمدا رسول الله . أشهد أن الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح . حي على الفلاح . حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة . قد قامت الصلاة ، الله أكبر . الله أكبر ، لا إله إلا الله) (١) . وجه الدلالة : ظاهر الدلالة على التثنية ، وهو ناسخ لحديث أنس : (أمر بلال أن يشفع الأذان ، ويوتر الإقامة) (٢) .

ونوقش: بأن المقصود من تثنية الإقامة ، أي قول (قد قامت الصلاة) يقولها مرتين ، يدل على ذلك ما رواه البيهقي ٣ نفسه من طريق أخرى عن أبي محذورة رضي الله عنه ، قال : (لما خرج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إلى حنين) فذكر الحديث ، وقال في التكبير في صدر الأذان أربعا ، قال : (وعلمني مرتين الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن محمدا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله إلا الله) ، فذكر الإقامة . مفردة كما ترى ، وصار قوله مرتين عائدا إلى كلمة الإقامة .

الدليل الرابع:

وروى الدارقطني من حديث الأسود بن يزيد : (أن بلالا كان يثنى الأذان ويثنى الإقامة)

⁽١) : أخرجه البيهقي : (١ / ٦١٤ – ٦١٥) كتاب الصلاة : باب : من قال بتثنية الإقامة وترجيع الأذان ، الحديث (١٩٧٠) قال الحازمي : (الإعتبار : ٧٤) : وهذا حديث حسن ، على شرط أبي داود ، والترمذي والنسائي .

⁽٢): الإعتبار: (٧٥).

⁽٣) : السنن : (1 / ٦١٥) كتاب الصلاة : باب : من قال بتثنية الإقامة وترجيع الأذان ، الحديث (١٩٧١) .

ونوقش: بأنه منقطع.

قال البيهقي (١): والأسود بن يزيد لم يدرك أذان بلال.

القول الثالث:

وقال ابن عبد البر: (ذهب أحمد وإسحاق ودواد وابن حرير إلى أن ذلك من الاختــلاف المباح ، فإن ربع التكبير الأول في الأذان ، أو ثناه أو رجع في التشهد أو لم يرجع ، أو ثــنى الإقامة أو أفردها كلها أو إلا (قد قامت الصلاة) فالجميع جائز) (٢) .

القول الرابع:

وعن ابن حزيمة إن ربع الأذان ورجع فيه ثني الإقامة وإلا أفردها ٣٠ .

وتعقب : بأنه لم يقل بمذا التفصيل أحد قبله والله أعلم (٤) .

السراجست :

الذي يترجح عندي أن كليهما جائز فقد صح الخير بحما .

ولهذا قال المباركفوري: (والحق أن أحاديث إفراد الإقامة صحيحة ثابتة محكمة ليسست منسوخة ولا بمؤولة ، نعم قد ثبت أحاديث تثنية الإقامة أيضا وهي أيضا محكمة ليسست منسوخة ولا بمؤولة ، وعندي الإفراد والتثنية كلاهما جائزان والله تعالى أعلم) (ه) .

⁽١) : مختصر خلافيات البيهقي : (١/ ٩٧) .

⁽٢) : الإستذكار : (٤ / ١٦) ، وانظر فتح الباري : (٢ / ١٠٦ – ١٠١) .

⁽٣) صحيح ابن خزيمة : (١ / ٩٩) .

⁽٤) : فتح الباري : (٢ / ١٠٦ – ١٠٨) .

⁽٥) : تحفة الأحوذي : (١ / ٦٠٤) .

_ (20) م / 127 _____ باب: ما جاء في أن الإقامة مثنى مثنى

ساق الترمذي بسنده عن عبد الله بن زيد رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان أذان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، شفعا شفعا ، في الأذان والإقامة) (١) . قال أبو عيسى : وهذا أصح من حديث ابن أبي ليلى .

(١) : سبق تخريجه : (ص : ٤١) .

⁽٢) : ملاحظة : (وقد سبق الكلام عن هذه المسألة في الباب السابق) .

ساق الترمذي بسنده عن جابر بن عبدالله رضي الله تعالى عنه: (أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال لبلال: ((يا بلال إذا أذنت فترسل* في أذانك وإذا أقمت فاحدر واجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل من أكله، والشارب من شربه، والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته، ولا تقوموا حتى تروني)) (١).

قال أبو عيسى: (حديث جابر هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عبد المنعم وهو إسناد مجهول).

(١) : أخرجه الترمذي : (٥٤) أبواب الصلاة : رقم الحديث (١٩٥) .

تفرد به الترمذي ، وانظر تحفة الأشراف رقم : (٢٢٢٢) .

وأخرجه الحاكم (1 / ٤٥٣) كتاب الصـــــلاة : باب : إذا أذنت فترسل في أذانك وإذا أقمت فاحدر وأجعل بين أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الآكل والشارب من شربه ، الحديث (٧٦٠) وقال : هذا حديث ليس في إسناده مطعون فيه غير **عمرو بن فائد ، والباقون شيوخ البصرة ، وهذه سنة غريبة لا أعرف لـــها إسنادا غير هذا ولم يخرجاه .

ورواه البيهقي (٦٢٨/١) كتاب الصلاة : باب : ترسيل الأذان وحذم الإقامة ، الحديث (٢٠٠٨) .

وقال : هكذا رواه جماعة عن عبدالمنعم بن نعيم أبي سعيد ، قال البخاري : هو منكر الحديث ، **ويحي بن مسلم البكاء الكوفي ضعفه يحي بن معين . وقد روي بإسناد آخر عن الحسن وعطاء عن أبي هريرة وليس بالمعروف أ هـــ .

قال ابن حجر : (فيه عبد المنعم صاحب السقاء وهو كاف في تضعيف الحديث . التلخيص الحبير (٣٢٩/١ الباز) وقال في التقريب : (٤٨٦/١ خليل شيحا) : (متروك) . وقال الذهبي : واه (الكاشف ٢٧١/١) المجروحين (١٥٧/٢) ، وضعفه النووي في الخلاصة : (٢٩٦/١) وكذا الزيلعي : (نصب الراية : ٤٤٩/١ الباز) .

قال الألبابي عن الحديث : ضعيف جدا ، دون قوله : ولا تقوموا حتى ترويي (ضعيف الترمذي : ٢١) .

الترسل: التؤدة ، ، الترسل أو المترسل هو الذي تمهل في تأذينه ويبين كلامه تبيينا يفهمه من سمعه وهو من قولك : جاء فلان على رسله : أي على هينته غير عجل ، الزاهر (٢٤/ ٥٥) ، المطلع (٤٩) ، طلبة الطلبة (٢٦) . القاموس المحيط : (١٣٠٠) ، المصباح المنير : (١١٩) .

^{**} عمرو بن فائد : أبو علي الأسواري ، قال يحي ابن سعيد ليس بشيء ، قال الدارقطني : متروك ، قال ابن المديني : يضع الحديث . الكشف الحثيث : (١ / ٣٠٣ تحقيق السامرائي) ، الجرح والتعديل : (٦ / ٢٥٣) ، المغني في الضعفاء : (٢ / ٤٨٧) ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي : (٢ / ٣٠٠ تحقيق عبد الله القاضي) .

^{**} يحي بن مسلم أو ابن سليم البصري المعروف بيحي البكاء ضعفه أحمد ، وأبو داود ، وابن معين ، وأبو زرعة ، والنسائي ، والدارقطني ، وابن حبان ، وقال ابن سعد : كان ثقة أن شاء الله تعالى ، وقال ابن حجر : ضعيف من الرابعة ، تقريسب التهذيب (٣٦٥/٢) مَذيب التهذيب (٣٨٨/٤) المجروحين لابن حبان (٩/٣) .

فقه المسألة: اتفق الفقهاء على استحباب الترسل في الأذان والحذم في الإقامة .

ومحن قسال بهذا: (سفيان الثوري ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأبو حنيفة ، وصاحبـــاه ، والمالكية ، والشافعية ، والحنابلة) (١) .

ولعل الترمذي من القائلين بمذا القول لحصول الاتفاق عليه .

أدلة المذاهب في هذه المسألة: استدلوا بأدلة من المنقول والمعقول:

فأما من المنقول: الدليل الأول:

حديث جابر رضى الله تعالى ، وشاهده : ((إذا أذنت فترسل)) .

الدليل الثابي :

حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آلـــه وسلم لبلال فذكر مثله (حديث جابر) إلى قوله: (لقضاء حاجته) ٢٠).

الدليل الثالث:

عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، يقول : كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : (يأمرنا أن نرتل الأذان ونحذف الإقامة) (٣) .

(١): انظر لمذهب الحنفية : بدائع الصنائع : (١ / ٣٦٩) ، الهداية مع شرحها فتح القدير : (١ / ٢٤٤) ، الدر المختار : (١ / ٣٤) ، مرقاة المفاتيح : (٢ / ٣٣٩) .

ولمذهب المالكية : قوانين الأحكام الشرعية : (٥٠) ، الكافي : (٣٨) .

ولمذهب الشافعية : الحاوي : (٢ / ٧٤) ، الأوسط : (٣ / ٥١) .

ولمذهب الحنابلة : المغني : (٢ / ٦٠) ، الكاني : (١ / ١٢٩) ، المقنع : (١ / ١٠٤) ، الإنصاف : (١ / ١٠٤) . كشاف القناع : (١ / ٢٣٨) .

(٢) : (١٨٥٥) رواه البيهقي (١ / ٦٢٨) كتاب الصلاة : باب : ترسيل الأذان وحذم الإقامة ، الحديث (٢٠٠٩) وقال : الإسناد الأول أشهر من هذا . وقال : وليس بالمعروف .

(٣) : أخرجه الدارقطني (٢٤٥/١) كتاب الصلاة : باب : ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها ، الحديث (٩٠٤) .
 قال ابن حجر في (التلخيص الحبير 1 / ٣٣٠) : وفيه **عمرو بن شــمر وهو متروك .

^{**} عمرو بن شـــمر الجعفي : قال البخاري : منكر الحديث وقال الجوزجاني : كذاب زائغ . وقال ابن معين : ليس بثقة . التاريخ الكبير : (٦ / ٣٤٤) ، أحوال الرجال : (١ / ٣٥ السامرائي) .

_

الدليل الرابع:

عن أبي الزبير مؤذن بيت المقدس قال: (جاءني عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال: إذا أذنت فترسل، وإذا أقمت فاحذم) (١).

الدليل الخامس:

ولابن أبي شيبة عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، كان (يرســــل الأذان ويحـــــدر في الإقـــامة) (٢) .

وجه الدلالة من الأحاديث : دلت الأحاديث على سنية الترسل في الأذان وحدر الإقامة .

الدليل السادس: من المعقول:

ولأن المقصود من الأذان الإعلام للبعيدين ، فالترسل فيه أبلغ في الإعلام ، والمقصود مـــن الإقامة إعلام الحاضرين لإقامة الصلاة ، فالحدر فيها أبلغ في هذا المقصود (٣) .

قلت: كل الأحاديث السابقة واهية ، ولا يعضد بعضها بعضا ، لأن الضعف شديد إلا أنه : (يقويها (٤) المعنى الذي شرع له الأذان فإنه نداء لغير الحاضرين ليحضروا الصلاة ، فلا بد من تقدير وقت يتسع للذاهب للصلاة وحضورها ، وإلا لضاعت فائدة النداء) .

⁽١) : أخرجه الدارقطني (٢٤٥/١) كتاب الصلاة : باب : ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها ، الحديث (٩٠٥) . والبيهقي : (٢٩/١) كتاب الصلاة : باب : ترسيل الأذان وحذم الإقامة ، الحديث (٢٠١٠) وقال : فاحدر .

قال الزيلعي (**وعبدالعزيز مولى آل معاوية بن أبي سفيان القرشي البصري ، ذكر ابن أبي حاتم أنه روى عنه إبنه مرحوم ولم يعرف بحاله ولا ذكره غيره) نصب الراية : (٣٥٠/١) .

⁽٢) : المصنف لابن أبي شيبة : (١ / ٢٤٤ الفكر) .

⁽٣) : بدائع الصنائع : (٣٦٩/١) .

⁽٤) : وانظر سبل السلام : (1 / ۲۹۲) .

^{**} عبد العزيز مولى آل معاوية بن أبي سفيان القرشي البصري عن شويس روى عنه إبنه مرحوم روى عنه شويس وعن أبي الزبير مؤذن بيت المقدس ، وذكره ابن حبان في الثقات .

التاريخ الكبير : (٦ / ١٨) ، الجوح والتعديل : (٥ / ٤٠٠) ، الثقات لابن حبان : (٨ / ٣٩٢) .

ساق الترمذي بسنده عن أبي جحيفة قال: (رأيت بلالا يؤذن ويدور ويتبع فاه هاهنا وهاهنا، وإصبعاه، في أذنيه ورسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في *قبة لــه حمراء أراه قال من *أدم فخرج بلال بين يديه *بالعنــزة فركزها *بالبطحاء فصلى إليــها رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يمر بين يديه الكلب والحمار وعليه حلة حمــراء كأني أنظر إلى بريق ساقيه قال سفيان نراه *حبرة) (١).

قال أبو عيسى : (حديث أبي جحيفة حديث حسن صحيح) .

فقه السألة:

وجه الدلالة: استحباب وضع الإصبعين في الأذنين عند الأذان .

(١) : أخرجه الترمذي : (٥٤) أبواب الصلاة : رقم الحديث (١٩٧) .

والبخاري (١٣٧) كتاب الأذان : باب : الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقسامة ، الحديث (٦٣٣) بدون زيسادة : وإصبعاه في أذنيه .

ومسلم (٧٠٥) كتاب الصلاة : باب : سترة المصلى ، الحديث (٣٠٥) بدون الزيادة .

وأبو داود (٨٧) كتاب الصـــلاة : باب : في المؤذن يستدير في أذانه ، الحديث (٢٠٠) .

والنسائي (٨٨) كتاب الأذان : باب : كيف يصنع المــؤذن في أذانه ، الحديث (٦٤٢) .

وابن ماجة (١٠٢) كتاب الأذان والسنة فيها : باب : السنة في الأذان ، الحديث (٧١١) .

والحاكم (١/٥٥٠) كتاب الصلاة : باب : في فضل الصلوات الخمس ، الحديث (٧٥٣) وذكر الزيادة . وقال : وهــو صحيح على شرطهما جميعا .

وأخرجه البيهقي (٨٧/١) كتاب الصلاة : باب : وضع الإصبعين في الأذنين عند التأذين ، الحديث (١٨٥١) بدون الزيادة

^{* (}قبة): القبة من الخيام : بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب ، النهاية : (٤ / ٣) .

^{* (}أدم): جمع أديم وهو الجلد، القاموس المحيط: (١٣٨٩)، تحفة الأحوذي: (١ / ٦١٤).

^{* (} العنسزة) : مثل نصف الرمح أو أكبر شيئا ، النهاية : (٣ / ٣٠٨) ، الصحاح : (٢ / ٧٥٢) .

 ^{* (}حبرة): ضرب من برود اليمن ، القاموس المحيط: (٧٤٢).

^{* (} البطحاء) : أصله المسيل الواسع فيه دقائق الحصى ، معجم البلدان (١ / ٤٤٦) ، الروض المعطار (٧ - و ١٩٦) قال ابن حجر : هو موضع معروف خارج مكة ، الفتح (٢ / ١٤٥) .

_ (٥٠) م / ١٤٤ حسب باب: ما جاء في إدخال الإصبع في الأذن عند الأذان

واختلفوا على قولين :

واحتنطوا على قولين . القول الأول : فمنهم من يرى وضعهما في الأذان فقط :

قال الترمذي : (وعليه العمل عند أهل العلم يستحبون أن يدخل المؤذن إصبعيه في أذنيه في الأذان) (١) .

قلت: ومنهم الحسن البصري(۲) ، ومحمد بن سيرين(۳) ، والأوزاعي (١) ، وسفيان الثوري (٥) ، وإسحاق (٦) ، وابن الحسن (٧) ، (وابن جبير ، والشعبي ، وشريك) (٨) ، ومللك (في رواية) (٥) والشافعي (١٠) ، وقال : (و لم يستحبوه في الإقامة) ، وأحمد (١١) .

قلت : وهذا القول هو قول الترمذي فيما يظهر لي وذلك لنص الترجمـــة علـــى ذلــك وتصحيحه الحديث و لم يأت بباب آخر يخالف هذا الباب ، والله أعلم .

القول الثاني : ومنهم من يرى استحباب وضعهما في الأذان والإقامة :

قال الترمذي : (وقال بعض أهل العلم ، وفي الإقامة أيضا يدخل إصبعيه في أذنيه وهـــو قول الأوزاعي) (١٢) ، وبه قال أبو حنيفة (١٣) ، وهي رواية عن إسحاق (١٤) .

```
(٢) : المصنف لعبدالرزاق : ( ١ / ٤٦٨ ) .
```

⁽١): سنن الترمذي: (١ / ٦١٣ مع التحفة) .

⁽٤) : المسائل للكوسج : (١ / ٢٧١) .

⁽٣) : المصنف لابن أبي شيبة : (١ / ٢٣٩) .

⁽٦) : المسائل للكوسج : (١ / ٢٧١) .

⁽٥): الأوسط: (٣/٢٧).

⁽٧) : الأوسط : (٣ / ٢٧) .

⁽٨): عمدة القاري: (٥ / ١٤٨).

⁽٩) : المعونة : (1 / ٢٠٩) ، مواهب الجليل : (٢ / ٩٧) (عن ابن حبيب في النوادر أنه قال : وأحب إلي أن يجعل إصبعيه في أذنيه) .

⁽١٠) : المهذب : (١ / ٢٠٢) ، التهذيب : (٢ / ٣٧) ، المجموع : (٣ / ١١٧) .

⁽١١) : التمام (١ / ١٤٠) ، المغني (٢ / ٨١) ، المستوعب (٢ / ٦٢ – ٦٣) ، الإنصاف (١/ ٤١٧) .

⁽١٢) : المسائل للكوسج : (١ / ٢٧١) ، شرح السنة للبغوي : (٢ / ٢٦٩) ،

⁽١٣) : تحفة الفقهاء : (٢ / ١١٢) . الأصل : (١ / ١٢٩) ، شرح فتح القدير : (١ / ٢٤٥) ، الدر المختار : (٢ / ٤٥) بدائع الصنائع : (١ / ٣٧٣) .

⁽١٤) : المسائل للكوسج : (١ / ٢٧١) .

_ (٥١) م / ١٤٤ ____ باب: ما جاء في إدخال الإصبع في الأذن عند الأذان

الأدلـــة:

يستدل كلا الفريقين بما جاء في الباب من الأحاديث:

الدليل الأول:

حديث أبي جحيفة المتقدم (١) ، وشاهده : (وإصبعاه في أذنيه) .

ونوقش الدليل: بأنه وإن كان قد أخرجه صاحبا الصحيحين ، ولكن لم يذكرا فيه تلك الزيادة ، وهي وضع الأصبعين في الأذنين وقد أخرجها البيهقي وضعفها بأن في سلمدها رجلا لم يسم (٢) .

الدليل الثابي :

عن عبدالرحمن بن سعد بن عمار بن سعد مؤذن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، حدثني أبي عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : (أمر بـــلالا أن يجعل إصبعيه في أذنيه وقال : ((إنه أرفع لصوتك)) ٣).

ونوقش الدليل: بأن سنده ضعيف ، لضعف أولاد سعد (٤) .

⁽١) : سبق تخريجه : (ص ٤٩) .

⁽٢): وقال البيهقي: (١ / ٥٨٢) (عند رقم: ١٨٥٣): وقد رواه إجازة عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن عون بن أبي جحيفة مدرجا في الحديث وسفيان إنما روى هذه اللفظة رواية العدين عنه عن رجل لم يسمه عن عون وروي عن حماد بن سلمة عن عون بن أبي جحيفة مرسلا لم يقل عن أبيه والله أعلم.

قلت : وانظر تعليق ابن التركماني عليه في الحاشية (1 / ٥٨٢) ، وقال ابن حجر في التلخيص الحبير : (1 /٣٣٥) : : والرجل يتوهم أنه الحجاج) والحجاج غير محتج به . (وأشار إلى طرق أخرى وضعفها) .

فيترجح عندي ضعف الزيـــادة ، والله تعالى أعلم .

⁽٣) : أخرجه ابن ماجة (١٠٢) كتاب الأذان والسنة فيها : باب : السنة في الأذان ، الحديث (٧١٠) .

⁽٤) : الزوائد : (١٢٣) .

_ (٥٢) م / ١٤٤ حسب باب: ما جاء في إدخال الإصبع في الأذن عند الأذان

الدليل الثالث:

عن عون بن أبي ححيفة عن أبيه قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بالأبطح وهو في قبة حمراء، فخرج بلال فأذن فاستدار في أذانه وجعل إصبعيه في أذنيه(١).

وجه الدلالة من الأحاديث : ظاهرة في قوله : (وإصبعاه في أذنيه) ، (ويجعل أصبعيه في أذنيه) ، وغيرها دل على أستحباب وضع الأصبعين في الأذنين

ونوقش الدليل: بأن سنده ضعيف ، فيه **الحجاج بن أرطأة وهو مدلس وقد عنعن . وقد ضعفه (البيهقي ، والنووي) (۲) ، وغيرهما .

قلت : وبقي في المسألة قولان آخران لم يذكرهما الترمذي وهما :

القول الثالث:

ما جاء عن ابن عمر رضي الله تعالى : قال البخاري : (وكان ابن عمر لا يجعل أصبعيه في أذنيه). رواه البخاري معلقا مجزوما به ٣٠.

والبخاري : (١٣٧) كتاب الأذان : باب : الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة ، الحديث (٦٣٣) .

ومسلم: (٢٠٥) كتاب الصلاة: باب: سترة المصلي، الحديث (٢٠٥).

وأبو داود : (۸۷) كتاب الصلاة : باب : المؤذن يستدير في أذانه ، الحديث (۲۰ ۵) .

والنسائي : (٧٢٨) كتاب الزينة : باب : اتخاذ القباب الحمر ، الحديث (٥٣٨) .

ابن ماجة (٢٠٢) كتاب الأذان والسنة فيها : باب : السنة في الأذان ، الحديث (٧١١)

والبيهقي (١/١٨٥) كتاب الصلاة : باب : الإلتواء في حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، الحديث (١٨٥٣) وقال : والحجاج بن أرطاة ليس بمجاج ، والله يغفر لنا وله . وضعفه النووي في الخلاصة : (١ / ٢٩٠) .

(٢) : السنن للبيهقي : (١ / ٨١٥) ، الخلاصة : (١ / ٢٩٠) .

(٣) : أخوجه البخاري (١٣٧) كتاب الأذان : باب هل يتتبع المؤذن فاه هاهنا وهاهنا وهل يلتفت في الأذان ، (٦٣٤) .
 ووصله ابن أبي شيبة (٢٣٩/١) كتاب الأذان والإقامة : باب : من كان إذا أذن جعل أصابعه في أذنيه ، الحديث (٣) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٥٤) أبواب الصلاة : رقم الحديث (١٩٧) .

^{**} حجاج بن أرطأة ابن ثور بن هبيرة النخعي أبو أرطأة الكوفي القاضي أحد الفقهاء ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة . الجوح والتعديل : (٣ / ١٥٤) ، تقريب التهذيب (١٥٥/١) ، طبقات المدلسين : (١٦٤) . وانظر : ذكر من اختلف فيه النقاد لابن شاهين (٤٧) .

_ (٥٣) م / ١٤٤ / ____ باب: ما جاء في إدخال الأصبع في الأذن عند الأذان

ويظهر (١) : ميل البخاري لهذا القول والله تعالى أعلم .

دليلهم:

ولعله أن يستدل له بضعف أحاديث الباب وأنما لا تقوم بما حجة . والأصل عدم الوضع .

القول الرابع:

ما جاء عن **الإمام مالك**: قال: (ذلك واسع إن وضع وإن لم يضع) (٢). ورواية عن أبي حنيفة قال: (إن وضع إحدى يديه على أذنه فحسن) (٣).

ولم أر لهم دليلا ، ولعله يستنبط من مجموع أدلة الباب .

وذكروا من حكم (٤) ذلك :

أولا: أنه قد يكون أرفع لصوته

ثانيا : أنه علامة للمؤذن ليعرف من رآه على بعد أو كان به صمم أنه يؤذن .

السراجسح:

الذي يظهر لي: القول بما قاله ابن عمر ومال إليه البخاري من عدم وضع الإصبعــــين في الأذنين لا في الأذان ولا في الإقامة لعدم صحة الأحاديث التي في الباب كلها والله تعــــالى أعلم.

⁽١) : إرشاد الساري : (٢ / ٣١٣) ، قال القسطلاني : وعبر في الأول بقوله ويذكر بالتمريض : (أي وذكر عن بلال أنه جعل إصبعيه في أذنيه) . وفي الثاني بالجزم ليفيد أن ميله إلى عدم جعل أصبعيه في أذنيه ، فلله دره من إمام (أدق نظره) .

⁽٢) : المدونة : (١ / ١٠١) ، مواهب الجليل : (٢ / ٩٧) ، قوانين الأحكام الشرعية : (٥٠) .

⁽٣) : تحفة الفقهاء : (٢ / ١١ ٢) ، بدائع الصنائع : (١ / ٣٧٣) .

⁽٤) : فتح الباري : (٢ /١٤٦) ، عون المعبود : (١ / ١٥٤) ، نيل الأوطار : (١ / ١٥٥ السيد) . تحفة الأحوذي : (١ / ٦١٤) ، سبل السلام : (١ / ١٩٥) المنهل العذب (٤ / ١٨٤) .

ساق الترمذي بسنده عن بلال رضي الله تعالى عنه ، قال : (قال لي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((لا تثوبن في شيء من الصلوات إلا الفجر)) (١) .

فقه المسالة: لا تثويب إلا في صلاة الفحر.

اختلف أهل العلم ، في حكم التثويب .

وقبل ذكر أقوال العلماء في المسألة نبين معنى التثويب .

فقد حصل خلاف بينهم في تفسيره ، ذكره الترمذي في الباب:

التفسير الأول :

قال الترمذي: (فقال بعضهم: التثويب أن يقول في إذان الفجر: (الصلاة خير من النوم) وهو قول ابن المبارك وأحمد (٢) .

التفسير الثابي :

قال الترمذي: (وقال إسحاق ٣): التثويب في غير هذا قال التثويب المكروه: هو شيء أحدثه الناس بعد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: إذا أذن المؤذن فاستبطأ القوم قـــال بين الأذان والإقــامة: (قد قامت الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح).

قال: وهذا الذي قال إسحاق: هو التثويب الذي كرهه أهل العلم، والذي أحدثوه بعد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٥٥) أبواب الصلاة : رقم الحديث (١٩٨) .

وابن ماجة : (٣٩٠) كتاب الصلاة : باب : السنة في الأذان ، الحديث (٧١٥) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٢٠٤٢) .

وقد حكم النووي بضعف الحديث في الخلاصة : (١ / ٢٨٧) .

 ⁽٢) : وانظر المحرر : (١ / ٣٦) ، مسائل أحمد ألي داود : (٢ ٤) ، المغني : (٢ / ٦١) ، الكافي : (١ / ٦٢٦) ،
 التحقيق : (١ / ٣١١ السعدين)

⁽٣) : سنن الترمذي : (١ / ٣٠ مع التحفة) .

وهناك تفسير ثالث للتثويب :

ذكره الترمذي : وهو ما روي عن مجاهد : قال : دخلت مع عبد الله بن عمر مسجدا وقد أذن فيه ونحن نريد أن نصلي فيه ، فثوب المؤذن ، فخرج عبد الله بن عمر من المســـجد ، وقال : (أخرج بنا من عند هذا المبتدع) ، و لم يصل فيه (١) .

ورجح الترمذي من القولين : ما ذكره ابن المبارك وأحمد (٢) .

قلت : وهو الصحيح إن شاء الله عند أكثر أهل العلم ، وبه قال الترمذي .

قال الترمذي: (وهو الذي اختاره أهل العلم) ٣٠.

وهذا التثويب الذي اختاره الترمذي وهو قول المؤذن : (الصلاة خير من النوم) في الفحر ، قد اختلف العلماء في حكمه على قولين :

القول الأول: (أن التثويب سنة في الفحر خاصة):

و ممن قال به : (عمر بن الخطاب ، وابنه ، وأنس ، والحسن البصري ، وابن سيرين ، والزهري ، والثوري ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وداود) ٣٠ .

ورواية عن (أبي حنيفة ، ومحمد ، وأبي يوسف) (؛) ،

(١) : رواه أبو داود : (٩٠) كتاب الصلاة : باب : التثويب ، الحديث (٥٣٨) .

ولفظه : قال مجاهد : كنت مع ابن عمر ، فثوب رجل في الظهر أو العصر ، قال : ﴿ أَخْرَجَ بِنَا فَإِنْ هَذَه بدعة ﴾ .

قلت : في سنده أبو يحي القتات ، ضعفه شريك وقال أحمد : روى عنه اسرائيل أحاديث كثيرة مناكير جدا ، وضعفه يحي ابن معين ، وقال الأزدي متروك .

التاريخ الكبير : (٣ / ٤٣٨) ، الجوح والتعديل : (٣ / ٤٣٢) ، المغنى في الضعفاء : (١ / ٢٢٤) .

(٢) : سنن الترمذي : (١ / ٦٢٠ مع التحفة) .

(٣): المصدر السابق.

(٣) : المجموع : (٣ / ١٠٢) ، الأوسط : (٣ / ٢١ ، ٢٢) ، المصنف لعبد الرزاق : (١ / ٤٧٤) .

ومالك (١) ، والشافعي (في القديم) ، قال البيهقي (٢) : (وقوله القديم في ذلك أصـــح) ، وأحمد (٣) ، وهو مذهب الجمهور(٤) .

قلت : وهذا هو قول الترمذي رحمه الله فقد نص على أنه هو الصحيح ، وقوله : (وهــو الذي اختاره أهل العلم وأيده بما جاء عن ابن عمر) (ه) .

قال ابن عبد البر (٦): ولا خـــلاف علمته أن التثويب عند عامة العلماء وخاصتهم قــول المؤذن: (الصلاة خير من النوم) ، ولهذا قال أكثر الفقهاء: لا تثويب إلا في الفحر .

أدلـــهم:

الدليل الأول:

حديث الباب ، وشاهده : ((لا تثوبن في شيء من الصلوات إلا الفجر)) .

ونوقش الدليل من وجهين :

الوجه الأول :

قال النووي (٧): (مرسل لأن ابن أبي ليلي لم يسمع من بلال) .

⁽١) : الرسالة : (٧٥) ، الإشراف : (١ / ٢١٦) ، المعونة : (١٢٦) .

 ⁽۲): معرفة السنن : (۱ / ٤٤٨) . وانظر : محتصر المزيني : (۲۲) ، الحاوي : (۲ / ۷۰ ، ۷۱) ، رحمة الأمة : (۲۹) ،
 روضة الطالبين : (۱ / ۳۱۷) حلية العلماء : (۱ / ۵۵) .

⁽٣) : المحرر : (1 / ٣٦) ، مسائل أحمد لأبي داود : (٤٦ ورواية عنه يقول : عند الإقامة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، في العشاء والفجر ، كما يفعله الكوفييون) الإفصاح : (1 / ٢٣٥) .

⁽٤) : بداية المجتهد : (١ / ٢٦١) ، تحفة الأحوذي : (٢ / ٦١٩) .

⁽٥) : سنن الترمذي : (١ / ٢٠٥ مع التحفة) .

⁽٦): التمهيد: (١٨ / ٣١١).

 ⁽٧): المجموع: (٣ / ٣٠٦). وقال ابن حجر: (التلخيص: ١ / ٣٣٢): وقال ابن السكن: (لا يصح إسناده).
 وانظر النيل: (١ / ٢٩٥).

الوجه الثابي :

وقالو أيضا: أبو إسرائيل: اسمه **إسماعيل بن أبي إسحاق، وهو ضعيف ثم لم يسمعه من الحكم إنما رواه، عن **الحسن بن عمارة عن ** الحكم (١).

وأجيب عنه: بـأن مجرد التضعيف ، لا يقبل حتى يبين سببه ، وقـد ذكر عنه أنه قـلل: حدثنا الحكم (٢) .

ومما أشار إليه الترمذي:

الدليل الثاني:

عن أبي ** محذورة رضي الله تعالى عنه ، قال : (قلت : يا رسول الله ، علمني سنة الأذان الحديث) ، وفي آخره : ((فان كان صلاة الصبح ، قلت : الصلاة خير من النوم ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا إله إلا الله)) (٣) .

(١): التحقيق: (١/ ٣١٠).

(٢) : التحقيق في أحاديث الخلاف : (١ / ٢١٠ السعدي) .

(٣) : أخرجه أبو داود : (٨٣) كتاب الصلاة : باب : كيف الأذان ، الحديث (٥٠٠) .
 والنسائي : (٨٩) كتاب الأذان : باب : التنويب في أذان الفجر ، الحديث (٦٣٠) ، (٦٣٣) ، (٦٤٨) .

^{**} إسماعيل بن خليفة العبسي ، أبو إسرائيل الملامي العبسي الكوفي ، صدوق سيء الحفظ ضعفه غير واحد ، من السابعة . مات سنة (٩٩) وعمره أكثر من ثمانين سنة ، التقريب : (١ / ٨٠) ، الجرح والتعديل : (٢ / ٢٧) .

^{**} الحسن بن عمارة ، هو أبو محمد الحسن بن عمارة البجلي مولى بجيله ، كان ابن عيينه يضعفه ، قال الجوزجاني : ساقط ، والحسن عن الحكم بن عيينة متروك الحديث ، مات سنة (١٥٣ هـ) . التاريخ الكبير : (٢ / ٣٠٣) ، الجرح والتعديل : (٣ / ٢٧) ، أحوال الرجال : (١ / ٢٥) ، الكنى والأسماء : (١ / ٢٣٧ للإمام مسلم) .

^{**} الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي مولاه الكولى ، ويقال أبو عمر ويقال أبو عبد الله ، قال عبد الرحمن بن مهدي : ثبت ثقة ولكنه يختلف ، قال يحي بن معين : ثقة ، وكذا قال أبو حاتم ، مات سنة (٤٦ هـــ) .

التاريخ الكبير : (٢ / ٣٣٢) ، الجوح والتعديل : (٣ / ١٧٤) ، سير أعلام النبلاء : (٥ / ٢٠٨) .

^{**} أبو محذورة : سمرة بن معير الجمحي المكي المؤذن ، أوس وقيل سمرة صحابي ، عنه ابنه عبد الملك وعبد الله بم محيريز وابن = أبي مليكة ، الكاشف : (١ / ٤٥٧) ، أسد الغابة : (٢ / ٤ ، ٣) ، تاريخ الصحابة : (١ / ٢٣) ، مشاهير علماء الأمصار : (٥٦) ، العبر : (١ / ٣٣) .

=

وتعقب : بأن تعليم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أبا محذورة ، وتعليم الملك كان تعليم أصل الأذان ، لا ما يذكر فيه من زيادة الإعلام (١) .

ومما استدلوا به أيضــا :

الدليل الثالث:

عن أنس رضي الله تعالى عنه ، قال : (من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر : (حــــي على الفلاح) ، قال : (الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، الله أكبر ، لا إله إلا الله) ٢٠ .

قال ابن الملقن ٣٠): وقول الصحابي من السنة كـــذا مرفوع على الأصح.

الدليل الرابع:

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، قال : (كان في الأذان الأول بعد الفلاح .. الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم) (٤) .

وابن ماجة: (1 • 1) كتاب الأذان والسنة فيها: باب: الترجيع في الأذان ، الحديث (٧ • ٧ • ٩ • ٧) .
 وقال النووي في الخلاصة: (1 / ٢٨٦) (وهو حديث حسن) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٢١٦٩ – ١٢١٧) .

التلخيص : (1 / ٣٢٨ ، ٣٢٩) ، وانظر نيل الأوطار : (1 / ٥٣٠) .

⁽١) : بدائع الصنائع : (١ / ٣٦٨) .

 ⁽۲): أخرجه ابن خزيمة: (۱ / ۲۰۲) كتاب الصلاة: باب: التثويب في أذان الصبح، الحديث (۳۸۹).
 والبيهقي: (۱ / ۳۲۳) كتاب الصلاة: باب: التثويب في أذان الصبح، الحديث (۱۹۸٤).
 وقال: إسناده صحيح. وصححه ابن السكن كما في التلخيص الحبير (۱ / ۳۳۱).

وفي النيل: (١ / ٥٣٠): قال ابن سيد الناس اليعمري: وهو إسناد صحيح.

⁽٣) : خلاصة البدر المنير : (1 / ١٠٣) .

وانظر : التقييد والإيضاح : (٥٣ ، ٥٤) ، والنكت لابن حجر : (١٨٧ السعدين) .

⁽٤) : رواه الطحاوي : شرح معاني الآثار : (١ / ١٣٧) . قال الحافظ في : (التلخيص : ١ / ٣٣١) : إسناده حسن .

الدليل الخامس:

عن أنس رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان التثويب في صلة الغداة ، إذا قال المؤذن : (حي على الفلاح) ، قال : (الصلاة حير من النوم) مرتين (١) .

قال الطحاوي (٢): فهذا ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، وأنس رضي الله تعالى عنه، يخبران أن ذلك مما كان المؤذن يؤذن به في أذان الفجر .

الدليل السادس:

قالوا: ويعضده عمل أهل المدينة المتصل ٣٠).

القول الثاني :

عدم سنية التثويب في الفجر بعد حي على الفلاح مرتين:

وهو قول الحنفية (في رواية) (؛) ، ورواية عن الشافعي (في الجديد) (ه) .

أدلـــهم:

الدليل الأول:

أن أبا محذورة رضي الله تعالى عنه ، قال : (علمني رسول الله صلى الله عليه وعلى آلـــه وسلم ، الأذان تسع عشرة كلمة والإقامة سبع عشرة كلمة) (٦) .

⁽١) : رواه الطحاوي : شرح معاني الآثار : (١ / ١٣٧) .

قال ابن حجر: (التلخيص: ١ / ٣٣١) : وصححه ابن السكن.

 ⁽٢): شرح معاني الآثار: (١ / ١٣٧) .

⁽٣) : الموطأ : (1 / ٨٦) ، المعونة : (1 / ٢٠٦) .

⁽٤) : الأصل : (ج ١ ص ١٣٠) ، حاشية الطحطاوي : (١٩٨) .

⁽٥) : مختصر المزبي : (٢٢) . وانظر : التحقيق : (١ / ٣٠٩ السعدبي) .

⁽٦) : أخرجه الترمذي : (٥٣) أبواب الصلاة : باب : ما جاء في الترجيع في الأذان ، رقم الحديث (١٩٢) . وابو داود : (٨٣) كتاب الصلاة : باب : كيف الأذان ، الحديث (٥٠٢) .

والنسائي: (٨٦) كتاب الأذان : باب : كم الأذان من كلمة ، الحديث (٦٣١) .

وجه الدلالة: علم النبي صل الله عليه وعلى آلــه وسلم الأذان تســع عشرة كلمة وليس التثويب منها، فدل على أنه ليس بسنة (٧).

ويجاب عنه : أن النبي صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم ، علمه بعد ذلك ، وأمره أن يجعله في أذان الفجر (٣) .

الدليل الثانى:

قالوا: ليس في حديث عبد الله بن زيد ذكر التثويب (١) .

وأجيب عنه: بأنه وإن لم يكن في حديث عبد الله بن زيد ، فقد علمه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أبا محذورة بعد ذلك ، وأمره أن يجعله في الأذان للصبح (ه) .

السراجسيح:

الذي يترجح عندي هو قول الجمهور ، قال المباركفوري : (وهو الحق) (٦) . وقال المبوكاني (٧) : (والأحاديث لم ترد بإثباته ، إلا في صلاة الصبح ، لا في غيرها ، فالواجب الإقتصار على ذلك والجزم بأن فعله في غيرها بدعة) .

⁼ وابن ماجة : (١٠٢) كتاب الأذان والسنة فيها : باب : الترجيع في الأذان ، الحديث (٧٠٩) .

وأصله عند مسلم : (١٦٤) كتاب الصلاة : باب : صفة الأذان (٣٧٩) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٢١٦٩) .

⁽٢) : بدائع الصنائع : (١/ ٣٦٨).

⁽٣) : شرح معاني الآثار : (1 / ١٣٦ ، ١٣٧) ، التعليق الممجد : (1 / ٣٥٦) .

[.] غریجه . قد تقدم تخریجه . قد تقدم تخریجه . قد تقدم تخریجه .

⁽٥) : شرح معاني الآثار : (١ / ١٣٦) .

⁽٦): التحفة: (١/٩١٩).

⁽٧): النيل: (١/ ٥٣٠).

ساق الترمذي بسنده عن **زياد بن الحارث الصدائي قال: أمرني رسول الله على الله عليه وعلى آله وسلم أن أؤذن في صلح الفجر ، فأذنت ، فأراد بلل أن يقيم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((إن أخا صداء قد أذن ، ومن أذن فهو يقيم)) (١) .

قال أبو عيسى: (وحديث زياد إنما نعرفه من حديث ** الأفريقي والأفريقي هو ضعيف عن عند أهل الحديث ضعفه يحي بن سعيد القطان وغيره ، قال أحمد لا أكتب حديث الأفريقي قال: ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره ويقول: هو مقارب الحديث).

فقــه المسـالة: أن من أذن فهو يقيم.

قال الحازمي (٢): (واتفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره ، على أن ذلك حـــائز ، واختلفوا في الأولوية).

(١) : أخرجه الترمذي : (٥٥) أبواب الصلاة : رقم الحديث (١٩٩) .

وأبو داود: (٨٧) كتاب الصلاة: باب: في الرجل يؤذن ويقيم غيره. ، الحديث (١١٤) .

وابن ماجة : (٢٠٣) كتاب الأذان والسنة فيها : باب : السنة في الأذان ، الحديث (٧١٧) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٣٦٥٣) . وقد حكم النووي في الخلاصة بضعف الحديث : (١ / ٢٩٧) .

وضعفه البيهقي : (السنن : ١ / ٥٨٦) .

وانظر تحقيق أحاديث الخلاف : (٢ / ٩٠٩ قلعجي) .

(٢): الإعتبار: (٨٦) .

(أسد الغابة: ٢ / ١١٧) ، الكاشف: (١ / ٤٠٩) ، الثقات: (٣ / ١٤١).

بحر الدم : (90) ، التاريخ الكبير : (٥ / ٣٨٣) ، الجرح والتعديل : (٥ / ٣٣٤) ، مختصر الكامل : (٨٨ ٤) ، محر الدم النبلاء : (٦ / ١٩٠١) .

هو : زياد بن الحارث الصدائي ، وصداء حي من اليمن ، بايع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أذن بين يديه وجهز النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم جيشا إلى قومه صداء ، فقال يا رسول الله : أرددهم وأنا لك ياسلامهم فرد الجيش ، وكتب إليهم فجاء وفدهم بإسلامهم .

^{**} هو عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي ، أبو أيوب ويقال : أبو خالد الأفريقي ، قال أحمد : منكر الحديث وضعفه يحي بن معين ، قال : ضعيف ، وقال النسائي ضعيف ، وقال ابن خزيمة : لا يحتج به ، وقال ابن خواش : متروك ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، قال ابن حجر : ضعيف في حفظه من السابعة ، مات سنة (١٥٦) هـ .

قلت : والخلاف في المسألة على قولين :

القول الأول : الأمر واسع : (فمن أذن فليقم هو أو يقيم غيره) :

وممن قال به : (على بن أبي طالب ، وأبو محذورة ، وعائشة ، عبد الله بن شقيق ، ومحمـــد بن الحسن ، وأكثر أهل الحجاز وأكثر أهل الكوفة ، وأبو ثور) ١٠.

وبه قــال: أبو حنيفة ٢٠، قــال: ﴿ وَإِنْ أَقَامَ غَيْرِهُ فَإِنْ كَانَ يَتَــأَذَى بِذَلِـكَ يَكُــره لأن اكتساب أذى المسلم مكروه ، وإن كان لا يتأذى به لا يكره) (٣) ، ومالك (١) .

أدلـــتهم:

الدليل الأول:

عن **عبد الله بن زيد رضى الله تعالى عنه ، قال : أراد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الأذان أشياء لم يصنع منها شيئ ، قال : فأري عبد الله بن زيد الأذان في المنام ، فأتى النبي صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم ، فأخبره فقال : ((ألقه على بلال)) فألقاه عليــه ، فأذن بلال فقال عبد الله : أنا رأيته وأنا كنت أريده ، قال : ((فأقم أنت)) (٥) .

وجه الدلالة: يدل على أن الأمر واسع فيجوز لمن أذن أن يترك غيره ليقيم.

⁽١) : الحازمي الإعتبار : (٦٨) ، الناسخ والمنسوخ لابن شاهين : (١٨٤) .

⁽٢) : بدائع الصنائع : (1 / ٣٧٥) ، الكوكب الدري : (1 / ٢٢٥) ، وقال : هذا على الاستحباب وليس معنى ذلك أن إقامة الآخر لا تصح ولما كان ذلك رعاية لحق المؤذن فإن كان المؤذن راضيا بإقامة الآخر أو غائبا فلا ضير في ذلك .

⁽٣) : شرح معاني الآثار : (1 / ١٤٢ ، ١٤٣) ، اللباب للمنبجي : (1 / ٢٣٦) .

⁽٤) : الذخيرة : (٢ / ٧٤) ، والمعونة : (١ / ٢١٠) ، مواهب الجليل : (١ / ١١٤) .

⁽٥) : أبو داود (٨٦) : كتاب الصلاة : باب : الرجل يؤذن ويقيم آخر ، الحديث (٥١٢) . انفرد به أبو داود ، وانظر تحفة الأشراف رقم : (٥٣١٠) .

وحكم النووي في الخلاصة بضعفه : (1 / ٢٩٧) . وقال الحازمي (الإعتبار : ٦٨) : هذا حديث حسن وفي إسناده مقال

هو عبدالله بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربه الأنصاري ، صاحب الرؤي في الأذان ، كنيته أبو محمد كان ممن شهد بدرا والعقبة وله أحاديث يسيره مات بالمدينة سنة : (٣٢) هـ . وعمره : (٦٤) .

مشاهير الأنصار: (٤٠) ، أسد الغابة: (٣ / ١٤٢) ، التذكرة: (٢ / ٨٥٧) ، الكاشف: (١ / ٤٥٥) . التاريخ الكبير : (٥ / ١٢) ، سيرأعلام النبلاء : (٢ / ٣٧٥) .

=

قلت : ونوقش الدليل من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: أن الحديث الذي استدلوا به ضعيف (١).

وفيه علتان :

العلة الأولى: ضعف ** محمد بن عمرو الواقفي (٢).

العلة الثانية : واختلف عليه : فقيل عن محمد بن عبدالله ، وقيل عن عبد الله بن محمد ٣٠ .

الوجه الثاني: أن رسول صلى الله عليه وعلى آلسه وسلم ، أراد تطيسيب قلبه لأنه رأى ذلك في المنسام (؛) .

قلت : ويمكن أن يجاب عنه : أن هذا الأمر تعليل يحتاج إلى دليل .

الوجه الثالث: ما قاله البيهقي (٥): (إن صح لم يتخالفا لأن قصة الصدائي بعد) .

قلت : ويجاب عنه من وجهين :

الوجه الأول: أن الجمع ممكن ، فلا داعى للقول بالنسخ .

الوجه الثاني: ثم إن حديث الصدائي ضعيف.

القول الثاني: (من أذن فهو يقيم) :

وإليه ذهب أحمد (٦) ، وقاله الشافعي (في رواية الربيع عنه) (٧) ،

(١) : وانظر مواهب الجليل : (١ / ١١٤) .

(٢): التقريب: (٢ / ٢٠٥).

(٣): وقال الحافظ في التلخيص: (١/ ٣٤٤): رواه أبو داود من حديث محمد بن عمرو وهو: الواقفي ... وهو ضعيف.
 وضعفه النووي في الحلاصة: (١/ ٢٩٧).

(٤) : التحقيق لابن الجوزي : (٢ / ١٠٩ القلعجي) .

(٥) : السنن : (١/ ٨٧٥) .

(٦) : المغني : (٢ / ٧١) ، الكافي : (١ / ١٣٠) ، كشاف القناع : (١ / ٢٤٠) ، التحقيق : (٢ / ١٠٨ القلعجي)

(٧) : الأم : (١ / ١٧٥) ، الحاوي الكبير : (٢ / ٧٦) ، اللباب : (١ / ٢٣٦) ، الإعتبار : (٦٨) .

** هو محمد بن عمرو الواقفي أبو سهل البصري ، مشهور بكنيته وأختلف في أسم جده ، ضعيف من السابعة ، تقريب التهذيب : (٢ / ٢٠٥) ،

_

قال: (یکره تأذی أو لم يتأذ) ١٠) .

الأدلــة:

الدليل الأول:

حديث الصدائى : وشاهده : ((ومن أذن فهو يقيم)) .

وجه الدلالة : ظاهرة في أن من أذن فهو يقيم .

وقد نوقش الدليل: بأن حديث عبد الله بن زيد أثبت من حديث الصدائي فيرجح عليه، لأن حديث الصدائي انفرد به عبد الرحمن بن زيد الأفريقي وليس بحجة (٢).

وأجيب عنه بجوابين :

الجواب الأول: أن حديث الصدائي أقوم إسنادا من الأول (٣).

الجواب الثاني: وحديث عبد الله بن زيد كان في أول ما شرع الأذان وذلك في السنة الأولى وحديث الصدائى بعده بلا شك والأخذ بآخر الأمرين أولى (٤).

ويجاب عن هذا القول: بأن القول بالنسخ يحتاج الى دليل ولا يصار إليه مع إمكان الجمع . قال الجعبري (ه): (ولا ينسخ أحدهما الآخر) .

ومما أشار إليه الترمذي :

الدليل الثابي:

عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان في مسير له فحضرت الصلاة

(١) : وانظر البدائع : (١ / ٣٧٥) .

(٢) : بداية المجتهد : (١ / ٢٦٨) .

وانظر ترجمته وأقوال العلماء فيه : (50) ، قال المنذري : وقد ضعفه غير واحد ، مختصر سنن أبي داود : (1 / ٢٨١) . (٣) : الإعتبار : (٦٩) قاله الحازمي ، وقال : حديث حسن .

(٤): المصدر السابق.

(٥) : رسوخ الآخبار : (٧٦) ، وانظر الإعتبار : (٦٩) .

فترل القوم فطلبوا بلال فلم يجدوه فقام رجل فأذن ، ثم جاء بلال ، فقال القوم : أن رجلا قد أذن ، فمكث القوم هوينا ثم إن بلال أراد أن يقيم فقال له النبي صلى الله عليه وعلمي آله وسلم : ((لا تقم يا بلال فإنما يقيم من أذن)) (١).

وجه الدلالة : أن من أذن فإنه يتولى الإقامة ولا يقيم غيره .

ونوقش الحديث : بأن سنده ضعيف ، فيه **سعيد بن راشد وهو متروك ٢٠) .

يظهر لي والله تعالى أعلم ، أن القول الأول هو الصواب ، وأن الأمر في سعة ولا يصلو إلى النسخ ما أمكن الجمع، وحديث الصدائي ضعيف وكذلك حديث ابن عمر .

قال الحازمي (٣): (وطريق الإنصاف أن يقال: الأمر في هذا الباب على التوسع وادعاء النسخ مع إمكان الجمع بين الحديثين على خلاف الأصل إذ لا عبرة لمجرد التراخي على ما قرر في المقدمة، ثم نقول في حديث عبد الله بن زيد إنما فوض الأذان إلى بلال لأنه كان أندى صوتا من عبد الله على ما ذكر في الحديث).

(١) : أخرجه ابن شاهين بسنده : باب : الأختلاف في الأذان : (١٨٠) .

والبيهقي : (1 / ٥٨٦) كتاب الصلاة : باب : الرجل يؤذن ويقيم غيره (١٨٧٠) واللفظ له .

وقال تفرد به **سعيد بن راشد وهو ضعيف .

⁽٢): المصدر السابق.

⁽٣): الإعتبار: (٦٩).

^{**} هو سعيد بن راشد أبو محمد يروي عن عطاء متروك بصري ، الضعفاء والمتروكين : (١٢٩) ، الجرح والتعديل (١٩/٤) الكنى والأسماء للإمام مسلم : (١ / ٧٣٤)

ساق الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : ((لا يؤذن إلا متوضىء)) (١) .

قال أبو عيسى: (وحديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب وهو أصح من حديث الوليد بن مسلم والزهري لم يسمع من أبي هريرة).

وفي الرواية الأخسرى : عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قسال : ((لا ينادي بالصلاة إلا متوضىء)) (٢) .

قال أبو عيسى : (وهذا أصح من الحديث الأول ، وقال : حديث أبي هريرة لم يرفعه ابن وهب وهو أصح من حديث الوليد بن مسلم ، والزهري لم يسمع من أبي هريرة) .

فقم المسألة: كراهية الأذان بغير وضوء.

اختلف العلماء في الأذان على غير وضوء على قولين فيما حكاه الترمذي (٣) حيث قال: (واختلف أهل العلم في الأذان على غير وضوء ، فكرهه بعض أهل العلم ، وبه يقـــول: الشافعي (٤) ، وإسحاق (٥) ، ورخص في ذلك بعض أهل العلم ، وبه يقــول: سفيان الثوري ، وابن المبارك ، وأحمد)

(١) : أخرجه التومذي : (٥٦) أبواب الصلاة : رقم الحديث (٢٠٠) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٤٦٠٣) .

ورواه البيهقي : (1 / ٥٨٣) كتاب الصلاة : باب : لا يؤذن إلا طاهر ، الحديث (١٨٥٨) .

(٢) : أخوجه الترمذي : (٥٦) أبواب الصلاة : رقم الحديث (٢٠١) .

وانفرد به الترمذي أيضا وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٤٦٠٣) .

قال الحافظ في تلخيص الحبير : (1 / ٣٣٧) : منقطع والراوي له عن الزهري ضعيف ، ورواية يونس عن الزهري عنه موقوفا وهو أصح ، وقال الزيلعي في نصب الراية : (1 / ٣٦٦) : الزهري لم يسمع من أبي هريرة .

وحكم النووي بضعفه في الخلاصة : (1 / ٢٨٠) .

قلت : هو كذلك أصح من الأول ولكنه معلول بإحد العلتين السابقتين ، وهي أن الزهري لم يسمع من أبي هويرة كما ذكر الترمذي . (١ / ٦٢٥ مع التحفة) .

(٤) : الأم : (1 / ١٧٤) ، الوسيط : (7 / ٥٥) ، روضة الطالبين : (1 / ٣١٣) ، المجموع : (٣ / ١١٤) .

(٥) : المسائل للكوسج : (١ / ٢٧٣) ، الأوسط : (٣ / ٣٨) .

_

قلت : وعلى هذا فالقول الأول من القولين اللذين حكاهما الترمذي هو : منع الأذان على غير وضوء .

قال الترمذي (١): (فكرهه بعض أهل العلم) ، قد انقسم هؤلاء العلماء إلى طائفتين: الطائفة الأولى: كرهت الأذان على غير وضوء مع الجواز.

وبه يقول الشافعي ، وإسحاق كما حكاه عنهما الترمذي .

قلت : ومنهم : أحمد في (رواية) (٢) ، داود (٣) ، وابن المنذر (١٠) .

ويظهر لي أنه قول الترمذي ﴿هُ لأمور :

أولا: لترجمة الباب بالكراهة .

ثانيا : ولإيراده حديث أبي هريرة المرفوع والموقوف .

والطائفة الثانية: قالت: بعدم الجواز ومن فعل أعاد.

وهم: (عطاء ، ومجاهد ، والأوزاعي)

قالوا: (لا يؤذن إلا متوضئ)(٢) ، ورواية عن أبي حنيفة قال: (يعاد لشبهه بالصلاة) (٧)

أدلـــهم:

استدلت هذه الطائفة بأدلة من المنقول والمعقول:

أما من المنقول: الدليل الأول:

حديث أبي هريرة المرفوع ، وشاهده : ((لا يؤذن إلا متوضىء)) .

والموقوف وشاهده : ((لا ينادي بالصلاة إلا متوضئ)) .

⁽١) : السنن : (1 / ٦٢٥ مع التحفة) (٢) : المسائل الفقهية لأبي يعلى : (1 / ١١١) .

⁽٣): المجموع: (٣/ ١١٤). (٤): الأوسط: (٣/ ٣٧)، المجموع: (٣/ ١١٤).

⁽٥) : السنن : (١/ ٦٢٥ مع التحفة)

⁽٦) : المجموع : (٣ / ١١٤) ، الأوسط : (٣ / ٣٧) ، المصنف لعبدالرزاق : (١ / ٤٦٥ ، ٤٦٦) .

⁽٧): الأصل: (١/ ١٣١).

ونوقش الحديث المرفوع: بأن سنده ضعيف ، وفيه علتان (١) :

العلة الأولى: أن في سنده **معاوية بن يحي الصدفي .

ولذا قال الترمذي: (وهذا (أي الموقوف) أصح من الحديث الأول (أي المرفوع). العلة الثانية: (أن الزهري لم يسمع من أبي هريرة، قاله الترمذي).

قلت : وفيه علة ثالثة لم يذكرها الترمذي وهي :

أن **الوليد بن مسلم مدلس وقد عنعن ، ولا يقبل منه إلا ما صرح بالسماع ٢٠) . وأما الحديث الموقوف عن أبي هريرة :

فقد قال الترمذي: (وهذا أصح من الحديث الأول) ٣٠٠ .

قلت : وهذا لا يعني أنه صحح الرواية ، وإنما يعني أنها أرجح من الرواية المرفوعة ، ومع ذلك فهي ضعيفة بعلة الانقطاع بين الزهري وأبي هريرة (؛) .

الدليل الثاني:

عن **عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال : (حق وسنة مسنونة أن لا يؤذن إلا وهو

(١) : سنن الترمذي : (١ / ٦٢٤ مع التحفة) .

(٢) : من تكلم فيه وهو موثق : (١٩١) .

(٣) : سنن الترمذي : (1 / ٦٢٤ مع التحفة) .

(٤) : تحفة الأحوذي : (١ / ٦٣٤) .

التاريخ الكبير : (٦ / ١٠٦) ، الجرح والتعديل : (٦ / ٣٠) .

^{**} معاوية بن يحي الصدفي أبو روح الدمشقي ، سكن الري ، ضعيف ، وما حدث بالشام أحسن مما حدث بالري ، من السابعة قال يحي بن معين : معاوية هالك ليس بشيء ، وقال الجوزجاين : ذاهب الحديث .

تقريب التهذيب : (٢ / ٢٦٧) ، تهذيب التهذيب : (٤ / ١٩٣) ، كتاب المجروحين : (٣ / ٢٢٣) .

^{**} الوليد بن مسلم: ثقة لكنه مدلس عن الضعفاء لاسيما في الأوزاعي ، فلا بد أن يصرح بالسماع إذا احتج به ، أما إذا قيل عن فليس بحجة . من تكلم فيه وهو موثق: (١٩١) ، المغني في الضعفاء: (٢ / ٧٢٥) .

^{**} عبد الجبار بن وائل بن حجر الحضرمي عن أخيه عن أبيه ، قال محمد بن حجر : ولد بعد أبيه لستة أشهر ، روى عن أبيه مرسل ، قاله أبو حاتم ، قال يحي بن معين : ثقة .

طاهر ، ولا يؤذن إلا وهو قائم) (١) .

وجه الدلالة:

ظاهر في قوله : (لا يؤذن إلا وهو طاهر) على استحباب الأذان على وضوء .

ونوقش : بأن سنده ضعيف ، فإن عبد الجبار بن وائل لم يدرك أباه (٢) .

الدليل الثالث:

عن **المهاجر بن قنفذ أنه أتى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فسلم عليه فلم يــرد عليه حتى توضأ ، ثم اعتذر إليه ، فقال : ((إنبي كرهت أن أذكر الله تعالى ذكره إلا على طهر)) ، أو قال : ((إلا على طهارة)) (٣) .

وجه الدلالة : عموم الحديث يدل على ذكر الله وهو على طهارة والأذان من ذكر الله .

(١) : البيهقي : (١ / ٥٨٣) كتاب الصلاة : باب : لا يؤذن إلا طاهر رقم : (١٨٥٩) .

وقال: عبدالجبار بن وائل عن أبيه مرسل

(٢) : المجموع : (٣ / ١١٢) وقال النووي موقوف مرسل ، لأن أئمة الحديث متفقون على أن عبد الجبار لم يسمع من أبيه شيئا

(٣) : أخرجه أبو داود : (١٥) كتاب الطهارة : باب : في الرجل يرد السلام وهو يبول ، الحديث (١٧) .

أخرجه النسائي : (٥) كتاب الطهارة : باب : رد السلام بعد الوضوء ، الحديث (٣٨) .

ابن ماجة : (٥٣) كتاب الطهارة والسنة فيها : باب : الرجل يسلم عليه وهو يبول ، الحديث (٣٥٠) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (١١٥٨٠) .

وصححه النووي في المجموع : (٣ / ١١٤) .

_

الدليل الرابع:

قال الزيلعي (١): وذكر بسند أبي الشيخ حديثا عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، أن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : ((يا ابن عباس إن الأذان متصل بالصلاة ، فلا يؤذن أحدكم إلا وهو طاهر)).

وجه الدلالة : ظاهر في قوله : ((فلا يؤذن أحدكم إلا وهو طاهر)) ، على سنية الطهارة عند الأذان .

الدليل الخامس: من المعقول:

قالوا: أنه ذكر معظم فإتيانه مع الطهارة أقرب إلى التعظيم فوجب أن يكون على طهارة (٢)

القول الثاني: (جواز الأذان بغير وضوء):

قال الترمذي : (ورخص في ذلك بعض أهل العلم : وبه يقول : سفيان التوري ٣٠) ، وابن المبارك ، وأحمد (٤)) .

قلت: ومنهم: (الحسن البصري ، والنخعي ، وقتادة ، وحماد بن أبي سليمان) ه. . وبه قال أبو حنيفة ، قال: (يجزيهم الأذان على غير وضوء لا الإقامة) ه. . ومالك قال: (يؤذن على غير وضوء ولا يقيم إلا على وضوء) «٧ .

⁽١): نصب الراية: (١/ ٣٦٧).

⁽٢) : بدائع الصنائع : (١ / ٣٧٤) .

⁽٣) : الأوسط : (٣ / ٣٨) . الجموع : (٣ / ١١٣) .

⁽٤) : المقنع لابن قدامة : (١ / ١٠٥) ، الإفصاح : (١ / ٢٣٨) ، المقنع شرح الخرقي : (١ / ٣٢٨) .

⁽٥) : الأوسط : (٣ / ٣٨) ، المصنف لعبدالوزاق : (١ / ٤٦٦) .

⁽٦) : الأصل : (١ / ١٣١) ، الهداية : (١ / ٣٩) ، عمدة القاري : (٥ / ١٤٨) .

⁽٧) : المدونة : (١ / ١٠٢) ، التلقين : (٩٣) ، المعونة : (١ / ٢١٠) ، مختصر خليل : (٢٥) ، الأوسط : (٣ / ٣٨) .

أدلــــتهم: استدلوا بأدلة من المنقول والمعقول:

أما من المنقول :

الدليل الأول:

عن مالك بن الحويرث رضي الله تعالى عنه ، قال : قدمت على رسول الله صلى الله عليه وعلى آلف عليه وعلى آلف عليه وعلى آلف وابن عم لي فقال لنا : ((إذا سافرتما فأذنا وأقيما وليؤمكما أكبركما)) (١) .

وجه الدلالة : أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يذكر الطهارة (٢) .

أما من المعقــول :

الدليل الثاني:

ولأنه ذكر في غير الصلاة كالدعاء ٣٠٠ .

الدليل الثالث:

ولأن قراءة القرآن أفضل من الأذان ، ثم هي جائزة مع الحدث (؛) .

الدليل الرابع:

ولأن المقصود منه الإعلام بالصلاة وذلك يحصل مع الحدث كمن هــو مـن أهلـه (٥).

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٥٧) أبواب الصلاة : باب : ما جاء في الأذان في السفر ، رقم الحديث (٢٠٥) .

والبخاري : (١٣٦) كتاب الأذان : باب : قال : ليؤذن في السفر مؤذن واحد ، الحديث (٦٢٨) .

ومسلم : (٢٦٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب : من أحق بالإمامة ، الحديث (٦٧٤) .

وأبو داود : (٩٧) كتاب الصلاة : باب : من أحق بالإمامة ، الحديث (٥٨٩) .

والنسائي : (٨٧) كتاب الأذان : باب : أذان المنفردين في بالسفر ، الحديث (٦٣٥) .

وابن ماجة : (١٣٨) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : من أحق بالإمامة ، الحديث (٩٧٩) .

⁽٢) : الإشراف على نكت مسائل الخلاف : (١ / ٢٢٠) .

⁽٣) : المصدر السابق ، والهداية : (١ / ٣٥٥ مع نصب الراية) .

⁽٤): المصدر السابق.

⁽٥): المصدر السابق.

الراجــــع:

الذي يترجح عندي: القول الثاني وهو أن الطهارة ليست شرطا للأذان ولكنها أفضـــل، وهو الرخصة في الأذان بغير وضوء.

لأن الطهارة لا تشترط للأذان ، والأحاديث التي في كراهية الأذان على غير وضوء لم تصح والأفضل أن يكون على وضوء ، لعموم الأدلة الدالة على استحباب الوضوء للذكر مطلقا ، كحديث المهاجر بن قنفذ السابق .

ساق الترمذي بسنده عن جابر بن سمرة يقول: (كان مؤذن رسول الله صلى الله عليه وعلى آلم وسلم قد خرج أقام الصلاة حين يراه) (١).

قال أبو عيسى : (حديث جابر بن سمرة هو حديث حسن) .

فقــه المــالة:

قال الترمذي : (وهكذا قال بعض أهل العلم (٢) : إن المؤذن أملك بالأذان والإمام أملك بالإقامة) .

قلت: جاء عن بعض الصحابة: فعن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، قـــال لأبي محذورة: (إذا أذنت الأولى أذن ثم ثوب آتك) (٣).

وعن على رضى الله تعالى عنه قال: (المؤذن أملك بالأذان، والإمام أملك بالإقامة) (؛).

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٥٦) أبواب الصلاة : رقم الحديث (٢٠٢) .

ومسلم: (٢٤٠) كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب: متى يقوم الناس للصلاة ، الحديث (٢٠٦) بلفظ: كان بلال يؤذن إذا دحضت الشمس ، فلا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فإذا خرج أقام الصلاة حين يراه . وأبو داود: (٩٠) كتاب الصلاة: باب: في المؤذن ينتظر الإمام ، الحديث (٥٣٧) . وانظر تحفة الأشراف رقم: (٢١٣٧) ، (٢١٥٩) .

⁽٢) : (لو قال أكثر أو كل ، لكان صوابا فلم أقف على حد علمي على مخالف ، والله أعلم) ، سنن الترمذي (٣٤/٢ مع التحفة) (٣) : رواه عبد الرزاق في المصنف : (١ / ٤٧٦) كتاب الصلاة : باب : المؤذن أملك بالأذان ، وهل يؤذن الإمام ؟

⁽٤) : رواه البيهقي : (٢ / ٢٩) كتاب الصلاة : باب : لا يقيم المؤذن حتى يخرج الإمام ، الحديث (٢٧٧٨) وعبد الرزاق في المصنف : (١ / ٤٧٦) : كتاب الصلاة : باب : المؤذن أملك بالأذان ... ، الحديث (٦٣٨١) . وقال البيهقي : (٢ / ٢٩) وروي مرفوعا وليس محفوظا .

قال الشوكاني في النيل (١ / ١٤٤ أحمد السيد) ولعل تضعيفه له ، لأن في إسناده ** شريكا القاضي .

^{**} وشريك بن عبد الله القاضي : هو النخعي الكوفي ، صدوق ، يخطيء كثيرا ، تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة وكان عادلا فاضلا عابدا شديدا على أهل البدع ، من الثامنة ، وثقه النسائي وابن سعد وقال : كان يغلط ، وقسال ابن عدي : والغالب على حديثه الصحة والإستواء ، والذي يقع في حديثه من النكرة ، إنما أني فيه من سوء حفظه . انظر لترجمته (الكامل لابن عدي : ٤ / ١٣٣٧) ، تمذيب التهذيب (٢ / ١٦٤ عادل مرشد) ، تقريب التهذيب (١ / ٣٣٧ شيحا) ، بحر اللم (١ - ٢ وصي الله).

=

قلت : وظاهر ترجمته واستدلاله بقوله أهل العلم أنه من القائلين بذلك .

قال ابن العربي (١): (..هاهنا فائدة وهي أن الإقامة حق الإمام ، لا تقام إلا بأمره) .

قال الصنعابي (٢): (الإمام أملك بالإقامة فلا يقيم إلا بعد إشارة الإمام بذلك) .

(١) : عارضة الأحوذي : (٢ / ٤) .

وانظر شرح السنّة للبغوي : (٢ / ٣١٣) ، المغني : (٢ / ٧٧) ، التعليقة للمروزي : (٢ / ٣٧) ، وعون المعبود : (٢ / ١٦٩) ، والمنهل العذب : (٤ / ٢٢٠) .

⁽٢) : سيل السلام : (١ / ٢٠٧) .

ساق الترمذي بسنده عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما: أن النبي صلى الله عليه وعلى آلبه وسلم قلل : ((إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم)) (۱) .

قال أبو عيسى : (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) .

فقــه المســألة: جواز الأذان بالليل.

وقد اختلف أهل العلم في حكم الأذان بالليل على قولين :

القول الأول: (إذا أذن المؤذن بالليل أجزأه ولا يعيد):

وهو قول: مالك (٢)، وقال: (يستحب أن يؤذن لها في السدس الأخسير) (٣)، وابسن المبارك (٤)، والشافعي (٥)، وأحمد على الصحيح من المذهب (٦).

وعنه: (لا يصح قبل طلوع الفحر) .

وعنه: (يكره قبل الوقت مطلقا) .

واستحب لمن أذن قبل الفجر أن يكون معه من يؤذن في الوقت ٧٠) .

(١) : أخرجه الترمذي : (٥٦) أبواب الصلاة : رقم الحديث (٢٠٣) .

والبخاري : (١٣٥) كتاب الأذان : باب : الأذان قبل الفجر ، الحديث (٦١٧) .

مسلم : (٤٢٣) كتاب الصيام : باب : بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ، الحديث (١٠٩٢) .

النسائي : (٨٨) كتاب الأذان : باب : المؤذنان للمسجد الواحد ، الحديث (٦٣٧) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (٦٩٠٩) .

(٢) : انظر الموطأ : (١ / ٨٥ شيحا) ، المدونة : (١ / ١٠٢) ، الرسالة مع الثمر الداني : (٤٧ – ٧٥) .

(٣) : مختصر خليل : (٢ /) ، الفواكه الدوايي : (١ / ٥٠ /) ، التمهيد لابن عبد البر : (١٠ / ٥٨) .

(٤) : عمدة القاريء : (١٩٠/١).

(٥) : الأم: (١ / ١٧٠) ، التهذيب : (٢ / ٢١) ، التنبيه : (١١١) ، المهذب : (١ / ١٩٠) .

(٦) : الإنصاف : (١ / ٢٠٠) ، المغني : (٢ / ٦٢ – ٦٤) .

(٧): وانظر مسائل أحمد لأبي داود: (٢ كا طارق بن عوض) ، المسائل للكوسج: (١ / ٢٧٠) ، الكافي: (١ / ١٢٥ سليم يوسف) ، شرح العمدة لابن تيمية: (٤ / ١١٣) ، المبدع: (١ / ٣٢٥) ، الإنصاف (١ / ٤٢٠) ، الروض المربع: (٢ / ٥٥ الطيار) .

ويكره عندهم قبل الفحر في رمضان (خاصة) وهو المذهب (١) وإسحاق (٢) .

قلت: وبه قال أيضا: (الأوزاعي ، وأبو ثور)(٣) ، (وداود ، وابن جرير الطبري) (٤) ، وابن حزم (ه) ، وقال به أبو يوسف أخيرا: (لا بأس بالأذان للفجر في النصف الأحير من الليل) (٦) .

ويظهر لي أن الترمذي (٧) من القائلين بأن الأذان بالليل مجزيء ، لثلاثة أمور هي :

الأمر الأول: تضعيفه لأحاديث القائلين بعدم الجواز ومناقشته لهم كما سيأتي .

الأمر الثاني: إيراده للأحاديث وذكر الشواهد الدالة على الجواز .

الأمر الثالث: تأييده ذلك بأقوال أهل العلم.

أدلــــتهم: استدلوا بأدلة من المنقول والمعقول:

وما أشار إليه الترمذي من الأدلة المنقولة بقوله وفي الباب وهي :

الدليل الأول:

حديث الباب ، وشاهده : (أن بلالا يؤذن بليل) .

الدليل الثاني:

عن عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : ((لا يمنعن أحدكم أو أحدا منكم أذان بلال من سحوره ، فإنه يؤذن أو ينادي بليل ، ليرجع قائمكم ولينبه نائمكم وليس أن يقول الفجر أو الصبح ، وقال بأصابعه ورفعهما إلى فوق وطأطأ إلى أسفل حتى يقول هكذا)) ، وقال : زهير بسبابتيه إحداهما فوق

⁽١): الانصاف: (١/ ٢٠٠).

⁽٢): الأوسط: (٣/ ٢٩).

⁽٣): المصدر السابق.

^{. (} ١٧٤ / ٣٤) : عمدة القاريء : (٥ / ٣٠٠) . (١٧٤ / ٣٤) . (٤)

^{. (} $0 \wedge / 1 \circ$) : بدائع الصنائع : ($1 / 1 \wedge 1 \wedge 1$) ، التمهيد : ($1 \wedge 1 \wedge 1 \wedge 1 \wedge 1$

⁽V) : السنن : (1 / 378 وبعدها مع التحفة) .

الأخرى ثم مدها عن يمينه وشماله (١) .

الدليل الثالث:

وعن عائشة رضي الله تعالى عنها: عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: ((إن بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم)) (٢٠.

الدليل الرابع:

وعن ** أنيسة (بضم الهمزة) رضي الله تعالى عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آلسه وسلم : ((إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا ، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ، ولا تشربوا)) (٣) .

الدليل الخامس:

عن سمرة رضي الله تعالى عنه قــال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم :

```
(١) : أخرجه البخاري : ( ١٣٥ ) كتاب الأذان : باب : الأذان قبل الفجر ، الحديث ( ٦٢١ ) .
```

مسلم: (٤٢٣) كتاب الصيام: باب: بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ، الحديث (١٠٩٣) . أبو داود: (٣٤٢) كتاب الصيام: باب: وقت السحور ، الحديث (٢٣٤٧) .

النسائي : (٤ / ٤٥٦) كتاب الصيام : باب : كيف الفجر ، الحديث (٢١٦٩) .

ابن ماجة : (٢٤٢) كتاب الصيام : باب : ما جاء في تأخير السحور ، الحديث (١٦٩٦) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٣٧٥) .

(٢) : البخاري : (١٣٥) كتاب الأذان : باب : الأذان قبل الفجر ، الحديث (٦٢٣) .

مسلم: (٢٣ ٪) كتاب الصيام: باب: بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر، الحديث (١٠٩٢). النسائي: (٢ / ٣٣٧) كتاب الأذان: باب: هل يؤذنان جميعا أو فرادى، الحديث (٦٣٨).

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٧٥٣٥) .

(٣) : أخرجه النسائي : (٢ / ٣٣٨) كتاب الأذان : باب : هل يؤذنان جميعا أو فرادى ، الحديث (٦٣٩) .
 وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٥٧٨٣) .

وانظر نصب الراية : (1 / ٣٦٤) ولم يتكلم عليه ، والدراية لابن حجر : (1 / ١٢٠) .

وقال الألباني : صحيح (صحيح النسائي : ١ / ١٣٩) وانظر الإرواء : (١ / ٢٣٧) .

^{**} أنيسة بنت خبيب بن يساق بن عتبة بن عمرو الأنصارية ، لها صحبة .

الثقات : (٣ / ٣٥) ، الكاشف : (٢ / ٥٠٣) تقريب التهذيب : (٢ / ٥٢٠) .

<u>-</u>

((لا يمنعنكم من سحوركم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ، ولكن الفجر المستطير في الأفق)) (١) .

قال أبو عيسى : (هذا حديث حسن) .

وجه الدلالة من الأحاديث السابقة: الدلالة ظاهرة على جواز الأذان قبل طلوع الفحر . وشاهدها: (أن بلالا كان يؤذن بليل) (٢) .

ونوقشت هذه الأحاديث: بأن بلالا رضي الله تعالى عنه ما كان يؤذن بليل لصلاة الفحر بل لمعان أخر. ليوقظ النائم ويرد القائم ويتسحر الصائم وقد كان الصحابة رضي الله تعالى عنهم فرقتين: فرقة يتهجدون في النصف الأول من الليل، وفرقة في النصف الأحسير، وكان الفاصل أذان بلال، والدليل على أن أذان بلال كان لهذه المعاني لا لصلاة الفحر، أن ابن أم مكتوم كان يعيده ثانيا بعد طلوع الفجر (٣).

ويجاب عن هذا: أن الأذان كان إعلاما لهؤلاء جميعا ليتأهبوا لحضور الصلاة (١).

الدليل السادس:

ويستدل لهم من المعقول:

أن وقت الفجر مشتبه وفي مراعاته بعض الحرج بخلاف سائر الصلوات (ه) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (١٧٩) أبواب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء في بيان الفجر (٧٠٦) . ومسلم : (٤٢٤) كتاب الصيام : باب : كان الدخول يحصل بطلوع الفجر ، الحديث (٤٧٤) .

وأبو داود : (٣٤١) كتاب الصوم : باب : باب وقت السحور (٣٣٤٦) .

والنسائي : (٣٠٤) كتاب الصيام : باب : كيف الفجر (٢١٧٣) .

وانظر تحقة الأشراف رقم: (٤٦٢٤) .

وانظر خلاصة البدر المنير : (1 / ٨٨) ، تحقيق أحاديث الخلاف : (1 / ٣٠٧ مسعد السعدين) .

⁽٢) : وانظر فتح الباري : (٢ / ١٣٤) .

⁽٣) : بدائع الصنائع : (١ / ٣٨٢) .

⁽٤) : وانظر الأم : (١ / ١٧٠) .

⁽٥) : بدائع الصنائع : (١ / ٣٨٢) .

ونوقش: بأن ما ذكرتموه من المعنى غير سديد ، لأن الفجر الصادق المستطير في الأفق مستبين لا اشتباه فيه (١).

قلت: وأمر الاشتباه نسبي فقد يكون الفجر مشتبه لبعض الناس وقد يكون لبعضهم ليــس بمشتبه وبالأخص أولئك الذين يسكنون الأمصار ومن كان أيضا لا يبصر أو بعينه عشـــى ونحوهم والله أعلم .

القول الثاني: لا يجزئه الأذان بالليل:

قال الترمذي (٢): (وقال بعض أهل العلم إذا أذن المؤذن بليل أعاد وبه يقول: الثوري) (٣). قلت : وقال به الحنفية (غير أبي يوسف) (٤) .

أدل_ تهم : استدلوا بأدلة من المنقول والمعقول :

استدل لهم الترمذي ببعض الأدلة من النقل ، وهي :

الدليل الأول:

ما رواه ** حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: أن بلالا أذن بليل ، فأمره النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ((أن ينادي إن العبد نام)) (ه) .

⁽١) : بدائع الصنائع : (١ / ٣٨٢)

⁽٢) : سنن الترمذي : (١ / ٦٣٠ مع التحفة) .

⁽٣) : المغنى : (٢ / ٣٣) .

⁽٤) : شرح فتح القدير : (١ / ٢٥٣) وتقدم النقل عن أبي يوسف (ص ٨٠) ، الهداية : (١ / ٤٠) ، بدائع الصنائع : (١ / ٣٨١ .)

⁽٥) : أخرجه أبو داود : (٨٩) كتاب الصلاة : باب : في الأذان قبل دخول الوقت ، الحديث (٥٣٢) . وقال : (هذا الحديث لم يروه عن أيوب إلا حماد بن سلمة) .

وانظر التمهيد : (١٠ / ٥٨) ، والتحقيق : (٢ / ٩٨ قلعجي) ، والخلاصة : (١ / ٢٩٢) .

^{**} حماد بن سلمة : صدوق له أوهام ، وحماد ابن زيد أثبت منه ، قال ابن معين : إذا رأيث من يقع في حماد بن سلمة ، فأقمه على الإسلام ، وقال الحاكم : قد قيل في سوء حفظه وجمعه بين جماعة في إسناد واحد ، ولم يخرج له مسلم في الأصول إلا عن ثابت البناني ، وله في صحيحه أحاديث في الشواهد عن غير ثابت ، قال ابن حجر : ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بآخره ، (من تكلم فيه وهو موثق : ٧٠١) ، التقويب : (١ / ١٩٥)) .

وناقش الترمذي الدليل فقال: هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روى عبيد الله بن عمر، وغيره عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما: أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: ((إن بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم))(١)

الدليل الثاني:

عن أنس رضي الله تعالى عنه قال : (أذن بلال قبل الفحر ، فأمـــره النبي صلى الله عليـــه وعلى آله وسلم : أن يرجع فيقول : ألا أن العبد نام) فرقي بلال وهو يقول :

ليت بلالا تكلته أمه وابتل من نضح دم حبينه (۲) .

وجه الدلالة : أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لبلال أن يعيد الأذان الذي أذنه قبل الفحر ، دليل على عدم جوازه .

ونوقش الدليل: بأن سنده ضعيف ، فيه ** محمد بن القاسم ضعفه أهل الحديث .

الدليل الثالث:

عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لبلال: ((إنك تؤذن إذا كان الفجر ساطعا، وليس ذلك الصبح، إنما الصبح هكذا معترضا) (٣)٠٠٠

⁽١) : قد سبق تخريجه بنحوه : (ص ٧٥) .

⁽٢) : أخرجه البزار : (١ / ١٨٤ كشف الأستار) كتاب الصلاة : باب : المؤذن يؤذن قبل الوقت ، الحديسث (٣٦٤) قال البزار : لا نعلم رواه عن الحسن عن أنس إلا محمد بن القاسم ، .. تفرد به أنس .

⁽٣) : أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار : (1 / ١٤٠) كتاب الصلاة : باب : التأذين للفجر ، الحديث (٨٦٧) . وانظر نصب الراية : (1 / ٣٦٣) ولم يتكلم عليه ، وكذلك الحافظ ابن حجر ذكره في الدراية : (1 / ٢٠٠) ، وسكت عنه .

^{**} وهو محمد بن القاسم الأسدي ، قال فيه البزار : لين الحديث ، وقد احتمل حديثه أهل العلم ورووا عنه .

قال الهيشمي في مجمع الزوائد : (٢ / ١٠٧) عن محمد بن القاسم : ضعفه أحمد وأبو داود ، ووثقه ابن معين .

قال النسائي : ليس بثقة ، قال البخاري : ومات سنة (٢٠٧) .

قال ابن حجر : كذبوه من التاسعة ، التقريب (٢ / ٢١٠ شيحا) .

⁽ ميزان الإعتدال : ٦ / ٣٠١ ــ ٣٠٢) ، التذكرة : (٣ / ١٥٨٣) (٣ / ٣٦)

وانظر الجرح والتعديل للإمام البزار (٢٣٤ اللحياني ــ ترجمة ٩٠٦) .

وجه الدلالة: أن هذا الأثر يدل على أن بلالا كان يؤذن بطلوع ما يرى أنـــه الفحــر، وليس هو في الحقيقة بفجر (١).

ونوقش الدليل: بأن سنده ضعيف ، لأن فيه علتين (٢):

العلة الأولى : ضعف ** عبد الله بن لهيعة ، في روايته عن غير العبادلة .

العلة الثانية : وفيه ** سليمان بن أبي عثمان ، قال الذهبي : مجهول .

الدليل الرابع:

وروى**عبدالعزيز بن أبي رواد عن نافع أن مؤذنا لعمر أذن بليل فأمره عمر أن يعيد الأذان ٣٠٠ .

وناقش الترمذي الدليل من أوجه:

الوجه الأول :

قوله :وهذا لا يصح لأنه عن نافع عن عمر منقطع ، ولعل حماد بن سلمة أراد هذا الحديث

⁽١) : شرح معاني الآثار : (١ / ١٤٠) .

⁽٢) : الحاوي في بيان آثار الطحاوي : (١ / ٣٤٣) .

⁽٣) : أخوجه التومذي معلقا : (سنن الترمذي : ١ / ٦٣١) .

^{**} عبد الله بن فيعة ابن عقبة الحضومي ، وربما نسب إلى جده ، ويعتبر بما يروي عن العبادلة : ابن المبارك والمقريء وابن وهب وقال ابن حجر : صدوق من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، وله في مسلم بعض شيء مقرون .

المجروحين لابن حبان : (٢ / ١١) ، الضعفاء للدارقطني : (٢٦٥ موفق) ، تقريب التهذيب : (١ / ١٧ ك)

^{**} سليمان بن أبي عثمان النجيبي عن حاتم بن عدي ، روى عنه سالم بن غيلان ، إسناده مجهول .

قال الذهبي : مصري مجهول ، وقال أبو حاتم الرازي : مجهول .

التاريخ الكبير : (٤ / ٢٩) ، المغني في الضعفاء : (١ / ٢٨١) ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي : (٢ / ٢٢) .

^{**} عبدالعزيز بن أبي رواد : شيخ الحرم ، وأسم أبيه ميمون وقيل أيمن بن بدر مولى الأمير المهلب بن أبي صفرة الأزدي المكي أحد الأثمة العباد ، وليس هو بالمكثر للحديث .

قال علي بن الجنيد : كان ضعيفًا ، في أحاديثه منكرات قال ابن حبان : كان يحدث على التوهم فسقط الاحتجاج به . سير أعلام النبلاء : (٧ / ١٨٤) ، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي : (٢ / ١٠٩) .

وقال ابن عبد البر (١): (وهذا إسناد غير متصل ، لأن نافعا لم يلق عمر) .

والصحيح: رواية عبيد الله وغير واحد عن نافع عن ابن عمر والزهري عن سالم عن ابن عمر ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: ((إن بلالا يؤذن بليل....)) .

الوجه الثاني :

قال أبو عيسى: (ولو كان حديث حماد صحيحا ، لم يكن لهذا الحديث معنى ، إذ قـــال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((إن بلالا يؤذن بليل)) فإنما أمرهم فيما يستقبل ، وقال: ((إن بلالا يؤذن بليل....)) ، ولو أنه أمره بإعادة الأذان حين أذن قبل طلوع الفحر ، لم يقل: ((إن بلالا يؤذن بليل...)) ، (٢) .

ثم نقل عن علي بن المديني قوله: (حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابـــن عمر عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: هو غير محفوظ وأخطأ فيه حماد بن سلمة)

الدليل الخامس:

عن سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: ((لا يغرنكم نداء بلال، فإن في، بصره سوءا، ولا بياضا يرى بأعلى السحر)) (٣) .

ونوقش الدليل من وجهين :

الوجه الأول: أن سند الحــديث فيه **سوادة قال أبو حاتم شيخ، وذكره ابن حبان في

⁽١) : التمهيد : (١٠ / ٢٠) ، وانظر نصب الراية : (١ / ٣٦١) .

⁽٢) : سنن الترمذي : (١ / ٦٣٢ مع التحفة) .

⁽٣) : أخرجه ابن الجوزي في التحقيق : (٢ / ٩٤ قلعجي) ، بمذا اللفظ وفيه : (أن في بصره سوءا) .

وأصل الحديث في مسلم: (٤٢٤) كتاب الصيام: باب: فضل السحور ، الحديث (١٠٩٤) .

^{*} سوادة : هو سوادة بن حنظلة القشيري البصري إمام مسجد بني قشير ،

⁽تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي: ١ / ٢٨٣ أيمن شعبان) .

رجال مسلم: (1/٢٩٦ الليثي)

الثقات ولم يرووا له غير هذا الحديث (١) .

الوجه الثانى :

قالوا: أن متن الحديث قد رواه جماعة ، و لم يقولوا: ((في بصره سوءا)) (٢) ، فهي شاذة .

وأجيب عنه بأجوبة ثلاثة (٣) :

أولا: أن سوادة وثقه ابن حبان .

ثانيا: وأن زيادة الثقة مقبولة.

ثالثا : وقد حسن حديثه الترمذي .

الدليل الرابع:

وعن بلال رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم ، قال له : ((لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا)) (ومد يديه عرضا) (؛) .

وجه الدلالة : ((قوله لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر)) ، فيه دليل على عدم جواز الأذان قبل الفجر (ه) .

ونوقش : بإن سنده منقطع ، فإن شدادا مولى عياض لم يدرك بلالا (٦) .

⁽١) : التحقيق لابن الجوزي : (٢ / ٩٨ قلعجي) .

⁽٢): نصب الراية: (١/ ٣٥٩).

⁽٣): المصدر السابق.

⁽٤) : رواه أبو داود : (٨٩) كتاب الصلاة : باب : في الأذان قبل الدخول ، الحديث (٥٣٤) .

انظر تحفة الأشراف رقم: (٢٠٣٤) .

وقال أبو داود : شداد مولى عياض : لم يدرك بلال ، وانظر نصب الراية : (١/ ٣٥٩) ، والتمهيد : (١٠ / ٥٨ – ٥٩) . قال الحافظ في الدراية : (1 / ١١٩) : فيه انقطاع .

⁽٥): الدراية: (١/٩١٩).

⁽٦): المصدر السابق.

الدليل الخامس:

واحتجوا أيضا بما رواه شريك عن ** محل عن إبراهيم قال : (شيعنا علقمة إلى مكة فخرج بليل فسمع مؤذنا يؤذن بليل فقال : أما هذا فقد خالف أصحاب محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لو كان نائما كان خيرا له ، فإذا طلع الفجر أذن) (١) .

ونوقش الدليل: بأن سنده ضعيف فيه محل ، ليس بالقوي ٢٠٠ .

الدليل السادس:

وروي أن الحسن البصري كان إذا سمع من يؤذن قبل طلوع الفحر ، قال : (*علوج فراغ لا يصلون إلا في الوقت ، لو أدركهم عمر لأدبهم) ٣٠ .

ويجاب عنه : إن صح عنه فهو مخالف لما ثبت في السنة بالأسانيد الصحيحة والمصير إلى ما ثبت بالسنة ، والله أعلم .

الدليل السابع:

ومن المعقول قالوا: (ولأن الأذان شرع للإعلام بدخول الوقت ، والإعلام بالدخول قبل الدخول كذب ، وكذا هو من باب الخيانة في الأمانة ، والمؤذن مؤتمن على لسان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولهذا لم يجز في سائر الصلوات) (؛) .

⁽١) : التمهيد لابن عبد البر : (١٠ / ١٠) .

⁽٢): المصدر السابق.

⁽٣) : بدائع الصنائع : (١ / ٣٨٢) .

⁽٤): المصدر السابق.

[&]quot; علوج : العلج الضخم من كفار العجم ، وقول الحسن استخفافا بمم وبفعلهم ، المغرب في ترتيب المعرب : (٧٨ /) ، المصباح المنير : (٧٢) .

^{**} محل بن محرز الضبي كوفي قال يحي القطان : كان وسطا ولم يكن بذاك سمع أبا وائل وإبراهيم ، روى عنه وكيع وأبو نعيم ، قال أبو حاتم : ما بحديثه بأس ولا يحتج به . قال ابن حجر لا بأس به من السادسة . التاريخ الكبير : (٨ / ٢٤) ، الجرح والتعديل : (٨ / ٣٠ ٤) ، تقريب التهذيب : (٢ / ٢٤٠) .

_

ونوقش: بأن الفجر مستثنى من بين الأوقات الأخرى بالأدلة الصحيحة السابقة .

الدليل الثامن:

ولأن الأذان قبل الفحر يؤدي إلى الضرر بالناس ، لأن ذلك وقت نومهم حصوصا في حق من تهجد في النصف الأول من الليل ، فريما يلتبس الأمر عليهم ، وذلك مكروه (١). ويجاب عنه : بأن ذلك ليس فيه إضرار ، بل ليتأهبوا للصلاة ، ولا نترك سنة واردة عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم لأدن شبهة ، والله أعلم .

الـــواجــ : أن الخروج من المسجد بعد ما أذن فيه معصية .

يترجح لي مشروعية الأذان قبل الفجر والأفضل أن يقع وقت السحور لحديث عائشة السابق ، ولكن بشرط يكون معه مؤذن آخر.

قال ابن عبد البر ٢٠): (والذي أحبه أن يكون مؤذن آخر بعد الفحر) .

وقد رجحته لأمرين :

الأمر الأول: خلو أكثر أحاديثه من المعارضة.

الأمر الثابي: وضعف كثير مما استدل به الحنفية .

. (1) : بدائع الصنائع : (1 / 1 1) .

⁽۲): التمهيد: (۱۰/۱۰).

ساق الترمذي بسنده عن أبي الشعثاء ، قال : خرج رجل من المسجد بعد ما أذن فيه بالعصر ، فقال أبو هريرة رضي الله تعالى عنه : (أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وعلى آله وسلم) (١) .

قال أبو عيسى: (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح).

فقــه المسالة: أن الخروج من المسجد بعدما أذن فيه معصية .

وجه الدلالة من الحديث : في حديث الباب دلالة على كراهية الخروج من المسجد بعسد الأذان حتى يصلي المكتوبة إلا بعذر ، (وعليه كافة أهل العلم ، إلا شيئا يروى عن إبراهيم النخعى) (٢) .

قال الترمذي : (وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ومن بعدهم : أن لا يخرج أحد من المسجد بعد الأذان ، إلا مـــن عــذر أن يكون على غير وضوء أو أمر لا بد منه) ٣٠٠ .

وذكر ابن عبد البرر؛ الإجماع على هذا ، فقال : (لا يحل له الخروج من المسجد ، إلا أن يخرج للوضوء وينوي الرجوع) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٥٧) أبواب الصلاة : رقم الحديث (٢٠٤) .

ومسلم : (٢٥٨) كتاب المساجد مواضع الصلاة : باب : النهي عن الخروج من المسجد إذا أذن المؤذن ، الحديث (٦٥٥) .

وأبو داود : (٩٠) كتاب الصلاة : باب : الخروج من المسجد بعد الأذان ، الحديث (٥٣٦) .

والنسائي : (٢ / ٣٥٨) كتاب الأذان : باب : التشديد في الحروج من المسجد بعد الأذان ، الحديث (٦٨٢) .

وابن ماجة : (١٠٥) كتاب الأذان والسنة فيها : باب : إذا أذن المؤذن وأنت في المسجد فلا تخرج ، الحديث (٧٣٣). وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٣٤٧٧) .

⁽٢) : شرح مسلم للنووي : (٥ / ١٥٩) ، الإنصاف : (١ / ٣٧٠) .

⁽٣) : سنن الترمذي مع التحفة : (١ / ٦٣٣ – ٦٣٤) .

⁽٤): التمهيد: (٤١ / ٢١٢)

_ (٨٧) م / ١٥٠ / حب باب: ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان

وخالف في هذا إبراهيم النخعي ، فقال : (يخرج ما لم يأخذ المؤذن في الإقامة) (١) .

ونوقش قول النجعي: بأنه مخالف لظاهر أحاديث الباب ، فإنها صريحة في منع الخروج بعد الأذان مطلقا ، أخذ المؤذن في الإقامة أو لم يأخذ .

إلا أن يحمل قوله على ما إذا كان له حاجة (٢).

قلت : ولهذا قال أبو عيسى في توجيه كلام إبراهيم النخعي : (وهذا عندنا لمن له عذر في الخروج منه) ٣٠) .

من الأعذار المبيحة للخروج من المسجد :

ما ذكره ابن حجر (٤):

أولا: كالجنب.

ثانيا : والمحدث .

ثالثا: والراعف.

رابعا : والحاقن .

خامسا: ومن يكون إماما لمسجد آخر.

سادساره): ما أحدثه أهل زماننا في المساجد من البدع ، كرفع الصوت بقراءة قرآن ، أو ذكر لأنه يشوش على المتعبدين .

سابعا : وكالتبليغ لغير حاجة إليه .

ثامنا : وكأن يكون إمام الصلاة لابسا للحرير أو الذهب .

⁽١) : المصنف لابن أبي شببة : (١ / ١٨٧) ، وانظر المعاني البديعة : (١ / ١١٨) .

⁽٢): التحفة: (١/٤٣٤).

⁽٣) : سنن الترمذي مع التحفة : (١ / ٦٣٤) .

⁽٤) : فتح الباري : (٢ / ١٥٤) ، عمدة القاري : (٥ / ١٥٤) .

 ⁽۵) : المنهل العذب المورود : (٤ / ٢١٨) .

_ (٨٨) م / ١٥٠ ___ باب: ما جاء في كراهية الخروج من المسجد بعد الأذان

تاسعا : أو غير مؤد للصلاة على الهيئة التي كان عليها النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، والخلفاء الراشدون من بعده إلى غير ذلك من المخالفات التي ذكرها يطول (١).

ويؤيد هذا ما جاء في بعض الأدلة منها :

الدليل الأول:

حديث عثمان رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى عليه وعلى آله وسلم : ((من أدركه الأذان في المسجد ثم خرج ، لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجعة فهو منافق)) (۲) .

الدليل الثاني:

عن سعيد بن المسيب ، أنه ودع رجلا بحج أو عمرة ، فقال له : لا تبرح حتى تصلي ، فإن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : ((لا يخرج بعد النداء من المسجد إلا منافق ، إلا رجل أخرجته حاجته وهو يريد الرجعة إلى المسجد)) ، فقال : إن أصحابي بالحرة ، قال : فخرج ، قال : فلم يزل سعيد يولع بذكره حتى أخبر أنه وقع من راحلته فانكسرت فخذه (٣) .

⁽١) : المنهل العذب المورود : (٤ / ٢١٨) .

⁽٢) : أخرجه ابن ماجة : (١٠٥) كتاب الأذان والسنة فيه : باب : إذا أذنت وأنت في المسجد فلا تخرج ، الحديث (٧٣٤) وضعفه الحافظ في الدراية : (١ / ٤٠٤) .

قال البوصيري في الزوائد : (١٣٧ الباز محمد مختار) ضعيف ، فيه ابن أبي فروة واسمه ، **إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة ضعفوه ، وكذلك **عبد الجبار بن عمر ، وإسحـــاق قـــال فيه ابن القطان الفاسي : يرمى بالكذب

⁽بيان الوهم والإيهام : ٣ / ١٩٥) ، وقال أحمد : ﴿ لا تحل الرواية عنه ، ﴿ بحر الله : ٦٥ تحقيق وصي الله عباس ﴾ .

 ⁽٣): سنن الدارمي: (١٣٠) كتاب المقدمة: باب: تعجيل عقوبة من بلغه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، حديث فلم يعظمه ولم يوقره ، الحديث (٤٤٦) .

قال الحافظ في الدراية : (1 / ٢٠٤) : رجاله ثقات .

^{**} إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة أبو سليمان ، لهي أحمد بن حنبل عن حديثه ، التاريخ الكبير : (١ / ٣٩٦) .

^{**} عبد الجبار بن عمر الأيلي ، ضعفه يحي بن معين ، وقال : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث منكر الحديث جدا ليس محله الكذب ، وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ليس بقوي ، الجرح والتعديل : (٣١/٦)، المغني في الضعفاء (٣٦٦) .

ساق الترمذي بسنده عن مالك بن الحويرث رضي الله تعالى عنه ، قال : قدمت على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أنا وابن عم لي ، فقال لنا (إذا سافرتما فأذنا وأقيما وليؤمكما أكبركما)) (١) .

فقه المسالة: الحديث يدل على استحباب الأذان في السفر.

أولا: قال الترمذي (٣): (والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، اختاروا الأذان في السفر). قلت: ومنهم: (سلمان ، وعبدالله بن عمر ، وسعيد بن المسيب) (٣) ، وإسحاق (في رواية) (٤) ، وأبو ثور (٥) ، واختاره ابن المنازر (٦) ، وفي رواية لابن سيرين (٧) ، وأيوب (٨) ، وعليه كافة العلماء (٨) . وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه (١٠) ، ومالك في رواية عنه : (يستحسن وإن كان فذا) (١١) ، وهو مذهب الشافعي (١٢) ، وأحمد (١٢) .

قلت : واختاره الترمذي ، حيث قال : والقول الأول أصح (١٤) .

⁽١) : سبق تخريجه : (ص ٧١) .

⁽٢) : سنن الترمذي : (١ / ٦٣٦ مع التحفة) .

⁽٣): الأوسط: (٣/٧٤).

⁽٤) : الأوسط : (٣ / ٤٧) ، كتاب المسائل : (1 / ٢٧٧) .

⁽٥): الأوسط: (٣/٧٤).

⁽٦) : الأوسط : (٣ / ٤٨) .

⁽٧) : المصنف لابن أبي شيبة : (١ / ٢٤٧) .

⁽٨): المصنف لعبد الرزاق: (١/ ١٥٩)

⁽٩): عمدة القاري: (٥/ ١٤٣)

⁽١٠): الأصل (١٣٢/١، ١٣٣)، عمدة القاري (١٤٣٥)، شرح فتح القدير: (١/ ٢٥٤) إعلام السنة: (١/ ١٢٤)

⁽١١) : شرح التلقين : (١ / ٤٣٠ ، ٤٣١) ، المنتقى للمنبجي : (٢ / ٢١) .

⁽١٢) : الأم : (١ / ١٧٠) ، الحاوي : (٢ / ٦٤) ، التهذيب : (٢ / ٤٧) .

⁽١٣) : مسائل أحمد لأبي داود : (٤٤) ، كتاب المسائل : (١ / ٢٧٧) ، المغنى : (٢ / ٧٨) .

⁽١٤) : سنن الترمذي : (١ / ١٣٦ مع التحفة) .

=

أدل تهم: استدلوا بأدلة من المنقول ومن المعقول:

فمن المنقــول :

الدليل الأول:

حديث الباب وشاهده: ((إذا سافرتما فأذنا وأقيما ...)) .

وجه الدلالة:

ظاهرة في أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أن يؤذنا ويقيما وهما في السفر .

الدليل الثابي :

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، أنه أذن بالصلة في ليلة ذات برد وريح ، ثم قلل : (ألا صلوا في الرحال) ، ثم قال : (إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان يأمر المؤذن ، إذا كانت ليلة ذات برد ومطر يقول : ((ألا صلوا في الرحال)) وفي رواية : ((في الليلة الباردة ، أو المطيرة في السفر)) (١) .

وجه الدلالة : أنه أمر المؤذن أن ينادي في الليلة الباردة أو المطيرة بـــالصلاة في الرحـــال ، وكان ذلك في السفر فدل على مشروعية الأذان في السفر .

⁽١) : أخرجه البخاري : (١٤٢) كتاب الأذان : باب : الرخصة في المطر والعلة أن يصلي في رحله ، الحديث (٦٦٦) . و (١٣٧) كتاب الأذان للمسافر : باب : إذا كانوا جماعة والإقامة ، وكذلك بعرفة وجمع ، الحديث (٦٣٢) .

ومسلم : (٢٧٥) كتاب الصلاة : باب : الصلاة في الرحال في المطر ، الحديث (٦٩٧) .

أبو داود : (١٦١) كتاب الصلاة : باب : التخلف عن الجماعة في الليلة الباردة أو الليلة المطيرة ، (١٠٦٠) .

النسائي: (٩٠) كتاب الأذان : باب : الأذان في التخلف عن شهود الجماعة في الليلة المطيرة ، الحديث (٦٥٥) .

ابن ماجة : (١٣٢) كتاب إقامة الصلوات : باب : الجماعة في الليلة المطيرة ، الحديث (٩٣٧) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٨٣٤٢) ، (٧٥٥٠) .

_

ومن المعقـــول :

الدليل الثالث:

قالوا: وفيه إظهار لشعار الإسلام (١).

القول الثاني: لا يستحب الأذان .

قال الترمذي : (وقال بعضهم تجزئ الإقامة ، إنما الأذان على من يريد أن يجمع الناس) ٢٠) .

قلت : وهو قول عن ابن عمر (٣) :

وكان يقول: (إنما الأذان على الأمير والإمام الذي يجمع الناس) (؛) .

وجاء هذا عن (عطاء: سئل عن المسافرين يؤذنون ويقيمون ، قال: (تجزيهم الإقامة ، إلا أن يكونوا متفرقين ، فيريد أن يجمعهم فيؤذن ويقيم ، وكذا عن ميمون بن مهران)(ه) . وإسحاق (٦) ، وابن سيرين (في الرواية الأخرى) (٧) ، (والحسن ، والقاسم بن محمد ، وأبي العالية) (٨) ، ومكحول (٥) وجاء عن مجاهد أنه قال: (إذا نسي الإقامة في السفر أعاد) (١٠) ، ولكن استثنى هؤلاء الفحر (١١) .

قلت : وهي رواية عن الإمام مالك ، قال : (لا أذان عليه) (١٣) .

⁽١): شرح التلقين: (١ / ٣١١).

⁽٢) : سنن الترمذي : (١ / ٦٣٦ مع التحفة) .

 ⁽٣) : المغنى : (٧ / ٧) ، وسيأتي إن شاء الله في المصنف مسندا عنه .

⁽٤) : سنن الترمذي : (1 / ٦٣٦ مع التحفة) .

⁽٥) : المصنف لابن أبي شيبة : (١ / ٢٤٧) ، عمدة القاري : (٥ / ١٤٣) .

⁽٢): الأوسط: (٣/٧٤).

⁽٧) : مصنف ابن أبي شيبة : (١ / ٢٤٧) .

⁽٨): مصنف عبدالرزاق: (٤٩٣).

⁽٩) : المصنف لابن أبي شيبة : (٢٤٧١) .

⁽١٠): الأوسط: (٣/ ٤٤).

⁽١١): انظر الأوسط: (٣/ ٤٨).

⁽١٢): المعونة: (١/ ٢١٠).

أدلتهم:

الدليل الأول:

ما روي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، أنه كان يقيم في السفر ، لكل صلاة إقامة ، إلا صلاة الصبح ، فإنه يؤذن لها ويقيم (١) .

ورواه مالك بسنده عن ابن عمر (٢) ، (أنه كان لا يزال على الإقامـــة في الســفر إلا في الصبح ، فإنه كان ينادي فيها ويقيم) .

وكان يقول: (إن الأذان للإمام الذي يجمع الناس إليه).

الدليل الثابي :

وقال ابن المنذر: وثبت عن ابن عمر ، كان يؤذن لها ويقيم ٣٠ .

قلت : وهناك قول ثالث :

لم يذكره الترمذي وذكره ابن المنذر (٤).

قال ابن المنذر:

وقالت طائفة : (هو بالخيار إن شاء أذن وأقام ، وإن شاء أقام) روينا هذا القول عن على بن أبي طالب .

وبه قال سفيان الثوري ، وقال النجعي : تجزيك إقامة (ه) .

^{(1) :} رواه عبدالرزاق في المصنف : (1 / 279) ، ورواه ابن المنذر الأوسط : (π / 29) .

⁽٢) : الموطأ مع المنتقى للباجي : (٢ / ٢١) .

⁽٣) : الأوسط : (٣ / ٤٨) (هكذا في الأصل ولعله يقصد ابن عمر . والله أعلم) ، ولم يسنده .

⁽٤): الأوسط: (٣/ ٤٤).

⁽٥): المصدر السابق.

=

وعن عطاء: (يعيد الصلاة إن لم يؤذن أو لم يقم) (١) .

وقال به أيضا: عروة (٢).

قلت : ورأى بعض العلماء أنه لو نسى الأذان أو الإقامة في السفر أجزأه .

ومنهم: (إبراهيم النخعي ، والحسن) ٣٠٠ .

السراجسيح:

الذي يترجح عندي هو القول الأول وهو اختيار الترمذي رحمه الله وهو استحباب الأذان في السفر ، لقوة ما استدلوا به ، ولقول كافة أهل العلم به .

⁽١) : الأوسط : (٣ / ٤٨) ، المغني : (٧ / ٧٩) ، المعاني البديعة : (١ / ١١٨) .

⁽٢) : ابن أبي شيبة : (١ / ٢٤٨) .

⁽٣) : ابن أبي شيبة : (١ / ٢٤٧) .

ساق الترمذي بسنده عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : ((من أذن سبع سنين محتسبا كتبت له براءة من النار)) (١) . قال أبو عيسى : (حديث ابن عباس حديث غريب ، وأبو تميلة اسمه يحي بن واضح وأبو مخزة السكري اسمه محمد بن ميمون ، **وجابر بن يزيد الجعفي ضعفوه ، تركه يحي بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي) .

قال أبو عيسى : (سمعت الجارود يقول : سمعت وكيعا يقول : لولا حـــابر الجعفي لكان أهل الكوفة بغير حديث ، ولولا حماد لكان أهل الكوفة بغير فقه) .

وأشار الترمذي إلى أدلة أخرى في الباب: منها:

الدليل الأول:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، قال : (بينما نحن مع رسول الله في بعض أسفاره ، سمعنا مناديا ينادي : الله أكبر ، الله أكبر ، فقال نسبي الله : ((على الفطرة)) ، فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فقال نبي الله : ((خرج من النار)) ، قال : فابتدرناه فإذا هو صاحب ماشية ادركته الصلاة فنادى بها) (٢) .

الدليل الثاني:

وعن ثوبان رضي الله تعالى عنه ٣٠ .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٥٧) أبواب الصلاة : رقم الحديث (٢٠٦) .

وابن ماجة : (£ 1) كتاب الأذان والسنة فيها : باب : فضل الأذان وثواب المؤذنين ، الحديث (٧٢٧) من غير طريق الترمذي من طريق عكرمة عن ابن عباس .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٦٠١٧) و (٦٣٨١) .

⁽٢) : رواه أحمد : (١ / ٥٠٨) . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : (٢ / ٩٧) : (رجال أحمد رجال الصحيح) .

⁽٣) : (لم أجده فيما بين يدي من المصادر).

جابر بن يزيد الجعفي : ضعيف رافضي من الخامسة وضعفه النسائي وأبو داود وغيرهم ، مات سنة (١٢٧ هـ) .
 وقيل اثنتين وثلاثين د ت ق ١٢٨ . الكامل (٢ / ١١٣) ، التقريب (١ / ١٢٨) .
 وحكم بضعفه النووي في الخلاصة : (١ / ٢٧٧) .

الدليل الثالث:

وعن معاوية رضي الله تعالى عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : ((المؤذنون أطول الناس *أعناقا يوم القيامة)) (١) .

الدليل الرابع:

وعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لا يغير إلا عند صلاة الفجر ، فإن سمع أذانا أمسك ، وإلا أغار ، واستمع ذات يوم فسمع رجلا يقول : الله أكبر الله أكبر ، فقال : ((على الفطرة)) ، فقال : أشهد أن لا إله إلا الله ، فقال : ((خرجت من النار)) ،) .

قال أبو عيسى : (هذا حديث حسن صحيح) .

(١) : أخرجه مسلم : (١٦٦) كتاب الصلاة : باب : فضل الأذان (٣٨٧) وابن ماجة : (٤ ، ١) كتاب الأذان والسنة فيها : باب : فضل الأذان (٧٢٥) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٤٣٥) .

(۲): أخرجه الترمذي: (۳۹۱) أبواب السير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: باب: ما جاء في وصية النبي في القتال،
 رقم الحديث (۸۱۲۱).
 ومسلم: (۱۲۵) كتاب الصلاة: باب: الإمساك عن الإغارة على قوم في دار الكفر إن سمع فيهم الأذان، (۳۸۲).

أعناقا : هو بفتح همزة أعناقا ، جمع عنق ، واختلف السلف والخلف في معناه :

فقيل : معناه أكثر الناس تشوفا إلى رحمة الله تعالى ، لأن المتشوف يطيل عنقه إلى ما تتطلع إليه نفسه ، فمعناه كثرة ما يرونه من الثواب .

وقال النضر بن شميل : إذا ألجم الناس العرق يوم القيامة طالت أعناقهم لئلا ينالهم ذلك الكرب والعرق .

وقيل: معناه ألهم سادة ورؤساء ، والعرب تصف السادة بطول العنق .

وقيل: معناه أكثر اتباعا.

وقال ابن الأعرابي : (معناه أكثر الناس أعمالا) .

قال القاضي عياض وغيره: (ورواه بعضهم: إعناقا بكسر الهمزة: أي إسراعا إلى الجنة وهو من سير العنق) ، شرح مسلم للنووي: (٤ / ٣١٣) .

الدليل الخامس:

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: ((المؤذن يغفر له مدى صوته، ويشهد له كل رطب ويابس، وشاهد الصلاة يكتب له خمس وعشرون صلاة، ويكفر عنه ما بينهما)) (١).

الدليل السادس:

وعن عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري المازي عن أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري قال: (إني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن حسن ولا أنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة) ، قال أبو سعيد: (سمعته من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم) (٢).


```
(١) : أخرجه أبو داود : ( ٨٧ ) كتاب الصلاة : باب : رفع الصوت بالأذان ( ٥١٥ ) .
```

والنسائي : (٨٩) كتاب الأذان : باب : رفع الصوت بالأذان (٦٤٦) .

وابن ماجة : (١٠٤) كتاب الأذان : باب : فضل الأذان وثواب المؤذنين (٧٢٤) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٥٤٦٦) .

قال في التلخيص: (١ / ٣٣٦) : في سنده ** أبو يحي قال ابن القطان : لا يعرف .

وحكم النووي بضعفه في الخلاصة : (١ / ٢٨٩) .

(٢) : أخرجه البخاري (١٣٣ ـــ ١٣٤) كتاب الأذان : باب : رفع الصوت بالنداء (٢٠٩)

والنسائي : (٨٩) كتاب الأذان : باب : رفع الصوت بالأذان (٦٤٥) .

وابن ماجة : (١٠٤) كتاب الأذان والسنة فيها : باب : فضل الأذان وثواب المؤذنين (٧٢٣) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٠٥) .

قال ابن حجر : مقبول من الرابعة ، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجة .

الكاشف: (٢/٢٧٤)، التقريب: (٢/٢٨٤).

^{**} أبو يحي : هو المكي ، يقال : هو سمعان الأسلمي .

ساق الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((الإمام ضامن، والمؤذن، مؤتمن اللهم أرشد الأئمة، واغفر للمؤذنين)) (۱).

وقد أشار الترمذي إلى أحاديث تدل على ترجمته:

الحديث الأول:

عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: سمعت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : ((الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، فأرشد الأئمة، وعفى عن المؤذنين)) (٢) .

الحديث الثابي :

وعن سهل بن سعد: من طريق أبي حازم قال: كان سهل بن سعد الساعدي يقدم فتيان قومه يصلون بمم فقيل له: تفعل ولك من القدم ما لك، قال: إني سمعت رسول الله صلى

قال في التلخيص الحبير: (١ / ٣٤٠): (وذكر على بن المديني أنه لم يثبت واحد منهما ، يعني بذلك حديث عائشة وأبي هريرة ، وقال أيضا : لم يسمع سهيل هذا الحديث من أبيه وإنما سمعه من الأعمش ، ولم يسمعه الأعمش من أبي صالح بيقين لأنه يقول : نبئت عن أبي صالح ، وكذا قال البيهقي في المعرفة)

قال الشوكاني : (فيجاب عنه بأن ابن نمير قد قال : عن الأعمش عن أبي صالح ، ولا أراني إلا قد سمعته منه ، وقال إبراهيم بن حميد الرؤاسي ، قال الأعمش : وقد سمعته من أبي صالح .

وقال هيثم : عن الأعمش حدثنا أبو صالح عن أبي هريرة . ذكر ذلك الدارقطني فبينت هذه الطرق أن الأعمش سمعه من غير أبي صالح ثم سمعه منه . قال اليعمري : (والكل صحيح والحديث متصل) . (النيل : ١ / ٥٢٥) .

وأبو داود (۸۷) كتاب الصلاة : باب : ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت ، الحديث (١٧٥) .

قال ابن أبي حاتم في العلل: (1 / ٨١): حديث الأعمش أصح (يعني من حديث عائشة) .

(٢) : أخرجه ابن حبان : (٤ / ٥٥٩) كتاب الصلاة : باب : ذكر إثبات عفو الله جل وعلا عن المؤذنين ، الحديث (١٦٧١) وفي سنده : محمد بن أبي صالح (ذكوان السمان) ، قال الحافظ ابن حجر في التقريب : (٢ / ١٦٩) : صدوق يهم ، من السادسة . قال الأرناؤوط : وباقي رجاله ثقات .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٥٨) أبواب الصلاة : رقم الحديث (٢٠٧) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٧٤٨٣) .

_ (٩٨) م / ١٥٣ _____ باب: ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن

صلى الله عليه وعلى آلـه وسلم يقول: ((الإمام ضامن فإن أحسن فله ولهم ، وإن أساء يعني فعليه ولا عليهم)) (١) .

الحديث الثالث:

وعن عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه ، قال : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى . (المن أم الناس فأصاب الوقت وأتم الصلاة ، فله ولهم ومن نقص من ذلك شيئا فعليه ولا عليهم)) (٢) .

⁽١) : ابن ماجة (١٣٨) كتاب الصلاة : باب : ما يجب على الإمام ، الحديث (٩٨١) .

قال البوصيري في الزوائد (١٥٦) فيه **عبدالحميد اتفقوا على ضعفه .

قال الحاكم في المستدرك : (1 / ٤٧٤) : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ . وصححه الألباني (صحيح ابن ماجة : 1 / ١٦١) .

⁽١) : أخرجه أبو داود : (٩٥) كتاب الصلاة : باب : جماع الإمامة وفضلها ، الحديث (٩٨٠) . وابن ماجة : (١٣٨) كتاب إقامة الصلوات : باب : ما يجب على الإمام ، الحديث (٩٨٣) .

رواه الحاكم في المستدرك : (١ / ٤٦٩) وقال : هذا حديث صحيح .

وصححه النووي في الخلاصة : (٢ / ٧٢٤) .

^{**} وعبدالحميد هو ابن سليمان أخو فليح . قال ابن حجر : ضعيف من الثامنة (التقريب : (٢ / ٤٣٧) .

ساق الترمذي بسنده عن أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((إذا سمعتم النداء، فقولوا مثل ما يقول المؤذن)) (١) .

قال أبو عيسى : (حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح) .

وأشار الترمذي إلى أحاديث تشهد للباب ومنها:

الحديث الأول:

عن أبي **رافع رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آلــــه وسلم ، يقول كما يقول المؤذن فإذا بلغ (حي على الصلاة ، حي على الفلاح) قـــال : ((لا حول ولا قوة إلا بالله)) (٢) .

(١) : أخرجه الترمذي : (٥٨) أبواب الصلاة : رقم الحديث (٢٠٨) .

والبخاري : (١٣٤) كتاب الأذان : باب : ما يقول إذا سمع المنادي ، الحديث (٦١١) .

ومسلم : (١٦٥) كتاب الصلاة : باب : استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، الحديث (٣٨٣) .

وأبي داود : (٨٨) كتاب الصلاة : باب : ما يقول إذا سمع المؤذن ، الحديث (٢٢٥) .

والنسائي : (٩٢) كتاب الأذان : باب : القول مثل ما يقول المؤذن ، الحديث (٦٧٤) .

وابن ماجة : (١٠٣) كتاب الأذان والسنة فيه : باب : ما يقول إذا أذن المؤذن ، الحديث (٧٢٠) .

⁽٢) : أخرجه البزار : (كشف الأستار : ١ / ١٨٣) كتاب الصلاة : باب : ما يقول إذا سمع المؤذن ، الحديث (٣٦٠) . وقال الهيشمي في مجمع الزوائد : (٢ / ٩١) وفيه عاصم بن عبيد الله **، وهو ضعيف .

أبو رافع : مولى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، من قبط مصر يقال : اسمه إبراهيم ، وقيل اسلم ، كان عبدا للعباس فوهبه للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، روى عدة أحاديث شهد غزوة أحد والخندق وكان ذا علم وفضل . الجوح والتعديل: (٢ / ١٤٩) ، سير أعلام النبلاء: (٢ / ١٦) .

عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ، ضعيف ضعفه مالك وابن معين ، مات سنة (٣٢) هـــ تقريب التهذيب : (1 / ٣٦٦) ، المغنى في الضعفاء : (1 / ٣٢١) .

_ (١٠٠) م / ١٥٤ حصص باب: ما جاء ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن

الحديث الثابي :

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((إذا أذن المؤذن فقولوا مثل قوله)) (١)

الحديث الثالث:

وعن أم حبيبة رضي الله تعالى عنها ، أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يقول : ((إذا كان عندها في يومها وليلتها ، فسمع المؤذن يؤذن ، قال كما يقول المؤذن)) (٢) .

الحديث الرابع:

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما ، أنه سمع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يقول: ((إذا سمعتم المؤذن ، فقولوا مثل ما يقول المؤذن ، ثم صلوا علي ، فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا ، ثم سلوا لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله ، وارجو أن أكون أنا هو ،

(١) : أخرجه ابن ماجة : (١٠٣) كتاب الأذان والسنة فيها : باب : ما يقول إذا أذن المؤذن ، الحديث (٧١٨) . وعلقه الترمذي : (٥٨) باب : ما جاء ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن .

قال البوصيري في الزوائد : (١٢٣) هذا إسناد معلول ، والمحفوظ عن الزهري عن **عطاء بن يزيد عن أبي سعيد الحدري وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٣١٨٤) ، وتعليق الحافظ في النكت الظراف أيضا .

> (٢) : أخرجه ابن ماجة : (٣٠٣) كتاب الأذان والسنة فيه : باب : ما يقول إذا أذن المؤذن ، الحديث (٧١٩) . قال البوصيري في الزوائد : (١٢٤) هذا إسناد صحيح .

> > وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٥٨٥٣) .

^{**} عطاء بن يزيد الليثي ثقة من الثالثة عن تميم وأبي أيوب وعنه الزهري ، أصله من المدينة كسان مولده سنة (٢٥) ومات سنة (١٠٥) وقيل (١٠٧) وقد جاوز الثمانين .

الكاشف: (٢ / ٢٥)، مشاهير علماء الأمصار: (١٨٢)، تقريب التهذيب: (٢ / ٢٧).

=

ومن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة)) 🗤 .

الحديث الخامس:

عن عبد الله بن ربيعة رضي الله تعالى عنه ، (أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، في سفر فسمع رجل يؤذن فقال مثل قوله ، حتى إذا بلغ أشهد أن محمدا رسول الله ، قال الحكم: لم أسمع هذا من أبي ليلى — قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((إن هذا لراعي غنم أو رجل عازب عن أهله))، فهبط الوادي فإذا هو براعيي غنم فإذا هو براعيي غنم فإذا هو بهاة ميتة ، قال : ((أترون هذه هينة على أهلها ؟)) قالوا : نعم ، قال : ((الدنيا أهون على الله عن هذه على أهلها)) ، ه

الحديث السادس:

عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان إذا سمع المؤذن ، يتشهد قال : ((وأنا ، وأنا) (٣) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٨٢٤) أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : سلوا الله لي الوسيلة ، رقم الحديث (٣٦١٤)

ومسلم : (١٦٥) كتاب الصلاة : باب : استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ، الحديث (٣٨٤) .

وأبو داود : (٨٨) كتاب الصلاة : باب : ما يقول إذا سمع المؤذن ، الحديث (٣٣٠) .

والنسائي : (٩٣) كتاب الأذان : باب : الصلاة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بعد الأذان ، (٦٧٩) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٨٨٧١) .

⁽٢) : أخرجه النسائي : (٩١) كتاب الأذان : باب : أذان الراعي ، الحديث (٦٦٦) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٥٢٥١) .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : (١ / ٩٨) : رجاله رجال الصحيح .

⁽٣) : أخرجه أبو داود : (٨٨) كتاب الصلاة : باب : ما يقول إذا سمع المؤذن ، الحديث (٣٦٦) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (١٧١٢٢) .

وأخرجه الحاكم : (٤٥٤) كتاب الصلاة : باب : من قال مثل ما يقول المؤذن ، الحديث (٧٦٢) وصححه .

_ (١٠٢) م / ١٥٤ حصص باب: ما جاء ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن

الحديث السابع:

وعن معاذ بن أنس رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : (الجفاء كل الجفاء ، والكفر والنفاق من سمع منادي الله ينادي بالصلاة ، ويدعو إلى الفلاح فلا يجيبه)) (١) .

(١) : أخرجه الطبراني في المعجم الكبير : (٢٠ / ١٨٣) .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : (١ / ٣٣١) وفيه **ابن لهيعة وفيه ضعف .

^{**} ابن لهيعة ، تقدمت ترجمته في (باب : ما جاء في الأذان بالليل) (ص : ٨٥) .

_ (١٠٣) م / ١٥٥ _ باب: ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجرا

ساق الترمذي بسنده عن عثمان بن أبي العاص قال: (إن من آخر ما عــهد إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن اتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا)(١). قال أبو عيسى: (حديث عثمان حديث حسن صحيح).

فقه المسألة:

اتفق العلماء: أنه يجوز أخذ الرزق عليه من بيت مال المسلمين من الفيء .

قال ابن قدامة: (ولا نعلم خلافا في جواز أخذ الرزق عليه) ٢٠) .

وقال الأوزاعي: يجاعل عليه ولا يؤاجر ٣٠٠ .

أما الإجارة فحصل فيها خلاف:

لأن الأذان قربة إلى الله وعبادة ، ولا يجوز أخذ الأجرة على العبادة .

وفي المسالة قولان عند أهل العلم:

القول الأول: (كراهية أخذ الأجرة على الأذان):

قال الترمذي : (والعمل على هذا عند أهل العلم كرهوا أن يأخذ المؤذن على الأذان أجرا واستحبوا للمؤذن أن يحتسب في أذانه) (٤) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٥٩) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٠٩) . أبو داود (٨٩) كتاب الصلاة : باب : أخذ الأجر على التأذين ، الحديث (٣٦٥) .

النسائي (١/٢ ٣٥) كتاب الأذان :باب : اتخاذ المؤذن الذي لا يأخذ على أذانه أجرا ، الحديث (٦٧١) .

ابن ماجة (٢٠٢) كتاب الأذان والسنة فيه : باب : السنة في الأذان ، الحديث (٧١٤) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٧٦٣) ، (٩٧٧٠) .

قال الحاكم : (1 / ٤٤٦) : على شرط مسلم ولم يخرجاه .

وذكره الحافظ في التلخيص الحبير: (١ / ١٤٩ - ١٥٠) ، ونقل تصحيح الحاكم له .

⁽٢) : المغسني مع الشرح الكبير : (1 / ٢٢٤)

⁽٣) : الأوسط : (٣ / ٣٣) ، عارضة الأحوذي : (٢ / ١٣) .

⁽٤) : سنن الترمذي : (١ / ٢٤٤ مع التحفة) .

_ (١٠٤) م / ٥٥ / ـ باب: ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجرا

=

قلت : ومنهم ابن عمر (١) ، (والقاسم بن عبد الله ، وقتادة) (٢) ، (ومعاوية بن قرة (٣) ، والضحاك بن مزاحم ، وإسحاق) (٤) .

وعليه الحنفية (ه): قالوا: (وإن علم القوم حاجته فأعطوه شيئا من غير شــــرط فــهو حسن لأنه من باب البر والصدقة..).

وبه قال الشافعي في (الجديد) : قال :

(ليس للإمام أن يرزقهم وهو يجد من يؤذن له متطوعا ممن له أمانة) (٦) .

والحنابلة في أظهر الروايتين :

قال ابن قدامة : (لا يجوز أخذ الأجرة عليه في ظـاهر المذهب) ٧٠٠ .

ويظهر أن القول بالمنع هو قول الترمذي ٨٥ ، دل على ذلك أربعة أمور :

الأمر الأول : ظـــاهر الترجمة .

الأمر الثاني: أيده بحديث عثمان بن أبي العاص.

الأمر الثالث: وقال عنه حسن صحيح .

الأمر الرابع: وتأييد ذلك بأقوال أهل العلم.

⁽١) : ابن أبي شيبة : (١ / ٢٥٨) .

⁽٢): مصنف عبدالرزاق: (١/ ٤٨٢ – ٤٨٣)

⁽٣) : ابن أبي شيبة : (١ / ٢٥٨) .

⁽٤): الأوسط: (٣/٣٣)، ومعالم السنن: (١/ ١٣٥).

⁽٥): الأصل: (١٤١) ، تحفة الفقهاء: (٢ / ١١٣) ، البدائع: (١ / ٣٧٥ – ٣٧٥).

⁽٦): الأم: (١ / ١٧١) ، معرفة السنن : (٢ / ٢٧١)، الحاوي : (٢ / ٧٧) .

⁽٧) : انظر المغني : (٢ / ٧٠) ، رؤوس المسائل : (١ / ١٧٠) ، كشاف القناع : (١ / ٢٣٤) .

⁽A) : السنن : (۲ / ۶۶۴ وبعدها مع التحفة) .

_ (١٠٥) م / ١٥٥ _ باب: ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجرا

_

أدلستهم: استدلوا بأدلة من المنقول ومن المعقول:

أما من المنقول: الدليل الأول:

قال تعالى : ﴿ أَمْ تَسْئَلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمِ مُّثْقَلُونَ ﴿ ١٠٠ اللَّهِ مِن مَّغْرَمِ مُّثْقَلُونَ ﴿ ١٠٠ اللَّهِ ١٠٠ اللهُ

وجه الدلالة: منع من سؤال الأجر ، لأن سؤال الأجر فيه ثقل يمنع من قبول الدعوة (٢).

الدليل الثابي :

قال تعالى : ﴿ وَمَا تَسْئَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍّ ﴾ (٣) .

وجه الدلالة : (نحو ما تقدم) .

الدليل الثالث:

حديث عثمان بن أبي العاص الذي في الباب.

وشاهده: (أن أتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا) (؛).

وجه الدلالة : كراهية أخذ الأجر .

ونوقش الدليل: بأنه محمول على الندب (٥) .

الدليل الرابع:

وعن الضحاك بن قيس أن رجلا قال: اني لأحبك في الله ، قال له: ولكني أبغضك في الله ، قال : لم ؟ قال: لم ؟ قال: لم ؟ قال: لم أذانك وتأخذ الأجر على كتاب الله (٦) .

⁽١): سورة القلم آية رقم (٤٦) .

⁽٢) : بذل الجهود : (٤ / ٩٨) .

⁽٣) : سورة القلم آية رقم : (٢٦) .

⁽٤) : سبق تخريجه : (ص : ٣٠٣) .

⁽٥): الجموع: (٣/ ١٣٦).

⁽٦) : أخرجه عبدالرزاق في المصنف (١ / ٤٨٢) كتاب الصلاة : باب : البغي في الأذان والأجر عليه ، رقم (١٨٥٣) وقال الأعظمي في حاشيته : لا آمن أن يكون سقط من الإسناد عبدالله بن عمر ويكون الضحاك هو الكندي السكوي المذكور في الجرح والتعديل فإن الأثر لفظه لفظ ابن عمر .

_ (١٠٦) م / ١٥٥ _ باب: ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجرا

_

ونوقش (١): بألها فتيا خاصة بابن عمر .

ويجاب عنه (٢): بأنه لم يعرف مخالف له.

الدليل الخامس:

وروى ابن أبي شيبة عن الضحاك أنه كره أن يأخذ المؤذن على أذانه جعلا ، ويقـــول : إن أعطى بغير مسألة فلا بأس (٣) .

الدليل السادس:

وروى أيضا عن معاوية بن قرة ، أنه قال : كان يقال : لا يؤذن لك إلا محتسب (؛) .

الدليل السابع:

من المعقول :

قالوا: ولأنه قربة لفاعله ، لا يصلح إلا من مسلم ، فلم يستأجره عليه كالإمامة (٥) .

القول الثابي :

جواز أخذ الأجرة عليه .

وبه قال مالك (١): قال: (لا بأس بذلك) .

(١) : تحفة الأحوذي : (٢ / ١٣) .

(٢): السابق.

(٣) : المعنف : (١ / ١٥٨ – ٢٥٩) .

(٤): المصدر السابق.

(٥): المغني: (٢/ ٧٠ - ٧١) ، المبدع: (١/ ٣١٤).

(٦) : الإشراف : (1 / ٢١٩) ، التلقين : (1 / ٤٣١) ، وقال : (المشهور من مذهبنا جواز الأجرة على الأذان) .

_ (١٠٧) م / ١٥٥ _ باب: ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجرا

=

وفيه قول آخر للمتأخرين من الحنفية : أفتوا بجوازه ضرورة ، وذلك لظهور التـــواني في الأمور الدينية ففي الإمتناع تضييع حفظ القرآن وعليه الفتوى (١).

وحكي عن أهمد (في رواية) جواز ذلك (٣) .

أدلتهم: استدلوا بأدلة من المنقول والمعقول:

أما من المنقول :

الدليل الأول:

عن أبي محذورة ، وفيه أنه قال : (فألقى على رسول الله صلى عليه وعلى آلـــه وســلم ، الأذان فأذنت ، ثم أعطــاني حين قضيت التأذين صرة فيها شيء من فضة) ٣٠ .

وتعقب الدليل:

بما قاله الشوكاني (٤) عن اليعمري ، حيث قال : ولا دليل فيه لوجهين :

الوجه الأول :

أن قصة أبي محذورة أول ما أسلم ، لأنه أعطاله حين علمه الأذان وذلك قبل إسلام عثمان بن أبي العاص ، فحديث عثمان متأخر

الوجه الثاني :

أنها واقعة يتطرق إليها الاحتمال ، وأقرب الاحتمالات فيها أن يكون من باب التاليف ، لحداثه عهده بالإسلام ، كما أعطى حينئذ غيره من المؤلفة قلوبهم ، ووقائع الأحروال إذا تطرق إليها الاحتمال سلبها الاستدلال ، لما يبقى فيها من الإجمال انتهى .

⁽١) : وانظر بذل المجهود : (٤ / ٩٩) ، الكوكب الدري : (١ / ٣٣٥) ، معارف السنن : (٢ / ٢٤١) .

⁽٢) : انظر المغني : (٢ / ٧٠) ، كشاف القناع : (١ / ٢٣٤) .

⁽٣) : أخرجه النسائي : (٨٦) كتاب الأذان : باب : كيف الأذان ، الحديث (٦٣٣) ، وأصل الحديث عند بقية الستة إلا البخاري من غير هذه الزيادة ، وقد سبق تخويج الحديث : (ص ٨٣) .

⁽٤): النيل: (١/ ٥٦٠).

_ (١٠٨) م / ٥٥ ا ـ باب: ما جاء في كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أجرا

_

الدليل الثابي :

أن عثمان رضي الله تعالى عنه ، رزقهم (١) .

الدليل الثالث:

ومن المعقول أنه: عمل معلوم غير متعين عليه ، يجوز أخذ الرزق عليه ، فجاز أخذ الأجرة عليه ، كسائر الأعمال (٢) .

الدليل الرابع:

ومن المعقول : قالوا :

ولأن المسلمين بحاجة إليه ، وقد لا يوجد متطوع به ، وإذا لم يدفع الرزق فيه يعطل ٣٠٠ .

السراجسيح:

يترجح لي القول الأول وهو قول الجمهور .

ومعهم الترمذي: في كراهية أخذ الأجرة على الأذان.

(١): الأم: (١/ ١٧١) .

(٢): المغنى: (٢ / ٧٠ – ٧١).

(٣): المصدر السابق.

ساق الترمذي بسنده عن سعد بن أبي وقاص عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: ((من قال حين يسمع المؤذن ، وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدا عبده ورسوله ، رضيت بالله ربا وبمحمد رسولا وبالإسلام دينا غفر له ذنبه)) (١) .

قال أبو عيسى: (وهذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث الليث بن سعد عن حكيم بن عبد الله بن قيس).

وساق الترمذي بسنده عن حابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلي الله عليه وعلى آله وسلم: ((من قال حين يسمع النداء ، اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته ، إلا حلت له الشفاعة يوم القيامة)) ٢٠ .

⁽١): أخرجه الترمذي: (٥٩) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: رقم الحديث (٢١٠) . ومسلم: (٢١٠) كتاب الصلاة: باب: استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ، الحديث (٣٨٦) . أبو داود: (٨٨) كتاب الصلاة: باب: ما يقول إذا سمع المؤذن ، الحديث (٥٧٥) . النسائي: (٣٥٥) كتاب الأذان: باب: الدعاء عند الأذان ، الحديث (٢٧٨) . ابن ماجة: (٢٠٥) كتاب الأذان والسنة فيها: باب: ما يقال إذا أذن المؤذن ، الحديث (٢٧١) . وانظر تحفة الأشراف رقم: (٣٨٧٧) .

 ⁽۲): أخرجه الترمذي: (۹٥) أبواب الصلاة: باب: منه أيضا، رقم الحديث (۲۱۱).
 والبخاري: (۱۳۴) كتاب الأذان: باب: الدعاء عند النداء، الحديث (۲۱۶).
 وأبو داود (۸۹) كتاب الصلاة: باب: ما جاء في الدعاء عند الأذان، الحديث (۲۱۹).
 والنسائي: (۲ / ۳۵۳) كتاب الأذان: باب: الدعاء عند الأذان، الحديث (۲۷۹).
 وابن ماجة: (۲۰) كتاب الأذان والسنة فيها: باب: ما يقال إذا أذن المؤذن، الحديث (۲۲۲).
 وانظر تحفة الأشراف رقم: (۲۰۲۳).
 وفي الباب أحاديث أخر منها: ذكرناها عند باب: ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن

ساق الترمذي بسنده عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ، قال : قسال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((من قال حين يسمع النداء : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة ، آت محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته ، إلا حلت له الشفاعة يوم القيامة)) (٠) .

قال أبو عيسى: حديث جابر ، حديث [صحيح] حسن غريب من حديث محمد بن المنكدر ، لا نعلم أحدا رواه غير شعيب بن أبي حمزة [عن محمد بن المنكدر وأبو حمزة اسمه دينار] .

⁽١) : سبق تخريجه : (ص : ١٠٩) .

ملاحظة : وقد سبق الكلام عن هذه المسألة في الباب السابق .

_ (١١١) م / ١٥٨ ____ باب: ما جاء في أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة

ساق الترمذي بسنده عن أنس بن مالك رضي الله تعالى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة)) (١) . قال أبو عيسى : حديث أنس حديث (حسن) .

فقه المسألة:

قوله: ((الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة)) .

قال المباركفوري (٢): (بل يقبل ويستجاب).

وقال الشوكاني (٣): (الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الأذان والإقامة وهو مقيد بما لم يكن فيه إثم أو قطيعة رحم كما في الأحاديث الصحيحة) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٥٩) أبواب الصلاة : رقم الحديث (٢١٢) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (١٥٩٤).

ذكره النووي في الخلاصة : (١ / ١٩٤) وذكر تحسين الترمذي له ولم يضعفه .

وقد أخرجه الحاكم في المستدرك : (١ / ٤٤٥) وقواه بشواهده ، وانظر تلخيص الحبير : (١ / ٣٥٠) .

وأبو داود : (٨٨) كتاب الصلاة : باب : ما جاء في الدعاء بين الأذان والإقامة ، الحديث : (٢١٥) .

وصححه ابن خزيمة : (٢٢٢) كتاب الصلاة : باب : استحباب الدعاء بين الأاذن والإقامة ..، الحديث (٢٥ ، ٢٦، ٢٧) وانظر تلخيص الحبير : (١ / ٣٥٠) .

وقال الألباني: صحيح (صحيح الترمذي: ١ / ٦٨) .

⁽٢): التحفة: (١/ ١٥٠).

⁽٣) : نيل الأوطار : (١/٥٥٥) .

ساق الترمذي بسنده عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ، (قال: فرضت على الله عليه وعلى آله وسلم ، ليلة أسري به الصلوات خمسين ثم نقصت حتى جعلت خمسا ، ثم نودي يا محمد : { إنه لا يبدل القول لدي ، وأن لك بحذه الخمس خمسين }) (١) .

قال أبو عيسى : (حديث أنس حديث حسن صحيح غريب) .

وأشار الترمذي إلى أدلة في الباب:

الدليل الأول:

عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه ، قال : قال النبي صلى الله عليه وعلى آلــــه وسلم : ((افترضهن الله تعالى ، من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن وأتم ركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهدا أن يغفر له ، ومن لم يفعل فليس له على الله عهد ، إن شاء غفر له ، وإن شاء عذبه)) (٢) .

الدليل الثاني:

عن طلحة بن عبيد الله رضي الله تعالى عنه ، قال : (جاء رجل إلى رسول الله صلــــــى الله عليه وعلى آله وسلم ، من أهل نجد ثائر الرأس ، يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول ،

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٥٩) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢١٣) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٥٤٧) .

وابن حبان : (٤ / ٣٩٥) كتاب الصلاة : باب : فرض الصلاة ، الحديث (٢٩٤٧) وصححه .

 ⁽٢) : أخرجه أبي داود : (٧٢) كتاب الصلاة : باب : المحافظة على الصلوات ، الحديث (٧٦) .
 والنسائي : (٦٣) كتاب الصلاة : باب : المحافظة على الصلوات الخمس ، الحديث (٢٦٢) .

وابن ماجة : (٢٠٠) كتاب الصلاة : باب : ما جاء في فرض الصلوات الخمس وانحافظة عليها ، الحديث (١٤٠١) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٢٢٣ ٥) .

وابن حبان : (٥ / ٢٣) كتاب الصلاة :باب : فضل الصلوات الخمس برقم (١٧٣٢) وصححه . ذكر الحافظ في الدراية : (1 / ١٩٠) ونقل ابن حجر تصحيح ابن حبان .

حتى دنا ، فإذا هو يسأل عن الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آلىه وسلم : ((خمس صلوات في اليوم والليلة)) ، فقال : هل علي غيرها ؟ قال : ((لا ، إلا أن تطوع)) (١).

الدليل الثالث:

عن أبي ذر الغفاري رضي الله تعالى عنه ، (في حديث الإسراء الطويل) وفيه قال النسبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((ففرض الله عنز وجل على أمتي خمسين صلاة ، فرجعت بذلك ، حتى مررت على موسى ، فقال: ما فرض الله لك على أمتك ؟ قلت : فرض خمسين صلاة ، قال : فارجع إلى ربك ، فان أمتك لا تطيق ذلك ، فراجعت فوضع شطرها ، فرجعت إلى موسى ، قلت : وضع شطرها ، فقال : راجع وبك فإن أمتك لا تطيق ، فراجعت فوضع شطرها ، فرجعت إليه ، فقال : ارجع إلى ربك فإن أمتك لا تطيق ذلك ، فراجعت فوضع شطرها ، فرجعت إليه ، فقال : ارجع إلى ربك فإن أمتك لا تطيق ذلك ، فراجعت فقال : هي خمس وهي خمسون ، لا يبدل القول لدي ... الحديث) (٢) .

الدليل الرابع:

عن أبي قتادة رضى الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم :

⁽١) : أخرجه البخاري : (٣٢) كتاب الإيمان : باب : الزكاة من الإسلام ، الحديث : (٢٦) .

ومسلم : (٣٨) كتاب الإيمان : باب : بيان الصلوات التي هي إحدى أركان الإسلام ، الحديث (١١) .

وأبو داود : (٦٨) كتاب الصلاة : باب : فرض الصلاة ، الحديث (٣٩١) .

والنسائي : (٦٣) كتاب الصلاة : باب : كم فرضت في اليوم والليلة ، الحديث (٤٥٩) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩ • • ٥) .

 ⁽٢): أخرجه البخاري: (٩٠) كتاب الصلاة: باب: كيف فرضت الصلاة في الإسراء، الحديث (٣٤٩).
 ومسلم: (٩١) كتاب الإيمان: باب: الإسراء برسول برسول الله صلى الله عليه وعلى آلسه وسلم، إلى السمساوات وفرضه الصلاة، الحديث (١٦٣).

والنسائي : (٦٦) كتاب الصلاة : باب : فرض الصلاة ، الحديث (٥٠) .

وابن ماجة : (٢٠٠) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : ما جاء في فرض الصلوات الخمس ، الحديث (١٣٩٩) وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٥٥٦) .

_ (١١٤) م / ١٥٩ ____ باب: ما جاء كم فرض الله على عباده من الصلوات

((قال الله عز وجل: افترضت على أمتك خمس صلوات ، وعهدت عندي عهدا أنه من حافظ عليهن ، فلا عهد له عندي)) (() .

الدليل الخامس:

عن مالك بن صعصعة رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم : ((ثم فرضت علي الصلوات خمسين صلاة كل يوم ، فرجعت فمررت على موسى ، فقال : بما أمرت ؟ قال : أمرت بخمسين صلاة كل يوم ، قال : إن أمتك لا تستطيع خمسين صلاة كل يوم ، وإني والله قد جربت الناس قبلك ، وعالجت بني إسرائيل أشد المعالجة ، فارجع إلى ربك فاسأله التخفيف لأمتك ، فرجعت فوضع عني عشرا ، فرجعت إلى موسى ، فقال مثله ، فرجعت فوضع عني عشرا ، فرجعت إلى موسى ، فقال مثله ، فرجعت فوضع مني عشرا ، فرجعت فقال مثله ،

⁽١): أخرجه ابن ماجة : (٢٠١) كتاب إقامة الصلوات : باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس وانحافظة عليها ، (١٤٠٣) قال البوصيري : (مصباح الزجاجة : ص ٢٠٥) : هذا إسناد فيه نظر من أجل **ضبارة **ودويد .

 ⁽۲): أخرجه الترمذي: (٧٦٤) أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ومن سورة ألم نشرح .
 رقم الحديث (٣٣٤٦) .

والبخاري : (٧٣٨) كتاب مناقب الأنصار : باب : المعراج ، الحديث (٣٨٨٧) .

ومسلم: (٩٣ ، ٩٣) كتاب الإيمان: باب: الإسراء برسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إلى السماوات وفرض الصلوات ، الحديث (١٦٤) .

والنسائي : (٦٠) كتاب الصلاة : باب : فرض الصلاة ... ، الحديث (٤٤٩) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٢٠٢) .

خبارة هو : ضبارة بن عبد الله بن مالك بن أبي السليل – بفتح المهملة – الحضرمي أبو شريح الحمصي ، مجهول من
 السادسة . تقريب التهذيب (١ / ٣٥٤) ، الجرح والتعديل (٤ / ٤٧١) .

^{**} دويد هو : دويد بن نافع الأموي مولاهم ، أبو عيسى الشامي ، نزل مصر ، مقبول ، وكان يوسل من السادسة . تقريب التهذيب (1 / ٢٧٣) .

تنبه : (لم أجد حديث أبي سعيد الذي أشار إليه الترمذي) .

ساق الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : ((الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة كفارات لما بينهن ما لم تغش الكبائر)) (١) .

قال أبو عيسى: (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح).

وقد أشار الترمذي إلى أحاديث في الباب تبين فضل الصلوات الخمس ومكانتها وهي : الحديث الأول :

عن جابر بن عبدالله رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى عليه وعلى آله وسلم : ((مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار *غمر على باب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات)) (۲) ، قال : قال الحسن : وما يبقى ذلك من الدرن .

الحديث الثاني :

عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ، قال : كنت عند النبي صلى الله عليه وعلى الله علي ، قال : آله وسلم ، فجاءه رجل فقال يا رسول الله : (إني أصبت حدا فأقمه على ، قال : و لم يساله عنه ، قال : وحضرت الصلاة ، فصلى مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فلما قضى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الصلاة ، قام إليه الرجل فقال : يا رسول ، فلما قضى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الصلاة ، قام إليه الرجل فقال : يا رسول

 ⁽۱): أخرجه الترمذي: (۲۰) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: رقم الحديث (۲۱٤).
 ومسلم (۲۲۲) كتاب الطهارة: باب: الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة، الحديث (۲۳۳).
 وابن ماجة (۱۵۳) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها: باب: فضل الجمعة، الحديث (۱،۸۲).
 وانظر تحفة الأشراف رقم: (۱۳۹۸) ، (۱۲۰۳۸) .

⁽٢) : أخرجه مسلم (٢٦٣) كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب : المشي إلى الصلاة تمحى به الخطايا وترفع به الدرجات (٢٦٨) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٢٣١٩) .

أ غمر : الماء الكثير كالغمير .

القاموس المحيط : (٥٨٠ مؤسسة الرسالة) .

الله إني أصبت حدا فأقم في كتاب الله ، قال : ((أليس قد صليت معنا)) ، قال : نعم ، قال : ((فإن الله قد غفر لك ذنبك أو قال حدك)) () .

الحديث الثالث:

عن **حنظلة الأسيدي رضي الله تعالى عنه ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يقسول : ((من حافظ على الصلوات الخمس ، ركوعهن وسجودهن ووضوئهن ومواقيتهن ، وعلم أنهن حق من عند الله دخل الجنة)) أو قلل : ((وجبت له الجنة)) ره .

فقه المسألة:

قال ابن عبد البر (٣): (إن الصغائر تكفر بالصلوات الخمس لمن اجتنب الكبائر ، فيكون على هذا معنى قول الله عز وجل: {إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم }(١) ، الصغائر بالصلاة والصوم والحج وأداء الفرائض وأعمال البر ، وإن لم تجتنبوا الكبائر ولم تتوبوا منها لم تنتفعوا بتكفير الصغائر إذا واقعتم الموبقات المهلكات .

 ⁽۱): أخرجه البخاري (۱۳۰۰) كتاب الحدود: باب: إذا أقر بالحد ولم يبين هل للإمام أن ، (۱۸۲۳) .
 ومسلم (۱۱۰۱) كتاب التوبة: باب: قوله تعالى { إن الحسنات يذهبن السينات } ، (۲۷۲٤) .
 وانظر تحفة الأشراف رقم: (۲۱۲) .

⁽٢) : أخرجه أحمد أول مسند الكوفيين (٦ / ٣٧٢ رقم ١٨٣٧٣ دار الفكر).

وانظر كتاب الترغيب والترهيب للمنذري : (1 / ٣٢٢ تحقيق مستو) كتاب الصلاة : باب : الترغيب في الصلوات الخمس والمحافظة عليها والإيمان بوجوبما (٥٤٥)

وقال : رواه أحمد بإسناد جيد ورواته رواة الصحيح .

⁽٣) : الإستذكار : (٤ / ٣٠) .

⁽٤) : سورة النساء ، آية ٤ / ٣١) .

^{**} حنظلة الأسيدي : هو حنظلة بن الربيع التميمي الأسيدي الكاتب ، وهو ابن أخي أكثم بن صيفي حكيم العرب ، قيل : كتب الوحي ، ونزل قرقيسيا .

تقريب التهذيب: (١ / ٢٠٤) ، تاريخ الصحابة: (٧٩) .

_ (١١٧) م / ١٦٠ _____ باب: ما جاء في فضل الصلوات الخمس

=

وهذا كله قبل ، فإن مات صاحب الكبيرة فمصيره إلى الله : إن شاء غفرله وإن شاء عذب ه ، فإن عذبه فبحرمه ، وإن عفا عنه فهو أهل العفو وأهل المغفرة ، وإن تاب قبل المسوت وقبل حضوره ومعاينته ، وندم واعتقد أن لا يعود واستغفر ووجل ، كان كمن لم يذنب . وجلد كله الآثار الصحاح عن السلف قد جاءت ، وعليه جماعة علماء المسلمين) .

ساق الترمذي بسنده عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((صلاة الجماعة تفضل على صلاة الرجل وحده بسبع وعشرين درجه)) (۱) .

قال أبو عيسى : (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) ، وقال : وعامة من روى عـن النبي ، إنما قالوا : خمس وعشرين ، إلا ابن عمر فإنه قال : بسبع وعشرين) .

وقد أشار الترمذي في الباب إلى ما يشهد لفضل الجماعة وهي كالتالي :

الحديث الأول:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((فضل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده بضع وعشرون درجة)) . وفي رواية : ((كلها مثل صلاته)) (٢) .

الحديث الثاني :

وعن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه ، قال: (صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وعلى وعن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه ، قال: ((أشاهد فلان)) ، قالوا لا ، قال: ((أشاهد فلان)) ، قالوا لا ، قال: ((أشاهد فلان)) ، قالوا لا ، قال: ((إن هاتين الصلاتين أثقل الصلوات على المنافقين ، ولو تعلمون ما فيهما لأتيتموهما ولو حبوا على الركب ، وإن الصف الأول على مثل صف الملائكة ، ولو علمتم ما فضيلته ، لابتدرتموه وإن صلاة الرجل مع الرجل ، أزكى من صلاته وحده ،

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٠) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢١٥) .

والبخاري (١٣٩) كتاب الأذان : باب : فضل صلاة الجماعة (٦٤٥) .

ومسلم (٢٥٦) كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب : فضل صلاة الجماعة (٢٥٠) .

والنسائي (١١٦) كتاب الإمامة : باب : فضل الجماعة (٨٣٨) .

وابن ماجة (١١٢) كتاب المساجد والجماعات (٧٨٩) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٨٣٦٧) ، (٨٠٥٥) ، (٨١٨٤) .

⁽٢) : رواه أحمد : (1 / ٤٦٦) رقم (٤١٦٠) . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : (٢ / ١٦١) : ورجال أحمد ثقات .

وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما كثر فهو أحب إلى الله تعالى)) (١) .

الحديث الثالث:

وعن معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آلله وسلم : ((تفضل صلاة الجمع على صلاة الرجل وحده خمسة وعشرين صلاة)) (٢) .

الحديث الرابع:

وعن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه ، أنه سمع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: (صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفد بخمس وعشرين درجة)) (٣) .

(١) : أخوجه أبو داود (٩٢) كتاب الصلاة : باب : فضل الجماعة (٥٥٤) .

والنسائي (١٩٦) كتاب الإمامة : باب : الجماعة إذا كانوا اثنين (٨٤٤) .

وابن ماجة (١١٣) كتاب المساجد والجماعات : باب : فضل الصلاة في جماعة (٧٩٠) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (٣٦) .

قال الحاكم في المستدرك : (1 / ٧٤) : وقد حكم أئمة الحديث يحي بن معين وعلي بن المديني ومحمد بن يحي الذهلي وغيرهم لهذا الحديث بالصحة ، وانظر الترغيب والترهيب للمنذري : (1 / ٣٤٠) .

وقال النووي في الخلاصة : إسناده صحيح ، إلا ** عبد الله بن أبي بصير الراوي عن أبي ، فسكتو عنه .

(٢) : رواه البزار (1 / ٢٢٥ كشف الأستار) كتاب الصلاة : باب : فضل الصلاة في جماعة (٤٥٤) . وقال : **عبدالرحمن بن أبي ليلي : لم يسمع من معاذ وقد أدرك عمر .

قال الهيثمي (٢ / ١٦٢ وفيه **عبدالحكيم بن منصور وهو ضعيف) .

(٣) : أخرجه البخاري (١٣٩) كتاب الأذان : باب : فضل صلاة الجماعة ، الحديث (٦٤٦) .
 وانظر تحفة الأشراف ، رقم : (٤٠٩٦) .

^{*} عبد الله بن أبي بصير العبدلي ، الكوفي ، وثقه العجلي من الثالثة . / د س ق تقريب التهذيب : (1 / ٣٨٤) .

^{**} عبد الرحمن بن أبي ليلى ، الإمام أبو عيسى الأنصاري ، الكوفي ، الفقيه ، رأى عمر يمسح على خفيه ، ومولده في أثناء خلافة عمر بالمدينة ، مات سنة (٨٣ أو ٨٣) هـ. .

طبقات علماء الحديث : (1 / ١١٦) ، سير أعلام النبلاء : (٤ / ٢٦٢) ، الجرح والتعديل : (٥ / ٢٠١)

^{**} عبد الحكيم بن منصور هو الحزاعي الواسطي : ضعفه أبو داود ، وكذبه ابن معين ، وقال ابن حجر : متروك من السابعة ، روى له الترمذي ، (الكاشف : ١ / ٦١٤) ، (التقريب : ١ / ٣٦٢) .

الحديث الخامس:

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((إن صلاة الرجل في الجماعة ، تزيد على صلاته وحده ، بخمسة وعشرين جزءا)) (١) . قال أبو عيسى : (هذا حديث حسن صحيح) .

الحديث السادس:

وعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم : ((تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ ، أو صلاة الرجل وحده خمسا وعشرين صلاة)) (۲) .

فعه المسألة:

من فقه المسألة: قال الأثرم (٣): (فهذه الأحاديث في ظاهرها مختلفة ، وإنما الوجه فيها عندي كنحو قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((إن منكم من يصلي الصلاة ، وماله منها إلا عشرها ، أو تسعها)) حتى انتهى إلى أحر العدد .

فهم يتفاضلون على معان: إما على الخشوع وحسن القيام في الصلاة والإشــــتغال بهـا، وحسن الركوع والسجود، وإقامتها على فرضها وسننها، وعلى بعد المنازل من المسلحد، وكثرة الخطأ، وغير ذلك).

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٢١٦) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢١٦) .

والبخاري (١٣٩) كتاب الأذان : باب : فضل صلاة الجماعة ، الحديث (٦٤٧) .

ومسلم (٢٦٠) كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب : فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف عنها (٦٤٩)

أبو داود (٩٢) كتاب الصلاة : باب : فضل المشي إلى الصلاة (٩٥٥) .

والنسائي (٦٧) كتاب الصلاة : باب : فضل صلاة الجماعة (٤٨٧) .

وابن ماجة (١١٢) كتاب المساجد والجماعات : باب : فضل الصلاة في الجماعة (٧٨٧) .

⁽٢) : أخرجه البزار (1 / ٢٢٦) كتاب الصلاة : باب : فضل الصلاة في جماعة (٢٥٩) .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : (٢ / ١٦٢) ورجال البزار ثقات .

⁽٣): في كتابه ناسخ الحديث ومنسوخه: (١٢١) .

^{*} الفذ: وهو الفرد. معجم المقاييس في اللغة: (٧٩٠).

ساق الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلي الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : ((هممت أن آمر فتيتي أن يجمعوا حزم الحطب ، ثم آمر بالصلاة فتقام ، ثم أحرق على أقوام لا يشهدون الصلاة)) (١) .

قال أبو عيسى: (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح).

فقه المسألة: وجوب صلاة الجماعة.

اختلف العلماء في حكم صلاة الجماعة على أربعة أقوال:

القول الأول: (صلاة الجماعة فرض على الأعيان ليست بشرط لصحة الصلاة):

وممن قال بالوجوب: (ابن مسعود، وأبو موسى، وبه قال عطاء، والأوزاعي، وأبو تــور، وابن المنذر) (٢): وبه قال الحنفية في (رواية) (٣)، ومنهم الإمام أحمد. قال المرداوي (٤): (هذا المذهب بلا ريب، وعليه جماهير الأصحاب وقطع به كثير منهم ونص عليه، وهــومن مفردات المذهب (٥).

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٩٠) كتاب الصلاة : باب : ما جاء فيمن سمع النداء فلا يجيب ، الحديث (٢١٧) .

والبخاري : (1 / ٢٣١ البغا)كتاب الجماعة والإمامة : باب : وجوب صلاة الجماعة ، الحديث (٢٦١٨) .

ومسلم : (٢٦٣ دار السلام) كتاب المساجد : باب : فضل صلاة الجماعة وبيان التشديد في التخلف ...، (٢٥١) .

وأبو داود : (٩١) كتاب الصلاة : باب : التشديد في ترك الجماعة ، الحديث (٥٤٨) .

والنسائي : (١١٧) كتاب الصلاة : باب : التشديد في التخلف عن الجماعة ، الحديث (٨٤٩) .

وابن ماجة : (١١٣) كتاب المساجد والجماعة : باب : التغليظ في التخلف عن الجماعة ، الحديث (٧٩١) .

^{. (} ٣/ ٥) . المغنى : (٣ / ٥) . (٣ / ٥) . (٣ / ٥) . (٣ / ٥) .

⁽٤): الإنصاف: (٢/ ٢١٠)، المغنى: (٣/٥)، كشاف القناع: (١/ ٢٥٣).

 ⁽٥): المصدر السابق . (وقيل : لا تجب إذا اشتد الخوف ، وفي المذهب قولان آخران : سنة وفرض كفاية ذكره الشيخ تقي
 الدين وغيره :الإنصاف : (٢ / ٢ / ٢) .

⁽٦): (لهم ثلاث روايات :فرض كفاية وهو الصحيح ، وسنة ، وفرض عين) .

⁽٧) : المجموع : (٤ / ٨٥) .

أدلتهم: استدلوا بأدلة من المنقول والمعقول:

أما من المنقول: الدليل الأول:

قول الله تعالى : قال تعالى : ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (١) · وجه الدلالة : لو لم تكن واجبة لرخص فيها حالة الخوف ، و لم يجز الإخلال بواجبات الصلاة من أجلها (٢) .

الدليل الثابي :

وروى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : ((والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب ليحتطب ، ثم آمر بالصلاة ، فيؤذن لها ، ثم آمر رجلا فيؤم الناس ، ثم أخالف إلى رجال لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم))(٣) وجه الدلالة : فيه ما يدل على أنه أراد الجماعة ، لأنه لو أراد الجمعة لما هم بالتحلف عنها وتعقب من وجهين :

المارين المارين المارين

الوجه الأول :

قول الشافعي وغيره: أن هـــذا ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجمــاعة ، ولا يصلــون إلا فرادى ، وسياق الحديث يؤيد هذا التأويل ، وقوله في حديث ابن مسعود (؛) : (رأيتنـــا وما يتخلف عنها إلا منافق) صريح في هذا التأويل (ه) .

⁽١) : سورة النساء ، آية رقم : (١٠٢) .

⁽٢) : المغنى : (٣ / ٥) .

 ⁽٣) : أخرجه الترمذي : (٦٠) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٩٧) .
 والبخاري : (١٣٩) كتاب الأذان : باب : وجوب صلاة الجماعة ، الحديث (٦٤٤) .

ومسلم : (٢٥٦) كتاب المساجد : باب : فضل صلاة الجماعة ، الحديث (٢٥١) .

وأبو داود : (٩١) كتاب الصلاة : باب : التشديد في ترك الجماعة ، الحديث (٥٤٨) .

والنسائي : (١١٧) كتاب الصلاة : باب : التشديد في التخلف عن الجماعة ، الحديث (٩٤٩) .

وابن ماجة : (١١٣) كتاب المساجد والجماعات ، الحديث (٧٩١) .

⁽٤) : (سيأتي تخريجه إن شاء الله) .

⁽٥): المجموع: (٤/٨٨).

الوجه الثابي :

أنه صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم ، قــال : ((نقد هممت)) ، و لم يحرقهم ، ولو كــان واحبا لما تركه (١) .

وأجيب : بأنه لو لم يجز التحريق لما هم به (٣) .

الدليل الثالث:

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : (أتى النبي صلى الله عليه وعلى آلسه وسلم ، رجل أعمى ، فقال يا رسول الله : ليس لي قائد يقودني إلى المسجد ، فسأله أن يرخص له أن يصلي في بيته ، فرخص له ، فلما ولى دعاه ، فقال : ((تسمع النداء بالصلاة ؟)) ، قــــال : نعم ، قال : ((فأجب)) ، ٢٠) .

وجه الدلالة: إذا لم يرخص للأعمى الذي لم يجد قائدا له ، فغيره من باب أولى (؛) . وتعقب: بأنه لا دلالة فيه لكونها فرض عين ، (لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، رخص لعتبان ، حين شكا بصره أن يصلى في بيته (ه)) ، وحديثه في الصحيحين ، قالوا:

⁽١): إحكام الأحكام: (١/ ١٩٥).

⁽٢) : إحكام الأحكام : (1 / 190) ، مغني المحتاج : (1 / ٣١٣) .

⁽٣) : أخرجه مسلم : (٢٥٧) كتاب المساجد : باب : يجب إتيان المسجد على من سمع النداء ، الحديث (٣٥٣) .

⁽٤) : المغنى : (٣/٣) .

 ⁽٥): أخوجه البخاري: (٢٣٧) كتاب الجماعة والإمام: باب: الوخصة في المطر والعلة أن ... ، الحديث (٢٣٦ البغا) .
 ومسلم: (٢٦٥) كتاب الصلاة: باب: الوخصة في التخلف عن جماعة لعذر ، الحديث (٢٩٩١ دار السلام) .
 والنسائي: (١٠٨) كتاب الصلاة :باب: إمامة الأعمى ، الحديث (٧٧٩) .

وابن ماجة : (١٠٨) كتاب الصلاة : باب : المساجد في الدور ، الحديث (٧٥٤) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (٩٧٥٠) .

ولفظه عند البخاري عن محمود بن الربيع عن عتبان بن مالك رضي الله تعالى عنه ، كان يؤم قومه وهو أعمى ، وأنه قال رسول الله صلى الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : (يا رسول الله إلها تكون الظلمة والسيل وأنا رجل ضرير البصر ، فصلي يا رسول الله في بيتي مكانا أتخذه مصلى ، فجاءه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقال : ((أين تحب أن أصلي)) ، فأشار إلى مكان من البيت ، فصلى فيه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم) .

إنما معناه لا رخصة لك تلحقك بفضيلة من حضرها ، أجاب به عدد من الحفاظ (١) .

الدليل الرابع:

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلي آله وسلم : ((من سمع المنادي فلم يمنعه من اتباعه عدر)) ، قالوا : وما العذر ؟ ، قال : ((خوف ، أو مرض ، لم تقبل منه الصلاة التي صلى)) (٢) .

وتعقب من وجهين :

الوجه الأول :

بأن سنده ضعيف (٣) ، ففي إسناده : أبو * * جناب يحيى بن أبي حية الكلبي وهو ضعيف (٤) الوجه الثاني :

ولو صح فالمعنى: لا صلاة له كاملة (٥).

الدليل الخامس:

وروى أبو الدرداء رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أنه قال : ((ما من ثلاثة في قرية ، أو بلد ، لا تقام فيهم الصلاة ، إلا أستحوذ عليهم الشيطان ، فعليك

⁽١): المجموع: (٤/ ٨٩).

 ⁽۲): أخرجه أبو داود: (۹۱) كتاب الصلاة: باب: التشديد في ترك الجماعة، الحديث (۹۵۱).
 وابن ماجة: (۱۱۳) كتاب المساجد والجماعات: باب: التغليظ في التخلف عن الجماعة، الحديث (۷۹۳).

⁽٣) : المجموع : (٤/ ٨٨) .

⁽٤) : تحفة الطالب : (١ / ٢٩٥) ، تحفة المحتاج : (١ / ٤٤٥) .

⁽٥) : نيل الأوطار : (٢ / ٣٤٨) .

^{**} أبو جناب يجيى بن أبي حية الكلبي ضعفه النسائي ، والدارقطني ، وقال ابن معين : صدوق مدلس ، قال يحي بن القطان يضعفه ويقول : لا أستحل أن أروي عنه ، قال أبو زرعة : صدوق مدلس ، قال أبو نعيم : مات أبو جناب سنة فحسين ومائة التاريخ الكبير : (٨ / ٢٦٧) ، تحفة المحتاج : (١ / ٢٥٥) ، المغني في الضعفاء : (٢ / ٣٣٧ عتر) .

بالجماعة فإن الذئب يأكل من القاصية)) (١)

وجه الدلالة: فيه وعيد شديد لمن ترك الجماعة ، ألا وهو استحواذ الشيطان على تاركها ، فدل على أن الجماعة فرض عين .

ويجاب عنه من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: قوله: ((فعليك بالجماعة)) ، فهو خطاب لكل واحد و جبت عليه الجماعة ، وليس للبعض دون البعض .

الوجه الثاني: وقوله: ((فإن الذئب يأكل القاصية)) ، فيه وعيد للمبتعد عن الجماعة . الوجه الثالث : ولو سلمنا أن هذا الدليل بعينه ليس فيه دليل ، فهو معضد لما سبق من الأدلة ، والله أعلم .

الدليل السادس:

عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، قال : (من سره أن يلقى الله غدا مسلما فليحـــافظ على هؤلاء الصلوات ، حيث ينادى بهن فإن الله تعالى شرع لنبيكم صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم ، سنن الهدى وألهن من سنن الهدى ، ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلــي هـــذا المتخلف في بيته ، لتركتم سنة نبيكم صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم ، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف) (٢) .

وجه الدلالة : ظاهرة في قوله : (ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق ..) ، فدل علسى ألها فرض عين .

⁽١) : أخرجه أبو داود : (٩١) كتاب الصلاة : باب : التشديد في ترك الجماعة ، الحديث (٧٤٧) .

والنسائي : (١٩٧) كتاب الإمامة : باب : التشديد في ترك الجماعة ، الحديث (٨٤٨) .

قال النووي : (المجموع : ٤ / ٨٥) : أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد جيد .

 ⁽۲): أخوجه مسلم: (۲۵۷) كتاب المساجد: باب: صلاة الجماعة من سنن الهدى، الحديث (۲۰۶).
 وأبو داود: (۹۱) كتاب الصلاة: باب: التشديد في توك الجماعة، الحديث (۵۰۰).

وتعقب: بأن حديث ابن مسعود ليس فيه تصريح بأنها فرض عين ، وإنما فيه بيان فضلها وكثرة محافظته عليها (١) .

ومن المعقول: الدليل السابع:

ومكنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم مدة مقامه بمكة ثلاث عشرة سنه يصلي بغير جماعة ، لأن الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، كانوا مقهورين يصلون في بيوتهم ، فمن هاجر إلى المدينة أقام الجماعة وواظب عليها وانعقد الإجماع عليها (٢) .

الدليل الثامن:

ويعضد وجوب الجماعة أن الشارع شرعها حال الخوف على صفة لا تجوز إلا في الأمن، وأباح الجمع لأجل المطر ، وليس ذلك إلا محافظة على الجماعة ، ولو كانت سنة لما حاز ذلك ٣٠ .

القول الثاني : (سنة مؤكدة) :

وممن رأى هذا: الثوري (٤) ، وأبو حنيفة (٥) ، ومالك (١) ، ورواية عن الشافعي ، قال النووي (٧) : (وصححت طائفة كونها سنة ، منهم الشبخ أبو حامد) .

وقال أيضا (٨): (وقال القاضي عياض : ذهب أكثر أهل العلماء إلى أنها سنة مؤكدة ، لا فرض كفاية) (٩) .

⁽١): المجموع: (٤/ ٨٩).

 ⁽ ۲ / ۲۲۷) : مغني المحتاج : (۱ / ۳۱۵) ، تحفة الفقهاء : (۲ / ۲۲۷) .

⁽٣): كشاف القناع: (١/١٥٤).

⁽٤) : المغني : (٣ / ٥) .

⁽٥) : مختصر القدوري : (٢٩) ، تحفة الفقهاء : (٢ / ٢٢٧) ، الاختيار : (٥٧) .

⁽٦) : التلقين : (١١٨) ، الإشراف : (١ / ٢٩١) ، قوانين الأحكام الشرعية : (٦٨) ، فتح الجواد : (٦٤) .

⁽٧): الجموع: (٤/ ٨٧)

⁽٨): المصدر السابق.

⁽٩) : الإقناع : (١ / ٣٢٣) ، فتح الوهاب : (١٠٦ / ١٠١) .

أدلــتهم :

الدليل الأول:

قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة)) (١) .

وجه الدلالة: قوله: ((تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ)) ، دليل على أفضليتها فحسب ، وعلى عدم وجوبها .

و يجاب عنه من وجهين :

الوجه الأول :

بأن هذا الدليل يدل على أن الجماعة غير مشترطة ، ولا يلزم من الوجوب الاشتراط (٢) . الوجه الثاني :

قد جاءت أدلة أخرى بتحريق بيوت تاركي الجماعة ، مما يدل على وجوبها .

الدليل الثاني:

ولأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لم ينكر على اللذين قالا : صلينا في رحالنا . ولو كانت واجبة لأنكر عليهما ٣٠) .

القول الثالث: (فرض كفاية):

وممن قال به: (الشافعية وهو الصحيح عندهم) (٤) .

أدلتهم:

الدليل الأول: حديث أبي الدرداء رضى الله تعالى عنه .

الدليل الثاني: حديث مالك بن الحويرث رضي الله تعالى عنه .

⁽١) : (قد سبق تخريجه بنحوه : ص ١١٩) .

⁽٢): المغنى: (٢/٢)

الدليل الثالث: عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، في فضل صلاة الجماعة على الفذ (وقد تقدمت هذه الأحاديث) .

وجه الدلالة: أن المفاضلة إنما تكون حقيقتها بين فاضلين جائزين ، فدل علي أن صلاة الجماعة فرض كفاية (١) .

و يجاب عنه من وجهين:

الوجه الأول:

بأن هذا الحديث يدل على أن الجماعة غير مشترطة .

الوجه الثابي :

أن الأحاديث الأخرى التي جاءت بالوعيد لتاركي الجماعة ، كالهم بتحريق البيوت .

القول الرابع: (صلاة الجماعة شرط لصحة الصلاة تبطل الصلاة بتركها من غير عذر): وبه قال: داود (۲)، وابن حزم (۳)، قال: (فإن تعمد ترك ذلك بغير عذر بطلت صلاته، وهي رواية عن أحمد (٤).

من أدلتهم:

الدليل الأول:

حديث الهـم بالتحـريق.

وجه الدلالة: أن ما وجب في العبادة كان شرطا فيها ، فلما كان الهم المذكور دالا على لازمه وهو الحضور ووجوب الحضور دليلا على لازمه وهو الاشتراط ، ثبت الاشتراط بهذه الوسيلة (٥) .

⁽١) : المجموع : (٤/٨٨)، إحكام الأحكام : (١/١٨٧).

⁽٢) : المجموع : (٤ / ٨٧) . (٣) : المجلموع : (٣ / ١١٠ دار الفكر) .

 ⁽٤): المغني: (٣/٧).

=

قيل إنه الغالب ، ولما كان الوجوب قد ينفك عن الشرطية ، قال أهمد : (أنها واجبة ليست بشرط) (١) .

الدليل الثاني:

حديث الأعمى: (وقد تقدم).

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لم يأذن لهذا الرجل ، مع أنه أعمى ، فغير الأعمى من باب أولى يشترط عليه الحضور .

الدليل الثالث:

حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: (من سمع النداء) وقد تقدم .

الدليل الرابع:

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((من سمع المنادي فلم يمنعه من اتباعه عدر)) ، قالوا : وما العدر ؟ قال : ((خوف أو مرض ، لم تقبل منه الصلاة التي صلى)) (٢) .

ونوقش الدليل: بأن سنده ضعيف (٣) .

قلت: وتعقبت أدلتهم:

أولا: بــأن ما ذكروه من الأدلة ، تدل على الشرطية ، وكذلك على الوجوب ، لكن يعرض عليهم أحاديث تصحيح صــلاة المنفرد ، وأن صلاة الجماعة تفضل عليها ، فدل على أنه لو صلى منفردا صحت ، ولكن مع الإثم لمــا قد ثبت من أحاديث الوعيد لتاركها ، والله أعلم .

ثانيا: ثم يلزم من القول بالشرط بطلان صلاة المصلي إذا ترك الجماعة ، وهذا الأمر مفتقر إلى الدليل ، ثم لا يعلم قائل به .

^{(1):} المصدر السابق.

⁽٢) : (سبق تخريجه : ص : ١٧٤) . (٣) : المجموع : (٤ / ٨٩) ، وتقدم الكلام عليه : (ص ١٧٨) .

الدليل الخامس:

وعن جابر رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قلل : ((لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد)) (١) .

وتعقب الدليل: بأن سنده ضعيف (٢) ، فيه ** محمد بن سكين ، قال الذهبي : لا يعرف وخبره منكر .

الدليل السادس:

قالوا: بشرطية الصلاة ، قياسا على سائر واحبات الصلاة (٣) .

وأجيب عنه: أن هذا القياس ليس بصحيح ، بدليل ما احتجوا به والإجماع ، فإنه لا يعلم قائل بوجوب الإعادة على من صلى وحده ، إلا أنه روي عن جماعة من الصحابة ، منهم: (ابن مسعود ، وأبو موسى) ، ألهم قالوا: (من سمع النداء وتخلف من غير عذر ، فلل صلاة له) (٤) .

المسراجع:

الذي يترجح عندي القول بوجوب صلاة الجماعة ، لقوة ما استدلوا به ولأجوبتهم عن التعقبات التي تعقبت بها أدلتهم ، ولأنه عليه جماعة كثيرة من أهل العلم ولما جاء في الأدلسة من التهديد والوعيد بالاحراق وتمديم البيوت ، لولا الذرية ولو لم يأت في الباب احساديث تصحح صلاة المنفرد لقلت بالشرطية ، لكن لكون صلاة المنفرد صحيحة ويأثم بتركها لغير عذر ، فإن هذه قرينة قوية لكون الجماعة واحبة وليست بشرط ، والله أعلم .

⁽١) : رواه الدارقطني : (١ / ٣٩٩) كتاب الصلاة : باب : الحق على جار المسجد على الصلاة فيه إلا من عذر ، (١٥٣٧)

⁽٢) : المجموع : (٤/ ٨٩).

⁽٣) : المغنى : (٣ / ٧) .

⁽٤) : المغني : (٧ / ٣) .

^{**} محمد بن سكين: لا يعرف وخبره منكر.

ميزان الاعتدال : (٦ / ١٧٠) ، الجوح : (٧ / ٢٨٣ علي معوض) .

_ (۱۳۱) م / ۱۹۳ ____ باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

ساق الترمذي بسنده عن **يزيد بن الأسود العامري ، قال : (شهدت مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، حجته فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف ، قال : فلما قضى صلاته وانحرف ، إذا هو برجلين في أخرى القوم ، لم يصليا معه ، فقال : ((علي بهما)) ، فجيء بهما ترعد *فرائصهما ، فقال : ((ما منعكما أن تصليا معنا)) ، فقالا : يا رسول الله إنا كنا قد صلينا في رحالنا ، قال : ((فلا تفعلا إذا صليتما في رحالكما ، ثم أتيتما مسجد جماعة ، فصليا معهم فإنها لكما نافلة)) ، () .

قال أبو عيسى: (حديث يزيد بن الأسود ، حديث حسن صحيح) .

فقه المسطلة : أن الرجل إذا صلى وحده ثم أدرك جماعة يصلون في المسجد صلى معهم وكانت له نافلة .

اختلف العلماء فيمن دخل المسجد وقد صلى ، فإنه لا يخلو من أحد وجهين (٢):

الوجه الأول: إما أن يكون صلى منفردا .

الوجه الثابي: وإما أن يكون صلى في جماعة .

أما الوجه الأول وهو: من صلى منفردا ثم أدرك الجماعة .

فقد اتفق العلماء على إيجاب إعادة الصلاة عليه بالجملة ٣٠).

أبو داود : (٩٥) كتاب الصلاة : باب : ما جاء فيمن صلى في مترله ، ثم أدرك الجماعة يصلي معهم ، الحديث (٥٧٥) والنسائي : (١٩٩) كتاب الإمامة : باب : إعادة الفجر مع الجماعة لمن صلى وحده ، الحديث (٨٥٩) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٨٢٢) والخلاصة للنووي : (٢ / ٦٦٥) .

وصححه ابن أبي حاتم في العلل: (١ / ١٨٥) وصححه ابن السكن: (تحفة المحتاج: ١ / ١٤١) .

(٢) : بداية المجتهد : (٢ / ٣٤٨ و بعدها) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦١) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢١٩) .

^{*} فرائصهما : الفريصة هي اللحمة التي تكون بين الكتف والجنب التي لا تزال ترعد من الدابة ، وجعها : فرائص وفريص . الغريب لابن سلام : (٣ / ٣)) .

[&]quot; يزيد بن الأسود الخزاعي السوائي ، والد جابر بن الأسود له صحبة ، عداده في أهل مكة . تاريخ الصحابة لابن حبان : (٢٦٦) برقم : (١٤٦٤) .

_ (١٣٢) م / ١٦٣ ____ باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

واختلفوا في أي الصلوات يعيدها مع الجماعة على قولين :

القول الأول: (يعيد الصلاة كلها) (١) .

وبه قال الشافعي ، (وهو القول الصحيح عندهم) (٢) -

واختاره ابن المنذر ٣).

القول الثاني : (يعيد بعض الصلوات) :

واختلفوا في أي الصلوات يعيد إلى مذاهب عدة (٤) :

المذهب الأول:

(يعيد كل الصلوات إلا المغرب والصبح) :

وبه قال ابن عمر والنخعي (ويرى الشفع للمغرب بركعة) والأوزاعي : (في رواية) .

أدلتهم: لما جاء في النهي عن الصلاة بعد الفجر ولأن المغرب وتر ، والوتر لا يعاد (ه) .

المذهب الثاني:

يعيد كل الصلوات إلا العصر والفجر ، وبه قال : الحسن وأبو ثـــور (إلا أنــه يكــون في مسجد قاعدا فتقام الصلاة فيصلي معهم) .

أدلتهم: لأحاديث النهي عن الصلاة بعد العصر والفجر ١٦) .

⁽١): بداية الجتهد: (١/ ٣٤٨).

⁽٢) : الأوسط : (٢ / ٤٠١) . المجموع : (٤ / ٢٢٢) .

قال النووي في المجموع : وفي وجه شاذ يعيد الظهر والعشاء فقط ، وعللوه بأن الثانية نافلة والنافلة بعدهما مكروه .

وحكي به وجه ثالث : يعيد الظهر والعصر والمغرب ، وهو ضعيف أيضا ﴾ .

⁽m): الأوسط: (Y / ۲ · 3)

 ⁽٤) : انظر لهذه المذاهب في الأوسط : (٢ / ٢ • ٤) وبعدها .

⁽٥) : (وتأبي أدلتهم في المذهب الخامس) .

⁽٦) : بداية المجتهد : (١ / ٣٤٨ – ٣٤٩) ، (وستأتي) .

_ (١٣٣) م / ١٦٣ ___ باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

المذهب الثالث:

(يعيدها كلها إلا الفجر) ، وبه قال الحكم .

حجتهم:

لاتفاق العلماء عن النهي عن الصلاة بعد الفجر ، وأما العصر فمما اختلف فيه (١).

المذهب الرابع:

(يعيدها كلها إلا المغرب):

وبه قال : أبو موسى وابن مسعود وأبو قلابة والثوري ومالك ٢٠) .

والأوزاعي (في رواية أخرى عنه) قال : (ويشفع بركعة إن دخل معه) .

أدلتهم:

الدليل الأول:

أن صلاة المغرب هي وتر ، فلو أعيدت الأشبهت صلاة الشفع التي ليست بوتر ٣٠) .

ونوقش الدليل من وجهين 🔞 :

الوجه الأول : أن هذا القياس فيه ضعف لأن السلام قد فصل بين الأوتار .

الوجه الثاني: ثم التمسك بالعموم أقوى من الاستثناء بهذا النوع من القياس.

⁽١) : بداية المجتهد : (١ / ٣٤٨ – ٣٤٨) .

 ⁽٢): الموطأ: (1 / ١٣٦) ، المدونة: (1 / ٢١٠ مع المقدمة لابن رشد طبعة نزار الباز - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ) ،
 بداية المجتهد: (1 / ٣٤٨) .

⁽٣) : بدایة الجمهد : (١ / ٣٤٩ – ٣٤٨) .

⁽٤): المصدر السابق.

_ (١٣٤) م / ١٦٣ ___ باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

الدليل الثاني:

قال بعض أهل العلم: (أنه إن أعادها يكون قد أوتر مرتين): وفي الحديث: ((لا وتران في ليلة)) (١) .

وقال : (حسن غريب) .

ويجاب عنه: أن الوترين مختلفان والقياس بعيد ، لأن المغرب يفصل بين ركعاته بالسلام ، بخلاف الوتر آخر الليل في بعض صوره ، والله أعلم .

المذهب الخامس:

لا يعيد العصر والمغرب والفجر ، وبه قال الحنفية (٢) .

أدلة هذا القول:

الدليل الأول:

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، قال : (شهد عندي رجال مرضيـــون وأرضـاهم عندي عمر ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس ، وبعد العصر حتى تغرب) ٣٠ .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (١٧٤) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء لا وتران في ليلة ، رقم الحديث (٤٧٠) .

وأبو داود : (٢١٥) كتاب الصلاة : باب : في نقض الوتر ، الحديث (١٤٣٩) .

والنسائي : (٢٤١) كتاب الصلاة : باب : نهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن الوترين في ليلة ، الحديث : (١٦٨٠) ، وصححه ابن حبان برقم : (٢٤٤٩) .

 ⁽٢): الجامع الصغير: (٩٩) ، الحجة: (١ / ٢١١) ، اختلاف العلماء: (١ / ٢٩٧) ، معارف السنن: (٢ / ٢٧٠)
 الإشراف: (١ / ٢٦٧) . وفي الأصل: (١ / ١٧٨) : (يصلي الظهر والعصر والعشاء) .

⁽٣): الترمذي: (٥٠) كتاب الصلاة: باب: ما جاء في كراهية الصلاة بعد العصر وبعد الفجر ، الحديث (١٨٣) . البخاري: (١٢٩) كتاب مواقيت الصلاة: باب: الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ، الحديث (٥٨١) . ومسلم: (٣٢١) كتاب الصلاة: باب: الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها ، الحديث (٢٢٨) .

أبو داود : (191) كتاب الصلاة : باب : من رخص فيه إذا كانت الشمس مرتفعة ، الحديث (١٢٧٦) .

النسائي: (٧٧) كتاب المواقيت: باب: النهي من الصلاة بعد الصبح، الحديث (٣٦٥) .

ابن ماجة : (١٧٦) كتاب إقامة الصلوات : باب : النهي عن الصلاة بعد الفجر ، الحديث (١٢٥٠) .

_ (١٣٥) م / ١٦٣ ____ باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

=

الدليل الثابي:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قلل : ((لا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس)) (١) .

ونوقشت أدلة المذاهب المتقدمة بما يلي:

أولا: أما المغرب فإنه يفرق بين وتر النهار ووتر الليل ، بأن السلام يفصل بينها ٢٠) .

ثانيا: أما الصبح والعصر فحديث الباب عن يزيد بن الأسود مخصص لعموم الأحداديث القاضية بكراهة الصدلاة بعد صلاة الصبح ، بدليل أن حديث يزيد بن الأسود كان في صلاة الصبح (٣) .

المسألة الثانية:

(إذا صلى في جماعة ثم أدرك الجماعة على قولين):

القول الأول: (لا يعدها في جماعة أخرى):

قال به: المالكية رئى وأبو حنيفة (ه).

أدلتهم: استدلوا بأدلة من المنقول ومن المعقول:

أما من المنقول: فدليلهم:

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، قال : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله

(١) : البخاري : (١٢٩) كتاب مواقيت الصلاة : باب : الصلاة بعد الفجر ، الحديث (٥٨٦) ..

ومسلم : (٣٢٢) كتاب الصلاة : باب : الأوقات التي في عن الصلاة ، الحديث (٨٢٧) .

النسائي : (٧٨) كتاب الصلاة : باب : المواقيت ، الحديث (٧٦٥) .

وانظر تحفة الأشرف : رقم (٤١٥٥) .

(٢) : (وقد تقدمت المناقشة) .

(٣) : نيل الأوطار : (٢ / ٣٨٥) ، تحفة الأحوذي : (٢ / ٨) .

(٤) : الإشراف : (١ / ٢٦٨) ، بداية الجنهد : (١ / ٣٤٨) .

(٥) : مختصر خلافیات : (١ / ٢٩٧) ، بدایة المجتهد : (١ / ٣٤٨) .

_ (١٣٦) م / ١٦٣ ____ باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

وسلم ، يقول : ((لا تصلوا صلاة في يوم مرتين)) (١) .

وجه الدلالة: دل الحديث على عدم إعادة الجماعة مرة أخرى إذا كان قد صلاها في جماعة أخرى .

وأما من المعقول (٢):

الدليل الأول:

فلأن إحدى الجماعتين لا فضيلة لها على الأخرى.

ويجاب عنه من وجهين :

الوجه الأول : بأن الجماعة الأولى هي التي حاء الفضل فيها ، وإلا لما هم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بترك الجماعة ثم بتحريق البيوت وهو وعيد شديد .

الوجه الثاني : وإن قلنا إن الجماعة الثانية داخلة في الفضل ، فكذلك الثالثة فما بعدها ، فما هي خصوصية الجماعة الأولى على ما بعدها .

الدليل الثاني:

ولأنه لو استحب إعادها ، لم يكن لذلك حد يقف عنده .

ويجاب عنه: بأن الأولى هي الفريضة ، وأن ما بعدها نافلة له ، فكان فيها أجر لمن صلاها وإن تعددت .

القول الثاني: (يستحب إعادها مطلقا للجماعة والمنفرد (٣):

⁽١) : أخرجه أبو داود : (٩٥) كتاب الصلاة : باب : إذا صلى في جماعة ثم أدرك جماعة يعيد ، الحديث (٩٧٩) . والنسائي : (١٩٩) كتاب الصلاة : باب : سقوط الصلاة عمن صلى مع الإمام في المسجد جماعة ، الحديث (٨٦١) . وصححه ابن حبان برقم : (٢٤٠٥) .

⁽٢) : الإشراف : (١ / ٢٦٨) .

⁽٣) : المجموع : (٤ / ٢٢٢) .

_ (١٣٧) م / ١٦٣ ____ باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

=

قال الترمذي : (وهو قول غير واحد من أهل العلم ، وبه يقـــول : سـفيان الثــوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق) (١).

قلت : وهو قول : (سعيد بن المسيب ، وابن جبير ، والزهـــري) (٢) ، (وداود ، وأهـــل الظاهر) (٣) .

قلت : والذي يظهر لي أنه قول الترمذي لأمور :

الأمر الأول: ذكر الحديث الذي في الباب.

الأمر الثاني : إشارته للشواهد التي تدل على هذا القول .

الأمر الثالث: ذكره لأقوال أهل العلم القائلين بهذا .

الأمر الرابع: ولم يذكر ما يخالف هذا القول (٤) .

الأدلــة:

الدليل الأول:

حديث الباب ، وشاهده : ((إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد الجماعة فصليا معهم فإنها لكم نافلة)).

وجه الدلالة: ظاهرة في استحباب إعادة الجماعة لمن صلى منفردا أو جماعة ، حيت إن الدليل عم و لم يخص (ه) .

⁽١) : السنن : (٢ / ٧ مع التحفة) .

⁽٢): المجموع: (٤/ ٢٢٢).

⁽٣) : بداية الجمهد : (٣٤٨ / ١) .

⁽٤): وانظر التحفة: (٢/٢-٧).

⁽٥): الإشراف: (١/٢٦٧).

_ (١٣٨) م / ١٦٣ ____ باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

ونوقش الدليل: قالوا: أن حديث يزيد بن الأسود ضعيف ، لأن يزيد بن الأسود ليس لـــه راو غير ابنه ، ولا لابنه راو غير **يعلى بن عطاء (١) .

وأجيب عن ذلك بأمور:

أولا: بأن يعلى من رجال مسلم .

ثانيا: **وجابر ثقة ، وثقه النسائي وغيره .

ثالثا : حديث حابر وحد له راو غير يعلى (٢) .

الدليل الثابي:

عن ** يزيد بن عامر رضي الله تعالى عنه ، قال : (جئت والنبي صلى الله عليه وعلى آلله وسلم في الصلاة ، فال : فانصرف علينا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فرأى يزيد حالسا ، فقال : ((ألم تسلم يا يزيد ؟)) ، قال : بلى يا رسول الله ، قد أسلمت ، قال : ((فما منعك أن تدخل مع الناس في صلاتهم ؟)) قال إني قد صليت في منزلي ، وأنا أحسب أن قد صليتم ، فقال : ((إذا جئت إلى الصلاة ، فوجدت الناس فصل معهم ، وإن كنت قد صليت ، تكن لك نافلة ، وهذه مكتوبة)) (٣) .

⁽١) : التلخيص الحيير : (٢ / ٢٣ دار قرطبة) .

⁽٢): المصدر السابق.

 ⁽٣) : أبو داود : (٩٥) كتاب الصلاة : باب : فيمن صلى في مترله ثم أدرك الجماعة يصلي معهم ، الحديث (٧٧) .
 وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٨٣١) . وضعفه النووي في الخلاصة : (٢ / ٢٧٧) .

 ^{*} يعلى بن عطاء العامري ، يقال : الليثي الطائفي ، ثقة من الرابعة ، مات سنة عشرين أو بعدها .
 أخرج له أصحاب السنن الأربعة ، (تقريب التهذيب : ٢ / ٣٨٨) .

^{**} جابر بن يزيد بن الأسود السوائي ، ويقال الخزاعي ، صدوق من الثالثة ، ولأبيه صحبة ، وثقه النسائي ، وذكره ابن حبان في البقات / د ت س ، النقات : (٤ / ١٠٢) ، التقريب : (١ / ١٢٨) .

^{**} يزيد بن عامر السوائي ، أخو حاجر ، كان مع المشركين يوم حنين ، ثم أسلم . تاريخ الصحابة لابن حبان : (٢٦٧) برقم : (١٤٦٤) .

_ (١٣٩) م / ١٦٣ ____ باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

_

وجه الدلالة: ظاهرة في قوله: ((فصل معهم، وإن كنت قد صليت)) .

ونوقش الدليل: بأن سنده ضعيف ، وقد ضعفها النووي (١) .

وأجيب عنه من وجهين :

الوجه الأول :

بأنه وإن كان ضعيفا ، ولكن يتعضد بغيره من الأحاديث التي في الباب ، وبذلك يثبت الاحتجاج به .

الوجه الثابي :

وعلى فرض صلاحية حديث يزيد بن عامر للإحتجاج به ، فالجمع بينه وبين حديث يزيد بن الأسود ممكن ، وذلك بحمل حديث الباب على من صلى الصلة الأولى في جماعة ، وحمل هذا على من صلى منفردا ، ويكونان مخصصين لحديث ابن عمر : ((لا تصلوا صلاة في يوم مرتين)) (۲) .

الدليل الثالث:

عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه ، قسال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آلسه وسلم: ((صل الصلاة لوقتها ، فإن أدركتك الصلاة معهم فصل ، ولا تقل: إني قد صليت ، فلا أصلى)) (٣) .

⁽١): الخلاصة: (٢/ ٢٦٧).

⁽٢): تحفة الأحوذي: (٢/٢-٧).

⁽٣) : أخرجه الترمذي : (٤٨) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام ، رقم الحديث (١٧٦) .

ومسلم : (٢٥٤) . كتاب المساجد : باب : كواهية تأخير الصلاة ، الحديث (٦٤٨) .

وأبو داود : (٧٣) كتاب الصلاة : باب : إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت ، الحديث (٤٣١) .

وابن ماجة : (١٧٧ – ١٧٨) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : ما جاء فيما إذا أخر الصلاة عن وقتها ، الحديث : (١٢٥٦) ، وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٩٥٠) .

_ (١٤٠) م / ١٦٣ ___ باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

الدليل الرابع:

حديث ** محجن بن الأدرع رضي الله تعالى عنه ، قال : (أتيت النبي صلى الله عليه وعلى آله وعلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وهو في المسجد فحضرت الصلاة ، فصلى - يعني - و لم أصل ، فقال لي : ((ألا صليت !)) قلت يا رسول الله : إني قد صليت في الرحل ، ثم أتيتك ، قال : ((فإذا جئت فصل معهم واجعلها نافلة)) (١) .

وجه الدلالـة من الحديثين: ظاهرة في استحباب إعـادة الصـلاة إذا وحدت جمـاعة ، وإن كان قد صلى ، لقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((ولا تقل إني قد صليت ، فلا أصل)) ، وقوله: ((فإذا جئت فصل معهم واجعلها نافلة)).

ونوقشت أدلتهم أيضا من وجهين (٢) :

الوجه الأول :

أها معارضة لحديث ابن عمر: ((لا تصلوا صلاة في يوم مرتين)) .

وأجيب عن ذلك: بأن حديث ابن عمر عام ، وخص بتلك الأحاديث الصحيحة بشرط أن تكون النية للصلاة الثانية نافلة على الصحيح ، وأما الحديث فينهى عسن إعادة الفريضة الواحدة مرتين.

الوجه الثاني :

وأنه لو أعاد في جماعة أخرى لعاد في ثالثة ورابعة إلى ما لا نهاية له .

والنسائي : (١١٨) كتاب الإمام : باب : إعادة الصلاة مع الجماعة بعد صلاة الرجل ... ، الحديث (٨٥٨) .

(٢) : تحفة الأحوذي : (٢ / ٦) .

⁽١) : الموطأ : (١/ ١٣٥) كتاب صلاة الجماعة : باب : إعادة الصلاة مع الإمام ، الحديث (٣٠٢) .

^{**} محجن بن الأدرع الأسلمي له صحبه ، قاله جعفر بن أبي وحشية وعبد الله بن شقيق ، مات قبل معاوية ، د س . التاريخ الكبير : (٨ / ٤) ، الجرح والتعديل : (٨ / ٣٧٥) ، الكاشف : (٢ / ٤٤٢) .

_ (١٤١) م / ١٦٣ ____ باب: ما جاء في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة

وأجيب عنه :

أنه ليس بلازم ، لأن الأولى هي الفريضة والأخرى نافلة ، وفي ذلك أجر للمصلي .

السراجسع:

الذي يترجح عندي هو القول الثاني ، وهو استحباب إعادة الجماعة مطلقا بنيـــة النافلــة ، وسواء صلاها منفردا أو في جماعة ، لصحة الأحاديث بذلك وأنها تخصص حديث ابن عمـر الذي فيه النهي عن إعادة الصلاة بنية الفريضة مرتين ، والله أعلم .

ساق الترمذي بسنده عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، قال : (جاء رجل وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقال : ((أيكم يتجر على هذا)) ، فقام رجل فصلى معه) (١) .

قال أبو عيسى: (وحديث أبي سعيد حديث حسن).

فقه المسألة: أن من دخل المسجد وقد انتهت الصلاة فليصلي معه أحدهم وله أجر . اختلف العلماء فيمن جاء الى المسجد ووجدهم قد صلوا هل يصلي مع جماعة أخرى أو يصلى فردا على قولين :

القول الأول: (يصلون جماعة):

قال الترمذي ٢٠): (وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم).

قلت: ومنهم: (أنس بن مالك، وابن مسعود، والتابعون: الحسن، وإبراهيم (في رواية) (وعنه الكراهة)، وفعله عطاء بالمسجد الحرام، وقتادة) (٣).

قالوا: (لا بأس أن يصلي القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه جماعة ، وبه يقول: أحمد (٤) ، وإسحاق) (٥) .

وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه (المستدرك: ١ / ٤٦٣) .

⁽١) : أخرجه الترمذي (٦١) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٢٠) . وأبو داود : (٦٤ – ٩٥) كتاب الصلاة : باب : في الجمع في المسجد مرتين ، الحديث (٢٧٠) .

انظر تحفة الأشراف رقم : (٤٢٥٦) .

⁽٢) : سنن الترمذي : (٢ / ١١ مع التحفة) .

⁽٣) : (المصنف لابن أبي شيبة : ١ / ٢٢١)

⁽٤) : الإنصاف : (٢ / ٢١٩) .

⁽۵) : سنن الترمذي : (۲ / ۱۱ مع التحفة) .

_ (١٤٣) م / ١٦٤ ____ باب: ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلي في مرة

أدلتهم التي ذكرها الترمذي في الباب أو أشار إليها:

الدليل الأول:

حديث الباب وفيه: ((أيكم يتجر على هذا فيصلي معه)) .

وجه الدلالة: حث النبي صلى الله عليه وسلم أحد المصلين أن يصلي مع هذا الداخل فدل على جواز إعادة الجماعة .

ونوقش الحديث : بأن سنده ضعيف فيه **سليمان بن سحيم الأسود .

وأجيب عنه: أنه قد وثقه ابن معين واحتج به مسلم (١) .

الدليل الثايي:

عن أبي أمامة رضي الله تعالى عنه ، أن رجلا أخذ يصلي وحده فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((ألا رجل يتصدق على هذا فيصلي معه)) ، فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((هذان جماعة)) (٢) .

ونوقش هذان الحديثان من وجهين :

الوجه الأول:

بأنه لا يتم الاستدلال بها لأن فيها اقتداء المتنفل بالمفترض ولا نزاع فيه ٣٠) .

الوجه الثاني :

وعلى فرض صحة هذه الأحاديث السابقة ، فليس فيها الدلالة على ما ذهبوا إليه لأن سببها

⁽١) : الجرح والتعديل : (٤ / ١٥٣) .

⁽٢) : أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨ / ٢١٢) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢ / ٤٨) : (له طرق كلها ضعيفة).

⁽٣) : إعلاء السنن : (٤ / ٢٦٢) .

^{**} سليمان بن سحيم الأسود الناجي روى عن أبي المتوكل وثقه ابن معين ، قال ابن حجر : صدوق من السادسة . الجرح والتعديل : (١ / ٣٢٠) .

_ (١٤٤) م / ١٦٤ حسب باب: ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلي فيه مرة

واحد وهو أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، رأى رجلا يصلي وحده ، فقال : ((ألا رجل يتصدق على هذا ، فيصلي معه)) ، فقام رجل فصلى معه ، فقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((هذان جماعة)) (١) .

الدليل الثالث:

عن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ((اثنان فما فوقهما جماعة)) (٢).

ونوقش الدليل: بأن سنده ضعيف.

قال البوصيري ٣٠): هذا إسناد ضعيف لضعف راويه **الربيع ووالده ** بدر.

الدليل الرابع:

عن **الحكم بن عمير رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم : ((اثنان فما فوق ذلك جماعة)) (٤) .

وجه الدلالة: فيه دلالة على فضل الحماعة مطلقا.

(١) : البيان والتعريف : (١ / ٢٥) .

(٢) : أخرجه ابن ماجة (١٣٧) كتاب اقامة الصلوات والسنة فيها : باب :الاثنان فما فوقهما جماعة ، الحديث (٩٧٢) .

(٣) : الزوائد : (١٥٥ – ١٥٦) .

(٤) : أخرجه بن عدي في الكامل : (٥ / ٢٥٠) .

^{**} الربيع بن بدر التميمي :يقال له عليلة واهي الحديث قال ابن شاهين : ضعيف قال الدارقطني متروك وضعفه أبو داود أحوال الرجال : (١٩٣٣) ، معرفة التقات : (٣٥٠) ، المغني في الضعفاء : (٢٢٦/١) .

^{**} بدر بن عمرو الكوفي والد الربيع بن بدر روى عن أبيه عن أبي موسى الأشعري روى عنه ابنه الربيع بن بدر قاله أبوحاتم ، وقال الذهبي : مجهول لا يعرف وقال : ماروى عنه غير ولده .

الجرح والتعديل : (٢/٢١٤) ، المغني في الضعفاء : (١٠١/١) .

^{**} الحكم بن عمير روى عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لا يذكر السماع ولا اللقاء أحاديث منكرة ، يقال أن له صحبة ، رويت عنه أحاديث أهل الشام ، لا تصح . الجرح والتعديل : (٣ / ١٢٥) ، النقات لابن حبان : (٣ / ٨٥) ، المغني في الضعفاء : (١ / ١٨٥) ، الإستيعاب : (١ / ٣٦٠ البجاوي) .

_ (١٤٥) م / ١٦٤ ____ باب: ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلي فيه مرة

ونوقش الدليل: بأن سنده ضعيف ، فيه الحكم بن عمير يروي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أحاديث منكرة ، لا يذكر السماع ولا اللقاء (١) .

ومما استدل به غير ما ذكره الترمذي:

الدليل الخامس:

أبو عثمان اليشكري ، قال : (مر بنا أنس بن مالك ، وقد صلينا صلة الغداة ومعه رهط ، فسأمر رجلا منهما ، فأذن ثم صلوا ركعتين قبل الفجر ، قال : ثم أمروه فأقام ، ثم تقدم فصلى بهم ٢٠) .

ونوقش: بأنه يحتمل أن يكون المسجد مسجد طريق أو نحوه مما لا يكرهون التكرار فيه ويرجح هذا الاحتمال تكراره رضي الله عنه الأذان والإقامة والذي لا يجوزه من حوز تكرار الجماعة في مسجد المحلة ٣٠.

الدليل السادس:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، قال : ((قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة)) (١٠) .

وجه الدلالة: أطلق الدليل أحر الجماعة ولم يقيد جماعة دون أخرى (٥).

⁽١) : الجرح والتعديل : (٣/ ١٢٥) .

 ⁽٢) : أخرجه البخاري معلقا كتاب الأذان باب فضل الجماعة .

ووصله إبن أبي شيبة (٢ / ١٤٤ دار الكتب العلمية)كتاب الصلاة باب : في القوم يجيئون إلى المسجد وقد صلي فيه ، من قال لا بأس أن يجمعوا

⁽٣) : إعلاء السنن : (٤ / ٢٦٢) .

⁽٤) : أخرجه البخاري (١٣٩)كتاب الأذان : باب : فضل صلاة الجماعة ، (٦٤٦) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٤٠٩٦) .

⁽٥) : انظر المغنى : (٣ / ١١) .

_ (١٤٦) م / ١٦٤ _ ___ باب: ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلي فيه مرة

ويمكن تعقب الدليل بالقول:

بأن هذا الفضل المذكور في الحديث وهو أجر الخمس وعشرين درجة هل هـو مخصـوص بالجماعة الأولى أم ما بعد الأولى فإن كان الفضل مخصوصا بالجميع فما فضل الأولى على مـ بعدها ؟ ثم إذا كان الأمر كذلك فلا داعي حينئذ للتعجل لإدراك الأولى .

القول الثاني :

قال الترمذي (۱): (وقال آخرون من أهل العلم: يصلون فرادى ، وبه يقول: ســــفيان، وابن المبارك، ومالك (۲)، والشافعي(۳)، يختارون الصلاة فرادى).

قلت: ومنهم: الحسن في رواية قال: (يصلون فرادى) ونقله عن فعل الصحابة ، وأبــو قلابة ، والقاسم) (٤) ، (وسالم ، وأيوب ، وابن عون ، والليث ، والبتي ، والأوزاعــي)(٥) ، وأبو حنيفة (١) .

قلت : وهي رواية في مذهب أحمد : قال به القاضي (٧) .

أدلتهم

الدليل الأول:

عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه: (أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أقبل من بعض نواحي المدينة يريد الصلاة فوجد الناس قد صلوا فذهب إلى مترله فجمع أهله ثم صلى بجم) (٨).

⁽١) : سنن الترمذي : (٢ / ١٢ مع التحقة) .

⁽٢) : الكافي : (٥٠) ، المعونة : (١ / ٢٥٨) .

⁽٣) : التعليقة : (٢ / ١٠٣) ، المهذب : (١ / ٣١٥) ، المعاني البديعة : (١ / ١٩٧) .

⁽٤) : المصنف : (٢ / ١١٤ دار الكتب العلمية)

⁽٥): المغنى: (٣ / ١٠) . (٦): بدائع الصنائع: (١ / ٣٨٥) ، إعلاء السنن: (٤ / ٢٦٢) .

⁽٧): المبدع: (٢/١٤).

 ⁽A) : أخرجه الطبراني في الأوسط : (٧ / ٥١) . وقال الهيثمي في (مجمع الزوائد ٢ / ١٧٣) : ورجاله ثقات .
 قلت : وحسنه الألباني في تمام المنة (١٥٥) .

_ (١٤٧) م / ١٦٤ ____ باب: ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلي فيه مرة

وجه الدلالة:

قالوا لو كانت الجماعة الثانية غير مكروهة لما اختار بيته يصلى فيه على المسجد.

ونوقش الحديث من وجوه منها (١):

الوجه الأول:

أن الحديث سنده ضعيف ، فيه **معاوية بن يحى الأطرابلسي وهو متكلم فيه .

الوجه الثابي :

ومنها أن الحديث ليس بنص على أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم جمع أهله فصلى بحمم في مرّله بل يحتمل أن يكون صلى بحم في المسجد وكان ميله إلى مرّله لجمع أهله لا للصلاة فيه وحينئذ يكون هذا الحديث دليلا لاستحباب الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة لا لكراهتها فما لم يدفع هذا الاحتمال كيف يصح الاستدلال.

الدليل الثاني:

روي عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا دخلوا المسجد ، وقد صلى فيه ، صلوا فرادى) (٣) .

^{(1):} تحفة الأحوذي: (٢/ ١١ – ١٢).

⁽٢) : الجوح والتعديل : (٨ / ٣٨٤) .

⁽٣) : المصنف لابن أبي شيبة : (٢ / ١١٤ دار الكتب العلمية) كتاب الصلاة : باب : من قال يصلون فرادى ولا يجمعون .

^{**} معاوية بن يجيى الصدفي الأطرابلسي الشامي عن سعيد بن أبي أيوب روى عنه عبد الله بن يوسف قال ابن أبي حاتم :سألت أبي وأبا زرعة عن أبي مطيع معاوية بن يجيى فقال صدوق مستقيم الحديث وقال أبو زرعة هو ثقة. قال الدارقطني هو أكثر مناكير من الصدفي وقال دحيم لا بأس به وقال أبو حاتم صدوق .

التاريخ الكبير : (٧ / ٣٣٦) ، الجوح والتعديل : (٨ / ٣٨٤) ، المغني في الضعفاء : (٢ / ٦٦٧) .

_ (١٤٨) م / ١٦٤ ____ باب: ما جاء في الجماعة في مسجد قد صُلي فيه مرة

وجه الدلالة : ظاهرة في أن الصحابة إذا فاتتهم الجماعة ، صلوا فرادى .

الدليل الثالث:

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقد ناسا في بعض الصلوات فقال : ((لقد هممت أن آمر رجلا يصلي بالناس ثم أخالف إلى رجال يتخلفون عنها فآمر بهم فيحرقوا عليهم بحزم الحطب بيوتهم ولو علم أحدهم أنه يجد عظما سمينا لشهدها يعنى)) صلاة العشاء (١) .

وجه الدلالة: قالوا: فلو كانت الجماعة الثانية مشروعة لم يهم بإحراق بيوت من تخلف عن الأولى لاحتمال إدراكه الثانية.

الدليل الرابع:

ومن المعقول: ولأن التكرار يؤدي إلى تقليل الجماعة لأن الناس إذا علموا ألهم تفوهم الجماعة فيستعجلون فتكثر الجماعة ، وإذا علموا ألها لا تفوهم يتأخرون فتقلل الجماعة ، وإذا علموا ألها لا تفوهم يتأخرون فتقلل الجماعة مكروه بخلاف المساجد التي على قوارع الطرق لأنها ليست لها أهل معروفون (٢) .

السراجسع:

الذي يترجح عندي القول الثاني ، وهو ألهم يصلون فرادى لقوة ما استدلوا به في المسللة ، وضعف ما استدل به أهل القول الأول ، والله أعلم .

⁽١): سبق تخريجه بنحوه : (ص ١٢٦).

⁽٢) : إعلاء السنن : (٤ / ٢٦٢ وبعلها) .

ساق الترمذي بسنده عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه ، قـــال : قــال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((من شهد العشاء في جماعة كان له قيام نصف ليلة ، ومن صلى العشاء والفجر في جماعة كان له كقيام ليلة)) (۱) .

قال أبو عيسى: (حديث عثمان حديث صحيح ، وقد روي هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عثمان موقوفا ، وروي من غير وجه عثمان مرفوعا) .

وقد ورد فضائل أخرى لهاتين الصلاتين أشار إليها الترمذي وهي :

الحديث الأول:

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((من صلى العشاء في جماعة وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد ، كان كعدل ليلة القدر)) (٢) .

الحديث الثابي :

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((ليس صلاة أثقل على المنافقين ، من الفجر والعشاء ، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا ، لقد هممت أن آمر المؤذن فيقيم ، ثم آمر رجلا يؤم الناس ، ثم آخذ شعلا من نار فأحرق على من لا يخرج إلى الصلاة بعد)) (٣) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٦) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٣٢١) .

و مسلم : (٢٥٨) كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب : فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة ، الحديث (٢٦٠) . وأبو داود : (٩٢) كتاب الصلاة : باب : في فضل صلاة الجماعة ، الحديث (٥٥٥) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٨٢٣) .

⁽٢) : أخرجه الطبراني : (الأوسط : ٥ / ٢٥٤) ، الحديث (٥٣٣٩) .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : (٢ / ١٦٥) : في إسناده ضعيف غير متهم بالكذب .

⁽٣) : أخرجه الترمذي : (٦٠) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء فيمن سمع النداء فلا يجيب ، رقم الحديث (٢١٧) .

والبخاري (١٤٠) كتاب الأذان : باب : فضل العشاء في جماعة ، الحديث (٢٥٧) .

الحديث الثالث:

وعن أنس رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : ((لو يعلم المتخلف عن صلاة العشاء وصلاة الغداة ما لهم فيهما لأتوهما ولو حبوا)) (١) .

الحديث الرابع:

وعن **عمارة بن رويبة رضي الله تعالى عنه ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى الله وسلم يقول ((لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها)) ، (يعين الله الفجر والعصر) فقال له رجل من أهل البصرة : آنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : نعم ، قال الرجل : وأنا أشهد أني سمعته من رسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، سمعته أذناي ووعاه قلبي (٢) .

الحديث الخامس:

عن ** جندب بن عبد الله بن سفيان البحلي : أخرجه الترمذي نفسه ولفظه : قال : قال

⁼ ومسلم (٢٥٦) كتاب المساجد : باب : فضل صلاة الجماعة ، الحديث (٢٥٢) .

أبو داود (٩١) كتاب الصلاة : باب : التشديد في ترك الجماعة ، الحديث (٩٤٩) .

النسائي (٤٤٢) كتاب الإمامة : باب : التشديد في التخلف عن الجماعة ، الحديث (٨٤٧) .

ابن ماجة (١١٣) كتاب المساجد والجماعات : باب : التغليظ في التخلف عن الجماعة ، الحديث (٧٩١) .

⁽١) : أخرجه أحمل : (٣ / ١٩١) رقم : (١٢٥١٧) .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : (٢ / ١٦٤) رجاله موثقون .

 ⁽۲): أخرجه مسلم (۲۵۰) كتاب المساجد: باب: فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما الحديث (۲۱۳).
 أبو داود (۷۳) كتاب الصلاة: باب: في المحافظة على وقت الصلوات ، الحديث (۲۲۷).

النسائي : (٢ / ٢٥٤) كتاب الصلاة : باب : فضل صلاة العصر ، الحديث (٤٧٠) .

وانظر تحفة الأشراف : رقم (١٠٣٧٨) .

^{**} عمارة بن رويبة الثقفي ، له صحبة وكان قد عـــمر (مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار : ٨٢) و (تاريخ الصحابة : ١٨٦) .

^{**} جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي ، وهو الذي يقال له جندب الخير ، نزل الكوفة ، ومنها إلى البصرة ، فحديثه عند أهل المصريين جميعا . (تاريخ الصحابة : • ٦٠) و (الإصابة في تمييز الصحابة : ١ / ٦١٣) .

رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((من صلى الصبح فهو في ذمة الله ، *فلا تخفروا الله في ذمته)) (١) .

قال أبو عيسى : (حديث حسن صحيح) .

الحديث السادس:

وعن أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه ، قال: (صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وعلى الله وسلم يوما الصبح فقال: ((أشاهد فلان)) قالوا: لا ، قال: ((أشاهد فلان)) قالوا: لا ، قال: ((أشاهد فلان)) قالوا: لا ، قال: ((إن هاتين الصلاتين أثقل الصلوات على المنافقين ، ولو تعلمون ما فيهما لأتيتموهما ولو حبوا على الركب ، وإن الصف الأول على مثل صف الملائكة ، ولو علمتم ما فضيلته لا بتدرتموه ، وإن صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده ، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل ، وما كثر فهو أحب إلى الله تعالى)) (٢) .

⁽١) : أخرجه الترمذي (٢٢) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٢٢) ومسلم : (٢٥٨) كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب : فضل صلاة العشاء والصبح في جماعة ، الحديث (٢٥٧) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٣٢٥٥) .

⁽٢) : أبو داود (٩٢) كتاب الصلاة : باب : فضل صلاة الجماعة ، الحديث (٥٥٤) .

النسائي : (٢ / ٤٤٠) كتاب الإمامة : باب : الجماعة إذا كانوا اثنين ، الحديث (٨٤٤) .

وابن ماجة : (١٩٣) كتاب الصلاة : باب : فضل الصلاة في جماعة ، الحديث (٧٩٠) .

قال الحاكم في المستدرك : (1 / ٢٤٥) : وقد حكم أئمة الحديث : يحي بن معين وعلى بن المديني ومحمد بن يحي الذهلي وغيرهم لهذا الحديث بالصحة ، وانظر الترغيب والترهيب للمنذري : (1 / ٣٤٠) . وانظر قضل الجماعة] .

فلا تخفروا الله في ذمته : خــفرت الرجل : أجرته وحفظته . وخفرته إذا كنت له خفيرا ، أي حاميا وكفيلا . وتخــفرت به
 إذا استجرت به . والحفارة – بالكسر والضم – : الذمام ، وأخفرت الرجل : إذا انقضت عهده وذمامه ،
 (النهاية لابن الأثير : ٢ / ٥٣) و (الفائق في غريب الحديث : ١ / ٣٣٣) .

الحديث السابع:

وعن أبي موسى رضي الله تعالى عنه ، قال : كنت أنا وأصحابي الـــذين قدمـــوا معــي في السفينة نزولا في بقــيع بطحان ، والنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالمدينـــة ، فكــان يتناوب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عند صلاة العشاء كل ليلة نفر منهم فوافقنا النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أنا وأصحابي وله بعض الشغل في بعض أمره ، فأعتم حـــى الحمار الليل ثم خرج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فصلى بحم ، فلما قضى صلاتـــه قال لمن حضره : ((على رسلكم ، ابشروا إن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم لا يدري يصلي هذه الساعة أحد غيركم لا يدري عليه الكلمتين)) قال : قال أبو موسى (فرجعنا ففرحنا بما سمعنا من رســـول الله صلــى الله عليه وعلى آله وسلم) (١) .

الحديث الثامن:

وقد أخرج الترمذي عن بريدة رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آلــــه وسلم أنه قال: ((بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة)) (٢) . قال أبو عيسى: (هـــذا حديث غريب) .

⁽١) : أخرجه البخاري (١٢٦) كتاب مواقيت الصلاة : باب : فضل العشاء ، الحديث (٥٦٧) . ومسلم (٢٥٢) كتاب المساجد : باب : بيان أن أول وقت المغرب عند طلوع الشمس ، الحديث (٢٤٤) . وانظر تحفة الأشراف : رقم (٩٠٥٨) .

 ⁽۲): أخرجه الترمذي: (۲۲) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: رقم الحديث (۲۲۳).
 وأبو داود: (۹۳) كتاب الصلاة: باب: ما جاء في المشي إلى الصلاة في الظلم، الحديث (٥٦١).
 وانظر تحفة الأشراف: رقم (١٩٤٦).

قال النووي في الحلاصة : (1 / ٣١٣) : رواه التزمذي وأبو داود ولم يضعفه ، ورواه الحاكم من رواية سهل بن سعد وقال : هو صحيح على شرط الشيخين .

قلت : وقد صحح الحديث الألباني في صحيح الجامع برقم : (٢٨٢٣) وفي صحيح أبي داود برقم : (٥٧٠) .

^{**} بريدة بن سفيان الأسلمي ، تابعي مشهور مضعف عندهم ، قيل : إن له صحبه ووهم فيه أيضا في بعض الأسماء ، ليس بالقوي وفيه رفعه ، من السادسة . (الإصابة في تمييز الصحابة : ١ / ٤٧٩) و (تقريب التهذيب : ١ / ١٠٥) و (الخلاصة : ٧٤) .

ساق الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها)) (١) ٠

قال أبو عيسى : (حديث أبي هريرة حديث حسن) .

وقد أشار الترمذي في الباب إلى شواهد أخرى تدل على فضل الصف الأول ومنها:

الحديث الأول:

وقد أخرج الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((لو أن الناس يعلمون ما في النداء والصف الأول ، ثم لم يجدوا إلا أن *يستهموا عليه لاستهموا عليه)) (٢) .

الحديث الثاني:

عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آل___ه وسلم ((خير صفوف النساء المقدم وشرها المؤخر، وشر صفوف النساء المقدم

⁽١) : أخوجه الترمذي : (٦٣) كتاب الصلاة : باب : ما جاء في فضل الصف الأول ، الحديث (٢٢٤) .

ومسلم: (١٨٦) كتاب الصلاة: باب: تسوية الصفوف وإقامتها، وفضل الأول فالأول منها، الحديث (١٣٢) وأبو داود: (١٠٧) كتاب الصلاة: باب: صف النساء والتأخر عن الصف الأول، الحديث (٢٧٨).

والنسائي (١١٣) كتاب الإمامة : باب : ذكر خير صفوف النساء وشر صفوف الرجال ، الحديث : (٨٢١) .

وابن ماجة : (١٤٠) كتاب الصلاة والسنة فيها : باب : صفوف النساء ، (١٠٠٠) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٢٧٠١) .

⁽٢) : أخرجه الترمذي : (٦٢) كتاب الصلاة : باب : ما جاء في فضل الصف الأول ، الحديث (٢٢٥) .

والبخاري: (١٣٤) كتاب الصلاة: باب: الإستهام في الأذان ، الحديث (٦١٥) .

ومسلم : (١٨٦) كتاب الصلاة : باب : تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول ، الحديث (٣٩) .

والنسائي : (٥٧) كتاب الصلاة : باب : الرخصة في أن يقال للعشاء العتمة ، الحديث (٥٤١) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٢٥٧٠) .

ستهموا : استهموا أي اقترعوا ، وفي التنزيل : { فساهم فكان من المدحضين } يقول : قارع أهل السفينة ، فقرع .
 لسان العرب لابن منظور : (٤ / ٣١٥) ، (النهاية : ٣ / ٤٢٩) .

=

وخيرها المؤخر، ثم قال: يا معشر النساء إذا سجد الرجال فاغضض أبصاركن لا ترين عورات الرجال من ضيق الأزر)) (١) .

الحديث الثالث:

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((خير صفوف الرجال أولها، وشرها أخرها، وشر صفوف النساء أولها وخيرها آخرها)(٢)

الحديث الرابع:

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلي آليه وعلم وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلياتم بكم من بعدكم الله وسلم رأى في أصحابه تأخرون حتى يؤخرهم الله)) (٣).

(١) : أخرجه أحمله : (٣ / ٣٧١) رقم : (١٤١٠٦) .

وأشار أبو حاتم إلى تضعيفه ، فقال : (هذا من تخاليط **ابن عقيل) .

(۲) : أخرجه البزار (كشف الأستار : ١ / ٢٤٩) كتاب الصلاة : باب : صفوف الرجال والنساء .
 وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : (٢ / ٢٥٥) ورجاله موثقون .

(٣) : أخرجه مسلم : (١٨٦) كتاب الصلاة : باب : تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها ، والإزدحام على الصف ، الحديث (٤٣٨) .

وأبو داود : (١٠٧) كتاب الصلاة : باب : صف النساء والتأخر عن الصف الأول ، الحديث (٦٨٠) .

والنسائي (١٠٩) كتاب الإمامة : باب : الإنتمام بمن يأتم بالإمام ، الحديث (٧٩٦) .

وابن ماجة (١٣٧) كتاب إقامة الصلوات : باب : من يستحب أن يلي الإمام ، الحديث (٩٧٨) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٤٣٠٩) .

^{**} عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاسمي ، سئل يحي بن معين عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، فقال : ليس بذاك ، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألت أبي عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، فقال : لين الحديث ليس بالقوي ، ولا ممن يحتج بحديث ليكتب حديثه .

التاريخ الكبير : (٥ / ١٨٣) ، الجرح والتعديل : (٥ / ١٥٣) .

الحديث الخامس:

وعن ** قيس بن عباد قال: بينما أنا بالمدينة في المسجد في الصف المقدم قائم أصلي ، فحبذي رجل من خلفي جبذة فنحاني وقام مقامي قال: فوالله ما عقلت صلاتي ، فلما انصرف فإذا هو أبي بن كعب ، فقال: يا فتى لا يسؤوك الله إن هذا عهد النبي صلي الله عليه وعلى آله وسلم ، إلينا أن نليه ثم استقبل القبلة ، فقال: هلك أهل العقد ثلاثا ورب الكعبة ثم قال: والله ما عليهم آسي ، ولكن آسي على ما أضلوا ، قال: قلت: من تعنى بهذا ؟ قال الأمراء) (١) .

الحديث السادس:

وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((لا يزال قوم يتأخرون عن الصف الأول حتى يؤخرهم الله في النار)) (٢) .

(١) : أخرجه النسائي : (١١١) كتاب الإمامة : باب : من يلي الإمام ثم الذي يليه (٨٠٩) بنحوه .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٧٢) .

والحاكم في المستدرك : (1 / 271) كتاب الإمامة وصلاة الجماعة : باب : كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يستغفر للصف المقدم ثلاثا وللثاني مره ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط البخاري .

(٢) : أخرجه أبو داود : (١٠٧) كتاب الصلاة : باب : صف النساء والتأخر عن الصف الأول ، الحديث (٢٧٩) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٧٧٨٦) .

وقال النووي في الخلاصة : (٢ / ٧١١) إسناده على شرط مسلم .

^{**} قيس بن عباد : أبو عبد الله البصري ، ثقة تحضوم ، مات بعد الثمانين ، ووهـــم من عده في الصحابة . (التقويب : ٢ / ١٣٦) ، (الجوح والتعديل : ٧ / ١ • ١) .

الحديث السابع:

وقد أخرج الترمذي معلقا عن العرباض بن سارية عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم (أنه كان يستغفر للصف الأول ثلاثا ، وللثاني مرة)) (١) .

الحديث الثامن:

وعن أنس رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (خير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها)) (٢) .

⁽١) : ووصله النسائي : (١١٢) كتاب الإمامة : باب : فضل الصف الأول على الثاني ، الحديث (٨١٨) .

ولفظه : ((كان يصلي على الصف الأول ثلاثا وعلى الثاني واحدة)) .

وابن ماجة : (١٤٠) كتاب إقامة الصلوات : باب : فضل الصف المقدم ، الحديث (٩٩٦) .

وانظر تحقة الأشراف رقم : (٩٨٨٤) . وقال الحاكم في المستدرك (١ / ٤٧٠) : وهذا حديث صحيح الإسناد . وقال النووي في الخلاصة : (٢ / ٧١٢) وإسناد ابن ماجة صحيح .

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : (٢ / ٢٥٥) رجاله ثقات .

ساق الترمذي بسنده عن النعمان بن بشير قال : كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يسوي صفوفنا فخرج يوما فرأى رجلا خارجا صدره عن القوم فقال : (لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم)) (١) .

قال أبو عيسى : (حديث النعمان بن بشير حديث حسن صحيح) .

وأشار الترمذي إلى أحاديث أخرى في الباب وهي:

الحديث الأول:

عن ** حابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وعلى الله عليه وعلى آله وسلم فقلل: ((ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل شمس اسكنوا في الصلاة)) ، قال: ثم خرج علينا فرآنا حلقا ، فقال ((ما لي أراكم *عزين)) قال: ثم خرج علينا فقال: ((ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها)) ، فقلنا يا رسول الله: وكيف تصف الملائكة عند ربها)) ، فقلنا يا رسول الله: وكيف تصف الملائكة عند ربها ، قال: ((يتمون الصفوف الأول ويتراصون في الصف)) (٢) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٣) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٢٧) .

ومسلم : (١٨٦) كتاب الصلاة : باب : تسوية الصفوف وإقامتها ، وفضل الأول فالأول منها ، الحديث (١٢٧) أبو داود : (١٠٦) كتاب الصلاة : باب : تسوية الصفوف ، الحديث (٦٦٣) .

النسائي : (٤٠٩) كتاب الإمامة : باب : كيف يقوم الإمام الصفوف ، الحديث (٨٠٩) .

ابن ماجة : (١٤٠) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : إقامة الصفوف ، الحديث (٩٤٤) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٩٦٢٠) .

⁽٢) : أخرجه مسلم (١٨٤) كتاب الصلاة : باب : الأمر بالسكون في الصلاة ، الحديث (١١٩) .

أبو داود (١٠٥) كتاب الصلاة : باب : تسوية الصفوف ، الحديث (٦٦١) .

النسائي : (٢ / ٤٧٧) كتاب الإمامة : باب : حث الإمام على رص الصفوف والمقاربة بينها ، الحديث (٨١٥) .

ابن ماجة (١٣٩) كتاب الصلاة : باب : إقامة الصفوف ، الحديث (٩٩٢) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (٢١٢٧)

^{*} عزين أي : جماعات في تفرقة ومنه : ﴿ عَنِ ٱلَّيْمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ۞ ﴾ المعارج ، الصحاح : (٥ / ١٩٣١) .

^{**} جابر بن سمرة بن جنادة بن جندب أبو خالد ، وقيل أبو عبد الله ، حليف بني زهري ابن أخت سعد بن أبي وقاص ، روى أحاديث كثيرة ، خلف أربعة من الذكور (أسد الغابة : (١ / ٣٠٤) .

الحديث الثابي :

وعن **البراء بن عازب قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، يتخلسل الصف من ناحية إلى ناحية ، يمسح صدورنا ومناكبنا ويقول: ((لا تختلفوا فتختلف قلوبكم)) ، وكان يقول: ((إن الله وملائكته يصلون على الصف الأول)) (١) .

الحديث الثالث:

وعن جابر رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى وسلم : ((إن من تمام الصلاة إقامة الصف)) (٢) .

الحديث الرابع:

وعن أنس رضي الله تعالى عنه: أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: ((أقيموا الصفوف فإني أراكم خلف ظهري)) (٣) .

(١) : أخرجه أبو داود : (١٠٦) كتاب الصلاة : باب : تسوية الصف ، الحديث (٦٦٤) .

النسائي : (١١٢) كتاب الإمامة : باب : كيف يقوم الإمام الصفوف ، الحديث (٨١٢) .

ابن ماجة : (١٤٠) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : فضل الصف المقدم ، الحديث (٩٩٧) باختصار الجملة الأولى من الحديث . وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٧٧٦) و (١٧٨٠) .

وصححه الألباني كما في صحيح أبي داود رقم: (٦٧٠) .

(٢) : علقه الترمذي ووصله الطبراني في الكبير : (٢ / ١٨٣) .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : (٢ / ٢٤٨) : وفيه ** عبد الله بن محمد ابن عقيل ، وقد اختلف في الإحتجاج به .

(٣) : أخرجه البخاري : (١٥١) كتاب الأذان : باب : تسوية الصفوف عند الإقامة وبعدها ، الحديث (٧١٨) .
 ومسلم (١٨٥) كتاب الصلاة : باب : تسوية الصفوف وإقامتها ، الحديث : (٤٣٤) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٠٣٩) .

^{**} البراء بن عازب بن الحارث يكنى ، أبا عمر وقيل أبا عمارة وهو أصح ، أستصغره رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في بدر وأول مشاهده أحد ، وقيل : الحندق . (أسد الغابة : (1 / 200) .

^{*} عبد الله بن محمد بن عقيل الطالبي . قال أبو حاتم وعدة : لين الحديث ، وقال ابن خزيمة : لا أحتج به ، وقال ابن حجر : صدوق ، في حديثه لين ، ويقال : تغير بآخره ، من الرابعة ، مات بعد الأربعين ، (الكاشف : 1 / ٩٩٤) ، تقريب التهذيب : (1 / ٤٣٠) .

الحديث الخامس:

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه: قال: قال: رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((وسطوا الإمام وسدوا الخلل)) (١) .

الحديث السادس:

وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((لا يزال قوم يتاخرون عن الصف الأول حتى يؤخرهم الله في النار)) (٢) .

قال الترمذي (٣): وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: (أنه كـــان يوكـــل رجالا بإقامة الصفوف فلا يكبر حتى يخبر أن الصفوف قد استوت) (١).

قال الترمذي (ه): وروي عن علي وعثمان رضي الله تعالى عنهما كانا يتعاهدان ذلك ويقولان: (استووا وكان علي رضي الله تعالى عنه يقول تقدم يا فلان ، تأخر يا فلان)(١).

(١) : أخرجه أبو داود : (١٠٨) كتاب الصلاة : باب : مقام الإمام من الصف ، الحديث (٦٨١) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٠٢٠) .

⁽٢) : سبق تخريجه : (ص ١٥٥) .

⁽٣) : السنن : (٢ / ٢٣ مع التحقة) .

⁽٤) : أخرجه مــالك : (1 / ١٥٦ خليل شيحا) ، كتاب قصــر الصـــلاة في السفـــر : باب : ما جـــاء في تســـوية الصفوف ، الحديث (٤٤) .

⁽٥) : السنن : (٢ / ٢٣ مع التحقة) .

⁽٦) : أخرجه مالك عن عسمان : (1 / ١٥٧) كتاب قصر الصلاة في السفسر : باب : ما جاء في تسوية الصفوف ، الحديث (٤٥) .

ساق الترمذي بسنده عن عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، عن النسبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : ((ليليني منكم *أولو الأحلام *والنهى ثم الذين يلونهم ، ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ، وإياكم وهيشات الأسواق*)) (۱) .

قال أبو عيسى: (حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح غريب).

قال وفي الباب:

الحديث الأول:

عن أبي كعب عن قيس بن عباد رضي الله تعالى عنه قال: (بينا أنا في المسجد في الصف المقدم فجبذي رجل من خلفي جبذة فنحاني وقام مقامي فوالله ما عقلت صلاتي ، فلمانصرف فإذا هو أبي بن كعب ، فقال: يا فتى لا يسؤك الله ، إن هذا عهد من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إلينا أن نليه ، ثم استقبل القبلة ، فقال: ((هلك أهل العقد ورب الكعبة ثلاثا)) ، ثم قال: ((والله ما عليهم آسى ، ولكن آسى على من أضلوا)) ، قلت يا أبا يعقوب ما يعني بأهل العقد ، قال: الأمراء) (٢) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٣) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٢٨) .

ومسلم (١٨٥) كتاب الصلاة : باب : تسوية الصفوف وإقامتها وفضل الأول فالأول منها ، الحديث (٣٣٢) .

أبو داود (١٠٧) كتاب الصلاة : باب : من يستحب أن يلي الإمام في الصف وكراهية التأخير ، الحديث (٦٧٥) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٤١٥) .

قال الألباني: صحيح (صحيح الترمذي: ١ / ٧٢).

⁽٢) : أخرجه النسائي (١٩١) كتاب الإمامة : باب : من يلي الإمام ثم الذي يليه (٩٠٩) .

انظر تحفة الأشراف رقم : (٧٢) .

والحاكم في المستدرك (1 / ٤٧١) كتاب الإمامة وصلاة الجماعة : باب : كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يستغفر للصف المقدم ثلاثا ، وللثابي مرة . وقال : هذا حديث حسن صحيح على شرط البخاري

^{*} أولوا الأحلام : الحلم بكسر الحاء : الأناة والعقل (القاموس المحيط : ١٤١٦) .

^{*} والنهى : العقل (القاموس المحيط : ١٧٢٨) .

^{*} هيشات الأسواق : قال أبو عبيدة : الهوشة : الفتنة والهيج والإختلاط .

يقال : منه : قد هوش القوم إذا اختلطوا . (غريب الحديث ٢ / ٢١٠) الفائق : (٣ / ٤١٢) .

الحديث الثابي :

وعن أبي مسعود رضي الله تعالى عنه ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : يمسح مناكبنا في الصلاة ، ويقول : ((استوا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ، ليليني منكم أولوا الأحلام والنهى ، ثم الدين يلونهم ، ثم الذين يلونهم)) .
قال أبو مسعود : (فأنتم اليوم أشد اختلافا) (١) .

الحديث الثالث:

وعن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: رأى في أصحابه تأخرا فقال لهم: ((تقدموا فأتموا بي وليأتم بكم من بعدكم ، لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله)) (٢) .

الحديث الرابع:

وعن البراء رضي الله تعالى عنه ، قال : (كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى عليه وعلى آله وسلم ، أحببنا أن نكون عن يمينه يقبل علينا بوجهه ، قال فسمعته يقول : ((رب قني عدابك يوم تبعث أو تجمع عبادك)) (٣) .

⁽١) : أخرجه مسلم (١٨٥) كتاب الصلاة : باب : تسوية الصفوف وإقامتها ، وفضل الصف الأول فالأول والازدحام على الصف الأول ، الحديث (٤٣٢) .

أبو داود (١٠٧) كتاب الصلاة : باب : من يستحب أن يلي الإمام في الصف وكراهية التأخر ، الحديث (٦٧٤) النسائي (١١١) كتاب الإمامة : باب : من يلي الإمام ثم الذي يليه ، الحديث (٨٠٨) .

ابن ماجة (١٣٧) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : من يستحب أن يلي الإمام (٩٧٦) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٩٩) .

⁽٢) : سبق تخريجه : (ص ١٥٤) .

⁽٣): أخرجه مسلم (٢٨٠) كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب: استحباب يمين الإمام ، الحديث (٧٠٩). وأبو داود (١٠٠) كتاب الصلاة: باب: الإمام ينحرف بعد التسليم ، الحديث (٦١٥) . النسائي (١١٣) كتاب الإمامة: باب: المكان الذي يستحب من الصف ، الحديث (٨٢٣) . ابن ماجة (١٤١) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها: باب: فضل ميمنة الصف ، الحديث (٢٠٠١) وانظر تحفة الأشراف رقم: (١٧٨٩) .

_ (١٦٢) م / ١٦٨ _____ باب: ما جاء ليليني منكم أولوا الأحلام والنهي

الحديث الخامس:

وعن أنس رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يحب أن يليه المهاجرون والأنصار ليأخذوا عنه) (١) .

فقه المسألة: السنة تقديم أصحاب العقول الراجحة وأن يكونوا خلف الإمام .

قال النووي (٧): (في هذا الحديث تقديم الأفضل إلى الإمام لأنه أولى بالإكرام ، ولأنه ولما النووي (٧): (في هذا الحديث تقديم الأفضل إلى الإيمام إلى استخلاف فيكون هو أولى ، ولأنه يتفطن لتنبيه الإمام على السهو لما لا يتفطن له غيره ، وليضبطوا صفة الصلاة ، ويحفظوها وينقلوها ويعلموها الناس وليقتدي بأفعالهم من ورائهم ، ولا يختص هذا التقديم بالصلاة ، بل السنة أن يقدم أهل الفضل في كل مجمع إلى الإمام وكبير المجلس كمحالس العلم والقضاء والذكر والمشاورة ، ومواقف القتال ، وإمامة الصلاة والتدريس والإفتاء وإسماع الحديث ونحوها ، ويكون الناس فيها على مراتبهم في العلم والدين والعقل والشرف والسن والكفاءة في ذلك الباب ، والأحاديث الصحيحة متعاضدة على ذلك وفيه تسوية الصفوف واعتناء الإمام كما والحث عليها) .

⁽١) : أخرجه ابن ماجة (١٣٧) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : من يستحب أن يلي الإمام ، الحديث (٩٧٧) . قال البوصيري : (١٥٦) إسناد حديث أنس رجاله ثقات .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٧٢٢) .

وأخرجه الحاكم في المستدرك : (1 / ٤٧٧) كتاب الإمامة وصلاة الجماعة : باب : من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمني الحديث (٨٣٦) . وقال هذا حديث صحيح على شرط الشيخين .

وقال النووي في الحلاصة : (٢ / ٧١٣) : إسناده على شرط الشيخين .

⁽Y) : شرح مسلم : (2 / 777) .

ساق الترمذي بسنده عن ** عبد الحميد بن محمود قال : صلينا خلف أمير من الأمراء فاضطرنا الناس بين الساريتين ، فلما صلينا قال أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه : (كنا نتقي هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم) (١) . قال أبو عيسى : (حديث أنس حديث حسن) .

فقــه المسالة: يكره الصف بين السواري.

اتفق العلماء على جواز الصلاة بين *السواري ، وكذلك صلاة المنفرد بين السارتين ، عند ضيق المسجد .

قال ابن العربي (٢): (ولا حلاف في جوازه عند الضيق ، وأما مع السعة فهو مكروه للجماعة ، فأما المنفرد فللا بأس به).

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٣) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٢٩) .

وأبو داود (١٠٧) كتاب الصلاة : باب : الصفوف بين السواري ، الحديث (٦٧٣) .

النسائي (٤٢٩) كتاب الإمام : باب : الصف بين السواري ، الحديث (٨٢٠) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٨٠) .

وقال الحاكم في المستدرك (1 / 270 علوش) : هذا حديث صحيح ولم يخرجاه .

⁽٢) : عارضة الأحوذي : (٢ / ٢٦) .

^{*} السواري : جمع سارية قال الجوهري : هي الأسطوانة ، قامت وسطهن ، الصحاح للجوهري (٥ / ١٨٩٥) .

^{**} وعبد الحميد بن محمود المعولي ، سمع أنسا ، قال أبو حاتم : هو شيخ . وقال الدارقطني : كوفي ثقة يحتج به – ذكره ابن حبان في الثقات : (١٣٧ / ٥٠) ، الجرح والتعديل : (٦ / ١٨) ، الثقات : (٥ / ١٣٧) .

قلت : واختلفوا إذا لم يكن المسجد ضيقا على قولين لأهل العلم :

القول الأول:

قال الترمذي : (وقد كره قوم من أهل العلم أن يصف بين السواري) (١) .

وبه يقول أحمد: (أنه يكره لغير حاجة وهو (المذهب وعليه الأصحاب) ٢٠).

وعنه رواية : (لا يكره قياسا على الإمام والمنبر) ، وبه قال إسحاق ٣٠) .

قلت : ومنهم أيضا : (ابن مسعود ، وأنس ، والحسن) (٤) ، (والنخعيي ، وروي عين حذيفة ، وابن عباس) (ه) ، وبه قال المالكية في (رواية) (١) .

قلت : والذي يظهر لي أن الترمذي (٨) من القائلين بالكراهية :

أولا : لإيراده أدلة الباب ولم يذكر دليلا للحواز .

ثانیا: وتصدیره به الباب.

ثالثا : وقوله على الحديث حسن صحيح.

رابعا : وتأيده بقول أحمد وإسحاق .

خامسا : ولم يذكر أحدا بعينه من المانعين كعادته غالبا . والله أعلم .

أدلتهم:

الدليل الأول:

حديث الباب ، وفيه : (كنا نتقي هذا على عهد رسول الله) .

⁽١) : سنن الترمذي : (٢ / ٢٧ مع التحفة) .

 ⁽٢): الإنصاف: (٢ / ٢٩٩) . وانظر لمذهبهم: الروض المربع: (٣ / ٢٥١ الطيار) ، حاشية زاد المستقنع: لابن قاسم
 : (٢ / ٣٥٥) .

⁽٣): المسائل للكوسج: (٢ / ٢٦١) ، شرح السنة للبغوي: (٢ / ٣٣٢) .

⁽٤) : المصنف لعبدالرزاق : (٢ / ٦٠) .

 ⁽٥): المصنف لعبدالرزاق: (٢/ ٦٠) ، الأوسط: (٤/ ١٨٢) ، المغني: (٣/ ٣٠).

⁽٦) : قوانين الأحكام الشرعية : (٦٩) قال : (تكره الصلاة بين الأساطين والسواري) ، جواهر الأكليل : (١١٠/١) .

⁽٧) : السنن : (۲ / ۲۲ وبعدها مع التحفة) .

_

وجه الدلالة من الحديث: الحديث يدل على كراهية الصلاة بين السواري (١) .

ونوقش الدليل من وجهين :

الوجه الأول:

أن الحديث سنده ضعيف ، لأن فيه عبد الحميد بن محمود .

قال فيه أبو محمد عبد الحق: (ليس ممن يحتج بحديثه) (٢) .

وأجيب عنه: بما قاله أبو الحسن بن القطان ، رادا عليه: (ولا أدري من أنبأه بهذا ، ولم أر أحدا ممن صنف في الضعفاء ذكره فيهم ، وله أيه على يوجد فيه ، مما يوهم ضعف قول أبي حاتم الرازي ، وقد سئل عنه ، قال : هو شيخ ، وهذا ليس بتضعيف ، وإنما هو إحبار بأنسه ليس من أعلام أهل العلم ، وإنما هو شيخ وقعت له روايات أخذت عنه .

وقد ذكره أبو عبد الرحمن النسائي ، فقال : هو ثقة ، على شحه بهذه اللفظة) ا هـ (٣).

الوجه الثابي :

أنه مردود بفعله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، (فقد صلى في داخل البيت بين ساريتين) (؛) .

وأجيب عنه: أن هذا حاص بالمنفرد ، وهذا يختص بالجماعة فافترقا .

الدليل الثاني:

الحديث الثاني الذي أشار إليه الترمذي بقوله: وفي الباب عن ** قرة بن إياس المزني قال

⁽١): نيل الأوطار: (٢/ ٤٣٩).

⁽٢): الأحكم الوسطى: (١ / ٣٥٥).

⁽٣) : الوهم والإيهام : (٥/ ٣٣٨).

⁽٤) : يأتي تخريجه : (ص ١٦٧) .

^{**} قرة بن إياس بن هلال بن عمرو المزين ، قتله الأزارقة ، مات سنة (٦٤) ، أسد الغابة (٤ / ١٠٠) ، التاريخ (٧ / ١٨٠) الجرح والتعديل : (٧ / ١٢٩) .

=

: (كنا ننهى أن نصف بين السواري على عهد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ونطرد عنها طردا) (١) .

وجه الدلالة من الحديثين: ظاهرة في كراهة الصلاة بين السواري في الجماعة .

ونوقش الحديث:

بأن سنده ضعيف ، فيه **هارون بن مسلم ، قال أبو حاتم الرازي فيه : (مجهول) (٢) . وأجيب عنه : بأنه وإن كان ضعيفا ، لكن يشهد له حديث أنس السابق ، وقد صحح الحاكم الحديثين ، فقال عن سند حديث أنس السابق وعن هذا : (كلا الإستادين صحيحان ، و لم يخرجا في هذا الباب شيئا) (٣) .

الدليل الثالث:

قالوا: ومن المعقول: (أنما تقطع الصف) (٤).

القول الثاني :

قال الترمذي: (وقد رخص قوم من أهل العلم في ذلك) (ه) .

قلت : ومنهم ابن سيرين (٦) ، وعليه الحنفية (٧) ، والمالكية (٨) .

(۱) : ابن ماجة : (۱٤۱) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : الصلاة بين السواري بين الصف ، الحديث (۲۰۰۲) . وأخرجه الحاكم : (۱ / ۲۷۲) كتاب الإمامة : باب : من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمني ، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليمني ، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليمسري ، الحديث (۸۲۵) . وصحح إسناده ، وانظر الحلاصة للنووي : (۲ / ۷۲۱) .

(٢) : مصباح الزجاجة : (١٥٨) قال البوصيري : له شاهد من حديث أنس ، وانظر المنهل العذب : (٥ / ٢٢)

(٣) : المستدرك : (1 / ٤٧٦ – ٤٧٧) ، وانظر نيل الأوطار : (٢ / ٤٣٩) .

(٤) : عارضة الأحوذي : (٢ / ٢٥) ، المغني (٣ / ٣٠) .

(٥) : سنن الترمذي : (٢ / ٢٧) .

(٦) : المصنف لعبدالرزاق : (٢ / ٦١) ، المغنى : (٣ / ٦٠) .

(V) : عمدة القاري : (٤ / ٢٨٤) ، بذل المجهود : (٤ / ٣٣٩) .

(٨): المدونة: (١/ ١٣٥).

^{**} هو هارون بن مسلم البصري ، قال ابن حجو : مستور من السابعة ، التقريب : (٣ / ٣١٨) ، الجرح والتعديل : (٩ / ٩٤) .

ونقل المازري عن مالك في الصف بين السواري قوله:

(لم يزل ذلك يعمل به عندنا ، و لم أسمع أحدا أنكره ولا كرهه) ١١٠ .

ورواية لأحمد (٢) ، وابن المنذر (٣) ، قال :

(ولو اتقى متق كان حسنا ، ولا مأثم عندي على فاعله) .

أدلتهم:

الدليل الأول:

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قــال: (دخل النبي صلى الله عليه وعلى آلــه وســلم البيت وأسامة بن زيد وعثمان بن طلحة وبلال فأطال ثم خرج، كنت أول الناس دخل على أثره فسألت بلال: أين صلى ؟ قال: (بين العمودين المقدمين) (٤).

وجه الدلالة: صلاته صلى الله عليه وعلى آلـه وسلم ، بين العمودين دليل علـى صحـة صلاة المأموم بين السواري .

الدليل الثابي :

ومن المعقول: (قاسوا المأموم على الإمام والمنفرد) (ه) .

وجه الدلالة : كما أنه جاز للإمام والمنفرد ، فهو جائز للمأموم .

⁽١) : شرح التلقين : (٢ / ٧٠٣) .

⁽٢) : حاشية زاد المستقنع : (٢ / ٣٥٥) .

⁽٣) : الأوسط : (٤ / ١٨٢) .

 ⁽٤): أخرجه البخاري: (٧٠) كتاب الصلاة: باب: قوله تعانى: { واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى } ، الحديث (٣٩٧) .
 ومسلم: (٥٦٠) كتاب الحج: باب: استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره ، الحديث (٣٢٣٦) .

وأبو داود : (٢٩٣) كتاب الحج : باب : الصلاة في الكعبة ، الحديث (٢٠٢٣) .

والنسائي : (٩٥) كتاب الصلاة : باب : الصلاة في الكعبة ، الحديث (٦٩٣) .

وابن ماجة : (١٤٤٤) كتاب المناسك : باب : دخول الكعبة ، الحديث (٣٠٦٣) .

وانظر تحفة الأشواف رقم : (٢٠٣٧) .

⁽۵): نيل الأوطار: (۲/ ٤٤٤).

وتعقب الدليلان: بأن هذا مخصوص بالمنفرد، وحديث الباب مخصوص بالجماعـــة فــلا يعارضه، وقد اتفق العلماء - كما تقــدم - على عدم كراهة صــلاة المنفرد بين السواري أو الإمــام (١).

السراجسة:

يترجح عندي القول الأول لأن حديث أنس المذكور في الباب ، إنما ورد في حال الضيق ، لقوله: (فاضطرنا الناس) ، وحديث قرة وفيه: (كنا ننهى عن الصلاة بين السواري) . ففيه دليل على التفرقة بين الجماعة والمنفرد ، ويدل على ذلك صلاته صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بين الساريتين ، فيكون النهي على هذا ، مختصا بصلاة المؤتمين بين السواري دون صلاة الإمام والمنفرد ، وهذا أحسن ما يقال ، والله أعلم (٢) .

⁽١) : نيل الأوطار : (٢ / ٤٤٠) .

⁽٢) : وانظر نيل الأوطار : (٢ / ٣٦٩ – ٤٤٠) ، المنهل العذب : (٥ / ٦٣) .

ساق الترمذي بسنده عن **هلال بن يساف ، قال : (أخذ زياد بن أبي الجعد بيدي ، ونحن *بالرقة ، فقام بي على شيخ يقال له : **وابصة بن معبد من بني أسد ، فقال زياد : حدثني هذا الشيخ : أن رجلا صلى خلف الصف وحده ، والشيخ يسمع ، فأمره رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أن يعيد الصلاة) (١) .

قال أبو عيسى : (وحديث وابصة حديث حسن) .

فقه المسألة: أن من صلى خلف الصف وحده أعاد الصلاة.

اختلف العلماء في مسألة صلاة المنفرد خلف الصف على قولين:

القول الأول:

قال الترمذي (٢): (وقد كره (٣) قوم من أهل العلم ، أن يصلي الرجل خلف الصف وحده ، وقالوا يعيد إذا صلى خلف الصف وحده ، وبه يقول أحمد: (في إحدى الروايتين وهي الصحيح من المذهب وعليه جماهير الأصحاب قاله المرداوي) (٤) ، وإسحاق (٥) .

(١): أخرجه الترمذي: (٦٣) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: رقم الحديث (٢٣٠) . أخرجه أبو داود: (١٠٨) كتاب الصلاة: باب: الرجل يصلي وحده خلف الصف ، الحديث (٢٨٢) . وابن ماجة: (١٤١) كتاب إقامة الصلاة: باب: صلاة الرجل خلف الصف ، الحديث (١٠٠٤) . وانظر تحفة الأشراف رقم: (١١٧٣٨) . وضعفه الشافعي: معرفة السنن: (٢ / ٣٨٢) .

(٢) : سنن الترمذي : (٢ / ٢٩ مع التحفة) .
 (٣) : يقصد الحرمة لألهم يرون الإعادة ، لأن صلاته فاسدة .

. المستوعب : ($Y \ / \ Y \)$) ، الإنصاف : ($Y \ / \ Y \)$. ونقل عن أحمد خلاف هذا .

(٥) : المجموع : (٤ / ١٨٩) ، قال النووي : (والمشهور عن أحمد وإسحاق أن المنفرد خلف الصف يصح إحرامه ، فإن دخل في الصف قبل الركوع صحت قدوته وإلا بطلت صلاته).

تعریف الرقة: مدینة بالعراق معلومة ، و کل أرض إلى جانب واد ینبسط علیها الماء إیام المد ثم ینحسر عنها فنکون مکرمة للنبات فهي رقة ، وبذلك سمیت المدینة ، (معجم ما استعجم :٦٦٦/٢) ، عالم الكتب الطبعة الثالثة مصطفى السقا للنبات فهي رقة ، وبذلك سمیت المدینة ، (معجم ما استعجم : ١٩٨٤ مكتبة لبنان تحقیق : إحسان عباس .

** هلال بن يساف : ويقال إن إساف ، الأشجعي مولاهم ، الكوفي ، ثقة من الثالثة ، (تقريب التهذيب : ٢ / ٣٣٠) .

** وابصة بن معبد : بن الحارث بن مالك بن الحارث بن قيس ، سكن الكوفة ، صحابي نزل الجزيرة . تاريخ الصحابة : (٢٦٣) .

=

قال الترمذي (۱): (وقد ذهب قوم من أهل الكوفة إلى حديث وابصة بن معبد ، أيضا قالوا: من صلى خلف الصف وحده يعيد ، منهم: (حمد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى ووكيع).

قلت: ومنهم: (الحكم ، والحسن بن صالح ، وإسحاق ، وابن المنذر ، والنجعي ، وابـــن خزيمة ، والحميدي ، ورواية عن الحنفية (٢) ، ورجحه ابن تيمية) (٣) .

قلت : وهو قول الترمذي (٤) ، لأمور منها :

الأمر الأول: ترجمة الباب.

الأمر الثاني : وإيراده حديث النهي .

الأمر الثالث: وحديث ابن شيبان في النهي أيضا.

الأمر الرابع : وإجابته عن حديث أنس ، كما في باب : ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجال ونساء .

أدلستهم:

الدليل الأول:

حديث وابصة بن معبد رضي الله تعالى عنه ، (أن رجلا صلى خلف الصف وحده فــــأمره النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يعيد الصلاة) (ه) .

⁽١) : سنن الترمذي : (٢ / ٣٠ مع التحفة) . (٢) : النتف في الفتاوى : (٤٨) .

⁽٣) : المغني : (٣ / ٤٩) ، المجموع : (٤ / ١٨٩) ، بسط الكف : (٤٨) ، اختلاف العلماء للطحاوي : (١ / ٢٣٤) . بداية المجمهد : (١ / ٣٦٣) ، حلية العلماء : (١ / ٣٣٤) ، الفتاوى الكبرى : (٢ / ١١٤) .

⁽³⁾ : السنن : (7 / 7) وبعدها مع التحفة) .

 ⁽٥): أخرجه الترمذي: (٦٤): أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: رقم الحديث (٢٣١).
 وأبو داود: (١٠٨) كتاب الصلاة: باب: الرجل يصلي وحده، الحديث (٢٨٢).
 وابن ماجة: (١٤١) كتاب الصلاة: باب: صلاة الرجل خلف الصف وحده، الحديث (١٠٠٤).

وانظر تحفة الأشواف رقم : (١١٧٣٨) .

وانظر الخلاصة للنووي : (٢ / ٧١٨) ذكر تحسين الترمذي .

=

وقال أحمد : حديث وابصة حسن (١) .

وجه الدلالة: ظاهر في أمره صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، للرجل الذي صلى خلف ، أن يعيد صلاته فدل على عدم جواز صلاة المنفرد خلف الصف .

ونوقش الدليل: بأن النبي صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم، أمره بالإعادة، على معنى الاستحباب دون الإيجاب (٢).

ومما أشار إليه الترمذي :

الدليل الثاني:

عن **علي بن شيبان ، أنه : (صلى بهم نبي الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فانصرف ، ورجل فرد خلف الصف ، فوقف نبي الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم حتى انصرف الرجل ، فقال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((استقبل صلاتك، ولا صلاة لفرد خلف الصف)) (٣) .

وجه الدلالة : ظاهر الدلالة في أمره صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم ، للرجل أن يعيد صلاته ، لأنه صلى منفردا خلف الصف فدل على عدم صحة صلاته .

⁽١) : المغنى : (٣ / ٥٠) ، وفيه عن ابن المنذر أن أحمد وإسحاق : ثبتا الحديث .

⁽٢) : معالم السنن : (1 / ١٦٠) ، بداية المجتهد : (1 / ٣٦٣) ، المجموع : (٤ / ١٩٠) .

 ⁽٣) : أخرجه ابن ماجة : (١٤١) كتاب إقامة الصلاة : باب : صلاة الرجل خلف الصف وحده ، الحديث (١٠٠٣) .
 انظر تحفة الأشراف رقم : (١٠٠٢١) .

قال البوصيري : (الزوائد : ١٥٩) : إسناده صحيح ورجاله ثقات .

قال أحمد : حسن ، (المغني : ٣ / ٥٠) . وقال النووي : (المجموع : ٤ / ١٩٠) : رواه ابن ماجة بإسناد حسن . وانظر الخلاصة : (٢ / ٧١٨) .

وانظر تحفة الأحوذي : (٢ / ٢٨) ، قال المباركفوري : إسناده حسن .

^{**} علي بن شيبان : بن محرز الحنفي ، قدم على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وافدا من اليمامة من بني سحيم ، صحابي تاريخ الصحابة : (١٧٢) ، تقريب التهذيب : (٢ / ٤٤) .

القول الثاني :

وقد قال قوم من أهل العلم: (يجزئه إذا صلى خلف الصف وحده ، وهو قول : ســـفيان الثوري وابن المبارك والشافعي) (١) ، وحكاه ابن المنـــذر عــن (الحســن البصــري ، والأوزاعي) (٣) ، (وبه قال الحنفية) (٣) ، (والمالكية) (٤) .

قلت : (وعن زيد بن ثابت الصحابي ، وداود) ٥٠٠ .

أدلتهم:

الدليل الأول:

حديث أبي بكرة رضي الله تعالى عنه ، : (أنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو راكع ، فركع قبل أن يصل إلى الصف ، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقال : ((زادك الله حرصا ولا تعد)) (١) ·

قال الشافعي: إسناده حسن (٧) .

وجه الدلالة: أن أبا بكرة ركع دون الصف ، فلم يأمره النبي صلى الله عليه وعلى آلب وجه الدلالة : أن أبا بكرة ركع دون الصف ، فلم يأمره النبي صلى الله عليه وعلى آلب وجه الدلالة : أن أبا بكرة ركع دون الصف ، فلم يأمره النبي صلى الله عليه وعلى آلب وجه الدلالة : أن أبا بكرة ركع دون الصف ، فلم يأمره النبي صلى الله عليه وعلى آلب وجه الدلالة : أن أبا بكرة ركع دون الصف ، فلم يأمره النبي صلى الله عليه وعلى آلب وجه الدلالة : أن أبا بكرة ركع دون الصف ، فلم يأمره النبي صلى الله عليه وعلى الله على الله عليه وعلى الله على الله عليه وعلى الله على الله

(١) : سنن الترمذي : (٢ / ٢٩ مع التحفة) وانظر لمذهب الشافعي : (٤ / ١٨٩) .

(٢): الأوسط: (٤/ ١٨٣).

(٣) : بدائع الصنائع : (١ / ٣٩٢) .

(٤) : الذخيرة : (٢ / ٢٦١) ، المعونة : (١ / ٢٥٥) ، قوانين الأحكام الشرعية : (٦٩) ، جواهر الأكليل : (١١٢/١) .

(٥) : الأوسط : (٤ / ١٨٦) ، المغني : (٣ / ٤٩) ، المجموع : (٤ / ١٨٩) ، بذل المجهود : (٤ / ٣٥٠) .

(٦) : أخوجه البخاري : (١٦١) كتاب الأذان : باب : إذا ركع دون الصف ، الحديث (٧٨٣) . وأبو داود : (١٠٨) كتاب الصلاة : باب : الرجل يركع دون الصف ، الحديث (٦٨٣) .

والنسائي : (١٢٠) كتاب الإمامة : باب : الركوع دون الصف ، الحديث (٨٧٢) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٦٥٩) .

(٧): معرفة السنن: (٣٨ / ٣٨) .

قال الشافعي (في القديم) : لو صح حديث وابصة لقلت به ، ووهنه في الجديد .

معرفة السنن : (٢ / ٣٨٣) ، بسط الكف : (٤٩) .

(A) : معرفة السنن : (٢ / ٣٨١) .

ونوقش دليلهم من أربعة أوجه:

الوجه الأول :

أن في حديث أبي بكرة ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم قــد نهــاه فقــلل : ((لا تعد)) . والنهي يقتضي الفساد (١) .

الوجه الثاني :

وأما عذره فيما فعله فلجهله بتحريمه ، وللجهل تأثير في العفو ٢٠) .

الوجه الثالث:

وأيضا فليس فيه أنه صلى منفردا خلف الصف ، قبل رفع الإمام رأسه من الركوع ، فقدد أدرك من الاصطفاف المأمور به ، ما يكون مدركا للركعة ، فهو بمترلة أن يقف وحدده ثم يجيء آخر فيصافه في القيام ، فإن هذا جائز باتفاق الأئمة (٣).

الوجه الرابع:

ثم إن حديث أبي بكرة فيه النهي بقوله: ((ولا تعد))، وليس فيه أنه أمره بإعادة الركعة، كما في حديث الفذ، فإنه أمره بإعادة الصلاة، وهذا مبين مفسر، وذلك مجمل (٤).

الدليل الثاني:

وثبت في الصحيح: (أن أنسا واليتيم صفا خلف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وصفت العجوز خلفهما) (ه).

⁽١): المغنى: (٣/ ٥١).

⁽٢): المغني : (٣ / ٥١) .

⁽٣) : الفتاوي الكبرى : (٢ / ٣٢٧) .

⁽٤) : المصدر السابق ، وانظر معالم السنن : (١ / ١٦٠) ، بداية المجتهد : (١ / ٣٦٣) ، المجموع : (٤ / ١٩٠) .

 ⁽٥) : أخرجه الترمذي : (٦٤) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجال ونساء ، الحديث (٢٣٤) .

والبخاري : (٩٦) كتاب الصلاة : باب : الصلاة على الحصير ، الحديث (٣٨٠) .

ومسلم : (٢٥٩) كتاب المساجد : باب : جواز الجماعة في النافلة ، الحديث (٢٥٨) .

وأبو داود : (٩٩) كتاب الصلاة : باب : إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون ، الحديث (٦١٢) .

دلالة الحديث من وجهين :

الوجه الأول من الدلالة:

قالوا: لأنه موقف للمرأة فكان موقفا للرجل ، كما لو كان مع جماعة (١) .

وأجيب عنه من وجهين :

الوجه الأول:

لأن سنة المرأة أن تقوم خلف الصف وحدها ، إذا لم تكن معها امرأة أخرى ، وغير جائز لها أن تقوم بحذاء الإمام ، ولا في الصف مع الرجال (٢) .

الوجه الثاني :

وقد اتفق العلماء على صحة وقوفها منفردة ، إذا لم يكن في الجماعة امرأة غيرها ، كما جاءت به السنة (٣) .

الوجه الثاني من الدلالة:

قال الترمذي (؛): (وقد احتج بعض الناس بهذا الحديث في إجازة الصلاة ، إذا كان الرجل خلف الصف وحده ، وقالوا : إن الصبي لم تكن له صلاة ، وكأن أنسا كان خلف النسبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وحده في الصف) .

وأجاب الترمذي فقال: (وليس الأمر على ما ذهبوا إليه، لأن النبي صلى الله عليه وعلسى آله وسلم، أقامه مع اليتيم خلفه، فلولا أن النبي صلى الله عليه وعلسى آله وسلم،

والنسائي: (۱۱۰) كتاب الصلاة: باب: إذا كانوا ثلاثة وامرأة ، الحديث (۸۰۲) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٩٧) .

⁽١) : المغنى : (٣ / ٤٩) ، وانظر قول الترمذي السنن : (٢ / ٣٦ مع التحفة) .

⁽٢) : صحيح ابن خزيمة : (٣٠/٣) ، وقال ابن دقيق : (إحكام الأحكام : ١/ ٢٢١) ،(هذه الصورة ليست من صور الخلاف) .

⁽٣) : الفتاوى الكبرى : (٢ / ٣٢٥) .

⁽٤) : (سنن الترمذي : ١ / ٣٦ مع التحفة) .

جعل لليتيم صلاة لما أقام اليتيم معه ، ولأقامه عن يمينه) (١) .

الدليل الثالث:

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، قال : (أتيت النبي صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم ، من آخر الليل ، فصليت خلفه ، فأخذ بيدي فجرين حتى جعلين حذاءه) (٢).

وجه الدلالة: أن ابن عباس قام جزءا من صلاته خلفه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ثم جعله حذاءه ، ولم يأمره بإعادة الصلة .

الدليل الرابع: من المعقول:

قياس المنفرد خلف الصف على وقوف الإمام منفردا ٣٠) .

وأجيب عنه: (بأن وقوف الإمام أمام الصف هو السنة ، ووقوف الفرد خلف الصف منهي عنه ، فكيف يقاس المأمور به بالمنهي عنه ، ***والقياس الصحيح إنما هو قياس المسكوت على المنصوص ، أما قياس المنصوص على منصوص يخالفه فهو باطل باتفاق العلماء) (٤) .

السراجسيع:

الذي يظهر عندي ، أن صلاة المنفرد خلف الصف لا تصح لقوة ما استدل بـــه القــائلون بفساد صلاته ، وليس لهم معارض قوي ، ولكن يستثنى من ذلك إذا عجز فلم يجد موقفا إلا خلف الصف ، ***فالصحيح أن الواجب يسقط عليه عند عــدم القدرة ، قال تعالى :

⁽١) : سنن الترمذي : (١ / ٣٦ مع التحفة) .

⁽٢) : أخرجه أحمل : (١ / ٤١١) برقم : (٣٠٦٠) .

⁽٣) : الفتاوى الكبرى : (٢ / ٣٢٩) .

⁽٤): المصدر السابق.

_

﴿ فَأَتَّقُواْ آللَهُ مَا آستَطَعْتُمْ ﴾ (١) .

وقال : ﴿ لَا يُكَلِّفُ آللَهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (٢) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (نظير ذلك أن لا يجد الرجل موقف إلا خلف الصف ، فهذا فيه نزاع بين المبطلين لصلاة الفرد ، والأظهر صحة صلاته في هذا الموضع ، لأن جميع واجبات الصلاة تسقط بالعجز) (٣).

⁽١): سورة التغابن : رقم الآية : (١٦) .

⁽٢): سورة البقرة : رقم الآية : (٢٨٦) .

⁽٣) : الفتاوى الكبرى : (٢ / ٣٢٦) .

ساق الترمذي بسنده عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: (صليت مـع النبي صلى الله عليه وعلى آلـه وسلم ذات ليله فقمت عن يساره فأخذ رسول الله صلى الله عليه وعلى أله وسلم برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه) (١).

قال أبو عيسى : (وحديث ابن عباس حديث حسن صحيح) .

فقه المسألة:

قال الترمذي : (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وعلى آله وسلم ، ومن بعدهم وقالوا : إذا كان الرجل مع الإمام يقوم عن يمين الإمام) (٢) .

قلت : قال ابن المنذر : (وهذا قول عوام أهل العلم) ٣٠٠ .

ومنهم: (عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وأنس ، ومكحــول ، وإبراهيم ، والشعبي ، وجابر بن زيد ، وعروة بن الزبير) (٤) .

وبه قال : (سفيان الثوري ، والأوزاعي) (ه) ، وأبو حنيفة (٦) ، ومالك (٧) ، والشافعي (٨) ، وأحمد بن حنبل (٩) .

(١) : أخرجه الترمذي : (٦٤) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٣٣٢) .

والبخاري : (١٥٢) كتاب الأذان : باب : إذا قام الرجل عن يسار الإمام ، الحديث (٧٢٦) .

ومسلم : (٣٠١) كتاب صلاة المسافرين وقصرها : باب : الدعاء في صلاة الليل وقيامه الحديث (٧٦٣) مطولا .

أبو داود (٩٩) كتاب الصلاة : باب : الرجلين يؤم أحدهما صاحبه كيف يقومان (٦١٠) من طريق عطاء عنه .

النسائي : (١١١) كتاب الإمامة : باب : موقف الإمام والمأموم صبي ، الحديث (٨٠٧) .

ابن ماجة : (١٣٧) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : الاثنان جماعة ، الحديث (٩٧٣) .

(۲) : سنن الترمذي : (۲ / ۳۲ مع التحفة) .

(٣) : الأوسط : (٤ / ١٧١) .

(٤) : المصنف لابن أبي شيبة : (١ / ٣٤٤) ، والأوسط : (٤ / ١٧١) ، والمصنف لعبد الرزاق : (٢ / ٤٠٥ ، ٢٠٦) .

(٥): الأوسط: (٤ / ١٧١، ١٧٢).

(٦) : الهداية : (١ / ٤٥) ، بدائع الصنائع : (١ / ٣٩١) .

(٧) : قوانين الأحكام الشرعية : (٦٩) ، المعونة : (١ / ٢٥٣) .

(٨): الحاوي: (١/ ٣٢٧)، المهذب: (١/ ٣٢٧).

(٩) : المغنى : (٣ / ٥٣) ، الإنصاف : (٢ / ٢٨١) .

_ (۱۷۸) م / ۱۷۱ _____ باب: ما جاء في الرجل يصلي ومعه رجل

أدلـــهم:

الدليل الأول : حديث الباب وشاهده : (فجعلني عن يمينه) .

الدليل الثاني: ما أشار إليه الترمذي في الباب عن أنس رضي الله تعالى عنه: (أن رسول الله صلى الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلى به وبامه أو حالته قال: فأقامني عن يمينه، وأقام المرأة خلفنا) (١).

وجه الدلالة من الحديثين : ظاهرة في قوله : (فجعلني عن يمينه) أن الإمام إذا صلى ومعـــه رجل جعله عن يمينه .

فأما القولان المخالفان فهما:

القول الأول: قول سعيد بن المسيب أنه قال: (يقيمه عن يساره) (٢) .

القول الثاني : عن النجعي : قال : (إذا كان الإمام خلفه رجل واحد فليقم من خلفه ما بين وبين أن يركع) (٣) . فإن جاء أحد وإلا قام عن يمينه والآخر عن يساره (٤) .

دليلهم: لم أجد لهم دليلا استدلوا به .

الراجــــح:

قدمت أن الصواب ما عليه الكافة من أهل العلم ولا يعتد بمن خالف النص.

قال أبو بكر ابن المنذر: (حديث ابن عباس يدل على خلاف هذين القولين وبه نقول) (٥) .

⁽١) : سيأتي تخريجه بنحوه : (ص ١٨٣) .

 ⁽٢): المصنف لابن أبي شيبة: (١ / ٣٤٤)، الأوسط: (٤ / ١٧٢)، حلية العلماء: (١ / ٣٣٤).

⁽٣) : (هكذا في المطبوع ولعل الصواب ما بينه وبين) .

⁽٤) : الأوسط : (٤ / ١٧٣) . (٥) : الأوسط : (٤ / ١٧٣) .

ساق الترمذي بسنده عن سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه ، قال : أمرنك رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم (إذا كنا ثلاثة أن يتقدمنا أحدنا) (١) . قال أبو عيسى : (وحديث سمرة حديث حسن غريب) .

فقه المسألة:

وجه الدلالة : دل الحديث على ألهم إذا كانوا ثلاثة تقدمهم واحد واصطف اثنان خلفه ، وفي المسألة قولان :

القول الأول: (إذا كانوا ثلاثة يتقدمهم واحد).

قال الترمذي: (والعمل على هذا عند أهل العلم ، قالوا : إذا كانوا ثلاثة قــــام رجـــلان خلف الإمام) ، وبه قال : (عمر ، وعلي ، وعبد الله بن عمر ، وجـــابر بـــن زيــــد ، والحسن وعطاء) (٧) ، وأبو حنيفة (٣) ، ومالك (٤) ، (وأهل الحجـــاز ، والشـــام) (٥) ، والشافعي وأصحابه (٢) ، وأحمــد (٧)) .

(١) : أخرجه الترمذي : (٦٤) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٣٣).

انظر تحفة الأشراف رقم : (٤٥٧٥) .

قلت : وفيه علتان : الأولى إسماعيل بن مسلم المكي.

قال الترمذي : وقد تكلم بعض الناس في **إسماعيل بن مسلم المكي من قبل حفظه ، وقال : حديث غريب .

والعلة الثانية : الحسن لم يسمع من مجمرة ، قال المباركفوري : لكن مؤيد بحديث جابر المذكور (تحفة الأحوذي : ٢ / ٣٤) وأخرجه الروياني في مسنده (٢ / ٤٤) رقم (٧٩٤) .

قال الألباني : ضعيف الإسناد (ضعيف الترمذي : ٢٦) .

(٢) : الأوسط : (٤ / ١٧٢) ، المصنف لعبدالرزاق : (٢ / ٤٠٨) ، الإعتبار : (١٠٨) .

(٣) : تحفة الملوك : (٨٨) ، اللباب للمنبجي : (١ / ٢٨٠) ، اللباب في شرح الكتاب : (١ / ٦٦) .

(٤) : قوانين الأحكام الشرعية : (٦٩) ، التلقين : (١١٧) ، بداية المجتهد : (٢ / ٣٦٠) .

(٥): الإعتبار: (١٠٨) .

(٦) : الوسيط : (٢ / ٢٣٠) ، التعليقة : (٢ / ٢٠٤٦) ، الإعتبار : (١٠٨) .

(٧) : المقنع مع الحاشية : (٢١٣) ، الفروع : (٢ / ٣٣) ، نيل المآرب : (١ / ٢٠٣ للبسام ، مطبعة النهضة الحديثه) .

قلت : والذي يظهر لي أنه قول الترمذي لتصديره الباب بحديث سمرة ، وإن كان قد ضعف لكنه أيده بأقوال أهل العلم .

أدلستهم:

الدليل الأول:

حديث سمرة المتقدم ، وشاهده : (إذا كنا ثلاثة أن يتقدمنا أحدنا).

وجه الدلالة : ظاهرة في قوله : (يتقدمنا أحدنا) وأن موضع الإثنين يكون حلف الإمام .

الدليل الثابي :

ما أشار إليه الترمذي بقوله وفي الباب وهو: حديث جابر الطويل وفيه: (فذهب جبار بن صخر يقضي حاجته ، فقام صلى الله عليه وعلى آله وسلم ليصلي ، وكانت علي بردة ذهبت أن أخالف بين طرفيها فلم تبلغ لي وكانت لها *ذباذب فنكستها ثم خيالفت بين طرفيها ، ثم * تواقصت عليها ثم جئت حتى قمت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فأخذ بيدي فأداري حتى أقامني عن يمينه ، ثم جاء جبار بن صخر فتوضأ ثم جله ، فقام عن يسار رسول الله صلى الله عليه والله ، فأخذ رسول الله عليه وعلى آله وسلم ، فقام عن يسار رسول الله صلى الله ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بيدينا جميعا فدفعنا حتى أقامنا خلفه) (١) .

وجه الدلالة : ظاهرة في قوله : (فدفعنا حتى أقامنا خلفه) فدل على أن الرجلين يصليان خلف الإمام .

⁽۱) : أخرجه مسلم (۱۲۰۳) كتاب الزهد والرقائق : باب : حديث جابر الطويل وقصة أبي اليسر (۳۰۱۰) . وأبو داود (۲۰۲) كتاب الصلاة : باب : إذا كان النوب ضيقا يتزر به (٦٣٤) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (۲۳۵۸) ، (۲۳۵۹) .

 ^{*} ذباذب: أي أهداب وأطراف ، واحدها ذبذب بالكسر ، وسميت بذلك لأنها تتحرك على لابسها إذا مشى .
 النهاية في غريب الحديث : (٢ / ١٥٤ المكتبة العلمية – تحقيق : محمود الطناحي) .

^{*} تواقصت : أي انحنيت وتقاصرت لأمسكها بعنقي . (النهاية في غريب الحديث : (٥ / ٢١٤ طبعة دار المكتبة العلمية) .

الدليل الثالث:

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ، وفيه : (أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قام على حصير ، قال أنس : (وصففت عليه أنا واليتيم وراءه ، والعجوز من وراءنا) (١) .

القول الثاني : (يصفون جميعا) :

وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه ، وبه قال : (النجعي ونفر يسير من أهل الكوفة)(٢). قلت : ومنهم أبو يوسف (٣) .

قال الترمذي: (وروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، أنه صلى بعلقمة والأســود فأقـام أحدهما عن يمينه والآخـر عن يساره ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وعلــى آلــه وسلم (٤)) (٥) .

وتعقب من أوجه خمسة:

الوجه الأول:

بأن سنده ضعيف فيه **إسماعيل بن مسلم المكي .

قال الترمذي : (وتكلم بعض الناس في إسماعيل بن مسلم المكي من قبل حفظه) (١).

(١) : يألتي تخريجه : (ص ١٨٣) .

(٢) : الإعتبار للحازمي : (١٠٨) .

(٣) : اللباب للغنيمي : (١ / ٦٦) .

(٤) : أخرجه أبو داود (١٠٠) كتاب الصلاة : باب : إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون (٦١٣) . والنسائي : (١١٠) كتاب الإمامة : باب : موقف الإمام إذا كانواى ثلاثة والإختلاف في ذلك ، الحديث (٨٠٠) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩١٧٣) .

وضعفه النووي في الخلاصة : (٢ / ٧١٦) .

(٥): سنن الترمذي: (٢/ ٣٤ مع التحفة).

(٦): المصدر السابق.

^{**} إسماعيل بن مسلم المكي أبو إسحاق ، كان من أهل البصرة ، ضعيف الحديث من الخامسة) . وانظر الكامل لابن عدي : (١ / ٩٦) .

_

الوجه الثابي :

ما قاله محمد بن سيرين متأولا فعل ابن مسعود : (أن المسجد كان ضيقا) ١١) .

الوجه الثالث:

قال المنبحي (٢): (هذا الحديث في سنده **هارون بن عنترة ، وقد تكلم فيه بعضهم) .

الوجه الرابع:

وقال بعضهم: منسوخ لأن هذه الصلاة تعلمها بمكة وفيها التطبيق، وأحكام أخر هي الآن متروكة وهذا الحكم من جملتها، ولما قدم النبي صلى الله عليه وعلى آلــه وســــلم المدينــة تركه (٣).

الوجه الخامس:

وقد صار الجمهور إلى ترجيح رواية غير ابن مسعود على روايته بألهم أكثر عددا (؛) .

السراجسع:

الذي يترجع عندي هو القول الأول ، وهو الذي عليه العمل ، وأما ما جاء عن ابن مسعود وغيره من أهل العلم ، فقد نسخ على الصحيح والله أعلم .

قال البيهقي (٥): يشبه أن يكون هذا (أي عمل ابن مسعود من الأمر الأول ثم نسخ).

(١) : معرفة السنن : (٢ / ٣٧٩) .

(٢): اللباب: (١/ ٢٨٠).

(٣) : الإعتبار : (١٠٨) ، معرفة السنن : (٢ / ٣٧٩) .

(٤): المصدر السابق.

(٥) : معرفة السنن : (٢ / ٣٧٩) .

^{**} هارون بن عنترة أبو عبد الرحمن الكوفي ، لا بأس به من السادسة . الجرح والتعديل : (٢ / ٣١٧ – ٣١٨) .

ساق الترمذي بسنده عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ، أن حدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لطعام صنعته فأكل منه ثم قلل: ((قوموا فلنصل بكم)) قال أنس: (فقمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضحته بالماء ، فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وصففت عليه أنسا واليتيسم وراءه والعجوز من ورائنا ، فصلى بنا ركعتين ثم انصرف) (١) .

قال الترمذي : (وفي هـذا الحـديث دلالة أنه إنما صلى تطوعا ، أراد إدخـال البركـة عليهم) (١) .

فيقه المسألة:

هذه المسألة وهي : أن الإمام يتقدم ويصف وراءه الرجال ووراءهم النساء ، مما لم يحصل فيه خلاف بين أهل العلم .

ولهذا قال الترمذي : (والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، قالوا إذا كان مع الإمام رجــــل وامرأة ، قام الرجل عن يمين الإمام والمرأة خلفهما) (٣) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٤) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٣٤) .

والبخاري : (٩٦) كتاب الصلاة : باب : الصلاة على الحصير ، الحديث (٣٨٠) .

ومسلم : (٢٥٩) كتاب المساجد : باب : جواز الجماعة في النافلة ، الحديث (٢٥٨) .

وأبو داود : (٩٩) كتاب الصلاة : باب : إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون ، الحديث (٦١٢) .

والنسائي: (110) كتاب الصلاة: باب: إذا كانوا ثلاثة وامرأة، الحديث (٨٠٢). وانظر تحفة الأشراف رقم: (١٩٧) .

⁽٢) : سنن الترمذي : (٢ / ٣٦ مع التحفة) .

⁽٣) : انظر الأقوال للمذاهب : المدونة : (1 / ١٢٠) ، الأم : (1 / ٣٠١) ، المغني : (٣ / ٤٥) ، (٣) : انظر الأقوال للمذاهب : (1 / ٨٨ دار الفكر) كشـــاف القناع : (1 / ٨٨ دار الفكر)

_ (١٨٤) م / ١٧٣ ---- باب: ما جاء في الرجل يصلي ومعه الرجال والنساء

_

أما من المنقول:

الدليل الأول:

حديث الباب ، وهو حديث أنس رضي الله تعالى عنه ، (أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، صلى بهم ، قال : فصففت أنا واليتيم وراءه ، والعجوز من ورائنا) . وجه الدلالة : قوله (والعجوز ورائنا) فدل على أن المرأة تصف خلف الرجال .

الدليل الثاني:

عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، قال : (أخروهن من حيث أخرهن الله) (١) . وجه الدلالة : قوله : (أخروهن) دل على تأخيرهن في الصلاة خلف الرجال) .

الدليل الثالث:

ولفعل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وعمل الأمة بذلك ٢٠) .

الدليل الرابع:

ومن المعقول:

أن الإمام ينبغي أن يكون بحــال يمتاز بها عن غيره ، ولا يشتبه على الداخل ليمكنه الإقتــداء به ، ولا يتحقق ذلك إلا بالتقدم (٣) .

⁽١): مصنف عبدالرزاق: (٢ / ١٤٩) ، الحديث (٥١١٥) ، قال العجلوين في كشف الخفاء (١ / ٢٩ القلاش) : والصحيح أنه موقوف على ابن مسعود .

⁽٢): بدائع الصنائع: (١ / ٣٩٠).

⁽٣): المصدر السابق.

ساق الترمذي بسنده عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله تعالى ، يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ، فإن كانوا في القراءة سواء ، فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء ، فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في الهجرة سواء ، فأكبرهم سنا ، ولا يؤم الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكرمته في بيته ، إلا بأذنه))(١) .

قال أبو عيسى : (وحديث أبي مسعود ، حديث حسن صحيح) .

فقـه السالة:

ذكر الترمذي في الباب مسألتين:

المسألة الأولى: (الأحق بالإمامة : الأقرأ أو الأفقه) .

وقد اختلف العلماء في تلك المسألة على ثلاثة أقوال:

القول الأول : (يقدم الأقرأ):

قلت: وبه قال: أحمد: وهو المدهب لا ريب نص عليه ، قاله المرداوي (٢) ، ، و أبسو يوسف (٣) ، وبعض الشافعية ذكره عنهم النووي (٤) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٥) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٣٥) .

ومسلم: (٢٦٤) كتاب المساجد ومواضع من الصلاة : باب : من أحق بالإمامة (٣٧٣) .

أبو داود : (٩٦) كتاب الصلاة : باب : من أحق بالإمامة ، الحديث (٥٨٢) .

النسائي : (١٠٧) كتاب الإمامة : باب : من أحق بالإقامة ، الحديث (٧٨١) .

ابن ماجة : (١٣٨) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : من أحق بالإقامة ، الحديث (٩٨٠) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (٩٩٧٦).

⁽٢) : كما في الإنصاف : (٢ / ٢٤٤) .

وانظر لمذهبهم مسائل أحمد لابنه صالح : (١٤٩) ، العدة : (١١٩ المهدي) ، منتهى الإرادات : (١ / ٨٦) ، الروض المربع : (٣ / ١٧٣) ، هداية الراغب : (١٢٧) .

⁽٣) : الهداية : (١ / ٥٣) ، العناية شرح الهداية : (١ / ٣٤٨) ، شرح فتح القدير : (١ / ٣٤٩) .

⁽٤) : شرح مسلم : (٥/١٧٧).

_

ويظهر لي أن الترمذي مع القائلين بأن الأقرأ هو المقدم ، فقد نص على قول من قدم الأقرأ و لم يشير كعادته إلى الخلاف في المسألة وكأنه ليس مما يعتد به كثيرا ، والله أعلم . حيث قال : (والعمل على هذا عند أهل العلم ، قالوا : أحق الناس بالإمامة أقرؤهم لكتاب الله وأعلمهم بالسنة) (١) .

أدلستهم:

الدليل الأول:

حديث الباب ، وفيه : ((يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله ..)) .

ومن الأدلة أيضا ما أشار إليه الترمذي وهي:

الدليل الثابي :

عن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : (إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم)) (٢) .

الدليل الثالث:

**وعمرو بن سلمة ، قال : قال لي ** أبو قلابة ألا تلقاه فتسأله ، قال : فلقيته ، فسألته ،

⁽١) : سنن الترمذي : (٢ / ٣٩ مع التحفة) .

 ⁽۲): أخرجه مسلم: (۲۲٤) كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب: من أحق بالإمامة، الحديث (۲۷۲).
 والنسائي: (۲۰۷) كتاب الإمامة: باب: اجتماع القوم في موضع هم فيه سواء، الحديث (۷۸۳).
 وانظر تحفة الأشراف رقم: (۲۳۷۲).

^{**} عمرو بن سلمة بن قيس الجرمي ، أبو زيد ، ويقال أبو يزيد البصري صحابي صغير ، أم قومه وهو صغير . طبقات ابن سعد : (١ / ١٦٢) ، أسد الغابة : (٣ / ٧٢١) ، مقديب التهذيب : (٣ / ٢٧٤) ، تقريب التهذيب : (٧٧) ، شذرات الذهب : (١ / ٣٤٩) .

^{**} أبو قلابة عبد الله بن زيد أبو قلابة الجرمي الأزدي البصري ، مات بالشام ، سمع أنس بن مالك ومالك بن الحويرث وعمرو بن سلمة ، كان من الفقهاء ذوي الألباب . (التاريخ الكبير : ٥ / ٩٢) .

فقال: كنا بماء ممر الناس وكان يمر بنا الركبان ، فنسألهم: ما للناس ما للناس ، ما هدا الرجل فيقولون: يزعم أن الله أرسله أوحى إليه أوحى الله بكذا ، فكنت أحفظ ذلك الكلام ، وكأنما يقر في صدري ، وكانت العرب تلوم بإسلامهم الفتح ، فيقولون: اتركوه وقومه ، فإنه إن ظهر عليهم فهو نبي صادق ، فلما كانت وقعة أهل الفتح بادر كل قوم بإسلامهم ، وبدر أبي قومي بإسلامهم ، فلما قدم ، قال : جئتكم والله من عند النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، حقا فقال : صلوا صلاة كذا في حين كذا ، وصلوا صلاة كذا في حين كذا ، فإذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم ، وليؤمكم أكثركم قرآنا فنظروا فلم يكن أحد أكثر قرآنا مني ، لما كنت أتلقى من الركبان ، فقدموني بين أيديهم ، وأنا ابن ست أو سبع الكثر قرآنا مني ، لما كنت أتلقى من الركبان ، فقدموني بين أيديهم ، وأنا ابن ست أو سبع تغطوا عنا است قارئكم ، فاشتزوا فقطعوا لي قميصا ، فما فرحت بشيء فرحي بذلك القميص (١) .

وجه الدلالة من الأحاديث : ظاهرة الدلالة في تقديم الأقرأ على غيره .

الدليل الرابع:

عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ٢٠) .

الدليل الخامس:

وعن **مالك بن الحويرث رضي الله تعال عنه ، قال : قدمت على رسول الله صلى الله

⁽١) : أخرجه البخاري : (٨١٢) كتاب المغازي : باب : من شهد الفتح ، الحديث (٣٠٢) .

وأبو داود : (٩٦) كتاب الصلاة : باب : من أحق بالإمامة ، الحديث (٥٨٥) .

والنسائي : (٨٨) كتاب الأذان : باب : اجتزاء المرء بأذان غيره في ، الحديث (٦٣٧) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٤٥٦٥) .

⁽٢) : لم أجده فيما بين يدي من الكتب .

^{**} مالك بن الحويرث الليثي ، كنيته أبو سليمان ، وفد إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، في شبيبه من قومه متقاربين ، فلما أقام عنده أياما قال لهم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((ارجعوا إلى أهاليكم فمروهم وعلموهم وصلوا كما رأيتموني أصلى)) . مشاهير علماء الأمصار : (٧٠) .

=

عليه وعلى آلـه وسلم ، أنا وابن عم لي فقال لنا : ((إذا سافرتما ، فأذنا وأقيما وليـؤمكما أكبركما)) (١) .

وجه الدلالة: في هذا الحديث دلالة على تقديم الأكبر لكوهُم تساووا في بقية الخصال.

قال النووي: (وتقليم الأكبر في الإمامة إذا استووا في باقي الخصال، وهـؤلاء كـانوا مستوين في باقي الخصال، لألهم هاجروا جميعا وأسلموا جميعا وصحبوا رسول الله صلـى الله عليه وعلى آله وسلم، ولازموه عشرين ليلة فاستووا في الأخذ عنه، ولم يبق ما يقدم بـه إلا السن) (٢).

ونوقشت أدلتهم: بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الأفقه.

وأجيب عنه: أن في قوله:

((فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة)) دليل على تقديم الأقرأ مطلقا (٣) .

القول الثاني: (الأفقه مقدم على الأقرأ):

توجيه القول: قالوا: فأما إذا كان أحدهما أقرأ ، والآخر أعلم ، فالأعلم أولى لأن حاجـة الناس إلى علم الإمام أشد .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٥٧) : أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء في الأذان في السفر ، رقم الحديث (٢٠٥) .

وأخرجه البخاري : (١٣٦) كتاب الصلاة : باب : من قال ليؤذن في السفر مؤذن واحد : (٦٧٨) .

ومسلم : (٧٦٥) كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب : من أحق بالإمامة ، الحديث (٦٧٤) .

أبو داود : (٩٧) كتاب الصلاة : باب : من أحق بالإمامه ، الحديث (٥٨٩) .

النسائي : (٨٧) كتاب الأذان : باب : أذان المنفردين في السفر ، الحديث (٦٣٥) .

ابن ماجة : (١٣٨) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : من أحق بالإمامة ، الحديث (٩٧٩) .

⁽٢) : شرح مسلم : (٥/ ١٧٩ ، ١٨٠) .

⁽٣) : شرح مسلم : (٥/١٧٧).

وبه قالت : الحنفية (١) . ومالك (٧) ، والشافعي وأصحابه (٣) ، ورواية عن أحمد (١) .

أدلستهم:

الدليل الأول من المنقول:

جاء في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ، الطويل وفيه : ((ضعوا لي ماء في المخضب)) ، قالت : فقعد فاغتسل ، ثم ذهب ليتوضأ فأغمي عليه ثم أفاق ، فقال : ((أصلى الناس)) ؟ قلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله ، فقال : ((ضعوا لي ماء في المخضب)) ، فقعد فاغتسل ، ثم ذهب ليتوضأ فأغمي عليه ، ثم أفاق فقال : ((أصلى الناس)) ؟ فقلنا : لا ، هم ينتظرونك يا رسول الله ، والناس *عكوف في المسجد ينتظرون النبي عليه السلام ، لصلاة العشاء الآخرة ، فأرسل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إلى أبي بكر : بأن يصلي بالناس ، فأتاه الرسول فقال : إن رسول الله صلى الله عيه وعلى آله وعلى آله وسلم ، يأمرك أن تصلى بالناس ...) (ه) .

وجه الدلالة: قدم أبا بكر لعلمه بالسنة مع أن في الصحابة من هو أحفظ منه (١) .

⁽١): الهداية : (١ / ٥٣) ، البناية : (٢ / ٣٨٦) ، المختار : (١ / ٧٥) ، مختصر القدوري : (٢٩) . تنبيه : (رأيت النووي حكى عن الحنفية القول بتقديم الأقرأ على الأفقه فقال : وهو مذهب أبي حنيفة ، فلعله قولا لهم والله أعلم) .

 ⁽٢) : المعونة : (١ / ٢٥١) ، قوانين الأحكام الشرعية : (٦٨) ، حاشية الدسوقي : (١ / ٣٦) ،
 حاشية العدوي : (١ / ٣٦٣) .

⁽٣): الأم: (١ / ٢٨٣)، شرح مسلم: (٥ / ١٧٧)، التعليقة: (٢ / ١٠٦٦)، السراج الوهاج: (٧٠).

⁽٤): الإنصاف: (٢ / ٢٤٤).

 ⁽٥): أخرجه البخاري: (١٤٦) كتاب الأذان: باب: إنما جعل الإمام ليؤتم به ، الحديث (٦٨٧) .
 ومسلم: (١٧٩) كتاب الصلاة: باب: استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر ، الحديث (١٦١٨) .
 وابن ماجة: (٢٣٠) كتاب الجنائز: باب: ما جاء في ذكر مرض رسول الله ، الحديث (١٦١٨) .
 وانظر تحفة الأشراف رقم: (٢٠٠٩) .

⁽٢) : شرح مسلم : (٥/ ١٧٧).

^{*} المخضب : هو مثل الإجانة التي يغسل فيها الثياب وقد يقال له المركن أيضا (غريب الحديث: ١٩/١)، القاموس المحيط ١٠٣)

^{*} عكوف : أصلها عكف تدل على مقامة وحبس ، يقال : عكف يعكف عكوفا وذلك اقبالك على الشيء لا تصرف عنه معجم المقاييس في اللغة : (٦٨٨) ، المصباح المنير : (٢١٩) ، المغرب في ترتيب المعرب : (٢ / ٧٧) .

=

الدليل الثاني: من المعقول:

قالوا: (إن الذي يحتاج إليه من القراءة مضبوط، وقد يعرض في الصلاة أمر لا يقدر علسى مراعاة الصواب فيه إلا كامل الفقه) (١).

ونوقش الدليل: بأن هـذا يلزم منه أن من نص النبي صلى الله عليه وعلى آلـه وسـلم، على أنه أقرأ من أبي بكر كان أفقه منه، فيفسد الإحتجاج بأن تقديم أبي بكر كان لأنـه الأفقه (٢).

القول الثالث: (أن الأورع مقدم على الأفقه والأقرأ):

وهو وجه للشافعية ، قال النووي (m) : (ولنا وجه اختاره جماعة من أصحابنا: أن الأورع مقدم على الأفقه والأقرأ).

وجه الرواية: لأن مقصود الإمامة يحصل من الأورع أكثر من غيره (١) .

ويجاب عنه : أن في هذا نظرا لأنه مصادم للنص ، حيث قدم النص الأقرأ مطلقا والله أعلم .

السراجسيع:

الذي يترجح عندي هو قول من قدم الأقسرأ ، لأن ظاهر النصوص دلت على ذلك ، والله أعلم .

وقال المباركفوري:

⁽١) : شرح مسلم : (٥/ ١٧٧).

⁽٢) : فتح الباري : (٢ / ٢١٨) .

⁽٣) : شرح مسلم : (٥/ ١٧٦).

⁽٤): المصدر السابق.

⁽٥) : تحفة الأحوذي : (٢ / ٣٨) .

المسالة الثانية: (إمامة الزائر):

ذكر فيها الترمذي قولين:

القول الأول:

صاحب المترل أحق بالإمامة وأن الزائر منهي عن التقدم لها ، ولو أذن له ، وهــو قــول : (للشافعية ، وإسحاق) (١) .

دليلهم:

عن مالك بن الحويرث رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قل الله عنه مالك بن الحويرث رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قل (من زار قوما ، فلا يؤمهم ، وليؤمهم رجل منهم)) ، ٠ .

وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح) .

ونوقش الدليل من وجهين :

الوجه الأول :

أن الحديث ضعيف ، وفيه **أبو عطية قال أبو حاتم : (لا يعرف ، ولا يسمى) ٣٠٠ .

الوجه الثاني :

وعلى تسليم صحته ، فالنهي في هذا الحديث ، وإن كان مطلقا ، لكنه مقيد بعدم إذن رب المترل للزائر ، كما تقدم في حديث أبي مسعود البدري ، وهذا إن كان أهلا للإمامة ،

⁽١) : المهذب : (١ / ٣٢٣) ، شرح مسلم : (٥ / ١٧٩) ، المنهل العذب المورود : (٤ / ٣١٩) .

 ⁽۲): أخرجه الترهذي: (۹۲) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: باب: من زار قوما فلا يصل بهم ، رقم الحديث (۳۵۲) .

وأبو داود : (٩٨) كتاب الصلاة : باب : إمامة الزائر ، الحديث (٩٩) .

والنسائي : (١٠٨) كتاب الإمامة : باب : إمامة الزائر ، الحديث (٧٨٨) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١١٨٦) .

وانظر الخلاصة للنووي : (٢ / ١ ، ٧) ، فقد ذكر تصحيح الترمذي للحديث

⁽٣) : الجرح والتعديل : (٩ / ١٤٤) .

بخلاف من لم يكن كذلك ، كالمرأة إذا كان الزائر رجلا ... (١) .

القول الثاني :

قال الترمذي : (وقال بعضهم : إذا أذن صاحب المترل لغيره ، فلا بأس أن يصلي به)(٢).

قلت : وهو قول الجمهور (٣) .

قال أحمد (؛): (وقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ،: ((ولا يؤم الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكومته في بيته ، إلا بأذنه)) ، فإذا أذن فأرجو أن الإذن في الكل ، ولم ير به بأسا إذا أذن له أن يصلي به) .

قال الترمذي : (والعمل على هذا عند أهل العلم) .

قلت : ومنهم الترمذي ، إذ لا خلاف إلا عند بعضهم كما تقدم .

قال ابن قدامة (٥): (إن الجماعة إذا أقيمت في بيت ، فصاحبه أولى بالإمامة من غيره ، وإن كان فيه من هو أقرأ منه وأفقه إذا كان ممن يمكنه إمامتهم ، وتصح صلاقهم وراءه ، فعل ذلك ابن مسعود وأبو ذر وحذيفة ..) .

وبه قال : (عطاء والشافعي ، ولا نعلم فيه خلافا) (٦) .

⁽١) : المنهل العذب : (٤ / ٣١٩) .

⁽Y) : السنن : (Y / ٣٩ مع التحفة) .

⁽٣) : المنهل العذب : (٤ / ٣١٩) .

⁽٤) : انظر المغنى : (٣ / ٤٤) ، المبدع : (٢ / ٦٦) .

⁽٥) : المغنى : (٣/٣٤) . وانظر المبدع : (٢/٣١) .

⁽٦) : بذل المجهود : (٤ / ٢١٦) .

^{**} أبو عطية مولى لبني عقيل سمع مالك بن الحويرث روى عنه بديل بن ميسرة سمعت أبي يقول ذلك وسألته عنه فقال : لا يعرف ولا يسمى . (الجرح والتعديل : ٩ / ٤١٤) .

=

دلـيـلهم:

قول النبي صل الله عليه وعلى آله وسلم: ((ولا يؤمن الرجل في بيته ، ولا في سلطانه ، ولا يجلس على * تكرمته إلا باذنه)) (١) .

وجه الدلالة : إذن صاحب البيت بإمامة الزائر ، دليل على الجواز .

السراجسيع:

يترجح عندي القول الثاني (وهو إذا أذن صاحب المترل لغيره فلا بأس) ، لقوة دليله ، وأما حديث مالك بن الحويرث رضى الله تعالى عنه ، فضعيف .

(١) : سبق تخريجه بنحوه ص : (١٨٥) .

^{*} التكرمة: الفراش (شرح مسلم: ٥ / ١٧٩) .

ساق الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : ((إذا أم أحدكم الناس فليخفف ، فإن فيهم الصغير والكبير والضعيف والمريض ، فإذا صلى وحده فليصل كيف شاء)) (١) . وقال : (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) .

فقـه المـالة:

وجه الدلالة: تخفيف الصلاة على المأمومين في الجماعة ، فإن صلى لوحده فليطول كيف شاء ، ولا خلاف في المسالة .

قال الترمذي : (وهو قول أكثر أهل العلم ، اختاروا أن لا يطيل الإمام الصلاة ، مخافة المشقة على الضعيف والكبير والمريض) (٢) .

قال ابن عبد البر (٣): (لا أعلم بين أهل العلم خلافا في استحباب التخفيف لكل مــن أم قوما على ما شرطنا من الإتيان بأقل ما يجزئ).

ومما ذكره الترمذي شاهدا في الباب:

الحديث الأول:

عن حابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان معاذ بن حبل يصلي مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ثم يرجع فيؤم قومه ، فصلى العشاء فقرأ بالبقرة فانصرف

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٥) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث : (٣٦) .

والبخاري : (١٤٩) كتاب الأذان : باب : إذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء الله ، الحديث (٧٠٣) .

ومسلم : (١٩٥) كتاب الصلاة : باب : أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام ، الحديث (٤٦٧) .

وأبو داود : (١٢٤) كتاب الصلاة : باب : تخفيف الصلاة ، الحديث (١٩٤ – ٧٩٥) .

والنسائي : (١١٣) كتاب الإمامة : باب : ما على الإمام من التخفيف ، الحديث (٨٧٤) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٣٨١٥) . (٢) : سنن الترمذي : (٢ / ٤٤ مع التحفة) .

⁽٣) : التمهيد : (١٩ / ٤) .

الرجل ، فكأن معاذا تناول منه ، فبلغ النبي ، فقال : ((فتان ، فتان ، فتان)) ثلاث مرات ، أو قال : ((فاتنا ، فاتنا ، فاتنا)) ، وأمره بسورتين من أوسط المفصل ، قرال عمرو : لا أحفظهما (١).

الحديث الثابي:

عن جابر بن سمرة رضى الله تعالى عنه ، قال : (فأمد في الأوليين ، وأحذف في الآخريين ، ولا آلو ما اقتديت به من صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : صدقــت ذاك الظن بك) (٢) .

الحديث الثالث:

وعن عدي بن حاتم رضي الله تعالى عنه ، أنه حرج إلى محلسهم ، فأقيمت الصلاة فتقدم إمامهم فأطال الصلاة والجلوس، فلما انصرف قال: من أمنا منكم فليتم الركوع والسجود ، فــإن خلفه الصغير والكبير والمريض وابن السبيل وذا الحاجة ، فلما حضـــرت الصلاة تقدم عدي وأتم الركوع والسجود وتجوز في الصلاة ، فلما انصرف قال : هكذا كنا نصلي خلف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ٣٠٠.

⁽١) : أخرجه الترمذي : (١٥٢) أبواب الجمعة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء في الذي يصلي الفريضة ثم يؤم الناس بعد ما صلى ، رقم الحديث (٥٨٣) .

والبخاري : (١٤٨) كتاب الأذان : باب : إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلي ، الحديث (٧٠١) .

ومسلم: (١٩٤) كتاب الصلاة: باب: القراءة في العشاء، الحديث (٤٦٥).

وأبو داود : (١٢٣) كتاب الصلاة : باب : تخفيف الصلاة ، الحديث (٧٩٠) .

والنسائي : (١١٤) كتاب الإمامة : باب : خروج الرجل من صلاة الإمام وفراغه من صلاته في ناحية المسجد ، (٨٣٢) وابن ماجة : (١٣٩) كتاب إقامة الصلاة : باب : من أم قوما فليخفف ، الحديث (٩٨٤) .

⁽٢) : أخرجه البخاري : (١٥٩) كتاب الأذان : باب : يطول في الأوليين ويحذف في الأخريين ، الحديث (٧٧٠) .

ومسلم: (١٩١) كتاب الصلاة : باب : القراءة في الظهر والعصر ، الحديث (٤٥٣) .

وأبو داود : (١٢٥) كتاب الصلاة : باب : تخفيف الأخريين ، الحديث (٨٠٣) .

والنسائي : (١٣٩) كتاب الافتتاح : باب : الركود في الركعتين الأوليين ، الحديث (١٠٠٣) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٣٨٤٧) .

⁽٣) : رواه الطبراني : (١٧ / ٩٣) . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : (٢ / ٢١٧ ، ٢٢١) رجاله تقات .

الحديث الرابع:

وعن أنس رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، من أخف الناس صلاة في تمام) (١) .

الحديث الخامس:

عن عثمان بن أبي العاص رضي الله تعالى عنه ، قال : (آخر ما عهد إلي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا أممت قوما فأخف بمم الصلاة) (٢).

الحديث السادس:

عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله تعالى عنه ، قال : (أن رجلا قال : والله يا رسول الله إن لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان ، ثما يطيل بنا ، فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في موعظة أشد غضبا منه يومئذ ، ثم قال : ((إن منكم منفرين ، فإيكم ما صلى بالناس فليتجوز ، فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة)) (٣) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٦) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : رقم الحديث (٢٣٧) . والبخاري : (١٤٩) كتاب الأذان : باب : الإيجاز في الصلاة وإكمالها ، الحديث (٢٠٦) .

ومسلم : (٤٦٩) كتاب الصلاة : باب : أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام ، الحديث (٤٦٩) .

وأبو داود : (١٣١) كتاب الصلاة : باب : طول القيام من طول الركوع وبين السجدتين ، الحديث (٨٥٣) .

والنسائي : (١١٣) كتاب الإمامة : باب : ما على الإمام من التخفيف ، الحديث (٨٢٥) . وابن ماجة : (١٣٩) كتاب إقامة الصلاة : باب : من أم قوما فليخفف ، الحديث (٩٨٥) .

 ⁽٢): أخرجه مسلم: (١٩٥) كتاب الصلاة: باب: أمر الأثمة بتخفيف الصلاة في تمام، الحديث (٢٦٨).
 وابن ماجة: (١٣٩) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها، الحديث (٩٨٨).

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٧٦٦) .

⁽٣): أخرجه البخاري: (٩٩٧) كتاب الأذان: باب: تخفيف الإمام في القيام وإتمام الركوع والسجود، الحديث (٧٠٧). ومسلم: (٩٩٥) كتاب الصلاة: باب: أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام، الحديث (٤٦٦). وابن ماجة: (١٣٨) كتاب إقامة الصلاة: باب: من أم قوما فليخفف، الحديث (٩٨٤). وانظر تحفة الأشراف رقم: (٤٠٠٤).

الحديث السابع:

عن مالك بن عبد الله ، هو الجزاعي رضي الله تعالى عنه ، قال : (غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فلم أصل خلف إمام كان أوجز صلاة منه في تمام الركوع والسجود) (١) .

الحديث الثامن:

حديث أبي واقد ، ولفظه عن نافع بن سرحس ، قال : (عدنا أبا واقد البكري في وجعه الذي مات فيه ، فسمعته يقول : ثم كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : أخف الناس صلاة على الناس أطول الناس صلاة لنفسه) (٢) .

الحديث التاسع:

حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ٣٠) .

⁽١) : الآحاد والمثاني : (٤ / ٢٩٠) ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائلد : (٢ / ٢١٦) ورجاله ثقات .

 ⁽٢): رواه الطبراني في الكبير ، حديث (٣/ ٥٥٠) ، وقال الهيثمي : مجمع الزوائد : (٢/ ٢١٦) .
 وقال البكري : ورجاله موثقون .

⁽٣): (لم أجده) .

ساق الترمذي بسنده عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، قال : قال وسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم ، ولا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها)) (١) .

فقه المسألة:

وجه الدلالة: تعين التكبير في افتتاح الصلاة ، وقد اختلف العلماء في مسألة تحريم الصلاة : هل يكون بلفظ الله أكبر أو يجوز بغيرها على قولين :

القول الأول: ما ذكره الترمذي بقوله: (إن تحريم الصلاة التكبير، ولا يكون الرحل داخلا في الصلاة إلا بالتكبير) (٢)، ثم قال: (والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومن بعدهم، وبه يقول سفيان الثوري (٣)، وابن المبارك والشافعي (٤)، وأحمد (٥)، وإسحاق (١)) (٧).

(١) : أخرجه الترمذي : (٦٦) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٣٨) .

وابن ماجة (٤٢) كتاب الطهارة وسننها : باب : مفتاح الصلاة الطهور ، (٢٧٦) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٤٣٥٧) .

قال الحافظ في الدراية : (١ / ١٣٢) : أبو سفيان وهو طريف بن شهاب السعدي ضعيف .

وقال الكشميري : (معارف السنن : ٢ / ٣٣٩) ليس بقوي فإن **أبا سفيان تكلموا فيه .

قلت : ويشهد له حديث على الأيّ فيصح به .

قال الألباني: صحيح (صحيح الترمذي: ١ / ٧٦).

(٢) : السنن : (٢ / ٤٧ مع التحفة) .

(٣): الأوسط: (٣/٧٧).
(٤): الأم: (١/٩٩١)، المهذب: (١/٧٣٧).

(٥) : بلغة الساغب : (٧١) ، المحرر : (١ / ٥٣) ، المغني : (٢ / ١٢٢) .

(٢): الأوسط: (٣/٧٦).

(V) : السنن : (۲ / ۷۶ مع التحفة) .

^{**} وهو أبو سفيان طريف بن شهاب ، أو سعد السعدي البصري ويقال له : الأعسم ضعيف من السادسة ، قال عنه يحي بن معين : ليس بشيء ، وقال : ضعيف ، وقال النسائي : متروك الحديث ، قال ابن عدي : وإنما أنكر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأت بما غيره ، وأمات أسانيده فهي مستقيمة ، الكامل : (٥ / ١٨٨) ، الناريخ الكبير : (٤ / ٣٥٧) ، الجروحين لابن حبان : (٣٨١/١) ، انظر التقريب : (١ / ٣٥٩)

_

قلت : وبه قال : (عبدالله بن مسعود ، وطاووس ، وأيوب ، وأبو ثور) (١) ، وجمهور العلماء من السلف والخلف (٢) .

ومنهم: مالك (٣) ، قال ابن الباجي (٤): (ولا يجزئ من النطق غير التكبير) . وبه قال: داود (ه) .

واختلفوا في اللفظ المجزيء :

قال مالك وأحمد: (ولا يجزئ من الإحرام في الصلاة إلا قول: الله أكبر) (١). وقال الشافعي: (يُجزئُ الله أكبر، والله الأكبر) (٧). وكذا قال به أبو يوسف، وزاد لفظة: (الله الكبير) (٨).

قلت: وبه قال أيضاً عبدالرحمن بن مهدي ، ورأى الإعادة على من لم يكبر فقد أسند عنه الترمدني قوله: (لو افتتح الرجل الصلاة بسبعين اسماً من أسماء الله و لم يكبر لم يجرزه ، وإن أحدث قبل أن يسلم أمرته أن يتوضأ ، ثم يرجع إلى مكانه فيسلم ، إنما الأمر على وجهه) (٩) .

وكذا هو قول الترمذي فيما يظهر لي .

(١) : الأوسط : (٣ / ٧٦) ، المصنف لعبدالرزاق : (٢ / ٨٠) .

⁽٢) : شرح مسلم : (٤/ ٣١٨) ، وانظر فتح الباري : (٢ / ٢٧٦) ، المنتقى للباجي : (٢ / ٢٦).

⁽٣) :المدونة (١٠٣/١) ،الإستذكار (١٣٢/٤) ، المنتقى للباجي (٢٧/٢) ، بداية المجتهد (١/١ ٣٠) ، إحكام الأحكام (٢٣٣/١)

⁽٤) : المنتقى (٢ / ٢٦) .

⁽٥) : البناية (٢ / ١٩٨) .

⁽٦) : المدونة (١ / ١٠٣) ، الإفصاح (١ / ٢٦٩ تحقيق محمد يعقوب) ، المغني : (٢ / ١٢٩) ، التحقيق (٢ / ١٦٠ تحقيق عبدالمعطى قلعجي) .

⁽٧) : الأم (1 / ١٩٩) ، رحمة الأمة (٧٦) ، المجموع : (٣ / ٢٩) ، شرح السنة : (٣ / ٢٨) ، المفهم : (٢ / ٩٨) . حلية العلماء : (1 / ١٧٩) .

⁽٨) : البناية (٢ / ١٩٨) .

⁽٩) : سنن الترمذي مع التحفة (٢ / ٤٧) .

=

حيث قال: (والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى الله وعلى الله وعلى الله وسلم، ولما أورده من أحاديث تدل على الترجمة ولم يذكر ما يخالفه، والله أعلم) (١).

أدلستهم:

الدليل الأول:

حديث الباب ، وفيه: ((وتحريمها التكبير)) .

وجه الدلالة : ودلالته ظاهرة في النص على لفظ التكبير .

وتعقب الدليل: بأن سنده ضعيف ، فيه أبو سفيان السعدي ، تكلموا فيه (٢) .

قلت : ويجاب عنه : بأن الحديث وإن كان ضعيفا ، لكن يشهد له أحديث أخرى في الباب ، يتقوى بها ، ولهذا صححه بعض أهل العلم (٣) .

الدليل الثايي:

عن عائشة رضي الله تعالى عنه ، قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آلـه وسلم (يستفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ ﴾ ، وكان إذا ركع لم يشخص رأسه و لم يصوبه ، ولكن بين ذلك ، وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما ، وكان إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوي حالسا ، وكان يقول في كل ركعتين التحية ، وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى ، وكان ينهى عن *عقبة الشيطان ، وينهى أن يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع ، وكان يختم الصلاة بالتسليم) .

⁽١) : سنن الترمذي : (٢ / ٤٧ مع التحفة) .

⁽٢) : معارف السنن : (٢ / ٣٣٩) . (وقد تقدم ص ٢٩٢) .

⁽٣) : وانظر تحفة الأحوذي : (٢ / ٤٦) .

عقبة الشيطان : هو أن يضع أليتيه على عقبيه بين السجدتين ، وهو الذي يجعله بعض الناس الإقعاء .
 النهاية في غريب الحديث : (٦٢٩ دار ابن الجوزي) .

وفي رواية ابن نمير عن أبي خالد ، (وكان ينهي عن عقب الشيطان) ١٠).

وجه الدلالة: فيه إثبات التكبير في أول الصلاة ، وأنه يتعين لفظ التكبير .

ونوقش الدليل: بأن استفتاح الصلاة بالتكبير لا يلزم من استفتاحها بلفظ (الله أكبر) بل أي لفظ في معنى التعظيم يصح به (٢).

قلت: ويجاب عنه: أن الأحاديث الأخرى الصحيحة قد صرحت بلفظ: الله أكبر، فكان نصا في الباب، يجب المصير إليه.

الدليل الثالث:

عن على رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : ((مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم)) (٣) .

قال الترمذي (٤): (وحديث على بن أبي طالب في هذا أجود إسنادا وأصح من حديث أبي سعيد). وقال أيضا: (هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسن، وعبدالله بن محمد بن عقيل هو صدوق، وقد تكلم فيه من قبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل

(١) : أخرجه مسلم (٢٠٤) كتاب الصلاة : باب : ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به وما يختم ، (٢٩٨) .

أبو داود (١٢٢) كتاب الصلاة : باب : من لم ير الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم (٧٨٣) .

ابن ماجة (١١٦ – ١٢٣) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : الركوع في الصلاة ، وباب : افتتاح القراءة ، الحديث (٨١٢ ، ٨٦٩) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٦٠٤٠) .

(٢) : مرقاة المفاتيح : (٢/ ٤٩٦) ، حلية العلماء : (١/ ١٧٩) .

(٣) : أخرجه الترمذي (٢) أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء أن مفتاح الصلاة الطهور (٣)
 وأبو داود (٢٠) كتاب الطهارة : باب : فرض الوضوء ، (٢١) .

وابن ماجة (٤٢) كتاب الطهارة وسننها : باب : مفتاح الصلاة الطهور ، (٢٧٥) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٠٢٦٥) .

وقال النووي في الخلاصة (١ / ٣٤٨) حديث حسن .

وقال الألباني : حسن صحيح . (صحيح الترمذي : ١ / ٤) .

(٤) : السنن : (٢ / ٧٤ مع التحفة)

_ (٢٠٢) م / ١٧٦ _____ باب: ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها

=

يقول: كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجون بحديث **عبدالله بن عقيل ، قال محمد: وهو مقارب الحديث).

وجه الدلالة: دل الحديث على تعيين لفظ التكبير.

وتعقب الحنفية هذا الإستدلال من وجهين:

الوجه الأول :

أن هذا الحديث مداره على عبدالله بن محمد بن عقيل ، وقد كان مالك ويحي بن سعيد لا يرويان عنه ، وكذا قاله سفيان بن عيينه ، وقال يحي بن معين : هو ضعيف في كل أمره ، وقال أبو حاتم : لين الحديث ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه (١).

الوجه الثاني :

وإذلم يصح الحديث فلا يجوز تقييد مطلق الكتاب به ، ولأنه خبر الواحد ٢٠) .

قلت : ويجاب عنه من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول:

الصحيح في عبد الله بن محمد بن عقيل أنه حسن الحديث ، فالحديث حسن وليسس بالضعيف ، وإن كان ضعيفا فيشهد له في الباب أحاديث أخرى في معناه .

الوجه الثاني :

ولأنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان يفعله وداوم عليه ، وأنه صلى الله

⁽١) : اللباب للمنبجي : (١ / ٣٤٣) ، الاختيار : (١ / ٤٨) .

⁽٢): المصدر السابق.

^{**} عبدالله بن محمد بن عقيل أبو محمد المدين صدوق في حديثه لين ، لم يحتج به ابن خزيمة ولينه غير واحد ، ويقال : تغير بآخره من الرابعة مات بعد الأربعين ، تقريب التهذيب (١ / ٤٢٠) ، الجرح والتعديل (٥ / ١٥٣) ، الكاشف (١ / ٤٢٠)

^{*** (} والقاعدة في الأصول أنه لا يجوز تقييد الكتاب بخبر الواحد) عند الحنفية .

عليه وعلى آله وسلم قال: ((صلوا كما رأيتموني أصلي)) ١١) .

وهو المنقول كذلك عن الصحابة والتابعين (٢).

الوجه الثالث:

والأصل في المنقول التوقيف على الفعل ، و لم ينقل غير لفظ الله أكبر ٣٠) .

القول الثابي :

وقال أبو حنيفة : (يحزئ من ذلك أي لفظ فيه تعظيم الله تعالى ، نحو الله أجل وأعظــــم والله الكبير والله العظيم وغيرها من أسماء الله وصفاته ، التي لا يشارك فيها) .

وبه قال محمد (٤) ، ورواية عنه: (*يكره بغير الله أكبر) ، وهي الأصح.

وعند أبي يوسف: (تجوز هذه الألفاظ إذا لم يحسن التكبير) (ه) .

أدلتهم:

الدليل الأول:

قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ وَأَكْبَرْنَهُ ﴾ (١) ، أي عظمنه .

(١) : أخرجه الترمذي : (٥٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء في الأذان في السفر ، رقم الحديث (۲۰۵) .

والبخاري : (١٣٧) كتاب الأذان : باب : الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة ، الحديث (٦٣١)

ومسلم: (٧٦٥) كتاب المساجد: باب: من أحق بالإمامة ، الحديث (٧٧٤) بدون هذا اللفظ ،

وأبو داود : (٩٧) كتاب الصلاة : باب : من أحق بالإمامة ، الحديث (٥٨٩) .

والنسائي : (٨٧) كتاب الصلاة : باب : ما جاء في الأذان في السفر ، الحديث (٦٣٥) .

وابن ماجة : (١٣٨) كتاب الصلاة : باب : من أحق بالإمامة ، الحديث (٩٧٩) .

قلت : وهذا الجزء من الحديث من لفظ البخاري .

(٣): المصدر السابق. (٢) : البناية (٢ / ١٩٩) .

(٤) : الهداية : (١ / ٤٤) ، اللباب للمنبجي (١ / ٢٤٢) ، عمدة القاري (٥ / ٢٦٨) ، البناية (٢ / ١٩٦) ، منية المصلى : (١٨٥) ، مرقاة المفاتيح : (٢ / ٤٩٦) ، إعلاء السنن (٢ / ١٧٤) ، وعن أبي حنيفة رواية أخرى وقال في الجوهرة النيرة : (٨/ ٥٠ المطبعة الخيرية) وفي الذخيرة : الأصح أنه يكره لقوله عليه السلام وتحريمها التكبير) .

> (٥) : البناية : (٢ / ١٩٨) . (٦): سورة يوسف ، آية رقم: (٣١)

^{*} يكره بغير الله أكبر: إذا أطلقت يواد بها التحريم.

=

وقال تعالى : ﴿ وَرَبُّكَ فَكَيِّرٌ ﴾ (١) أي عظمه .

وجه الدلالة: (كبر): أي عظم فكل لفظ دل على التعظيم وجب أن يجوز الشروع بــه ، وكذلك فالعبرة للمعاني لا للألفاظ ، وقد حصل المقصود بهذه الألفاظ (٢) .

وتعقب : بأن الأصل في الأذكار والأدعية لاسيما أذكار الصلاة وأدعيتها هو التوقيف ٣٠) .

الدليل الثاني:

قال تعالى : ﴿ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ﴾ (١) .

وجه الدلالة: قالوا: (المقصود هو ذكر الرب لافتتاح الصلاة ، وقد شرع الله تعالى الله تعالى : الله المسلاة بمطلق الذكر ، فكما جاز بقول (الله أكبر) جاز بغيرها ، قال تعالى : ﴿ وَلَلَّهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَمِ فَالْدَعُوهُ بِهَا ﴾ (ه) .

قلت: تعقب هذا الإستدلال من أوجه منها:

الوجه الأول:

هذه الآية المطلقة مقيدة بحديث على (٦).

الوجه الثاني :

ويقال لهم أيضا: كذلك شرع الذكر في الركوع وفي السجود وغيرها من مواطن الصلاة ، فقولوا بإطلاق الذكر في تلك المواطن كما أطلقتموها في الإفتتاح ولا فرق ، فإن قلتم بالفرق فما هو دليل تفريقكم (٧) .

الوجه الثالث:

ويقال لهم أيضا: أن الآية مكية نزلت قبل قصة الإسراء التي فرضت فيها ، فكيف يكون

⁽١) : سورة المدثر ، آية رقم : (٣) . (٢) : عمدة القاري : (٥ / ٢٦٨) ، منية المصلي : (١٨٥) .

⁽٣): وانظر تحفة الأحوذي: (٢ / ٤٨) . (٤): سورة الأعلى آية: (١٥) .

⁽٥) : عمدة القاري : (٥ / ٢٦٨) ، اللباب للمنبجي : (١ / ٣٤٣) .

-

المراد منها تكبيرة الإفتتاح (١) .

وتعقب الحنفية هذا القول:

بأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يتعبد ويصلي تطوعا في جبل حراء وغيره قبل أن تفرض عليه الصلاة ، فلا بأس بأن يراد بالتكبير في هذه الآية تكبيرة الإفتتاح (٢).

والجواب عنه: أنه لا يتعين على هذا التقدير أيضا أن يراد بالتكبير تكبيرة الإفتتاح.

ولإن أريد به تكبيرة الإفتتاح فالمراد جزما هو لفظ التكبير للأدلة التي في البــــاب وعمـــل الصحابة رضوان الله عليهم (٣).

الوجه الرابع:

قلت: ولهذا الأصل الذي أصلوه حصل عندهم الخلاف بين أبي حنيفة نفسه (٤) ، ومحمد ، بعد الإتفاق الحاصل بينهم ، وذلك في الإفتتاح ببسم الله الرحمن الرحيم ، هل يكون شارعا أو لا ؟ خلاف عندهم . ولماذا لم يجيزوا غيرها من الألفاظ كقول : اللهم اغفر لي ، واستغفر الله .

والجواب عندهم عن ذلك: أمور عقلية لا دليل عليها (ه) .

السراجسيع:

الذي يترجح عندي هو القول الذي عليه عامة أهل العلم لقوة ما استدلوا به ، وكما قـــال المباركفوري (٦): (فالحاصل أن مذهب الجمهور هو الحق والصواب) .

وأما قول الحنفية : فلا تساعدهم الأدلة التي استدلوا بها ، لأنها أدلة مطلقة وفي الباب مـــــا يقيدها والله أعلم .

(١) : تحفة الأحوذي : (٢ / ٤٨) . (٢) : المصدر السابق .

⁽٣): المصدر السابق.

⁽٤) : انظر البناية : (٢ / ٢٠٠) وغيرها من كتب الحنفية في تلك المسائل .

 ⁽٥) : البناية : (٢ / ٢٠٠) ، وعمدة القاري : (٥ / ٢٦٨) ، منية المصلي : (١٨٥) ، الإختيار : (١ / ٤٨) .

⁽٦) : التحفة : (٢ / ٨٤) .

ساق الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا كبر للصلاة *نشر أصابعه) (١) .

قلت: قال ابن أبي حاتم (٢): وهم يحي ابن اليمان ، إنما أراد ، قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدا) (٣).

قال أبو عيسى: (قال: عبد الله بن عبد الرحمن وهذا أصح من حديث يحي بن اليمان وحديث يحي بن اليمان خطأ).

كذا رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب (٤) .

فقه المسألة: نشر الأصابع.

وانظر تحفة الأشراف رقم: (١٣٠٨٢) .

وقد اختلف العلماء في معنى النشر ومن ثم حصل الخلاف في كيفية رفع اليدين على قولين: القول الأول: (يستحب النشر) (٥):

(١) : أخرجه الترمذي : (٦٦) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٣٩) . وابن خزيمة : (١ / ٢٣٣) كتاب الصلاة : باب : نشر الأصابع عند رفع اليدين في الصلاة ، الحديث (٤٥٨) .

وقد ضعفه البغوي فقال : لا يصح . (شرح السنه : ٣ / ٢٩) ، وضعفه النووي في الخلاصة : (١ / ٣٥٥) . وقال الألباني (بحاشيته) : إسناده ضعيف يحي بن اليمان سيء الحفظ .

(٢): (العلل: ١ / ٩٨) .

(٣) : أخرجه الترمذي : (٦٦) كتاب الصلاة : باب : ما جاء في نشر الأصابع عند التكبير ، الحديث (٢٤٠) .
 وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٣٠٨١) .

أبو داود (١١٣) كتاب الصلاة : باب : من لم يذكر الرفع إلا عند الركوع ، الحديث (٧٥٣) . والنـــسائي : (٢ / ٢٠٠) كتاب الإفتتاح : باب : رفع اليدين مدا ، الحديث (٨٨٣) .

(٤) : قال الشوكاني : لا مطعن في إسناده (نيل الأوطار : ١ / ٧٣٠ السيد) .

(٥) : (أي الفتح بين الأصابع).

^{*} نشر : النون والشين والراء أصل صحيح يدل على فتح الشيء وتشعبه : (المقاييس : ١٠٢٨) .

وعليه الحنفية (١) ، والشافعية (٢) .

قال الحنفية (٣) : النشر بمعنى الفتح لا التفريج ، وعندهم قول آخر بتركها على حالها ، دون أن يتكلف ضما أو فتحا ، وبه قال (الغزالي) (٤) ، من الشافعية .

دليسلهم:

حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه الذي في الباب ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا كبر للصلاة نشر أصابعه) (ه) .

وجه الدلالة : قوله : (نشر) : فرق فيدل على التفريق .

وتعقب الدليل من وجهين:

الوجه الأول :

أن تلك الرواية التي رواها يحي بن اليمان خطأ (١) ، وقد ذكر ابن أبي حاتم : أن يحي قد وهم فيها ، وإنما أراد رواية أخرى يرويها الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب ، وهي : أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : (كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدا) ، وهسندا حكم الحفاظ كالترمذي رحمه الله (٧) .

الوجه الثابي :

ثم لو صح ، كان معناه مد أصابعه ، ولأن النشر لا يقتضي التفريق كنشر الثوب (٨) .

⁽١) : تحفة الفقهاء : (٢ / ٢٦) ، بدائع الصنائع : (١ / ٤٦٥) .

 ⁽۲): الوسيط: (۲/۹۹)، المجموع: (۳/۲۱٤)، التهذيب: (۲/۸۸)، شرح السنن: (۳/۲۹).
 روضة الطالبين: (۱/ ۳۹۹)، المغني للمحتاج: (۳/۲۱۱).

⁽٣) : عمدة القاري : (٥ / ٢٧١) ، وانظر الكواكب الدرية : (١ / ٢٧٥) ، معارف السنن : (٢ / ٣٤٣) .

⁽٤) : انظر الوسيط : (٢ / ٩٥) .

⁽٥): سبق تخريجه : (ص ٢٠٦).

⁽٦) : سنن الترمذي : (٢ / ٦ أحمد شاكر) .

⁽٧) : المغنى : (٢/ ١٣٨) .

⁽A) : السابق .

القول الثاني: (يستحب رفع اليدين مدا مع الضم):

وهو قول المالكية (١): ورواية أخرى (تكونان مبسوطتين ظهورهما إلى السماء وبطوله اللأرض)، وهو المشهور عندهم، وجمع بعضهم بين الرغب والرهب فقال: (يرفعها إلى السماء وإذا أرسلها قلبها).

والحنابلة: (وقد سئل الإمام أحمد: تذهب إلى نشر الأصابع إذا كبرت، قال: لا) (٢)، وعندهم قول آخر عن أحمد: يفرقها (٣).

دلیلهم:

حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آلـــه وسلم ، إذا قـــام إلى الصلاة رفع يديه مدا) (؛) .

وجه الدلالة : رفع يديه مدا : أي مبسوطتين مضمومتي الأصابع .

وتعقب الدليل: بأنه ليس في الدليل أنه رفعهما مع الضم فبقي في الدليل احتمال التفريق أو الضم ***وإذا دخل الاحتمال الدليل سقط به الاستدلال.

السراجسع:

والذي يترجح عندي هو قول بعض الحنفية و قال به الغزالي كما تقدم .

أنه يتركها على عادها فلا يفرج كل التفريج ، ولا يضم كل الضم لما اثبته الترمذي مـــن خطأ راوية ابن اليمان فليس فيه المدعى من التفريق وكذلك لعدم صراحة دلالة الضـــم في الرواية الأخرى الصحيحة ، والله أعلم (ه).

⁽١) : المدونة الكبرى : (١ / ١٠٨) , التاج والإكليل : (١ / ٢٣٩) ، الذخيرة : (٢ / ٢٢١ ـ ٢٢٢)

⁽٢) : مسائل أحمد لأبي داود : (٢٦ طارق عوض)

⁽٣): الإنصاف: (٢/٤٤)، الجموع: (١/ ٤٣٠)، وانظر لمذهبهم: التمام: (١/ ٥٠)، المستوعب: (١٣٣/٢)

⁽٤) : أخرجه الترمذي : (٦٦) أبواب الصلاة عن وسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٤٠) . وأبو داود : (١١٨) كتاب الصلاة : باب : من لم يذكر الرفع عند الركوع ، الحديث (٧٥٣) .

 ⁽٥) : وانظر التحفة الأحوذي : (٢ / ٥٠ – ٥١) .

ساق الترمذي بسنده: عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ، قال: قال وسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((من صلى لله أربعين يوما في جماعة يدرك التكبيرة الأولى ، كتبت له براءتان: براءة من النار، وبراءة من النفاق)) (١) .
قال أبو عيسى: (وقد روي هذا الحديث عن أنس موقوفا ، ولا أعلم أحدا رفعه إلا ما روى سلم بن قتية عن طعمة بن عمرو ، عن حبيب بن أبي ثابت عن أنس وإنما يدوى هذا الحديث عن حبيب بن أبي عن أنس وإنما يدوى هذا الحديث عن حبيب بن أبي عن حبيب بن أبي ثابت عن أنس وإنما يدوى هذا الحديث عن حبيب بن أبي حبيب البحلى عن أنس ابن مالك قوله) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٤١) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٢٥١) .

مصنف عبدالرزاق : (٥٢٨) كتاب الصلاة : باب : فضل الصلاة في جماعة ، الحديث (٢٠١٩) .

شعب الإيمان : (٣ / ٦٢) باب الحادي والعشرون : باب : فضل الصلوات الخمس في الجماعة .. الحديث (٢٨٧٣) .

وحسنه الألباني ، انظر صحيح الترمذي : (١ / ٨٦) رقم : (٢٠٠) .

ساق الترمذي بسنده عن أبي سعيد الخدري قال: (كان رسول الله صلي الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة بالليل كبر ثم يقول: ((سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك))، ثم يقول: ((الله أكبر كبيرا))، ثم يقول: ((أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من *همزه *ونفخه *ونفثه)) (١) .

فقه المسألة: يسن أن يستفتح المصلى صلاته بهذه الأذكار.

أما الاستفتاح فقال باستحبابه جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ولا يعرف من خالف فيه إلا مالك رحمه الله فقال: لا يأتي بدعاء الاستفتاح ولا بشيء بين القـــراءة والتكبير أصلا بل يقول: الله أكبر، ﴿ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ إلى آخر الفاتحة (٢).

واختلفوا في الصيغة التي يستفتح بها على أقوال أربعة :

القول الأول:

الاستفتاح بدعاء: ((سبحانك اللهم وبحمدك ...)) .

(١) : أخرجه الترمذي : (٦٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٤٢) .

وأبو داود : (١٢١) كتاب الصلاة : باب : من رأى الإستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك ، الحديث (٧٧٥)

وقال :وهذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي بن الحسن موسلا الوهم من جعفر .

والنسائي : (١٢٥) كتاب الافتتاح : باب : نوع آخر من الذكر بين افتتاح الصلاة وبين القراءة ، الحديث (٩٠٠) وابن ماجة : (١١٥) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : افتتاح الصلاة ، الحديث (٨٠٤) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٤٢٥٢) .

وقال الألباني : صحيح (صحيح الترمذي ١/ ٧٧)

(٢) المجموع: (٣ / ٢٧٨) . (٣) المدونة: (١ / ١٠٣) .

^{*} همزه : الهمز النخس والغمز . (النهاية في غريب الحليث : ٥ / ٢٧٢) .

^{*} نفخه : كبره . (النهاية في غريب الحديث : ٥ / ٨٩) .

^{*} نفثه : الشعر . (النهاية في غريب الحديث : ٥ / ٨٧) .

__

قال الترمذي: (وأما أكثر أهل العلم فقالوا إنما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنسه كان يقول: ((سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك)) ، وهكذا روي عن (عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود) (١). والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم.

قلت: ومنهم: الثوري (٢)، وأحمد (٣)، وإسحاق(٤)، والحنفية (٥)، (والأوزاعي، وداود) (٢). وكذلك الترمذي فيما يظهر لي لأنه ذكر أن عليه أكثر أهل العلم، وقد أيد هذا بحديثي أبي سعيد وعائشة وإن كان قد ضعفهما الكنه قد أيدهما بما أشار إليه من أحاديث في الباب وأثرين عن عمر وابن مسعود رضى الله عنهم (٧).

أدلتهم:

الدليل الأول:

حديث الباب ، وشاهده : (كان رسول الله صلى عليه وعلى آله وسلم ، إذا قام إلى الصلاة بالليل كبر ثم يقول : ((سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك ...)) الحديث . وجه الدلالة : ظاهرة أنه كان يقول في الاستفتاح : ((سبحانك اللهم ...)) .

وناقشه الترمذي (٨) فقال: (وحديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب، وقد تكلم في إسناد حديث أبي سعيد كان يجيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي الرفاعي و قال أحمد لا يصح هذا الحديث).

⁽١) : سنن الترمذي : (٢ / ٥٦ مع التحفة) .

⁽٧) : الأوسط : (٣/ ٨٥ – ٨٦) . (٣) : المغنى : (٢/ ١٤١) .

⁽٤) : الأوسط : (٣ / ٨٥ في رواية عنه).

⁽٥): الأصل: (١/٣).

⁽٦) : الجموع : (٣/ ٢٧٩).

⁽٧) : سنن الترمذي : (٢ / ٥٦ مع التحفة)

 ⁽٨): سنن الترمذي : (٢ / ٥٦ مع التحفة) ، وانظر نصب الراية : (١ / ٣٩٧) .
 وضعفه النووي في الخلاصة : (١ / ٣٦١) ، وفي المجموع : (٣ / ٢٧٧) .

وأجيب عنه: بأن عليا هذا هو: علي بن علي بن بجاد ، (بكســـر البـاء) الرفـاعي اليشكري البصري ، وثقه ابن معين ، وأبوزرعة ، وقال أبو حاتم : ليس بحديثه بأس . قال فيه ابن حجر : لا بأس به (١) : فعلى هذا يكون حديثه حسنا .

الدليل الثاني:

وساق الترمذي بسنده عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، قالت : (كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا افتتح الصلاة قال : ((سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك)) (٢) .

ونوقش: الحديث بأن سنده ضعيف.

قال الترمذي:

هذا حديث لا نعرفه إلا من هـذا الوجه **وحارثة قد تكلم فيه من قبل حفظه (٣) .

الدليل الثالث:

وعن * عبدة : وهو ابن أبي لبابة ، أن عمر بن الخطاب كان يجهر بمولاء الكلمات يقول :

⁽١) : الجرح والتعديل: (٦ / ١٩٦) ، التقويب : (٢ / ٤٧) .

⁽٢) : أخرجه الترمذي : (٢٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٤٣) . وأبو داود : (١٢١) كتاب الصلاة : باب : من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك ، الحديث (٧٧٦)من طريق أبي الحوزاء عن عائشة .

وابن ماجة : (١١٥) كتاب الصلاة : باب : الإفتتاح ، الحليث (٨٠٦) .

وانظر تحقة الأشراف رقم : ﴿ ١٧٨٨ ﴾ ، ﴿ ٢٦٠٤) .

⁽٣) : سنن الترمذي : (٢ / ٥٨ – ٥٩ مع التحفة) .

^{**} حارثة بن أبي الرجال واسم أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن الأنصاري أصله مدين عن عمرة منكر الحديث.وقال الجوزجاني : متماسك الأمر،قال أحمد بن حنبل : ضعيف ليس بشيء،وضعفه يجيى وأبوحاتم وأبوزعة والنسائي . التاريخ الكبير : (٣ / ٩٤) الجرح والتعديل : (٣ / ٢٥٥) ، أحوال الرجال : (١ / ١٣٧) . الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي : (١ / ١٨٥)

^{**} عبدة بن أبي لبابة أبو القاسم الأسدي ثم الغاضري مولاهم الكوفي التاجر أحد الأئمة نزل دمشق،قال أبو حاتم : رأى عمر رؤية ولم يسمع من أم سلمة بينهما رجل ،قال العلائي : أخرج له مسلم عن عمر رضي الله عنه والظاهر أنه مرسل . السير : (٥ / ٢٢٩) ، جامع التحصيل : (1 / ٢٣١) .

(سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى حدك ولا إله غيرك) ١١٠ .

ونوقش : هذا الأثر بأنه منقطع بين عبدة وعمر .

قال المنذري (٢): (وعبدة لا يعرف له سماع من عمر ، وإنما سمع من ابنه عبد الله ، ويقلل : إنه رأى عمر رؤية) انتهى .

الدليل الرابع:

عن عبد الله ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وعلى الله وعلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا استفتح الصلاة قال : ((سبحانك اللهم وبحمدك ..)) ، إلى آخره (٣) . ونوقش الدليل : بأن سنده ضعيف ، فيه عبد الله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف (١) .

الدليل الخامس:

وعن أنس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا افتتح الصلاة كـبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بإبجاميه أذنيه ثم يقول: ((سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا أله غيرك)) (٥) .

ونوقش: بأن سنده ضعيف.

قال الزيلعي: (**والحسين بن علي الأسود ، قال المروزي: سئل عنه أحمد بن حنبل ،

⁽١) : أخرجه مسلم : (١٧١) كتاب الصلاة : باب : حجة من قال : لا يجهر بالبسملة ، الحديث (٣٩٩) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٠٥٩٨) .

⁽٢) : مختصر سنن أبي داود : (١ / ٣٧٦) .

⁽٣) : رواه الطبراني في الكبير : (١٢ / ٣٥٣) .

⁽٤) : مجمع الزوائد : (٢ / ٢٧٨) .

 ⁽٥): رواه الدارقطني: (٣٠٠) كتاب الصلاة: باب: دعاؤ الاستفتاح بعد التكبير، الحديث (١١٣٥).
 قال الهيثمي في مجمع الزوائد: (٢ / ٢٧٩): رجاله موثقون.

وقال ابن قدامة : إسناد حديثه كلهم ثقات ، المغني : (٢ / ١٤٤) .

^{**} الحسين بن علي بن الأسود العجلي ، كوفي ، سكن بغداد ، قال فيه أبو حاتم : صدوق ، وضعفه ابن عدي وغيره . الحرح والتعديل : (٣ / ٥٦) ، تاريخ بغداد : (٨ / ٨٦ دار الكتب العلمية) ، الكاشف : (١ / ٣٣٤) .

فقال: لا أعرفه . وقال أبو حاتم : صدوق . وقال ابن عدي : يسرق الحديث ، وأحاديث لا يتابع عليها . وقال الأزدي : ضعيف حدا يتكلمون في حديثه . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما أخطأ) (١) انتهى .

الدليل السادس:

وعمل به الصحابة رضي الله عنهم ، فكان عمر يستفتح به في صلاته ، يجهر به ليســــمعه الناس ، وعبد الله بن مسعود (٧) .

القول الثاني :

قول مالك : لا يرى أن يقال شيء من ذلك ٣٠) .

أدلتهم:

الدليل الأول:

واحتج له بحديث المسيء صلاته (٤).

وجه الدلالة : أنه لم يذكر دعاء الاستفتاح .

والجواب عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما علمه الفرائض فقط، وهذا ليس منهاره،.

الدليل الثابي :

وحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه : كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آلـــه وسلم وأبو بكر ، وعمر رضى الله عنهما يفتتحون الصلاة بــ :

⁽١): نصب الراية: (١ / ٣٩٦) .

⁽٢): الجموع: (٣/ ٢٧٨).

⁽٣) : المدونة : (١ / ٣٠٣) ، الإشراف : (١ / ٢٣٠) ، المعونة : (١ / ٢١٦) ، جواهر الأكليل : (١ / ٧٥) .

⁽٤) : يأتي تخريجه : (ص ٣١٦) .

⁽٥) : المعونة : (١/ ٢١٦).

﴿ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ ﴾ (١) .

وجه الدلالة : افتتاح الصلاة بالفاتحة دليل على عدم ذكر دعاء الاستفتاح .

والجواب عنه من أوجه ثلاث (٢) :

الوجه الأول:

أن المراد بالافتتاح أي افتتاح القراءة ، أي ألهم كانوا يقرءون الفاتحة قبل السور ، وليـــس المقصود أنه لا ياتي بدعاء الاستفتاح .

الوجه الثاني :

ثم ليس فيه تصريح بنفي دعاء الاستفتاح.

الوجه الثالث:

ولو صرح بنفيه كانت الأحاديث الصحيحة المتظاهرة بإثباته مقدمة ، لأنما زيادة ثقات ولأنها إثبات وهو مقدم على النفي ، والله أعلم .

القول الثالث: أن ذلك يجزيه.

وقال به : (أبو ثور ، وطائفة من أصحاب أبي حنيفة ، منهم : أبو يوسف ، ومن أصحاب أحمد) قالوا : أي ذلك يجزئه (٣) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٨) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: باب : ما جاء في افتتاح القراءة بـــ ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ ، رقم الحديث (٢٤٦) .

والبخاري : (١٥٥) كتاب الصلاة : باب : ما يقول بعد التكيير ، الحديث (٧٤٣) .

ومسلم: (١٧١) كتاب الصلاة: باب: حجة من قال لا يجهر بالبسملة ، الحديث (٣٩٩) .

وأبو داود : (١٢٢) كتاب الصلاة : باب : من لم يو الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، الحديث (٧٨٧) .

والنسائي : (١٧٦) كتاب الصلاة : باب : توك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، الحديث (٩٠٨) .

وابن ماجة : (١٩٦) كتاب الصلاة : باب : افتتاح القراءة ، الحديث (٨١٣) – سورة الفاتحة ، آية رقم : (٢) .

⁽٢) : المجموع : (٣ / ٢٧٨) .

⁽٣) : الأوسط : (٣ / ٨٥ –٨٦) ، الفتاوى لابن تيمية : (٢٢ / ٢٣٢) ، شرح معاني الآثار (١ / ١٩٩) .

قلت : (وهي رواية عن أحمد نفسه رحمه الله) .

قال ابن قدامة (١): (قال أحمد: ولو أن رجلا استفتح ببعض ما روي عن النبي صلى الله صلى الله صلى الله عليه وسلم من الاستفتاح كان حسنا أو قال: جائزا).

وفي المسائل (٢): (فليس به بأس) (٣).

وهو قول أبي إسحاق المروزي ، والقاضي أبي حامد من الشافعية (٤) .

دليلهم: لأنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أنه استفتح بتلك الروايات فهذا من باب التنوع.

القول الرابع:

قول الشافعي: قال بحديث علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه الآتي (ه) .

قال: (وبمذا كله أقول وآمر) (١).

أدلتهم:

الدليل الأول:

عن علي رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا قام إلى الصلاة قال : ((وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من المشركين ، ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَخَياى وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَخَياى وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ اللهم أنت الملك لا إله ألا أنت ، أنت ربي وأنا

⁽١): المغنى: (٢/ ١٤١).

⁽٢) : المسائل للكوسج : (١ / ٢٨٥ – ٢٨٦) .

⁽٣): (قال ابن تيمية: (الفتاوى لابن تيمية: ٣٠ / ٣٣١): وان استفتح العبد بهـــذا: أي ((وجهت وجهي)) ... بعد ذلك: أي: ((سبحانك اللهم وبحمدك)) ... فقد جمــع بين الأنواع الثلاثة وهو أفضل الاستفتاحات كما جمـاء ذلك في حديث مصرحا به وهو اختيار أبي يوسف وابن هيرة الوزير – من أصحاب أحمد صاحب الافصاح وهكذا استفتح أنا .. وذكر أن النوع الثالث هو اللهم باعد بيني وبين خطاياي ...)) .

⁽٤): المجموع: (٣/ ٢٧٩).

⁽٥) : الأم : (١ / ٢٠٨) ، المجموع : (٣ / ٢٧٨) .

عبدك، ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعا، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت، وأصرف عني سيئها، لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت، استغفرك وأتوب إليك)) (١).

ونوقش الدليل من وجهين :

الوجه الأول :

قالوا: بأن هذه الأدعية لها عدة احتمالات منها:

أن بعض العلماء يقول أنه وارد في صلاة الليل ، أو تقال في النافلة ، أو بعد الاستفتاح ، فدل على ألها تقال في وقت دون وقت وليس من الدعاء المسنون الدائم (٢) .

الوجه الثاني:

قالوا: ولأن العمل به متروك (٣).

قال ابن الجوزي(؛) : (وقد اتفقنا على أنه لا يسن قول هذا كله في الإستفتاح) .

وهذا الاتفاق لا مستند له ، ولذا قال الذهبي متعقبا لابن الجوزي : بأنه اتفاق عجيب (ه) .

قلت : وقد صح به الحديث وهو حجة في الباب ، وعمل به العلماء .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٨١) أبواب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : دعاء ((وجهت وجهي للذي فطر ..)) رقم الحديث (٣٤٢١) .

ومسلم : (٣٠٥) كتاب الصلاة : باب : الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، الحديث (٧٧١) واللفظ له .

وأبو داود : (١١٨) كتاب الصلاة : باب : ما يستفتح به من الصلاة ، الحديث (٧٦٠) .

والنسائي : (١٧٤) كتاب الصلاة : باب : نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة ، الحديث (٨٩٨) .

وابن ماجة : (١٤٧) كتاب الصلاة : باب : سجود القرآن ، الحديث (١٠٥٤) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٠٢٢٨) .

⁽٢) : المغني : (٢ / ١٤٥) ، التحقيق : (٢ / ٢٠٢ – ٢٠٣ قلعجي) .

⁽٣): المغنى: (٢/ ١٤٥).

⁽٤) : التحقيق : (٢ / ٤ · ٢ قلعجي) .

⁽٥): تنقيح التحقيق للذهبي: (٢ / ٢٠٣ قلعجي).

والله أعلم (١) ، وهو الرواية الثانية عن إسحاق بن راهويه حيث قال : ونختار له أن يقول : ((وجهت وجهى)) وحديث على ويلحق به ((سبحانك اللهم وبحمدك)) به (٢) .

أدلستهم:

الدليل الأول:

عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا افتتح الصلاة قال : ((وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفا مسلما وما أنا من المشركين ، وتبارك اسمك وتعالى جدك ، ولا إله غيرك)) ، ﴿ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَخَيَاى وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ (٣) .

ونوقش الدليل: بأن سنده ضعيف ، فيه **عبد الله بن عامر الأسلمي وهو ضعيف ، ، .

الدليل الثاني:

عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ، (أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان إذا استفتح الصلاة ، قال : ((سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك ، وجهت وجهى)) إلى آخره (ه) .

⁽١) : (أو يلحق بالرابع) .

⁽٢) : المسائل للكوسج : (١ / ٢٨٧) .

⁽٣) : أخرجه الطبراني في معجمه الكبير : (١٢ / ٣٥٣) .

سورة الأنعام ، آية رقم : (١٦٢) .

⁽٤) : مجمع الزوائد : (٢ / ٢٧٨) ، سنن البيهقي : (٢ / ٥٦) .

⁽٥) : أخرجه البيهقي في السنن : (٢ / ٥٧) كتاب الصلاة : باب : من روى الجمع بينهما ، الحديث (٢٣٥١) .

^{**} عبد الله بن عامر الأسلمي كنيته أبو عامر ، قال أحمد بن حنبل : ضعيف ، وقال يحي بن معين : ليس بشيء ضعيف ، وقال أبو حاتم : هو ضعيف ليس بالمتروك ، قال أبو زرعة : ضعيف الحديث ، قال الذهبي : ضعفه غير واحد . الجرح والتعديل : (٥ / ١٣٣٣) .

وتعقب: بأن سنده ضعيف.

قال البيهقي (١): (وقد روي في الجمع بينهما عن محمد بن المنكدر ، مرة عن ابن عمر ، ومرة عن جمال عن عمر ، وليس بالقوي) ، انتهى .

السراجسع:

الذي يترجح عندي القول الثالث من هذه الأقوال وهو أن أي شيء من ذلك يجزئه وذلك جمعا بين أنواع الإستفتاحات كلها دون إهمال أحدها ، وأولاها بالتأثير والاختيار حديث أبي هريرة ثم حديث علي (٢) ، وكما قال الإمام أهمد : (ولو أن رجلا استفتح ببعض ماروي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من الاستفتاح كان حسنا أو قلل : جائزا) (٣) . وبنحوه قال أبو بكر بن المنذر (٤) : (والذي ذكرناه هو من الاختلاف المباح الذي من عمل منه بشيء أجزأه ولو ترك ذلك كله ما كانت عليه إعادة ولا سحود سهو وأصح ذلك إسنادا حديث علي فإن لم يقله فكالذي روي عن عمر رضي الله تعالى عنه) (٥) .

⁽١): المعرفة: (١/ ٣٠٥).

⁽۲) : (وانظر : نيل الأوطار : ١ / ٧٥٨).

^{. (}۳) المسائل للكوسج : (1 / ۲۸۵ – ۲۸۹ : فليس به بأس) .

⁽٤): الأوسط : (٢/ ٨٦).

 ⁽٥): (مع بعض النظر في قوله رحمه الله من أن اسناد حديث على أصح اسنادا بل حديث أبي هريرة هو أصح اسنادا لكونه في الصحيحين وحديث على في صحيح مسلم وانظر النيل للشوكاني: ١ / ٧٥٨).

ساق الترمذي بسنده عن ابن عبد الله بن مغفل ، قال : (سمعني أبي وأنا في الصلاة أقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال : لي أي بني محدث إياك والحدث قال : ولم أر أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان أبغض إليه الحدث في الإسلام يعني : منه قال ، وقد صليت مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ومع أبي بكر ، ومع عمر ، ومع عثمان ، فلم أسمع أحدا منهم يقولها ، فلا تقلها إذا أنت صليت ، فقل : ﴿ ٱلْحَمَدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾) (١) .

قال أبو عيسى : (حديث عبد الله بن مغفل ، حديث حسن) .

فقه المسالة : إن الجهر بالبسملة غير مشروع إنما هو محدث بعد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، والصحابة .

اتفق الفقهاء على ابتداء الفاتحة بالبسملة ، ثم اختلفوا هل يجهر بما أم لا ، على أربعة أقوال : القول الأول : (الإسرار بما) :

قال الترمذي (٢): (والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى (٢) . وعلى آله وسلم ، منهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى (٣)) .

ومنهم أيضا: (عبد الله بن مسعود ، وعمار بن ياسر ، وابن الزبير ، وأبو وائل) (؛) ، وغيرهم ومن بعدهم من التابعين .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٧ ، ٦٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٤٤) . والنسائي : (١٢٦) كتاب الافتتاح : باب : ترك الجهر بــ بسم الله الرحمن الرحيم ، من طريق آخر بنحوه (٩٠٩) .

وابن ماجة : (١١٦) كتاب إقامة الصلوات : باب : افتتاح القراءة ، الحديث (٨١٥) . وانظر الدراية : (١٢٢/١) . وانظر تخفة الأشراف رقم : (٩٦٦٧) .

⁽٢) : سنن الترمذي : (٢ / ٦٢ – ٦٣) .

⁽٣) : الأوسط : (٣ / ١٢٧) ، المصنف لعبد الرزاق : (٣ / ١٢٧) .

 ⁽٤): الأوسط: (٣/٢٧) ، المصنف لابن أبي شبية: (١/٨٤٤).

_ (٢٢١) م / ١٨٠ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم

قال الترمذي : وبه يقول : سفيان الثوري (١) ، (وابن المبارك ، وأحمد ، وإسحاق) (٢) : لا يرون أن يجهر بـــ (بسم الله الرحمن الرحيم) ، قالوا : (ويقولها في نفسه) .

قلت : ومنهم : (أبو عبـــيد ، وابن سيرين ، والحكم ، وحمــــــاد ، وأبـــو إســـحاق ، والنخعي ، والحسن ، والأوزاعي) (٣) ، والحنفية (٤) .

قلت : يظهر لي والله أعلم أن الترمذي من القائلين به وذلك لأمور :

الأمر الأول : لتصدير الباب الأول بقوله : باب : (ما حساء في الجهر ببسم الله الرحمن الرحمن الرحمن) .

الأمر الثابي : ذكره لحديث ابن مغفل وتحسينه له .

الأمر الثالث: ثم ذكر أن عليه أكثر أهل العلم ، من الصحابة ومن بعدهم وذكر عددا منهم (ه) .

أدلتهم:

الدليل الأول:

حديث الباب ، وفيه : (وقد صليت مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ومع أبي بكر ، ومع عمر ، ومع عثمان ، فلم أسمع أحدا منهم يقولها ، فلا تقلها إذا أنت صليت) . وجه الدلالة : ظاهرة في الإسرار ببسم الله الرحمن الرحيم .

⁽١) : الأوسط : (٣ / ١٢٧) ، المصنف لابن أبي شيبة : (١ / ٤٤٨) .

⁽٢) : المستوعب : (٢ / ١٤٧) ، التحقيق مع تنقيح التحقيق : (١ / ٣٥٣ أيمن شعبان) ، مسائل أحمد وإسحاق (٢٠٤/١)

⁽٣) : المصنف لابن أبي شيبة : (١ / ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩) ، الأوسط : (٣ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩) .

⁽٤) : الأصل : (١ / ٣) ، الهداية : (١ / ٤٥) ، بدائع الصنائع : (١ / ٤٧٧) ، مختصر اختلاف العلماء : (١ / ٢٠١) .

⁽٥) : سنن الترمذي : (۲ / ۲۲ – ۲۳) .

_ (۲۲۲) م / ۱۸۰ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم

وتعقب الحديث من أربعة أوجه:

الوجه الأول :

مدار الحديث على (ابن عبد الله بن مغفل وهو مجهول) .

قال ابن عبد البر: (مجهول) (١) .

وذكر النووي (٢): (أن الحفاظ قد ضعفوا حديث عبد الله بن مغفل ، السندي أخرجه الترمذي ، وأنكروا على الترمذي تحسينه ، كابن خزيمة وابن عبد البر والخطيب) .

والجواب عنه بأجوبة ثلاثة :

الجواب الأول: الرجل الجهول في السند قد ثبت أن اسمه يزيد (٣) .

الجواب الثاني : قد روى عنه ثلاثة ، * قيس به عباية * * وابن بريدة * * وأبو سفيان ، قال الجواب الثاني : قد روى عنه ثلاثة ، * قيس به عباية عن ابن مغفل برواية هؤلاء الثلاثة عنه).

الجواب الثالث: قال الزيلعي: (ثم إن من ضعفه بابن مغفل، قد احتحوا في هده الجواب الثالث: قال الزيلعي: (ثم إن من ضعف منه) (ه) .

الوجه الثاني :

تفرد به أبو نعامة قيس بن عباية (٦) .

(١) : قال ابن عبد البر : (ولم يرو عنه إلا رجل واحد ، فهو مجهول عندهم ، والجهول لا تقوم به حجة) الإنصاف : (١٦٧)

 ⁽۲): الحلاصة: (۱ / ۳۲۹) . وانظر تنقيح أحاديث التحقيق: (۱ / ۳۵۵ أيمن شعبان) .

⁽٣) : تعجيل المنفعة : (٤٥١ إكرام الله) .

⁽٤) : نصب الراية : (١ / ٨٠٨ - ٤٠٩) .

⁽٥): نصب الراية: (١/٩٠٤).

⁽٢): نصب الراية: (١/ ٩٠٤)

^{**} قيس بن عباية أبو نعامة الزماني البصري وقال غندر عن شعبة عن زيد القيسي روى عنه الجريري وزياد بن مخراق وعثمان بن غياث وراشد أبو محمد ، قال ابن معين : بصري ثقة ، التاريخ الكبير : (٧ / ١٥٦) ، الجرح والتعديل (٧ / ١٠٢).

^{**} عبد الله بن بريدة بن حصيب الأسلمي قاضي مرو ، عن أبيه سمع سمرة وعمران بن الحصين ، ثقة روى له الستة . التاريخ الكبير : (٥ / ٥٩) ، الكاشف : (١ / ٥٤٠) .

^{**} وأبو سفيان : (تقدمت ترجمته : ص ۲۰۲) .

_ (٢٢٣) م / ١٨٠ ___ باب: ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم

وأجيب عنه بأمرين :

الأمر الأول: تفرد أبو نعامة به ، غير صحيح ، فقد تابعه عبدالله بن بريدة ، قال الزيلعي : وهو أشهر من أن يثني عليه ، وأبو سفيان : طريف بن شهاب ، وهو وإن تكلم فيه ، ولكنه يعتبر به ما تابعه عليه غيره من الثقات (٢) .

الأمر الثاني : ثم إن قيس بن عباية وثقه ابن معين وغيره وقال ابن عبد البر: (هو ثقة عند جميعهم) (٣) .

الوجه الثالث:

وقالوا: إن ابن عبد الله بن مغفل وأبو نعامة لم يحتج بهما صاحبا الصحيح.

وأجيب عنه: ليس هذا لازما في صحة الإسناد ، ولئن سلمنا فقد قلنا : إنه حسن ، والحسن يحتج به (٤) .

الوجه الرابع:

أن في سنده **سعيد بن إياس الجريري ، وكان قد اختلط .

ويجاب عنه : أن الراوي عنه **إسماعيل بن علية ، وهو ممن روى عنه قبل الإختلاط (١) .

⁽١): المصدر السابق.

⁽٢): الإنصاف: (١/ ١٦٦).

⁽٣): نصب الراية: (١/٨٠٤).

⁽٤) : الكواكب النيرات : (٣٥ حمدي السلفي) .

^{**} الجريري: هو سعيد بن إياس الجريري أبو مسعود البصري ، ثقة تغير قليلا ، ضعفه القطان ، وقال النسائي : من سمع منه بعد الاختلاط فليس بشيء . وأشار الدارقطني إلى شبه ذلك روى عنه في الاختلاط يزيد بن هارون وابن المبارك وابن أبي عدي ، كلما روى عنه مثل هؤلاء الصغار ، فهو يختلط ، إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة وإسماعيل بن علية وعبد الأعلى أصحهم سماعا سمع منه قبل أن يختلط بثماني سنين وسفيان الثوري وشعبة صحيح ، توفي الجريري سنة أربع وأربعين ومئة . من تكلم فيه وهو موثق : (٨٤ عمد شكور) ، معرفة الثقات : (١ / ٣٩٤ البستوي) .

[&]quot; إسماعيل بن عليه ، قال النسائي : ثقة ثبت ، ووثقه أبو داود . تاريخ بغداد : (٦ / ٢٣٥) ، قذيب الكمال : (٢ / ٢٩ – ٣٠) .

_ (٢٢٤) م / ١٨٠ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم

قال الزيلعي: وبالجملة فهذا حديث صريح في عدم الجهر بالتسمية وهو وإن لم يكن من أقسام الصحيح ، فلا يترل عن درجة الحسن وقد حسنه الترمذي ، والحديث الحسن يحتج به ، لا سيما إذا تعددت شواهده وكثرت متابعاته (١) .

الدليل الثاني:

عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يستفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾) (٢) . وجه الدلالة : فيه دليل على أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان يسر بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) .

وتعقب من وجهين:

الوجه الأول :

قالوا: بأن ** أبا الجوزاء ، لا يعرف له سماع من عائشة ، وحديثه عنها مرسل (٣) .

وأجيب عنه بوجهين :

الأول: يكفي أنه حديث أودعه مسلم في صحيحه وليس له في مسلم غير هلذا الحديث (٤) .

⁽١): نصب الراية: (١ / ٩٠٤).

⁽٢) : سبق تخويجه : (ص ٢٠١) .

⁽٣) : الإنصاف : (١٧٤ وبعدها) .

⁽٤) : نصب الراية : (١ / ١١٠) .

^{**} أبو الجوزاء : أوس بن عبد الله الربعي البصري من كبار العلماء ، حدث عن عائشة وابن عباس وعبدالله بن عمرو بن العاص روى عنه أبو الأشهب العطاري وعمرو بن مالك النكري وبديل بن ميسرة وجماعة ، قتل أبو الجوزاء سنة ثلاث وثمانين في الجماجم ، وثقه أبو حاتم وأبو زرعة وغير واحد . سير أعلام النبلاء : (٤ / ٣٧١) ، التاريخ الكبير : (٢ / ٣٠)) ، الجرح والتعديل : (٢ / ٣٠) ، قذيب التهذيب : (1 / ٣٠٤) .

_ (٢٢٥) م / ١٨٠ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم

-

الثاني: أن أبا الجوزاء ثقة كبير ، لا ينكر سماعه من عائشة وقد احتج به الجماعة (١) .

وقد أورد ابن حجر (٢): بسند الفريابي في كتاب الصلاة عن أبي الجوزاء ، قال : أرسلت رسولا إلى عائشة يسألها ، فذكر الحديث ، فهذا ظاهره أنه لم يشافهها ، لكن لا مانع من جواز كونه توجه إليها بعد ذلك ، فشافهها ، على مذهب مسلم ، في إمكان اللقاء والله أعلم) .

الوجه الثابي :

أنه روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آلــــه وســـلم ، كان يجهر ٣٠) .

وأجيب عنه: أن ما روي عن عائشة من الجهر فكذب بلا شك ، فيه **الحكم بن عبد الله بن سعد ، وهو كذاب دحال ، لا يحل الإحتجاج به (٤).

وتعقب حديث: (عائشة أيضا (ومافي معناه): بأن المراد كانوا يفتتحون سورة الفاتحة لا بالسورة ، قال النووي (ه): (وهذا التأويل متعين للجمع بين الروايات ، لأن البسملة مروية عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، فعلا ، ورواية عن النبي صلى الله عليه وعلى آلسه وسلم ، ولأن مثل هذه العبادات وردت ، عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، وهما ممن صح عنهما الجهر بالبسملة ، فدل على أن مراد جميعهم اسم السورة

⁽١): نصب الراية: (١/ ١٠٤).

⁽٢) : قذيب التهذيب : (١ / ١٩٤) .

⁽٣) : الدارقطني : (٣٠٨) كتاب الصلاة : باب : وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ، والجهر بما ... ، الحديث (١١٧٣)

⁽٤): نصب الراية: (١/ ١٠٤).

⁽٥) : المجموع : (٣ / ٣٠٧ ، ٣٠٨) .

^{**} الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي ، جاهل كذاب ، تركوه كان ابن المبارك يوهنه ، ونحى أهمد عن حديثه . التاريخ الكبير : (٢ / ٣٤٥) ، أحوال الرجال : (١٥٩ السامرائي) .

_ (٢٢٦) م / ١٨٠ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم

وقد ثبت أن أول الفاتحة البسملة فتعين الابتداء بما) .

الدليل الثالث:

عن أنس ، قال : (كان رسول الله وأبو بكر وعمر وعثمان يفتتحون القراءة بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾) (١) .

وتعقب الحديث بعدة تعقبات منها:

التعقب الأول :

قالوا: (بأن الحديث قد جاء على روايات مختلفة ، فيكون من باب الحديث المضطرب) (٢). والجواب عنه: أنه الاضطراب في الروايات: وإن كانت الرواية قد اختلف فيها على أنس

على وجوه أربعة كلها صحيحة ولا منافاة بينها :

الوجه الأول:

جاء عنه أنه قال: (كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأبو بكر وعمر وعتمان، يفتتحون القراءة بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلْمِينَ ﴾ .

قال الحازمي: (وهذا أصح الروايات عن أنس ... وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراج هذه الرواية لسلامتها من الاضطراب) ٣٠).

⁽١) : أخرجه البخاري : (١٥٥) كتاب الأذان : باب : ما يقول بعد التكبير ، الحديث (٧٤٣) .

ومسلم : (١٧١) كتاب الصلاة : باب : حجة من قال لا يجهر بالبسملة ، الحديث (٣٩٩) .

وأبو داود : (١٢٢) كتاب الصلاة : باب : من لم يو الجهو ببسم الله الرحمن الرحيم ، الحديث (٧٨٧) .

والنسائي : (١٢٥) كتاب الآفتتاح : باب : البداءة بفاتحة الكتاب قبل السورة ، الحديث (٩٠٣) .

وابن ماجة : (١١٦) كتاب إقامة الصلوات : باب : افتتاح القراءة ، الحديث (٨١٣) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٤٣٥) ، (١١٤٢) .

⁽٢) : التمهيد : (٢ / ٢٣٠) ، المجموع : (٣ / ٣٠٨) .

⁽٣) : الإعتبار : (٨٣ – ٨٤) ، والحديث سبق تخريجه .

_ (٢٢٧) م / ١٨٠ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم

الوجه الثابي :

جاء عنه ، أنه قال : (صليت خلف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وأبي بكر وعمر وعثمان ، فلم أسمع أحدا منهم يجهر بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) (١) .

وهذه من مفاريد مسلم كما نص عليه الحازمي (٢).

وتعقب : بأن هذه رواية بالمعنى للفظ الأول فعبر عنها الراوي على قدر فهمه فأخطأ ٣٠٠ .

الوجه الثالث:

قال الحازمي (٥): (هذا صحيح لا نعرف له علة أخرجه البخاري).

وفيه دلالة : على الجهر مطلقا ، وهذا يتناول الصلاة وغيرها .

الوجه الرابع:

في رواية أن أبا مسلمة ، سأل أنسا ، فقال : (أكان رسول الله صلى الله عليه وعلى آلـــه وسلم ، يستفتح بــ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ ، أو (ببسم الله الرحمن الرحيـم) ، فقال إنك لتسألني عن شيء ، لم أحفظه وما سألني عنه أحد قبلك) (١) .

قال الحازمي ٧١ : (فهذه الروايات كلها صحيحة مخرجة في كتب الأئمة) .

⁽١) : يأتي تخريجه بنحوه : (ص ٢٤١) .

⁽٢): الإعتبار: (٨٣ ، ٨٤) .

⁽٣): المجموع: (٣ / ٣٠٨).

⁽٤) : أخرجه البخاري : (١٠٠) كتاب فضائل القرآن : باب : مد القرآن ، الحديث (٢٠٠) .

⁽٥): الإعتبار: (٨٣ ، ٨٤) .

⁽٦) : أخرجه الدارقطني : ٣١٥) كتاب الصلاة : باب : ذكر اختلاف الرواة في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، (١١٩٥) وقال الدارقطني : هذا إسناد صحيح . وانظر الإعتبار : (٨٣ ، ٨٤) ، والتحقيق : (٢ / ٢٢٥ قلعجي) .

⁽٧) : الإعتبار : (٨٤) .

_ (٢٢٨) م / ١٨٠ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم

التعقب الثاني :

أنه قد نقل عن أنس ضد هذا (١) ، فقد روى الدارقطني (١) : عنه قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم) .

وأجيب عنه: أن التعوض بالطعن لحديث أنس لا وجه له لأمرين ٣٠):

الأمر الأول: لاتفاق الأئمة على صحته.

الأمر الثاني : وقد عورض بما لا يقارب سنده في الصحة .

التعقب الثالث:

أنه قد روي عنه إنكار هذا في الجملة (٤) .

وأجيب: بما قاله ابن عبد البر:

(الذي عندي أنه من حفظ عنه ، حجة على من سأله في حين نسيانه) (٥) .

أقول: وأيضا هو لم يجزم بخطأ السائل، وإنما نسي وهو أمر من طبيعة البشر، وعليه فـــلا ترد تلك الرواية التي صحت عنه، والله أعلم.

القول الثاني: ﴿ أَنَّهُ يَقْرُؤُهُمْ وَيَجْهُرُ هُمَّا ﴾ :

قال الترمذي (٦): (وقد قال بهذا عدة من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه

^{(1) :} التحقيق : (Y / 077 القلعجي) ، أحكام البسملة للفخر الرازي : (Y / 077

 ⁽٣٠٧): السنن : (٣٠٧) كتاب الصلاة : باب : وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة ، والجهر بها واختلاف الروايات في ذلك ، الحديث (١١٦٧) ،

وقال ابن الجوزي : في الجملة : لا يثبت عن أنس شيء من هذا ، بل قد صحت الأحاديث عنه بخلافه قولا وفعلا . التحقيق : (٢ / ٢٤٢ قلعجي) .

⁽٣) : التحقيق : (٢ / ٣٥) قلعجي) .

⁽٤) : التحقيق : (٢ / ٢٢٥ قلعجي) ، أحكام البسملة : (٦٤) .

⁽٥) : الإنصاف : (٢٣١) .

⁽٦) : سنن الترمذي : (٢ / ٦٣ مع التحفة) .

_ (٢٢٩) م / ١٨٠ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم

وعلى آله وسلم ، منهم : (أبو هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير(١)) .

قلت: ومنهم: (عمر (في رواية) ، وأبي بن كعب ، وأبي قتادة ، وأبي سعيد ، وقيـــس بن مالك ، وعبد الله بن أبي أوفى ، وشداد بن أوس ، والحسن بن علي ، ومعاويـــة (٢)) ، ومن بعدهم من التابعين .

قلت: ومنهم: (عطاء ، وطاووس ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير) (٣) ، (وسيعيد بين المسيب ، وأبو وائل ، وابن سيرين ، وعكرمة ، وعلي بن الحسن ، وابنه محمد بن علي ، وسالم بن عبد الله ، ومحمد بن المنكدر وغيرهم) (٤) رأوا الجهر ب (بسم الله الرحمين الرحيم) وبه يقول الشافعي (٥) .

أدلـــهم:

الدليل الأول:

حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، قال : (كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يفتتح صلاته بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) (١) .

وجه الدلالة: يفتتح صلاته دليل على أنه يجهر بـ (بسم الله) .

وناقش الترمذي الدليل فقال: هذا الحديث ليس إسناده بذاك (٧).

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، قال : (كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم) (٨) .

⁽١) : الأوسط : (٣/ ١٢٩).

⁽٢): الجموع: (٣/ ٢٩٨).

⁽٣) : الأوسط : (٣ / ١٣٩) ، المصنف لعبد الرزاق : (٢ / ٩٩) .

⁽٤): المجموع: (٣/ ٢٩٨).

⁽٥) : الأم : (1 / ٢١١) ، المجموع : (٣ / ٢٩٨) ، مغنى المحتاج : (1 / ٢٥٢) .

⁽٦) : لم أجده (عند أبي داود) .

⁽٧) : سنن الترمذي : (۲ / ٦٥ مع التحفة) .

 ⁽A): أخرجه الدارقطني: (1 / ٣٠٣) كتاب الصلاة: باب: وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر ...
 الحديث (١١٤٨) وسكت عليه الحافظ في تلخيص الحبير (1 / ٣٨٤) .

_ (٢٣٠) م / ١٨٠ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم

وجه الدلالة: ظاهر الدلالة على الجهر.

الدليل الثاني:

عن نعيم بن عبد الله المجمر ، قال : (صليت وراء أبي هريرة رضي الله عنه ، فقرأ : (بسم الله الوحمن الرحيم) ، ثم قرأ بأم الكتاب ، حتى إذا بلغ : ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِينَ ﴾ ، قال : (آمين) ، وقال الناس : آمين) (١) .

وجه الدلالة : من الروايتين : قوله (قيرأ) ، وقوله (جهر) ، دليلان على أنه كيان يجهر بمما .

ونوقش الدليل من وجوه ثلاثة (٣):

الوجه الأول:

أنه معلول ، فإن ذكر البسملة مما تفرد به نعيم بن المجمر من بين أصحاب أبي هريسرة ، وهم ثمانمائة ما بين صاحب وتابع ، ولا يثبت عن ثقة من أصحابه عن أبي هريرة أنه كان يجهر بالبسملة ، إلا عن نعيم عنه .

وأجيب عنه: بأن أبا نعيم ثقة ، والزيادة من الثقة مقبولة .

و يجاب عنه:

أولا: بأن ذلك ليس مجمعا عليه ، بل فيه خلاف مشهور ، فمن الناس من يقبل زيادة الثقة مطلقا ، ومنهم : من لا يقبلها ، والصحيح التفصيل ، وهو أن تقبل في موضع دون موضع ، فتقبل إذا كان الراوي الذي رواها ثقة حافظا ثبتا والذي لم يذكرها مثله أو

⁽١) : رواه النسائي : (١٢٦) كتاب الصلاة : باب : قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ، الحديث (٩٠٦) .

⁽٢): تنقيح التحقيق: (٢ / ٢٢٧ قلعجي) ، قال الذهبي: سنده قوي .

⁽٣): نصب الراية: (١ / ١١٤).

_ (٢٣١) م / ١٨٠ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم

دونه في الثقة .. ، وتقبل في موضع آخر لقرائن تخصها .. وزيادة نعيم المجمر التسمية في هذا الحديث مما يتوقف فيه بل يغلب على الظن ضعفه .

ثانيا: ولو سلمنا صحتها فلا حجة فيها لمن قال بالجهر ، لأنه قـــال : فقرأ أو فقال : بسم الله الرحمن الرحيم ، وذلك أعم من قراءتها سرا أو جهرا ، وإنما هو حجة على من لا يرى قراءتها .

الوجه الثاني :

أن قوله : فقرأ : أو قال : ليس بصريح أنه سمع منه إذ يجوز أن يكون أبو هريرة أخبر نعيما بأنه قرأها سرا ويجوز أن يكون سمعها منه في مخافتة لقربه منه (١) .

الوجه الثالث:

أن قوله إني لأ شبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إنما أراد به أصل الصلاة ومقاديرها وهيئتها وتشبيه الشيء بالشيء لا يقتضي أن يكون مثله من كل وجه . بل يكفى في غالب الأفعال ، وذلك متحقق في التكبير وغيره دون البسملة (٢) .

الوجه الرابع:

قال الذهبي: (والحديث يدل على أنها غير أم القرآن) ٣٠٠ .

الدليل الثالث:

عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها ، أنها ذكرت أو كلمة غيرها : قراءة رسول الله صلى الله عنها ، عنها ، ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلْمِينَ عَلَيه وعلى آله وسلم ، (بسم الله الرحمن الرحيم) ، ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلْمِينَ ﴾

⁽١) :وانظر التحقيق ومعه تنقيح التحقيق : (٢ / ٢٢٧) .

⁽٢): المصدر السابق.

⁽٣) : تنقيح التحقيق : (٢ / ٢٢٧) .

_ (٢٣٢) م / ١٨٠ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم

اَلرَّحْمَانِ اَلرَّحِيمِ ﴿ مَالِكِ يَوْمِ اللَّينِ ﴾ ، يقطع قراءته (١) .

قال أبو داود : وسمعت أحمد يقول : القراءة القديمة ﴿ مَالِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ (٢) .

وجه الدلالة : قوله يقطع قراءته دليل على أنه يجهر .

ونوقش الدليل من أربعة أوجه (٣) :

الوجه الأول:

أنه ليس صريحا في الجهر ، ويمكن ألها سمعته سرا في بيتها لقربها منه .

الوجه الثابي :

أن مقصودها الإخبار بأنه كان يرتل قراءته حرفا حرفا ، ولا يسردها .

الوجه الثالث:

أن المحفوظ فيه ، والمشهور : أنه ليس في الصلاة ، وإنما قوله : في الصلاة زيادة من ** عمر بن هارون وهو مجروح تكلم فيه غير واحد من الأئمة .

قال أهمد بن حنبل: (لا أروي عنه شيئا) .

وقال ابن معين : ليس بشيء : (وكذبه ابن المبارك) .

(١) : أخرجه أبو داود : (٥٦٦) كتاب الحروف : باب : رقم (٤٠٠١) .

والداوقطني : (٣١٠) : كتاب الصلاة : باب : وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر بما واختلاف الروايات في ذلك ، الحديث (١٩٧٨) ، وقال الدارقطني : إسناده صحيح وكلهم ثقات .

قلت : فيه ابن جريج مدلس وقد عنعن ، وانظر الارواء : (٢ / ٦١) وقد صححه الألبايي بمتابع له .

والحاكم : (1 / ٤٩٧ – ٤٩٨) كتاب الإمامة وصلاة الجماعة : باب : لا يعلم ختم السورة حتى تترّل بسم الله الرحمن الرحيم ، الحديث (٨٨٠) ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

وانظر الحلاصة : (1 / ٣٦٥ – ٣٦٦) ، والدراية : (1 / ١٣٤) .

(٢) : سورة الفاتحة ، آية رقم : (٤) .

(٣) : وانظر نصب الراية : (١ / ٤٢٨) .

^{**} عمر بن هارون البلخي الحافظ ، عن جعفر بن محمد ، وثور ، وابن جربيج ، وخلق ، وعن أحمد ، والأشج ، ونصر بن علي ،
واه الهمه بعضهم ، من كبار التاسعة ، مات سنة : (١٩٤) ت ق .
الكاشف : (٢ / ٧٠) ، التقريب : (٢ / ٧٠) .

_ (٢٣٣) م / ١٨٠ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم

الوجه الرابع: أن يقال: غاية ما فيه أمران:

الأمر الأول: أنه عليه السلام جهر بها مرة أو نحو ذلك ، وليس فيه دليل على أن كل إمام يجهر بها في صلاة الجهر دائما ، ولو كان ذلك معلوما عندهم لم يختلف فيه ، ولم يقع فيه شك ، ولم يحتج أحد إلى أن يسأل عنه . ولما أنكره عبد الله بن المغفل وعده حدثا ...

الأمر الثاني: أو يقال: هو محمول على التعليم لأن أنسا رضي الله تعالى عنه أخبر عنه أنه عليه الصلاة والسلام كان يجهر بها (١).

الدليل الرابع:

عن قتادة قال: سئل أنس كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قرا : (كانت مدا ، ثم قرأ : (بسم الله الرجمن الرحيم) ، يمد (بسم الله) ، ويمد (الرحمن) ، ويمد (الرحمن) ، ويمد (الرحيم) ، رم

وجه الدلالة: فيه دلالة على الجهر مطلقا ، يتناول الصلاة وغيرها لأن قراءة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لو اختلفت في الجهر ، بين حالتي الصلاة وغيرها ، لبينها أنس ولما أطلق حوابه (٣) .

الدليل الخامس:

عن على رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ : (بسم الله الرحمن الرحيم) في صلاته) (؛) .

⁽١): الهداية: (١/ ٥٥).

⁽٣) : البخاري : (٩٠٣) كتاب فضائل القرآن : باب : مد القراءة ، الحديث (٩٠٤٦) . وتفرد به وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٤٠٩) .

⁽٣) : الإعتبار : (٨٤) ، المجموع : (٣ / ٤٠٤ ، ٤٠٤) .

⁽٤) : رواه الدارقطني : (١ / ٣٠٢) وقال : إسناد على لا بأس به . وقال المزي : هذا إسناد لا يقوم به حجة وسليمان هذا لا أعرفه ، انظر نصب الراية : (١ / ١ ، ٤) .

_ (٢٣٤) م / ١٨٠ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم

=

وجه الدلالة : قوله : يقرأ : (بسم الله) في صلاته دليل على أنه يسمع فهو دليل على الجهر .

ونوقش الدليل: بأن سنده ضعيف (١).

وفي المسألة قولان آخران لم يذكرهما الترمذي وهما :

القول الثالث : (لا يسن قراءها في الصلاة) :

لا يسن في الصلاة قراءة : (بسم الله الرحمن الرحيم) في المكتوبة لا سرا ولا جــهرا ، وإن قرأها لم يجهر بما .

وبه قال : مالك ، ثم قال : وهي السنة وعليه أدركت الناس (٢) .

أدلـــهم:

الدليل الأول:

ألها لو كانت من الحمد ، لكان عليه الصلاة والسلام بين ذلك بيانا مستفيضا ، على عادت ه في بيان القرآن ، ولو فعل ذلك لا نقطع العذر ولم يقع خلافها كسائر آياتها ٣٠.

الدليل الثاني:

ولحديث أبي هريرة مرفوعا: [قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين] (٤) .

⁽٢) : المعونة : (١ / ٢١٧) .

⁽٣) : المعونة : (١ / ٢١٧) .

 ⁽٤): الترمذي: (٦٦٣ ، ٦٦٣) أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: باب: ومن سورة فاتحة الكتاب،
 رقم الحديث (٢٩٥٣) .

أخرجه مسلم : (١٦٩) كتاب الصلاة : باب : وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ... ، الحديث (٣٩٥) .

أبو داود : (١٣٦ ، ١٢٧) كتاب الصلاة : باب : من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ، الحديث (٨٢١) .

النسائي : (١٢٦) كتاب الافتتاح : باب : ترك قراءة بسم الله الوحمن الوحيم في فاتحة الكتاب ، الحديث (٩١٠) .

ابن ماجة : (٥٤٠) كتاب الأدب : باب : ثواب القرآن ، الحديث (٣٧٨٤) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٤٩٣٥) .

_ (٢٣٥) م / ١٨٠ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم

هذا الخبر فيه وجهان :

الوجه الأول: أنه بين كيف قسمة السورة ، فبدأ بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ فلو كانت التسمية منها لبديء بها (١).

الوجه الثاني : أنه بين القسمة بالآيات ، وفي اثبات القسمة إبطال لهذا المعنى (٢) .

الدليل الثابي :

وحديث عبد الله بن مغفل رضي الله تعالى عنه ، وشاهده : (أي بني محدث) ٣٠) . وجديث عبد الله بن مغفل رضي الله الرحمن الرحيم) في أول السورة محدث .

وتعقب: بأن هذا القول من مالك رحمه مبني على أن البسملة عنده ليست مــن الفاتحــة ولهذا لا يرى قراءتما في سر ولا جهر، وهذا مردود من وجهين:

الوجه الأول : قوله تعالى : { أقرا باسم ربك الذي حلق }(،) .

الوجه الثانى: بكتابتها في المصحف الشريف.

القول الرابع: (أنه مخير):

قال ابن المنذر: وقالت طائفة: (المصلي بالخيار إن شاء جهر وإن شاء أخفاها) ، وممن قال ابن المنذر: وقالت طائفة : (المحكم في (رواية أخرى عنه) وإسحاق بن راهويه)(ه) ، وابن أبي ليلي (١) .

⁽١): المعونة : (١ / ٢١٧) .

⁽٢): المصدر السابق.

⁽٣) : (قد سبق تخریجه : ص ۲۲۰) .

⁽٤) : سورة القلم آية رقم (١)

⁽٥): الأوسط: (٣/ ١٢٩).

⁽٦): المجموع: (٣ / ٣٠٧ – ٣٠٨).

_ (٢٣٦) م / ١٨٠ ____ باب: ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم

دليلهم:

قالوا: لما ثبت ترك الجهر بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) ، وثبت حديث أبي هريرة أنــه جهر بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) ، كان المصلي بالخيار (١) .

السراجسع:

يترجح عندي القول الأول وهو: أن الأسرار بها هو المشروع لقوة ما استدل به أصحاب هذا القول ، ولا بأس بالجهر أحيانا بالبسملة لصحة بعض الأحاديث فيها ، كحديث نعيم المحمر عن أبي هريرة به ، والله أعلم .

(١): الأوسط: (٣/ ١٢٩).

_ (٢٣٧) م / ١٨١ _____ باب: من رأى الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم

ساق الترمذي بسنده عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، قال : (كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يفتتح صلاته ببسم الله الرحمن الرحيم) (١) .

(١): سبق الكلام عليه: (ص ٢٢٩).

ملاحظة : وقد سبق الكلام عن هذه المسألة في الباب السابق .

_ (٢٣٨) م / ١٨٢ باب: ما جاء في افتتاح القراءة بـ (١٣٨) م / ١٨٢ باب: ما جاء في افتتاح القراءة بـ

ساق الترمذي بسنده عن أنس رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله وأبو بكر وعمر وعثمان يفتتحون القراءة بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾) (١) . قال أبو عيسى : (هذا حديث حسن صحيح) .

فقم المسألة: افتتاح القراءة بر ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلْمِينَ ﴾.

وقد اختلف العلماء هل يفتتح القراءة بـ ﴿ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾، ولا يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) على قولين : الله الرحمن الرحيم) على قولين : القول الأول : (يفتتح القراءة بالفاتحة ويسر بالبسملة) :

وقد دل عليه حديث الباب وليس معنى هذا الحديث ألهم لا يقرأون البسملة ، ومما يؤيد هذا ما نقله الترمذي عن الشافعي حيث قال : (إنما معنى هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يفتتحون القراءة بـ { الحمد لله رب العالمين } معناه ألهم كانوا يبدأون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة ، وليس معناه ألهم كانوا لا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم) (٢) .

وممن قال يفتتح الصلاة بالفاتحة ما نقله الترمذي رحمه الله في سننه حيث قال: (والعمل على هذا عند أهل العلم كانوا يفتتحون القراءة بــــ ﴿ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ۞ ﴾ ، من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم) ٣) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٢ / ٣٦ مع التحفة) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٣٤٦) والبخاري : (١٥٥) كتاب الأذان : باب : ما يقول بعد التكبير ، الحديث (٧٤٣) .

ومسلم : (١٧١) كتاب الصلاة : باب : حجة من قال : لا يجهر بالبسملة ، الحديث (٣٩٩) .

وأبو داود : (۱۲۲) كتاب الصلاة : باب : من لم يرى الجهو بـــ (بسم الله الرحمن الرحيم) ، الحديث (۷۸۲) . والنسائي : (۱۲۵) كتاب الصلاة : باب : البداءة بفاتحة الكتاب قبل السورة ، الحديث (۹۰۳) .

وابن ماجة : (١١٦) كتاب إقامة الصلوات : باب : افتتاح القراءة ، الحديث (٨١٣) .

⁽٢) : سنن الترمذي : (٢ / ٦٧ مع التحفة) .

⁽٢): السابق.

_ (٢٣٩) م / ١٨٢ باب: ما جاء في افتتاح القراءة بـ { الحمد لله رب العالمين }

قلت : وهو قول الترمذي لما استدل له من الأحاديث في الباب وأنه عليه العمل ٣٠) .

أدلتهم:

الدليل الأول:

عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها ، قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم ، يقطع قراءته (بسم الله الرحمن الرحيم) ، ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ۞ أَلَّحْمَنُ ٱلرَّحِيمِ ۞ مَلِكُ يَوْمِ ٱلدِينَ ﴾ (٤) .

وجسه الدلالة: قولها: يقطع قراءته: (بسم الله الرحمن الرحيم)، دل على أنه يقرأ: (بسم الله الرحمن الرحيم) قبل الفاتحة.

الدليل الثابي :

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : (أنه كلن إذا افتتح الصلاة يبدأ : ببسم الله الرحمن الرحيم) (ه) .

ونوقش : بأن سنده ضعيف ، قال الهيثمي : عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري

⁽١) : المصنف لابن أبي شيبة : (١ / ٤٤٩) ، شرح معاني الآثار : (١ / ٢٠٠) .

 ⁽٢) : المصنف لابن أبي شيبة : (١ / ٤٤٩ - ٤٥٠) .

⁽٣) : سنن الترمذي : (٢ / ٦٧ مع التحفة) .

⁽٤) : سبق تخرجه : (ص ٢٣٢) .

_ (۲٤٠) م / ۱۸۲ باب: ما جاء في افتتاح القراءة بـ { الحمد لله رب العالمين }

ضعيف جدا (١) ، قال ابن معين : عبدالرحمن **وأبوه ضعيفان (٢) .

الدليل الثالث:

عن بريدة رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم : ((لا أخرج من المسجد حتى أخبرك بآية ، أو بسورة لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري)) ، فمشى ، وتبعته حتى انتهى إلى باب المسجد ، فأخرج رجله وبقيت الأخرى ، فقلت : أنسي ؟ فأقبل على بوجهه ، فقال : ((بأي شيء يفتتح القرآن إذا افتتحت الصلاة)) ؟ قلت : الصلاة ؟ قلت : (ببسم الله الرحمن الرحيم) ، قال : ((هي هي)) ، مخرج) ، ") .

ونوقش الحديث : بأن سنده ضعيف . قال ابن الجوزي : أما **سلمة ، **وعبد الكريم ، فقال : أحمد ، ويحي : ليسا بشيء ، قال النسائي ويزيد متروك الحديث ، انتهى كلامه (٤) .

القول الثاني: (كراهية قراءها مطلقا):

قلت : وقال به : (عمر ، وعلى ، وعمار ، وأبو جعفر ، وعمر بن عبدالعزيز) (٥) .

(١) : مجمع الزوائد : (٣ / ٩٠٩ دار الريان) .

(٢): نصب الراية: (١ / ١٠١).

(٣) : أخرجه الدارقطني : (٣٠٧) كتاب الصلاة : باب : وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة والجهر بها (١١٧٠)

(٤) : التحقيق : (٢ / ٢١٩ قلعجي) .

(٥) : المصنف لابن أبي شيبة : (١ / ٤٩٩) .

^{**} عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري ، قال أحمد : ليس بشيء ، وضعفه يحيى بن معين وابن عدي . الجرح والتعديل : (٥ / ٢٥٢) ، الكامل : (٤ / ١٤١) .

 ^{**} وأبوه هو عبد الله بن عمر العمري ، ضعفه يحيى بن سعيد ، ويحيى بن معين .
 التاريخ الكبير : (٥ / ١٤٥) ، الكامل : (٤ / ١٤١) .

^{**} سلمه بن صالح الأحمر الكوفي ، قال بن معين ليس بنقة . تاريخ ابن معين : (٣ / ٣٠٤) ، التاريخ الكبير : (٤ / ٨٤) .

^{**} عبد الكريم أبو أمية ، ضعفه أحمد ويجيى والنسائي ، (الكاشف : ١ / ٦٦١) .

_ (۲٤١) م / ۱۸۲ باب: ما جاء في افتتاح القراءة بـ { الحمد لله رب العالمين }

وهو مذهب المالكية:

قالوا: (لا يسن في الصلاة قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في المكتوبة لا سرا ولا جهرا وإن قرأها لم يجهر بها) . قال مالك: (وهي السنة وعليه أدركت الناس) (١) .

أدلتهم:

الدليل الأول:

الله الرحمن الرحيم.

حديث أنس الذي في الباب وله رواية: (لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم) (٢) . وجه الدلالة: ظاهرة أنهم لا يقرأون بسم الله الرحمن الرحيم بدليل قوله لا يذكرون بسم

وتعقب: بأنه لا يلزم من قوله: (كانوا يفتتحون) ألهم لم يقرأوا البسملة سرا (٣). وكذلك قوله: لا يذكرون بسم الله أي (جهرا)، بدليل الرواية الأحرى وفيها: (صليت خلف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأبي بكر، وعمر، فلم يجهوا به (بسم الله الرحمن الرحميم) (٤).

قال الترمذي: [قال الشافعي: إنما معنى هذا الحديث أن النبي وأبا بكر وعمر وعشمان كانوا يفتتحون القراءة ب ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ ، معناه ألهم كانوا يبدأون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة ، وليس معناه ألهم كانوا لا يقرأون (بسم الله الرحمين الرحميم) ، وكان الشافعي يرى أن يبدأ ب (بسم الله الرحمن الرحميم) و (أن) يجهر بحا (إذا جهر بالقراءة)] (ه) .

⁽١) : المدونة : (١ / ١٠٥) ، بداية المجتهد : (١ / ٣٠٤) ، مواهب الجمليل : (٢ / ٢٥١) .

⁽٢) : أخرجه مسلم : (١٦٩) كتاب الصلاة : باب : حجة من قال يجهر بالبسملة ، الحديث (١٩٩) .

⁽٣) : وانظر قول الشافعي كما نقله عنه الترمذي في سننه ، (السنن : ٢ / ٢٧ مع التحفة) .

⁽٤) : أخرجه ابن خزيمة : (1 / ٢٤٩) .

قال الألباني في حاشيته: إسناده صحيح.

⁽٥) : سنن الترمذي : (۲ / ۲۷ مع التحفة) .

_ (۲٤٢) م / ۱۸۲ باب: ما جاء في افتتاح القراءة بـ { الحمد لله رب العالمين }

الدليل الثابي :

وعن أبي هريرة مرفوعا: ((قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين)) (١) ٠

وجه الدلالة من وجهين :

الوجه الأول: أنه بين كيف قسمة السورة فبدأ بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ فلو كانت التسمية منها لبديء بها (٢) .

الوجه الثانى: أنه بين القسمة بالآيات وفي إثبات القسمة إبطال لهذا المعنى (٣) .

الدليل الثالث:

وحديث عبد الله بن مغفل (؛) ، وشاهده : (إذا أنت صليت ، فقـــل : ﴿ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ ، وقال أي بني : (محدث) .

وجه الدلالة: قوله: (محدث) من الحدث في الدين ، فدل على أنه لا يقرأ بـ (بسـم الله الرحمن المرحمن المرحمن الرحمن المرحمن المرحمن الرحمن الرحم

^{(1) :} أخرجه الترمذي : (٣٦٤) أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٩٥٣) . ومسلم : (٣٩٥) كتاب الصلاة : باب : وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ... ، الحديث (٣٩٥) .

وأبو داود : (١٢٦) كتاب الصلاة : باب : من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ، الحديث (٨٢١) .

والنسائي : (١٢٦) كتاب الإفتتاح : باب : توك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب ، الحديث (٩١٠) . وابن ماجة : (٥٤٠) كتاب الأدب : باب : ثواب القرآن ، الحديث (٣٧٨٤) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (16930) .

⁽٢): المعونة: (١/ ٢١٧).

⁽٣): المصدر السابق.

⁽٤) : سبق تخریجه : (ص ۲۲۰) .

_ (٢٤٣) م / ١٨٢ باب: ما جاء في افتتاح القراءة بـ { الحمد لله رب العالمين }

الدليل الرابع: واستدلوا من المعقول فقالوا:

ألها لو كانت من الحمد لكان عليه الصلاة والسلام بين ذلك بيانا مستفيضا على عادته في بيان القرآن ولو فعل ذلك لانقطع العذر ولم يقع خلافها كسائر آياها (١) .

ويجاب عما تقدم: أنه قد صحت بعض الأدلة في قراءة (بسم الله) ، والخلاف في الجهر أو الأسرار بما وليس في عدم قراءتها .

السراجسع:

الذي يترجح عندي هو القول الأول وهو عدم الجهر ببسم الله لقوة ما استدلوا به في الباب

(١): المعونة : (١/ ٢١٧) .

ساق الترمذي بسنده عن عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه ، عن النسبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : ((لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)) (١) . قال أبو عيسى : (حديث عبادة حديث حسن صحيح) .

فقـه المـالة:

وجه الدلالة : وحوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، وأنه لا صلاة بدونها وذلك لكل مصل سواء كان منفردا أو إماما أو مأموما .

وهو ظاهر قول الترمذي رحمه الله حيث قال: (والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، منهم : عمر بن الخطاب (٣) ، وحابر بن عبد الله ، وعمران بن حصين ، وغيرهم) (٣) .

قلت: ومنهم: (عثمان بن أبي العاص، وخوات بن جبير، وأبو هريرة) (؛) · (وأبو سعيد الخدري، وابن عمر، وعبادة بن الصامت، وابن عباس) (ه) · قالوا: (لا تجزئ صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٨) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٤٧) . والبخاري : (١٥٧) كتاب الأذان : باب : وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها ، في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت ، الحديث (٧٥٦) .

ومسلم: (١٦٩) كتاب الصلاة : باب : وجوب القراءة في الفاتحة في كل ركعة ... ، الحديث (٣٩٤) . وأبو داود : (١٢٧) كتاب الصلاة : باب : من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب ، الحديث (٨٢٢) . والنسائي : (١٢٧ دار السلام) كتاب الافتتاح : باب : إيجاب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة ، الحديث (٩١١) .

وابن ماجة : (١١٩) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب : القراءة خلف الإمام ، الحديث (٨٣٧) .

⁽٢): الأوسط: (٣/ ١٠١).

⁽٣) : سنن الترمذي : (٢ / ٦٩ مع التحفة) .

⁽٤): الأوسط: (٣/ ١٠٠).

⁽٥) : المصنف لعبد الرزاق : (٢ / ٩٣) .

قال الترمذي : وبه يقول : (ابن المبارك والشافعي (١) ، (وأحمد في المشهور نقلها عنه الجماعة) ، وعليه إسحاق (٢)) (٣) .

قلت : ومنهم أيضا عطاء (؛) ، والثوري (ه) ، ومالك (١) .

أدلستهم:

الدليل الأول:

حديث الباب وفيه: ((لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب)) ٧٠٠

وجه الدلالة: قوله: لا صلاة [لا] هنا لنفي الحقيقة ، فلا صلاة حقيقية إلا بفاتحة

الكتاب ، فهو دليل صريح على ركنيتها ، لا يحتمل التأويل (٨) .

وتعقب الدليل: أن النفي هنا ليس لنفي الحقيقة ، وإنما هو لنفي الكمال (٥) .

وأجيب عنه من وجهين :

الوجه الأول:

أن رواية للدارقطني (١٠) وغيره ، بلفظ (لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحـــة الكتـــاب) ، تبطل تأويلهم هذا إبطالا صريحا ،وهذه الرواية صحيحة صرح بصحتها أئمة الفن (١١) .

⁽١) : الأم : (١ / ٢١٠) ، المهذب : (١ / ٢٤٢) ، الحاوي : (٢ / ١٣٣) .

 ⁽۲): المسائل الفقهية: (1 / ۱۹۲ دار المعارف) مسائل أحمد لابنه صالح: (۲۱٪ برقم: ۹۲۳) ، المغني: (۲ / ۱۶۲)
 في المشهور عنه قاله القاضي أبو يعلى ، وقال: وعنه رواية: لا تتعين ، نيل المآرب: (1 / ۱۵۲) ، الإنصاف: (۲ / ۶۹) ، الإفصاح: (1 / ۱۲۸) .

⁽٣) : سنن الترمذي : (٢ / ٩٩ مع التحفة) .

⁽٤) : الأوسط : (٣ / ١٠١) .

⁽٥) : المصنف لعبد الرزاق : (٢ / ٩٣) .

⁽٦) : المعونة : (١ / ٢١٦) ، الكافي : (٤٠) ، فتح الجواد : (٥٤ – ٥٥) .

⁽٧) : سبق تخريجه : (ص ٤٤٤) .

⁽A) : التحفة : (۲ / ۲۷) . (9) : بدائع الصنائع : (1 / ٣٩٤) ، التحفة : (٧ / ۲۷) .

^{(10):} سنن الدارقطني : (1 / ٣١٩) كتاب الصلاة : باب : وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة وخلف الإمام (١٣١٢) . وقال : هذا إسناد صحيح .

⁽١١) : وانظر الدراية : (١ / ١٣٧) وقال ابن حجر رجاله ثقات ، (تحفة الأحوذي : ٢ / ٧٠) .

الوجه الثابي :

أن النفي في قوله: ((لا صلاة)) ، إما أن يراد به نفي الحقيقة أو نفي الصحة أو نفي الكمال ، فالأول حقيقة والثاني والثالث مجاز والثاني أعني نفي الصحة أقرب الجحازين إلى الحقيقة ، والثالث أعني نفي الكمال أبعدهما ، فحمل النفي على الحقيقة واجب إن أمكن وإلا فحمله على أقرب المجازين واجب ومتعين ومع إمكان الحقيقة أو أقرب ، لا يجوز حمله على أبعد المجازين . وتوجه النفي هنا إلى الذات ممكن غير متعذر ، لأن المراد بالصلاة هنا المعنى الشرعى لا اللغوي (١) .

ومن الأدلة التي أشار إليها الترمذي :

الدليل الثاني:

أخرج الترمذي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : ((من صلى صلاة لم يقرأ فيه بأم القرآن ، فهي *خداج هي خداج غير تمام)) ، قال : قلت يا أبا هريرة إني أحيانا أكون وراء الإمام ، قال يا ابن الفارسي : فاقرأها في نفسك ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : ((قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، فنصفها لي ونصفها لعبدي ، ولعبدي ما سأل)) ، يقرأ العبد فيقول : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ ، فيقول الله تبارك وتعلى : ((حمدني عبدي)) ، فيقول : ﴿ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، فيقول الله : ((أثنى علي عبدي)) ، فيقول : ﴿ وَالرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، فيقول الله : ((أثنى علي عبدي)) ، فيقول : ﴿ وَالرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ ، فيقول الله : ((أمعدني عبدي ، وهذا لي وبيني وبين عبدي : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينَ ﴾ ، وآخر السورة لعبدي ، ولعبدي ما ولين عبدي : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينَ ﴾ ، وآخر السورة لعبدي ، ولعبدي ما سأل)) ، يقسول : ﴿ آلمَا الصَّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ ٱلَّذِيرَ أَتْعَمْتَ عَلَيْهِ * غَيْرِ سُأَلُ)) ، يقسول : ﴿ آلصَّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ ٱلَّذِيرَ أَتْعَمْتَ عَلَيْهِ * غَيْرِ سُأَلُ)) ، يقسول : ﴿ آلمَا الصَّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ، صِرَاطَ ٱلَّذِيرَ أَتْعَمْتَ عَلَيْهِ * غَيْر

⁽١) : تحفة الأحوذي : (٢ / ٧٠) .

 ⁽۲): أخرجه الترمذي: (۹۹۳) أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: رقم الحديث (۲۹۵۳) .
 ومسلم: (۱۹۹) كتاب الصلاة: باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، الحديث (۳۹۰) .

الدليل الثالث:

وعن عائشة رضي الله تعالى عنها ، قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم يقول : ((كل صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج)) (١) .

الدليل الوابع:

وعن عبد الله بن عمرو ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : ((كل صلة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج ، فهي خداج)) (٢) .

وأبو داود: (۱۲۲) كتاب الصلاة: باب: من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب، الحديث (۸۲۱).
 والنسائي: (۱۲۲) كتاب الصلاة: باب: ترك قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب، الحديث (۹۱۰).
 وابن ماجة: (۱۱۹) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها: باب: القراءة خلف الإمام، الحديث (۸۳۸).
 وانظ, تحفة الأشراف رقم: (۱٤٩٥٥).

(١) : أخرجه ابن ماجة : (١١٩) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : القراءة خلف الإمام ، الحديث (٨٤٠) . قال البوصيري : إسناده ضعيف لتدليس محمد بن إسحاق : (الزوائد : ١٣٩) .

ويشهد له حديث أبي هريرة السابق .

(٢) : أخرجه ابن ماجة : (١١٩) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها ، الحديث (٨٤١) .

قال البوصيري في الزوائد : (١٣٩ _ ١٤٠) : إسناد الوليد بن عمرو ذكره ابن حبان في الثقات ولم أر فيه جرحا لأحد وباقي رجاله ثقات رواه الدارقطني في سننه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

قلت : الحديث الذي أشار إليه أخرجه الدارقطني في سننه : (1 / ٣١٨ – ٣١٩) كتاب الصلاة : باب : وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة وخلف الإمام ، الحديث (١٢١٠) .

وقال الدارقطني : ** محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير : ضعيف .

خداج: أصلها خدج, وخدج الصلاة نقصها ، وقال السرقطي: أخدج الرجل صلاته: إخداجا إذا نقصها .
 ومعناه: أتى بما غير كاملة ، وفي التهذيب عن الأصمعي: (الخداج) : النقصان ، وأصل ذلك من خداج الناقة .
 الغريب لأبي عبيد: (1 / 70) ، النهاية في غريب الحديث: (7 / 7) ، المصباح المنبر: (٨٨) .

^{**} محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي المكي عن عطاء وليس بذاك الثقة ، وقال يحي بن معين : ليس حديثه بشيء ، وقال أبو وقال أبو حاتم : ليس بذاك الثقة ، ضعيف الحديث ، وقال أبو زرعة لين الحديث وقال مرة : ليس بقوي قال الذهبي ضعفوه ، وبعضهم تركه ، التاريخ الكبير : (١٤٢/١) ، الجرح والتعديل : (٣٠٠/٧) ، المغني في الضعفاء :(٩٦/٢)

ونوقشت الأدلة السابقة من وجهين :

الوجه الأول:

أن قوله: فهي خداج ، ليس في ذلك دليل على أنه أراد بذلك الصلاة ، التي تكون وراء الإمام . قد يجوز أن يكون عنى بذلك الصلاة التي لا إمام فيها للمصلي وأخرج من ذلك المأموم بقوله: ((من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له..)) ، فجعل المأموم في حكم من يقرأ بقراءة إمامه ، فكان المأموم بذلك خارجا من قوله: ((كل من صلى صلاة فلم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فصلاته خداج)) (١) .

الوجه الثابي :

وقالوا أيضا: أن الخداج معناه النقص وهو لا يستلزم البطلان (٢) .

وأجيب عنه: بأن الأصل أن الصلاة الناقصة لا تسمى صلاة حقيقة (٣) .

الدليل الخامس:

وعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، صلى بأصحابه فلما قضى صلاته أقبل عليهم بوجهه ، فقال : ((أتقرؤون في صلاتكم خلف الإمام ، والإمام يقرأ)) ؟ فسكتوا . فقالها ثلاث مرات ، فقال قائل ، أو قائلون إنا لنفعل ، قال : ((فلا تفعلوا ، وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه)) (٤) .

 ⁽١) : شرح معاني الآثار : (١ / ٢١٥ – ٢١٦) .

⁽٢) : نيل الأوطار : (١ / ٧٨٢) .

⁽٣) : المصدر السابق .

⁽٤) : أخرجه ابن حبان : (٥ / ١٥٢) كتاب الصلاة : باب : صفة الصلاة ، الحديث (١٨٤٤) . والدارقطني : (١ / ٣٣٣) كتاب الصلاة : ياب : ذكر نسخ التطبيق والأمر بالأخذ بالركب ، الحديث (١٢٧٣) . وأخرجه ابن الجوزي في التحقيق بسند الدارقطني : (٢ / ٢٦٦ قلعجي) وسكت عنه .

و في سنده مخلد بن الحسن بن أبي زميل المروزي ، قال عنه أبو حاتم : صدوق ، وقال الذهبي : ثقة .

الجرح والتعديل: (٨ / ٣٤٩) ، تاريخ بغداد : (١٣ / ١٧٥) ، الكاشف : (٢ / ٢٤٨) .

وجه الدلالة : ظاهرة في تعيين الفاتحة دون غيرها .

الدليل السادس:

وعن أبي قتادة رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقرأ في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين ، يطول في الأولى ويقصر في الثانية ، ويسمع الآية أحيانا ، وكان يقرأ في العصر بفاتحة الكتاب وسورتين ، وكان يطول في الركعة الأولى من صلاة الصبح ويقصر في الثانية) (١) .

وجه الدلالة : ظاهرة في تعيين الفاتحة دون غيرها .

قلت: وفي المسألة قول آخر ليس عليه العمل عند أكثر أهل العلم ، ولهـــذا لم يذكــره الترمذي رحمه الله وهو: قول بعض أهل العلم: أن القراءة تصح بغيرهـــا ممـــا تيســر، وتجزيء قراءة آية من القرآن ، من أي موضع كان .

و بهذا القول أخذ به أبو حنيفة (٢) ، وأهمد (في رواية عنه): قال: تصح بغيرها ، نقلها عنه حرب ، ذكره القاضى (٣) ، وكذا حكاه عنه ابن قدامة (٤) .

⁽١) : أخرجه البخاري : (١٥٧) كتاب الأذان : باب : القراءة في الظهر ، الحديث (٧٥٩) .

ومسلم: (١٩٠) كتاب الصلاة : باب : القراءة في الظهر والعصر ، الحديث (٥٩) .

وأبو داود : (١٧٤) كتاب الصلاة : باب : ما جاء في القراءة في الظهر ، الحديث (٧٩٨) .

والنسائي : (١٣٥) كتاب الآفتتاح : باب : إسماع الإمام الآية ، الحديث ، (٩٧٥) .

وابن ماجة : (١١٨) كتاب الصلاة : باب : الجهر بالآية أحيانا في صلاة الظهر والعصر ، الحديث (٨٢٩) مختصرا . وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٢١٠٨) .

 ⁽٢): رؤوس المسائل: (٩٤٩) ، الهداية: (١ / ٤٦) ، اللباب: (١ / ٢٥١ المنبجي) ، بدائع الصنائع: (١ / ٣٩٤) .
 [وهم يرون قراءقما واجبة ، للأحاديث التي فيها ، ولكن ليست فرضا لدلالة الكتاب] (ويأتي تفصيله إن شاء الله) .

⁽٣) : في كتاب الروايتين : (١ / ١١٧ دار المعارف) ، وانظر الإفصاح : (١ / ١٢٨) .

⁽٤) : المغني : (٢ / ١٤٦) .

أدلــــتهم: استدلوا بأدلة من المنقول ومن المعقول.

أما من المنقول:

فالدليل الأول:

استدلوا بقوله تعالى : ﴿ فَٱقَرَّءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرَّءَانَ ﴾ (١)

وجه الدلالة عندهم من أوجه ثلاثة :

الوجه الأول:

أن المراد به القراءة في الصلاة ، بدلالة قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى

مِن ثُلُثَى ِ ٱلَّيْلِ ﴾ ، إلى قوله : ﴿ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِّ ﴾ (١) .

ولم تختلف الأمة أن ذلك في شأن الصلاة في الليل ٣٠٠ .

الوجه الثابي :

وقوله تعالى : ﴿ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرَءَانِ ﴾ ، عموم عندنا في صلاة الليل وغيرها من النوافل والفرائض لعموم اللفظ (؛) .

الوجه الثالث:

قلت : وهو متعقب بأن الآية ليست فيما نحن فيه ، فقد وردت في قيام الليل ، لا في قدر الصلاة (ه) .

⁽١) : سورة المزمل ، آية رقم : (٢٠) .

⁽٢) : المصدر السابق ، أحكام القرآن للجصاص : (١ / ٢٥ دار الفكر) .

⁽٣) : أحكام القرآن للجصاص : (١ / ٢٥ دار الفكر) .

⁽٤) : بدائع الصنائع : (١ / ٣٩٥) ، اللياب : (١ / ٢٥١ المنبجي) .

⁽٥): (المجموع : ٣ / ٢٨٤) .

قلت: والآية مطلقة قيدها الأحاديث السابقة التي نصت على تعيين قراءة الفاتحة .

الدليل الثاني:

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال للمسيء صلاته : ((.. كبر ثم أقرأ ما تيسر معك من القرآن)) (١) ٠

وجه الدلالة : قول { أقرأ ما تيسر } دليل على حواز قراءة غير الفاتحة .

ونوقش الدليل من طريقين (٢):

الأول: بأن الفاتحة تتيسر فيحمل عليها جمعا بين الأدلة أو يحمل على من يحسنها .

الثاني: أو يقال قوله: ((.. أقرأ ما تيسر معك)) مطلقا يقيد، أو عاما يخصص بقوله: ((لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب)).

وأجيب عنه من وجهين ٣٠٠ :

الوجه الأول :

قالوا: قولكم مطلق: فلا نسلم لكم ، أنه مطلق من كل وجه ، بل هو مقيد بقيد التيسير الذي يقتضي التخيير في قراءة كل فرد من أفراد المتيسرات .

وهذا القيد المخصوص يقابل التعيين .

وإنما نظير المطلق الذي لا ينافي التعيين ، أن يقول : اقرأ قرآنا .

م يقول : اقرأ فاتحة الكتاب ، فإنه يحمل المطلق على المقيد حينئذ .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٨١) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء في وصف الصلاة ، رقم الحديث (٣٠٢) .

والبخاري : (١٥٧) كتاب الأذان : باب : وجوب القراءة للإمام والمأموم ، الحديث (٧٥٧) .

ومسلم : (١٧٠) كتاب الصلاة : باب : وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ... ، الحديث (٣٩٧) .

وأبو داود : (١٣٢) كتاب الصلاة : باب : صلاة من لا يقيم صلبه ، الحديث (٨٥٦) .

وابن ماجة : (١٤٨) كتاب الصلاة : باب : اتمام الصلاة ، الحديث (١٠٦٠) .

 ⁽٣) : إحكام الأحكام : (١/ ٢٦١).

الوجه الثابي :

وأما دعوى التخصيص: فأبعد، لأن سياق الكلام يقتضى تيسير الأمر عليه.

وإنما يقرب هذا إذا جعلت " ما " بمعنى الذي ، وأريد بما شيء معين ، وهو الفاتحة ، لكثرة حفظ المسلمين لها ، فهي المتيسرة .

الدليل الثالث:

عن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : (لا صلة إلا بفاتحة الكتاب أو غيرها ..)) (١) .

وجه الدلالة : قوله أو غيرها دليل على جواز قراءة غير الفاتحة .

ونوقش الدليل: بأن سنده ضعيف ، فيه أبو سفيان السعدي .

قال ابن عبد البر: أجمعوا على ضعفه ، وضعفه النووي (٢) .

الدليل الرابع:

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قـــال : ((لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب)) (٣) .

وجه الدلالة من الحديثين : ظاهرة في قوله : ((ولو بفاتحة الكتاب)) ، مما يدل على أن غيرها يقوم مقامها (٤) .

⁽١) : أخرجه ابن ماجة : (١١٩) كتاب الصلاة : باب : القراءة خلف الإمام ، الحديث (٨٣٩) .

بلفظ: ((لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة الحمد لله وسورة في فريضة أو غيرها)) .

انظر تحفة الأشراف رقم : (٤٣٥٩) .

⁽٢) : الزوائد للبوصيري : (١٣٨) ، الخلاصة : (١ / ٣٦٣) .

 ⁽٣) : أخرجه أبو داود : (١٢٦) كتاب الصلاة : باب : من ترك القراءة بفاتحة الكتاب ، الحديث (٨١٩ – ٨٢٠) .
 وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٣٦١٩) ، وضعفه النووي في الحلاصة : (١ / ٣٦٣) .

⁽٤) : وانظر المجموع : (٣ / ٢٨٤) .

=

ونوقش الدليل من وجهين :

الوجه الأول:

بأن سنده ضعيف فيه **اللجلاج ، وضعفه النووي (١) .

الوجه الثاني :

وعلى فرض صحة حديث أبي هريرة ، فإن معنى هذا الحديث أن أقل ما يجزي فاتحة الكتاب ، كما يقال : صم ولو ثلاثة أيام من الشهر ، أي اكثر من الصوم ، فإن نقصت فلا تنقص عن ثلاثة أيام (٢) .

وأما استدلالهم من المعقول فقد قالوا: ولأن سور القرآن في الحرمة سواء بدليـــل تحــريم قراءة الجميع على الجنب وتحريم مس المحدث المصحف (٣).

ونوقش هذا الإستدلال: بأنه لا يلزم من استوائها في الحرمة استواؤها في الإحزاء في الصلاة ، لا سيما وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة في تعيين الفاتحة فوجب المصير إليها (٤) .

السراجسح:

الذي يترجح عندي تعين قراءة الفاتحة في كل ركعة وذلك لقوة ما استدلوا به في الباب ، وعليه أكثر أهل العلم ، ولضعف ما استدل به مخالفوهم ، والله أعلم .

⁽١) : الحلاصة : (١ / ٣٦٣) اهــ . قال النووي : رواه أبو داود بإسناد ضعيف .

⁽٢) : المجموع : (٣ / ٢٨٤) .

⁽٣) : المجموع : (٣ / ٢٨٤) .

⁽٤): المصدر السابق.

^{**} اللجلاج هو : خالد بن اللجلاج السلمي ، مجهول ، من الثامنة . تقريب التهذيب : (١ / ٢١٥) .

ساق الترمذي بسنده عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه ، قال : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قرأ : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِ ۚ وَلَا الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قرأ : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِ ۚ وَلَا الله الله عليه وعلى آله ومد بها صوته) ، ،

قال أبو عيسى : (حديث وائل بن حجر حديث حسن) .

فقــه المسألة: جهر الإمام بأمين أو الإسرار بما .

اختلف العلماء في قول الإمام آمين ، هل يجهر بما أو لا يجهر بما على قولين : فمنهم مـــن قال يجهر بما ومنهم من قال لا يجهر بما .

القول الأول: الجهر بـ (آمين):

قال الترمذي : (وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم) (٢) .

قلت: ومنهم عبد الله بن الزبير ، قال: (ويؤمن من خلفه حتى أن للمسجد للجة) (٣) ، وعن (علي ، وعائشة ، ووائل بن حجر) (٤) ، وعن أبي هريرة (٥) ، والتابعين ومن بعدهم .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٩٦) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٤٨) .

و أبو داود : (١٤٢) كتاب الصلاة : باب : التأمين وراء الإمام ، الحديث (٩٣٢) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٧٥٨) .

الدارقطني : (٣٢٨) كتاب الصلاة : باب : التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بما ، الحديث (١٢٥٣) .

وقال هذا صحيح , وانظر التحقيق : (٢ / ٢٤٦ قلعجي) .

⁽٢) : سنن الترهذي : (٢ / ٧٨ - ٧٩) .

⁽٣): الأوسط: (٣/ ١٣١).

⁽٤) : ناسخ الحديث ومنسوخه ، للأثرم : ١١٠) .

⁽٥) : الأوسط : (٣ / ١٣١) ، والمصنف لعبد الرزاق : (٢ / ٩٦) .

_

قلت : ومنهم : عطاء (١) ، والأوزاعي (٢) ، (ويحي بن يحي وسليمان بن داود وأبو خيثمة وأبو بكر بن أبي شيبة) (٣) .

وهو مذهب الشافعية (٤) ، وخصوا بذلك الإمام والمنفرد ، وأما المأموم فيسمع نفسه، وإن جهروا فلا شيء عليهم .

قلت: ومنهم الترمذي فيما يظهر لي وذلك لأمرين:

الأمر الأول: لأنه ضعف رواية شعبة في الإخفاء.

الأمر الثاني: وصحح رواية سفيان في الجهر .

أدلــــتهم:

الدليل الأول:

حديث وائل السابق في أول الباب ، وشاهده : (فقال : آمين ومد بما صوته) .

وجه الدلالة: ظاهر في استحباب الجهر (بآمين) .

⁽١) : المصنف لعبد الرزاق : (٢ / ٩٧) .

⁽٢) : قال ابن المنذر : واختلف عليه ، (فقال بالجهر وبالإخفاء) . الأوسط : (٣ / ١٣٢) .

⁽٣) : الأوسط : (٣ / ١٣٢) .

⁽٤) : الأم : (١ / ٢١٤) . المجموع : (٣ / ٣٣١) . المهذب مع المجموع : (٣ / ٣٢٧) .

ولهم أقوال ثلاثة في جهر الإمام بآمين أو إسراره :

القول الأول : يسر .

القول الثاني : إن كثر الجمع ، وكبر المسجد جهر .

القول الثالث : وإن قلوا أو صغر المسجد أسر .

⁽٥): مسائل أحمد لابنه صالح: (١١٠).

⁽٦) : الروض المربع : (٢٥٥ ، ٢٥٦) .

⁽٧) : المسائل للكوسج : (١ / ٣١٣) ، الأوسط : (٣ / ١٣٢) .

الدليل الثاني:

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: ((إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه)) (١)

وجه الدلالة: قوله إذا قال الإمام آمين فقولوا: آمين ، وهذا يدل على أن الإمام يجهر بالتأمين ، لأنه لو لم يكن تأمين الإمام مسموعا للماموم لم يعلم به وقد علق تأمينه بريم.

وأجيب : بأن موضعه معلوم فلا يستلزم الجهر به ٣٠).

ويرد عليه : بأن في ذلك نظر لاحتمال أن يخل به فلا يستلزم علم المأموم به (١).

الدليل الثالث:

عن على رضي الله تعالى عنه ، قال : كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا قــرأ : ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِينَ ﴾ ، قال : ((آمين)) (٥) .

وجه الدلالة: ظاهر في الجهر بــ (آمين) .

ونوقش الدليل: بأن سنده ضعيف ، قاله أبو حاتم (٦) .

⁽١) : سيأتي تخريجه : (ص ٢٦١) .

⁽۲) : تحفة الأحوذي : (۲ / ۸۷ – ۸۸) .

[.] السابق (٣)

⁽٤) : السابق .

 ⁽٥) : أخرجه ابن أبي حاتم : (١ / ٩٣) كتاب الصلاة : باب : علل أخبار رويت في الصلاة ، الحديث (٢٥١) .
 قال ابن أبي حاتم : قال أبي هذا خطأ .

⁽٦): المصدر السابق.

^{**} أبو عبد الله : هو عبد الرحمن الصامت ، ابن عم أبي هريرة ، يروي عن أبي هريرة ، روى عنه أبو الزبير المكي . قال الحافظ : مقبول من الثالثة ، الثقات لابن حبان : (٥ / ٩٧) ، التقريب للحافظ بن حجر : (ص ٤٥١) .

=

وقد أشار الترمذي إلى أحاديث أخرى في الباب وهي :

الدليل الرابع:

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : (ترك الناس التأمين ، وكان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا قال : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِينَ ﴾ ، قال : ((آمين)) حتى يسمعها أهل الصف الأول ، فيرتج بما المسجد) (١) .

قلت : وتعقب الحديث بأنه ضعيف (٢) .

الدليل الخامس:

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان النبي صلى الله عليه وعلى آلـــه وســـلم ، إذا فرغ من قراءة القرآن رفع صوته وقال : ((آمين)) (٣) .

وجه الدلالة من الأدلة: استحباب الجهر.

وتعقب الحنفية أدلتهم من وجهين :

الوجه الأول:

فقالوا: هو محمول على أنه جهر بما ليعلمها الناس (٤) .

الوجه الثابي :

قالوا: ولأنه دعاء (ه) ، والسنة في الدعاء: الإخفاء بدليل قوله تعالى: ﴿ قَدْ أَجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا ﴾ (٦) . قال أبو العالية وعكرمة ومحمد بن كعب والربيع بن موسى:

⁽١) : رواه ابن ماجة : (١٢١) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : الجهر بآمين ، الحديث (٨٥٣) .

⁽٢) : قال في الزوائلـ : (١٤١) في إسناده أبو عبد الله **، لا يعرف وبشر ضعفه أحمد وقال ابن حبان : يروي الموضوعات .

 ⁽٣) : أخرجه الدارقطني : (١ / ٣٧٩) كتاب الصلاة : باب : التأمين في الصلاة بعد فاتحة الكتاب والجهر بها ، (١٢٥٩) .
 وقال : هذا إسناد حسن ، وانظر التحقيق : ٢ / ٢٤٨ قلعجي) .

⁽٤) : اللباب : للمنبجي : (١ / ١٥٥) .

 ⁽٥): أحكام القرآن للجصاص: (٣/ ٢٣٨).

(كان موسى عليه السلام ، يدعو وهارون يؤمن فسماهما الله داعيين فإذا ثبت أنه دعله ، فإخفاؤه أفضل من الجهر به ، لقوله تعالى : ﴿ آدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرَّعَا وَخُفْيةً ﴾ (١) . القول الثاني : (عدم الجهر بآمين) :

وبه قال : الحنفية وعمموا ذلك لكل مصل (٢) ، والثوري (٣) .

وفرق مالك (٤)، بين الإمام والمأموم، فقال: يسرها الإمام في الجهرية، وأمـــا المــأموم فيندب له الإخفاء مطلقا (جهرية أو سرية).

أدلــــتهم : استدلوا بأدلة من المنقول والمعقول :

أما من المنقول:

فالدليل الأول:

استدلوا بحديث وائل الذي رواه الترمذي بعد هذا بلفظ: أن النبي صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم ، قرأ: ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِينَ ﴿ ، فقال: ((آمين)) ، وخفض ها صوته (ه).

وناقش الترمذي هذا الحديث بأنه قد روي من طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن حجو أبي العنبس عن علقمة بن وائل عن أبيه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قرأ : ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِينَ ﴿ ﴾ ، فقال : ((آمين)) وخفض بما صوته) (١)

⁽١): الأعراف آية رقم: (٥٥).

⁽٢) : الأصل : (١ / ١١) ، الهداية : (١ / ٤٦) ، البدائع : (١ / ٤٨٣) ، وانظر الإفصاح : (١ / ٢٨٦) .

⁽٣) : الأوسط : (٣ / ١٣٢) .

⁽٤) : الموطأ رواية محمد بن الحسن : (٦٣) ، الرسالة مع الثمر الداني : (٧٩) ، الإشراف : (١ / ٢٣٧ – ٢٣٧) . المنتقى للباجي : (٢ / ٦٥) ، شرح الزرقاني : (١ / ٢٥٩) .

⁽۵) : سبق تخریجه بنحوه : (ص ۲۵٤) .

⁽٦) : سنن الترمذي : (٢ / ٧٩ مع التحفة) .

ثم قال: (وسمعت محمدا يقول: حديث سفيان أصح من حديث شعبة في هذا ، وأخطأ شعبة في مذا الحديث ، فقال: شعبة في مواضع من هذا الحديث ، فقال:

أولا : عن حجر أبي العنبس ، وإنما هو حجر بن عنبس ، ويكني أبا السكن .

ثانيا: وزاد فيه عن علقمة بن وائل ، وليس فيه عن علقمة ، وإنما هو عن حجر بن عنبس عن وائل بن حجر .

ثالثا : وقال : (وخفض بما صوته) وإنما هو : (ومد بما صوته) ١١٠ .

الدليل الثانى:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، قال : (أربع يخفيهن الإمام وذكر منها التعوذ والتسمية وآمين) (٢) .

وجه الدلالة: ظاهرة في قوله يخفيهن وذكر التأمين (٣) .

ونوقش : بأن هذا الأثر عن ابن مسعود غريب (٤) .

الدليل الثالث:

واستدل بعضهم بحديث سمرة بن جندب ، أنه حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وعلى ...) (ه) .

وجه الدلالة: قالوا: (الأظهر أن السكتة الثانية كانت للتأمين سرا) .

⁽١) : سنن الترمذي : (٢ / ٧٩ مع التحفة) ، وانظر ناسخ الحديث للأثرم : (١١) .

⁽٢) : الهداية : (١ / ٥٤) .

⁽٣): المصدر السابق.

⁽٤): نصب الراية : (١ / ١ • ٤ - ٢ • ٤) .
وجاء عن إبراهيم النخعي ، أنه قال : (يخفي الإمام بسم الله الرحمن الرحيم والإستعاذة وآمين وربنا لك الحمد)
الدراية : (١ / ٤٤٨) .

⁽٥) : وقد تقدم تخريجه في باب السكتتين .

_

ونوقش: إنما كانت السكتة الثانية ، لأجل تراد النفس كما صرح بــه قتــادة في بعــض رواياته ، (ولم يثبت أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وســـلم أســر بالتــأمين) قالــه المباركفوري (١).

قلت : وهذا الرد مسلم به ، لو صح الحديث لكن الحديث لم يصح أصلا كما قد بينا بحمد الله قبل والله أعلم .

الدليل الرابع:

ومن المعقول: أن التأمين دعاء في مقابل دعاء ، فكان من سنته الإخفاء ٢٠) .

ولقوله تعالى : ﴿ ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعُنَا وَخُفْيَةً ﴾ ٣٠ .

السراجسع:

الذي يترجح عندي القول الأول وهو الجهر بأمين ، وذلك لظهور أدلتهم ، وضعف أدلــة القول الثاني . وقد أقر بذلك المنصفون من الحنفية ، فقال اللكنوي (٤): (الإنصاف أن الجهر قوي من حيث الدليل) .

قال الأثرم (ه): فقد صح الجهر بالتأمين من وجوه (أي من حديث وائل بن حجـــر ولم يصح فيه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم شيء غيره).

(١): التحفة: (٢/ ٧٩).

⁽٢) : الإشراف : (١ / ٢٣٧) ، أحكام القرآن للجصاص : (٣ / ٢٣٨ دار الفكر) .

⁽٣) : سورة الأعراف آية رقم : (٥٥) .

⁽٤) : التعليق المجد : (1 / ٤٤٦) .

⁽٥): ناسخ الحديث ومنسوخه: (١١١) .

ساق الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: ((إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه)) (١) .

قال أبو عيسى : (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٩) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٥٠) . والبخاري : (١٦١) كتاب الأذان : باب : جهر الإمام بالتأمين : (٧٨٠) .

والبخاري . (١٧٥) كتاب الصلاة ، باب : التسميع والتحميد والتأمين : (١٠ ٤) .

وأبو داود : (١٤٣) كتاب الصلاة : باب : التأمين وراء الإمام : (٩٣٦) .

والنسائي : (١٢٩) كتاب الافتتاح : باب : جهر الإمام بآمين ، الحديث (٩٢٧)

وابن ماجة : (١٢١) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب : الجهر بآمين : (٨٥١) ، (٨٥٢) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٣٢٣٠) و (١٣١٣٦) .

ساق الترمذي بسنده عن ** سمرة رضي الله تعالى عنه ، قـــال : (ســكتتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم) ، فأنكر ذلك عمران بن حصين ، وقال : (حفظنا سكتة) ، فكتبنا إلى أبي بن كعب بالمدينة ، فكتب أبي أن : (حفظ سمرة) . قال سعيد : فقلنا لقتادة : ما هاتان السكتتان ؟ قال : إذا دخل في صلاته . وإذا فرغ من القراءة ، ثم قال بعد ذلك : وإذا قرأ : ﴿ وَلَا آلضَّآلِينَ ﴾ ، قال : وكان يعجبه إذا فرغ من القراءة ، أن يسكت حتى يتراد إليه نفسه (١) .

قال أبو عيسى: (حديث سمرة حديث حسن) .

فقه المسالة: استحباب سكتتين في الصلاة عند ابتدائها وبعد ولا الضالين.

اختلف العلماء في استحباب السكتات وعدمها على أربعة أقوال:

وقبل ذكر أقوالهم ، أذكر مواطن السكتات وهي أربعة مواطن :

وقد بين العلماء مواطن هذه السكتات ٢١) وهي كالتالي :

السكتة الأولى :

فقد وقع بيانها في حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أنه صلى الله عليه وعلى الله وعلى الله وعلى الله وعلى الله وسلم ، كان يسكت بين التكبير والقراءة يقول : ((اللهم باعد بيني وبين خطاياي الحديث)) (٣)

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦٩) كتاب الصلاة : باب : ما جاء في السكتتين ، الحديث (٢٥١) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (٤٥٨٩) ، (٤٦٠٩) .

وأبو داود : (١٣١) كتاب الصلاة : باب : السكتة عند الافتتاح ، الحديث (٧٧٧) .

وابن ماجة : (١٢٠) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : في سكتتي الإمام ، الحديث (٨٤٤) .

⁽٢) : وانظر نيل الأوطار : (٢ / ٥) ، عون المعبود : (٢ / ٣٤٢) .

⁽٣) : صحيح البخاري (١٥٥) كتاب الأذان : باب : ما يقول بعد التكبير ، الحديث (٧٤٤) .

ومسلم (٢٣٨) كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب : ما يقال بين تكبيرة الأحرام والقراءة ، الحديث (٥٩٨) .

أبو داود (۱۲۲) كتاب الصلاة : باب : السكتة عند الافتتاح ، الحديث (۷۸۱) .

^{**} سمرة بن جندب الفزاري له صحبة مات بعد أبي هريرة يقال :مات آخر سنة تسع و همسين ، وقال بعضهم : سنة ستين روى عنه الحسن والشعبي وعلي بن ربيعة وقدامة بن وبرة ، قاله أبو حاتم التاريخ الكبير (١٧٦/٤) الجرح والتعديل (١٥٤/٤) .

قلت : هذه السكتة ثابتة عند أهل العلم ، إلا ما جاء عن مالك كما سيأتي عنه .

السكتة الثانية:

فمحلها إذا فرغ من القراءة كلها ، وهي بمقدار ما تنفصل القراءة عن التكبير ، وهي إن تبتت فلا دلالة فيها على ألها بمقدار ما يقرأ فاتحة الكتاب ١٠) .

السكتة الثالثة:

وهي سكتة إذا فرغ من قراءة الفاتحة بعد ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِينَ ﴾ وقد ذكر النووي عن أصحاب الشافعي ، أنه يسكت قدر قراءة المأمومين الفاتحة ، قال : ويختار الذكر والدعاء والقراءة سرا ، لأن الصلاة ليس فيها سكوت في حق الإمام (٢) .

السكتة الرابع:

هي بين : ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ وبين (آمين) ، وقال بما الشافعي ٣٠ .

أقوال العلماء في حكم السكتات في الصلاة:

القول الأول: (استحباب السكتات):

قال الترمذي : (وهو قول غير واحد من أهل العلم ، يستحبون للإمام أن يسكت بعدما يفتتح الصلاة ، وبعد الفراغ من القراءة) (؛) .

وقال أيضا: (وبه يقول: (أحمد، وإسحاق) ه،، وأصحابنا) ه. .

النسائي (٧ - ٨) كتاب الطهارة : باب : الوضوء بالثلج ، الحديث (٦٠) ، وكتاب الصلاة : باب : الدعاء بين التكبير والقراءة ، الحديث (٨٩٦) .

ابن ماجة (١١٥) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : افتتاح الصلاة ، الحديث (٨٠٥) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٤٨٩٦) .

⁽١) : أحكام القرآن للجصاص : (٤ / ٢١٧) .

⁽٢) : المجموع : (٣ / ٣٦٢) .

⁽٣) : المجموع : (٣ / ٣٦٢) .

⁽٤) : سنن الترمذي : (٢ / ٩٠ مع التحفة) .

⁽٥) : المغني : (٢ / ١٦٣) . (١) : سنن الترمذي : (٢ / ٩٠ مع التحفة)

أدلتهم:

الدليل الأول:

حديث سمرة رضي الله تعالى عنه المتقدم ، وشاهده : (سكتتان حفظتهما عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم) .

وجه الدلالة: أن هاتين السكتين اللتين قد نص عليهما الترمذي وترجم لهما ، قـــد دل عليهما حديث سمرة ، باعتبار الروايتين المذكورتين ، وجاءت سكتة ثالثة في رواية أخــرى كما في سنن ابن ماجة بلفظ (إذا دخل في صلاته ، وإذا فرغ من القراءة) ، ثم قال بعـد: إذا قرأ ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلصَّآلِينَ ﴾ ، قال : (وكان يعجبه إذا فــرغ مــن القراءة ، أن يسكت حتى يتراد إليه نفسه) ، فصارت السكتات ثلاث .

ونوقش : بأن حديث السكتتين غير ثابت (١) .

قلت: وقد أعلوه بأن**الحسن لم يسمع من سمرة ، قال المنذري: وقد اختلف في سماع الحسن من سمرة (٢).

(١) : أحكام القرآن للجصاص : (٤/ ٢١٧ قمحاوي) .

⁽٢) : عون المعبود : (٢ / ٣٤٢) .

^{**} الحسن بن أبي الحسن يسار أبو سعيد البصري مولى زيد بن ثابت ، كثير التدليس وهو مكثر من الإرسال ، أيضا ولد لسنتين من خلافة عمر رضي الله تعالى عنه ، وقد روى عمر سمرة نسخة كبيرة غالبها في السنن الأربعة ، وقال شعبة : سمعت قتادة يقول : ما شافه الحسن أحدا من البدرين الحديث ، وقال يمي القطان والبرديجي وجماعة كثيرون ، هي كتاب وذلك لا يقتضي الإنقطاع . وهل سمع منه أم لا ؟ خلاف : قلت : فيه ثلاث أقوال :

⁻ القول الأول : أنه سمع منه مطلقا ، قاله ابن المديني ، والظاهر من الترمذي أنه يختار هذا القول ، فإنه صحح في كتابه عدة أحاديث من رواية الحسن عن سمرة واختار الحاكم هذا القول .

⁻ القول الثاني : أنه لم يسمع منه مطلقا ، قاله ابن حبان في صحيحه .

القول الثالث : أنه سمع حديث العقيقة فقط ، قاله النسائي وإليه مال الدارقطني في السنن وعبدالحق والبزار . قال الذهبي :
 قد صح سماعه من سمرة في حديث العقيقة عند البخاري ، وفي حديث النهي عن المثلة .

قلت : الذي يظهر ني أن ما صرح بسماعه من سمرة قبل على الصحيح ، ويلحق بالعقيقة لأن العلماء قد صححوا عنه غير العقيقة ، والله أعلم وليس منها حديث السكتين . سير أعلام النبلاء (٢٧/٤) ، جامع التحصيل (١ / ١٦٢) ، عون المعبود : (٢ / ٣٤١) .

وأجيب: بأنه قد اختلف في صحة سماعه منه ، فقال شعبة: لم يسمع منه شيئا ، وقيــــل سمع منه حديث العقيقة ، وقال البخاري: قال علي بن المديني : سماع الحسن من سمــرة صحيح ومن أثبت مقدم على من نفى وقد صحح الترمذي حديثه في مواضع من سننه ، وقد قال الدارقطني : رواة الحديث كلهم ثقات (١) .

قلت: ويجاب عنه أن الحديث ضعيف لا يصح ، لأن الحسن لم يصرح بالسماع في تلك الرواية .

وتعقبت السكتة الثالثة: بأن الإمام يسكت لأجل قراءة المأموم من أوجه:

الوجه الأول:

إن تعيين هذه السكتة بهذا المقدار واختيار الذكر والدعاء والقراءة سرا في هــــذه الســكتة للإمام محتاج إلى الدليل (٢) .

الوجه الثابي :

ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لو كان يسكت سكتة تتسع لقراءة الفاتحة ، لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ، فلما لم ينقل هذا أحد ، علم أنه لم يكن يسكت هذه السكتة (٣) .

الوجه الثالث:

وأيضا فلو كان الصحابة كلهم يقرؤون الفاتحة خلفه ، إما في السكتة الأولى ، وإما في الثانية لكان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ، فكيف ولم ينقل هذا أحد عن أحد من الصحابة ألهم كانوا في السكتة الثانية خلفه يقرؤون الفاتحة مع أن ذلك لو كان مشروعا لكان الصحابة أحق الناس بعلمه وعمله ، فعلم أنه بدعة (٤) .

⁽١): نيل الأوطار : (٢ / ٥) ، عون المعبود : (٢ / ٣٤٢) ، جامع التحصيل : (١ / ١٦٢) .

⁽٢) : نيل الأوطار : (٢/٥).

⁽٣) : الفتاوى الكبرى : (٢ / ٢٩٣ العلمية) .

⁽٤) : الفتاوى الكبرى : (٢ / ٢٩٤ العلمية) .

القول الثاني: (أن السكتة مكروهة):

أصحاب أبي حنيفة: (في رواية) (١).

قال ابن عبد البر: (وقال أصحاب أبي حنيفة ليس على الإمام أن يسكت إذا كبر ، ولا إذا فرغ من قراءة أم القرآن) (٢) .

وكذا قال مالك: (السكتة مكروهة) ٣٠٠.

قال ابن عبد البر: (وأما مالك فأنكر السكتتين ولم يعرفهما) (٤) .

دلسيلهم:

عن أنس رضى الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وأبو بكر وعمر وعثمان ، يفتتحون القراءة : بــ ﴿ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ رَبُّ ٱلْعَلْمِينَ ۞ ﴾ (٥) .

قال أبو عيسى: (هذا حديث حسن صحيح).

وجه الدلالة: لم يذكر فيه سكوتا ولا تسمية ولا استفتاحا .

ونوقش : بأنه قد صح الحديث عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، في السكتة بعد التكبير ، وهي زيادة يجب الأخذ بما .

القول الثالث:

وفي رواية لأبي حنيفة ، فيها سكتة واحدة للإستفتاح (٦) .

حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قــال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلــــى آلــه وسلم ، إذا كبر سكت بين التكبير والقراءة ، فقلت له بأبي أنت وأمى أرأيت

⁽٥): سبق تخویجه : (ص ۲٤١) .

⁽١): الهداية: (١/ ٤٩).

⁽٦) : معارف السنن : (٢ / ٤٣٤)

⁽٢): التمهيد: (١١ / ٤٣) .

⁽٣) : الاستذكار : (٤ / ٢٣٨) .

⁽٤) : التمهيد : (١١ / ٤٣) .

_

سكتاتك بين التكبير والقراءة ، أخبرني ما تقول: قال: ((أقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي ، كما باعدت بين المشرق والمغرب)) (١) ٠

وجه الدلالة: ذكر الحديث فسماه ساكتا وهو يدعو خفيا، فدل ذلك على أن السكوت إنما هو إخفاء القول وليس بتركه رأسا (٢).

القول الرابع:

واستحب أصحاب الشافعي ٣) سكتة رابعة بين ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ وبين (آمين) .

حجتهم:

قالوا ليعلم المأموم أن لفظة (آمين) ليست من القرآن (٤) .

السراجسع:

الذي يترجح عندي صحة السكتتين التي بعد التكبير والتي بعد القراءة كلها .

قال ابن تيمية: (والصحيح أنه لا يستحب إلا سكتان ، فليس في الحديث إلا ذلك وإحدى الروايتين غلط ، وإلا كانت ثلاثا وهذا هو المنصوص عن أحمد وأنه لا يستحب إلا سكتتان والثانية عند الفراغ من القراءة للإستراحة والفصل بينها وبين الركوع ، وأمال السكوت عقيب الفاتحة فلا يستحبه أحمد كما لا يستحبه مالك وأبو حنيفة ، والجمهور لا يستحبون أن يسكت الإمام ليقرأ المأموم ، وذلك أن قراءة المأموم عندهم إذا جهر الإمام ليست بواجبة ولا مستحبة بل هي منهي عنها (٥)) .

⁽١) : سبق تخريجه : (ص ٢٦٢) .

⁽٢) : أحكام القرآن للجصاص : (£ / ٢١٧) .

⁽٣): المجموع: (٣ / ٣٦٢).

⁽٤): المصدر السابق.

 ⁽۵): مجموع الفتاوى : (۲۲ / ۳۳۸ – ۳۳۹) .

_ (٢٦٨) م / ١٨٧ ____ باب: ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة

ساق الترمذي بسنده عن قبيصة بن هلب عن أبيه رضي الله تعالى عنه مها ، قال : كان رسول الله صلى عليه وعلى آله وسلم ، (يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه) (١) . قال أبو عيسى : (حديث هلب حديث حسن) .

فقه المسألة:

في الباب مسألتان:

المسالة الأولى: هل يضع أو يرسل ؟ وفيها قولان:

القول الأول: (وضع اليمين على الشمال):

قال الترمذي : والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم والتابعين ، ومن بعدهم : يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة .

قلت: هو سنة في قول أكثر أهل العلم ، يروى ذلك عن علي وأبي هريرة والنخعي وأبي على وأبي هريرة والنخعي وأبي بملز وسعيد بن جبير والثوري وإسحاق وابن المنذر (٢) ، والحنفية (٣) ، ومالك (٤) ، وهسو مذهب الشافعية (٥).

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٠) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٥٢) .

وابن ماجة (١١٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : وضع اليمين على الشمال في الصلاة ، (٨٠٩) .

وانظر تحقة الأشراف رقم : (١١٧٣٥) . قال الألمان : حرب محمد (صحح الترمذي : ١ / ٨٠)

قال الألباني : حسن صحيح . (صحيح الترمذي : ١ / ٨٠) . (٢) : المغنى : (٢ / ١٤٠) ، الأوسط : (٣ / ٩٢) .

⁽٣) : بدائع الصنائع : (١ / ٤٦٨) ، عمدة القاري : (٥ / ٢٧٨ – ٢٧٩) ، عقود الجواهر المنيفة : (٣٠ ١) .

⁽٤) : الإشراف : (١ / ٢٤١) وحكى عنه قولين آخرين : الإباحة والكراهة وفي رواية : يفعلها في النافلة ، والشافعية. عارضة الأحوذي : (٢ / ٢٧) ، الأوسط : (٣ / ٣) .

⁽٥) : المزين (٢٥) ، المهذب (١ / ٣٣٩ – ٢٤٠ ، الحاوي (٢ / ١٢٨) ، روضة الطالبين (١ / ٣٣٩) ، المجموع (٣ / ٢٩٨) ، كفاية الأخيار : (١ / ١٧١) .

_ (٢٦٩) م / ١٨٧ ____ باب: ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة

=

قال ابن عبد البر (١):

(وعلى هذا جمهور التابعين وأكثر فقهاء المسلمين من أهل الرأي والأثر) .

وقال البغوي (٢): (والعمل على هذا عند عامة أهل العلم من الصحابة فمن بعدهم) .

أدلستهم:

الدليل الأول:

حديث الباب ، وشاهده : (يؤمنا فيأخذ شماله بيمينه) .

وجه الدلالة : ظاهرة في وضع اليمين على الشمال .

وأشار الترمذي إلى أدلة أخرى وهي غير ما تقدم:

الدليل الثاني:

عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه ، أنه رأى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، (فع يديه حين دخل في الصلاة كبر ، وصف همام ، حيال أذنيه ،ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ، فلما أراد أن يركع ، أخرج يديه من الشوب ثم رفعهما ثم كبر فركع ، فلما قال : سمع الله لمن حمده ، رفع يديه فلما سجد ، سجد بين كفيه) (٣) .

الدليل الثالث:

عن غطيف بن الحارث ،قال: (مهما رأيت نسيت ، لم أنس أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وضع يده اليمني على اليسرى ، يعني في الصلاة) (٤) .

والنسائي : (١٢٣) كتاب الصلاة : باب : وضع اليمين على الشمال في الصلاة ، الحديث (٨٨٨) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٧٧٤) ، (١١٧٧٨) ، (١١٧٨٨) .

⁽١): التمهيد: (۲۰ / ٧٤) .

⁽٢): شرح السنة: (٣١٢/٣).

 ⁽٣) : أخرجه مسلم (۱۷۲) كتاب الصلاة : باب : وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام ، (١٠١) .
 وأبو داود : (١١٤) كتاب الصلاة : باب : رفع اليدين في الصلاة بمعناه ، (٧٢٧) .

 ⁽٤) : أخرجه ابن أبي شيبة (١ / ٤٦٦) كتاب الصلاة : باب : وضع اليمين على الشمال (١) .

_ (٢٧٠) م / ١٨٧ ____ باب: ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة

الدليل الرابع:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، قال : (مر بي النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وأنا واضع يدي اليسرى على اليمنى ، فأخذ بيدي اليمنى فوضعها على اليسرى) (١) .

الدليل الخامس:

عن سهل بن سعد رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة) قال أبو حازم : (لا أعلمه إلا ينمي ذلك إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم) ، قال إسماعيل : (ينمي ذلك ولم يقل ينمي) (٢) ، وقد ذكر ابن حجر (أن الأولى بضم أوله على البناء على المجهول والثانية بفتح الياء ، ويسترتب على هذا أن الكلمة بالفتح يكون فاعلها ضمير يرجع إلى سهل الراوي فيكون متصللا ، على الثاني يكون ضمير الشأن فيكون مرسلا ، لأن أبا حزم لم يعين من نماه له) (٣) . وجه الدلالة من الأحاديث : ظاهر في سنية وضع اليمين على الشمال .

القول الثاني: (وهو إرسال اليدين):

(وروي ذلك عن ابن الزبير والحسن وإبراهيم النخعي وابن سيرين وسعيد بن جبير والليث بن سعد رنه) ، وروي عن مالك ،

⁽۱): أخرجه ابن ماجة (۱۱۵) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها: باب: وضع اليمين على الشمال في الصلاة ، (۸۱۱) وأبو داود: (۱۱۸) كتاب الصلاة: باب: وضع اليمني على اليسرى في الصلاة ، الحديث (۷۰۰) .

والنسائي : (١٢٣) كتاب الصلاة : باب : في الإمام إذا رأى الرجل قد وضع شماله على يمينه ، الحديث (٨٨٩) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٣٧٨) .

 ⁽۲): أخرجه البخاري (۱۵٤) كتاب الأذان: باب: وضع اليمنى على اليسرى ، (۷٤٠) .
 تفرد به البخاري ، وانظر تحفة الأشراف رقم: (٤٧٤٧) .

⁽٣) : الفتح : (١ / ٢٠٧ بيت الأفكار الدولية) .

⁽٤) : الأوسط : (٣ / ٣٧) ، المجموع : (٣ / ٣٦٨) ، عمدة القاري : (٥ / ٢٧٩) ، المغني : (٢ / ١٤٠) .

_ (٢٧١) م / ١٨٧ ____ باب: ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة

وهو ظاهر مذهبه الذي عليه أصحابه (١) ، وحكى عنه : (وإن طال عليه وضعها للاستراحة وكذا قاله الليث بن سعد) (٢) .

أدلتهم:

من المنقول :

أولا: حديث المسيء صلاته ، ولم يذكر القبض.

و يجاب عنه:

أنه وإن سكت عنه في حديث المسيء ، فقد جاء مصرحاً به في الأحاديث الأخرى .

ثانيا: واستدلوا بالحديث ، قال: (نهى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أن يجلس الرحل في الصلاة وهو معتمد على يديه) (٣) .

وجه الدلالة: قالوا: بأن وضع اليمني على اليسرى من الإعتماد على اليد في الصلم ، وقد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

وتعقب (٤): بأن الحديث لم يكن النهي فيه عن القبض الذي صحت به الأدلة المتقدمة ، وإنما النهي فيه من أن يجلس الرجل في الصلاة ويرسل يديه إلى الأرض عن فخذيه ، وقد دل على ذلك حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم رأى رجلا ساقطا يده في الصلاة ، فقال : ((لا تجلس هكذا إنما هذه جلسة الدين يعذبون)) (٥) .

^{(1):} المدونة: (1 / 111)، التمهيد: (٠٠ / ٧٥)، الإشراف: (1 / ٢٤١)، إكمال المعلم: (٢ / ٢٩١). قال عياض: (وقيل إنما كرهه مالك لمن فعله عن طريق الإعتماد، ولذا قال مرة لا بأس به في النوافل لطول الصلاة فأما من فعله تسننا ولغير الاعتماد فلا يكره).

⁽٢) : المجموع : (٣ / ٢٦٨) ، شفاء السالك : (٢٢) .

⁽٣) : رواه أبو داود رقم : (٩٩٢) ، والحاكم في المستدرك والبيهقي ، وصححه الحاكم على شرط الشيخين .

⁽٤) : شفاء السالك في إرسال مالك : (٢٥ - ٢٥) .

⁽٥) : أخرجه أبو داود : كتاب الصلاة : باب : كراهية الاعتماد على اليدين في الصلاة ، الحديث (٩٩٤) .

_ (٢٧٢) م / ١٨٧ ____ باب: ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة

ومن المعقول :

الإرسال أشق على البدن والوضع للإستراحة:

دل عليه ما روي عن إبراهيم النحعي أنه قال: ألهم كانوا يفعلون ذلك مخافة احتماع الدم في رؤوس الأصابع ، لأهم كانوا يطيلون الصلاة (وأفضل العبادات أحمزها) (١) على لسان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

السراجسيح:

ما ذهب إليه الجمهور لقوة ما استدلوا به في الباب.

قال ابن المنذر (٢): (ولا يجوز أن يجعل إغفال من أغفل استعمال السنة ، أو نسيها أو لم يعلمها ، حجة على من علمها وعمل بها) .

المسألة الثانية: (محل الوضع) ؟

واختلف القائلون بوضع اليمني على اليسرى أين يكون وضعهما على قولين :

القول الأول :

رأى بعضهم أن يضعهما تحت الصدر فوق السرة في حق الرجل والمرأة .

وهي رواية عن مالك (٣) ، وهو مذهب الشافعي (٤) ، ورواية عن أحمد (٥) ، وعنه روايــة (كراهتها عند الصدر) : وهو قول سعيد بن جبير وداود (١) ،

⁽١) : قال السخاوي : قال المزي : هو من غرائب الحديث ولم يرو في شيء من الكتب الستة : المقاصد الحسنة (١٣٠) ، بدائع الصنائع : (١ / ٤٦٨) .

⁽٢): الأوسط: (٣/٩٢).

⁽٣): الإشراف: (١/ ٢٤١)، إكمال المعلم: (٢/ ٢٩١).

⁽٤) : مختصر الزي : (٢ / ٢٥) ، المهذب : (١ / ٢٣٩ – ٢٤٠) ، الوسيط : (٢ / ١٠٠) ، الحاوي : (٢ / ١٢٨) ، شرح التنبيه : (١ / ١١٦) ، المجموع : (٣ / ٢٦٨) ، كفاية الأخيار : (١ / ١٧١) .

 ⁽٥): شرح الزركشي: (١ / ٤٤٣) ، مسائل الإمام أحمد لأبي داود: (٤٧ – ٤٨) ، المسائل الفقهية لأبي يعلى (١١٦/١) .
 (٦): المغنى: (٢ / ١٤٠) ، المجموع: (٣ / ٢٦٨) ، الحاوي: (٢ / ١٢٨) .

_ (٢٧٣) م / ١٨٧ ____ باب: ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة

ولم أجد رواية عن الشافعي فوق الصدر ، والله أعلم .

أدليهم:

الدليل الأول:

واحتج الشافعي ، بقوله تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ (١) ، قول هـ ﴿ وَٱنْحَرْ ﴾ : أي ضع اليمين على الشمال في النحر وهو الصدر . وكذا روي عن على في تفسير الآية . وتعقب ذلك الإستدلال من الحنفية ، فقالوا :

أما الآية فمعناها: أي صل صلاة العيد وانحر الجزور وهو الصحيح من التأويل لأنه ، حينئذ يكون عطف الشيء على غيره ، كما هو مقتضى العطف في الأصل ووضع اليد من أفعال الصلاة وأبعاضها ولا مغايرة بين البعض وبين الكل ، أو يحتمل ما قلنا ، فلا يكون حجة مع الإحتمال (٢).

الدليل الثاني:

ولما روى وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه ، قال : (رأيت النبي صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم ، يصلي فوضع يديه على صدره ، إحداهما على الأخرى) (٣) .

وجه الدلالة: ظاهرة في الوضع على الصدر.

⁽١) : سورة الكوثر ، آية رقم : (٢) .

⁽٢) : بدائع الصنائع : (١ / ٤٦٨) .

 ⁽٣): أخرجه ابن خزيمة: (١ / ٢٤٣) كتاب الصلاة: باب: وضع اليمين على الشمال في الصلاة ... ، الحديث (٢٧٣) .
 والبيهقي: (٢ / ٢٦) كتاب الصلاة: باب: وضع اليمين على الصدر في الصلاة .. ، الحديث (٢٣٣٥ – ٢٣٣٦) .
 وذكره الحافظ في تلخيص الحبير وسكت عنه: (١ / ٣٦٧) .

وفي الدراية : (1 / ٦٢٨) فيه ما يشعر أنه يقويه وذلك أنه عارض به حديث على في وضع اليمني على اليسرى تحت الصدر ، والله أعلم . وصححه النووي في الخلاصة : (1 / ٣٥٨) .

_ (٢٧٤) م / ١٨٧ ____ باب: ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة

القول الثابي :

ورأى بعضهم أن يضعهما تحت السرة:

اختلفت الرواية في موضع وضعهما في مذهب أبي حنيفة ، وفرقوا بين الرجل والمرأة .

قال الكاسايي (١):

(وأما محل الوضع فما تحت السرة في حق الرجل ، والصدر في حق المرأة) (٢) .

وهي رواية عن أهمد أنه يضعها تحت سرته ، قال أبو يعلى : وهو أصح (٣) .

وروي ذلك عن علي (وعنه روايتان) ، وأبي هريرة وأبي مجلز والنخعي وعمرو بن ميمون وأبوب السختياني وحماد بن سلمة والثوري وإسحاق وأبي إسحاق المروزي (؛) .

أدليتهم: استدلوا بأدلة من المنقول والمعقول:

فالدليل الأول:

عن علي رضي الله تعالى عنه ، قال : (من السنة وضع الأكف على الأكف تحت السوة) (ه) ، وقول على يدخل في المرفوع عندهم (٦) .

قال الزيلعي ٧٠): وأعلم لفظة السنة ، يدخل في المرفوع عندهم .

(١) : بدائع الصنائع : (١ / ٨٨ ٤) .

(٢) : شرح فتح القدير : (1 / ٢٨٧) .

(٣) : المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين : (1 / ١١٦) .

(٤): الأوسط: (٣/٩٣).

(وانظر التمهيد : ٢٠ / ٧٥ : ولا يثبت عن علي والنخعي) ، المحلى : (٤ / ٧٥) ، عمدة القاري : (٥ / ٢٧٩) ، المجموع : (٣ / ٢٦٨ – ٢٦٨) ، فتح الغفور : (٣ 0) .

(٥) : رواه أبو داود : (١١٨) كتاب الصلاة : باب : وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ، الحديث (٧٥٦) . وتفرد به انظر تحفة الأشراف رقم : (١٠٣١٤) .

وضعفه الحافظ في الدراية : (1 / ١٢٨) ، وكذلك ضعفه النووي في الخلاصة : (1 / ٣٥٨) .

(٢) : عمدة القاري : (٥/ ٢٧٩) .

(V): نصب الراية: (١ / ٣٩٣) .

_ (٢٧٥) م / ١٨٧ ____ باب: ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة

قلت : لا يسلم لهم الإستدلال بهذا الحديث لضعفه وفيه علتان :

العلة الأولى:

فقد قال الكمال ابن الهمام (١): (قال النووي: اتفقوا على تضعيفه لأنـــه مـن روايـة عبدالرحمن بن إسحاق الواسطى مجمع على ضعفه) (٢) .

العلة الثانية:

وفيه **زياد بن زيد السوائي الأعسم الكوفي ، قال ابن حجر : روى عـــن أبي جحيفــة وشريح القاضي ، وعنه عبدالرحمن بن إسحاق الكوفي ، قال أبو حاتم : مجهول ٣٠) . وأجيب عنه: بأن الحديث وإن كان سنده ضعيفا فقد روي ما يعضده.

قال العيني (٤) : (وعضده ما رواه ابن حزم من حديث أنس رضي الله تعالى عنه ،قال : (من أخلاق النبوة وضع اليمين على الشمال تحت السرة).

قلت: ويجاب عن هذا بأمرين:

أولا: أن الضعف هنا شديد ، وقد اتفق أئمة الجرح والتعديل على تضعيف الواسطي .

ثانيا: والرواية التي عن أنس فلم يذكرها وعلقها ابن حزم فهي ضعيفة (٥).

الدليل الثابي :

عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه ، قال: (رأيت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم

⁽١): شرح فتح القدير: (١ / ٢٨٧) .

⁽٢) : قلت : قاله النووي في الخلاصة : (١ / ٣٥٨ – ٣٥٩) ، وزاد منكر الحديث : وانظر المجموع : (٣ / ٢٧٠) قال : ضعيف باتفاق أئمة الجرح والتعديل . وكذا قال البيهقي : معرفة السنن : (١ / ٤٩٩) .

وضعفه العيني في : عمدة القاري : (٥ / ٢٧٩) ، وضعفه ابن الجوزي : (التحقيق : ١ / ٣٣٩ السعدين) .

⁽٣) : الكاشف : (١ / ٦٢٠) ، وتقريب التهذيب : (٤٤١) .

⁽٤) : عمدة القارى : (٥/ ٢٧٩).

⁽٥): المصدر السابق.

زياد بن زيد السوايي : هو أبو شبية : ضعيف من السادسة ، التقريب : (1 / 221) ، الضعفاء والمتروكين : (٧٧٥) ، وقال ابن حجر (الدراية ١ / ١٢٨) : وإسناده ضعيف .

_ (٢٧٦) م / ١٨٧ ____ باب: ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة

، وضع يمينه على شماله في الصلاة تحت السرة) (١).

وجه الدلالة: ظاهر في إثبات الوضع (تحت السرة) .

قال هاشم السندي (٢) على هذا الحديث: قوي من حيث السند يتقوى به الحديث الضعيف المروى عن على .

وأجيب عنه: بأن الحديث وإن كان قويا لكن في ثبوت لفظة (تحت السرة) في هذا الحديث نظرا قويا .

قال : محمد حياة السندي (٣) : (في ثبوت زيادة تحت السرة نظر بل هي غلط منشؤه السهو) .

الدليل الثالث:

واستدل الحنفية بما روي عن النبي صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم أنه قلل: ((ثلاث من النبوة ، تعجيل الإفطار ، وتأخير السحور ، ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة)) (١) .

(١): أخرجه ابن أبي شيبة: (١/ ٤٧٧) كتاب الصلاة: باب: وضع اليمين على الشمال (٦).
 في بعض نسخ ابن أبي شيبة: تحت السرة وليست في هذه النسخة بتحقيق اللحام، وكذلك الطبعة التي بتحقيق الحوت
 (٢/ ٣٣٤ ط ١ ٩٠٤ الرشد)، وقارن بين هذا والطبعة التي نقل عنها المباركفوري: انظر تحفة الأحوذي (٩٤/٢)
 وهي بنفس السند، والظاهر صحة ما ذكره العلماء من عدم صحة وجودها في النسخ الخطية وإنما أقحمت والله أعلم.
 (٢): درهم الصرة: (٣٨).

(٣) : فتح الغفور : (٥٣) . وقد ذكر السندي أمورا عدة تقدح في صحة الزيادة ، منها مراجعته لعدة نسخ ولم يجد فيها الزيادة ومنها عدم ذكر كثير من العلماء الحنفية كالزيلعي والعيني وغيرهم كابن حجر لهذه الزيادة فدل على عدم وجودها في الأصول والله أعلم .

(٤): البيهقي: (٢ / ٤٥) كتاب الصلاة: باب: وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة، الحديث (٢٣٣٠).
 ونقل ابن التركمان عن الذهبي أن البخاري قال: **محمد بن أبان، لا يعرف له سماع من عائشة.

^{**} محمد بن أبان : قال أبو حاتم : روى عن عائشة سمعت أبي يقول ذلك ، وذكر الحديث السابق ، قال البخاري : لا يعرف له سماع عنها ، ميزان الاعتدال : (٢ / ٤١) ، الجرح والتعديل : (١ / ١٩٨) الجرح والتعديل : (١ / ١٩٨) .

_ (٢٧٧) م / ١٨٧ باب: ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة

ونوقش هذا الإستدلال: بأنما رواية ضعيفة ، قال النووي (١): قلت : محمد هذا مجهول ، قال البخاري: لا يعرف له سماع من عائشة .

الدليل الوابع : وقالوا : أنه جرى عليه العمل .

قال ابن قدامة : ولأنه قول من ذكرنا من الصحابة (٢) .

الدليل الخامس:

ومن المعقول:

قالوا: إن الثابت من السنة وضع اليمين على الشمال ، ولم يثبت حديث يوجب تعيين المحل الذي يكون فيه الوضع من البدن ، إلا حديث وائل المذكور ، وهو مع كونه واقعال الخل الذي يكون فيه الوضع من البدن ، إلا حديث وائل المذكور ، وهو مع كونه واقعال حال لا عموم لها ، يحتمل أن يكون لبيان الجواز فيحال في ذلك ، كما قاله في فتح القدير على المعهود من وضعها حال قصد التعظيم في القيام ، والمعهود في الشاهد منه أن يكون ذلك تحت السرة ، فقلنا به في هذه الحالة في حق الرجل بخلاف المرأة فإلها تضعم على صدرها ، لأنه أستر لها فيكون في حقها أولى (٣) .

القول الثالث:

أنه مخير في ذلك ، أن يضعها على الصدر أو تحت السرة ، وبه قال أحمد : (في روايسة عنه) (٤) . ولعله اختيار الترمذي حيث قال : وكل ذلك واسع عندهم . وكذا حكاه ابن المنذر عن بعض أهل العلم (٥) ، وبه قال العيني (١) .

⁽١) : المجموع : (٣ / ٢٦٩ معلقا على البيهقي)

⁽٢): المغنى: (٢/ ١٤٠).

⁽٣) : شرح فتح القدير : (١ / ٢٨٧) .

⁽٤) : شرح الزركشي : (١ / ٥٤٣) .

⁽٥): الأوسط: (٣/٩٤).

⁽٢) : عمدة القاري : ٦٦ (٥/ ٢٧٩).

_ (٢٧٨) م / ١٨٧ باب: ما جاء في وضع اليمين على الشمال في الصلاة

الدليل:

قد جاءت الأدلة بالأمرين (١) ، فدل هذا على أن الأمر فيه سعة ، وأنه من باب التنوع .

السراجسيع:

الذي يترجح عندي وضعهما على الصدر لقوة ما استدلوا به في الباب وضعف أدلة الأقوال الأخرى ، والله أعلم .

⁽١) : شرح الزركشي : (١ / ٤٤٣) .

ساق الترمذي بسنده عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود وأبو بكر وعمر) (١) .

قال أبو عيسى : (حديث عبد الله بن مسعود حديث حسن صحيح) .

فقه المسألة: أن يكبر المصلي في كل خفض ورفع .

وفي المسالة قولان :

القول الأول :

التكبير في كل خفض ورفع ، إلا عند الرفع من الركوع يقول : (سمع الله لمن حمده) .

قال الترمذي : والعمل عليه عند أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، منهم : أبو بكر وعمر وعثمان وعلى (٢) وغيرهم .

قلت : ومنهم : عبد الله بن عمر وأبو هريرة وجابر بن عبد الله (٣) ، وابن الزبير وابن عباس (٤) ، وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله وقيس بن عبادة (٥) .

قال الترهذي : ومن بعدهم من التابعين .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٠) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٥٣) . والنسائي : (١٥٩) كتاب الصلاة : باب : التكبير للسجود ، الحديث (١١٥٠) .

[.] ذكره الحافظ في الدراية : (١ / ١٤٠) وسكت عنه .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩١٧٤) .

⁽٢) : الأوسط : (٣/ ١٣٥).

⁽٣) : الموطأ : (١ / ٨٨ – ٨٩) .

⁽٤) : المصنف لابن أبي شيبة : (1 / ٢٧١ ، ٢٧٢) .

⁽٥): الأوسط: (٣ / ١٣٤).

_

قلت: ومنهم: طاووس (١)، والأوزاعي وعطاء والحسن والنخعي والثوري (٢)، وسعيد بن عبدالعزيز (٣)، وأبو ثور (٤)، وأبو عثمان ومكحول وإبراهيم وأبو حنيفة (٥)، ومالك (٢)، والشافعي (٧)، وأحمد (٨)، قال ابن المنذر (٥): (وهو قول عوام أهل العلم من علماء الأمصار).

قلت : ومعهم الترمذي فيما يظهر لي ، وذلك الأمور :

أولا : لما ترجم به الباب بقوله : باب : ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود .

ثانيا: وذكر حديث ابن مسعود نصا في الباب.

ثالثا : وأشار إلى أحاديث أخرى كلها تدل على مشروعية التكبير في كل خفض ورفع .

رابعا : وترجمته للباب الثاني ، وذكر فيه حديث أبي هريرة في الهوي .

أدلـــهم:

الدليل الأول:

حديث الباب ، وشاهده (يكبر في كل رفع وخفض وقيام وقعود ..) .

وجه الدلالة : ظاهر في أنه يكبر في كل خفض ورفع وكذا خلفاؤه .

الدليل الثاني:

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم :

⁽١): المصنف لعبدالرزاق: (٢/ ٢١، ٢٦).

⁽٢) : عمدة القاري : (٦ / ٨٥) .

⁽٣) : الأوسط : (٣ / ١٣٥) .

⁽٤): المصدر السابق.

⁽٥) : عمدة القاري : (٦ / ٥٨) ، معارف السنن : (٦ / ٤٤٦) .

⁽٦) : الموطأ : (١ / ٨٨) ، المدونة : (١ / ١٠٩) ، المعونة : (١ / ٢٢١) ، الكافي : (١ ٤) .

 ⁽٧): الأم: (١ / ٢١٦) ، كفاية الأخيار: (١ / ١٧٦) ، (متن الغاية والتقريب: ٣٣ ومعه التذهيب) ،
 الأوسط: (٣ / ٣٥٥) .

⁽٨) : الانتصار في المسائل الكبار : (٢ / ٢٧٨) المغني : (٦ / ١٨٠) ، الكافي : (١ / ١٦٠) ، التحقيق : (٣٠١/٣ قلعجي)

⁽٩): الأوسط: (٣/ ١٣٥).

_

(كان يكبر وهو يهوي) (١) .

وجه الدلالة : أنه يكبر في كل خفض .

قال الترمذي : وهو قول أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آلـــه وســـلم ، ومن بعدهم من التابعين ، قالوا : (يكبر الرجل وهو يهوي للركوع والسجود) .

وممـــا أشار إليه الترمذي :

الدليل الثالث:

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : كان رسول الله صلى عليه وعلى آله وسلم ، إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : ((سمع الله لمن حمده)) ، حين يرفع صلبه من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : ((ربنا لك الحمد)) قال عبد الله : ((ولك الحمد)) ، ثم يكبر حين يهوي ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يقضيها ، ويكبر حين يقلوم من الثنتين بعد الجلوس) ، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ، ويكبر حين يقسوم من الثنتين بعد الجلوس) ، ثم .

الدليل الرابع:

سئل أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ، (عن التكبير في الصلاة ، فقال : (يكبر إذا ركع وإذا سجد ، وإذا رفع رأسه من السجود ، وإذا قام من الركعتين) ، فقال حطيم

⁽١) : أخرجه البخاري : (١٣٠) كتاب الأذان : باب : يهوي بالتكبير حين يسجد ، الحديث (٨٠٣) .

ومسلم : (١٦٨) كتاب الصلاة : باب : اثبات التكيير في كل خفض ورفع في الصلاة ، الحديث (٣٩٢) . وأبو داود : (١٧٩) كتاب الصلاة : باب : تمام التكبير ، الحديث (٨٣٦) .

والنسائي : (١٦٠) كتاب التطبيق : باب : التكبير للسجود ، الحديث (١١٥١) .

⁽٢) : البخاري : (١٦٢) كتاب الأذان : باب : إتمام التكبير في السجود ، الحديث (٧٨٩) .

ومسلم : (١٦٩) كتاب الصلاة : باب : اثبات التكبير في كل خفض ورفع ، الحديث (٣٩٣) .

أبو داود: (١١٦) كتاب الصلاة: باب: افتتاح الصلاة، الحديث (٧٣٨).

النسائي : (١٦٠) كتاب التطبيق : باب : التكبير للسجود ، الحديث (١١٥١) .

وانظر تحفة الأشراف : رقم (١٤٨٦٢) .

عمن تحفظ هذا ، فقال : (عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وأبي بكـــر وعمــر رضى الله تعالى عنهما) ، ثم سكت . فقال حطيم : وعثمان ، قال : (وعثمان) (١) .

الدليل الخامس:

وعن محمد بن يحي بن حبان عن عمه واسع بن حبان : أنه سأل عبد الله بن عمر ، عـــن صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم ، فقال : (الله أكبر كلما وضــع ، الله أكبر كلما رفع ، ثم يقول : الســلام عليكم ورحمة الله عن يمينه ، السلام عليكم ورحمــة الله عن يمينه ، السلام عليكم ورحمــة الله عن يساره) (٢) .

الدليل السادس:

عن أبي مالك الأشعري رضي الله تعالى عنه ، أنه قال لقومه : (قوموا حتى أصلي بكمم صلاة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : فصففنا خلفه ، فكبر ثم قرأ ، ثم كمر ثم رفع رأسه فكبر ، فصنع ذلك في صلاته كلها) (٣) .

الدليل السابع:

حديث أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه ، وفيه (فقال صلى الله عليه وعلى آلـــه وسلم : ((إذا صليتم فأقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا ، وإذا قال :

(١) : النسائي : (١٦٤) كتاب السهو : باب : التكبير إذا قام من الركعتين ، الحديث (١١٨٠) .

وتفرد به النسائي ، وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٨٧) .

وقال الألباني : صحيح الإسناد (صحيح سنن النسائي : ١ / ٢٥٥) .

(٢) : أخرجه النسائي : (١٨٥) كتاب الصلاة : باب : كيف السلام على اليمين ، الحديث (١٣٢١) .

تفرد به النسائي . وانظر تحفة الأشراف : رقم (٨٥٥٣) .

وقال : (أي المزي) : هذا حديث منكر ، **والدراوردي ليس بالقوي .

(٣) : مصنف ابن أبي شيبة : (1 / ٢٧١) كتاب الصلاة : باب : من كان يتم التكبير ولا ينقصه في كل رفع وخفض .

^{**} الدراوردي : هو عبدالعزيز بن محمد بن عبيد الداوردي ، أبو محمد الجهني مولاهم المدني صدوق ، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر . التقريب : (١ / ٤٧٤) .

﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِينَ ﴿ فَقُولُوا : آمِين ، يَجْبَكُمُ الله ، فَإِذَا كَبُرُ وَركع فكبروا وأركعوا ، فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم ... وإذا كبر وسجد ، فكبروا واسجدوا ، فإن الإمام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم)) لفظ مسلم (١) .

الدليل الثامن:

عن مطرف قال: (صليت أنا وعمران بن حصين خلف علي بن أبي طالب ، فكان إذا سحد كبر وإذا رفع رأسه كبر ، وإذا نهض من الركعتين كبر ، فلما انصرفنا من الصلاة ، قال : أخذ عمران بيدي ، ثم قال : لقد صلى بنا هذا صلاة محمد صلى الله عليه وعلى آل وسلم ، أو قال : لقد ذكرني هذا صلاة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم) (٢) .

الدليل التاسع:

الدليل العاشر:

عن عكرمة رضي الله تعالى عنه ، قال : (رأيت رجلا عند المقام يكبر في كل خفض ورفع ، وإذا قام وضع ، فأخبرت ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، قال : (اوليس تلك صلاة النبي ، لا أم لك) (؛) .

⁽١) : رواه مسلم : (٤٠٤) ، وأبو داود : (٩٧٢) ، والنسائي : (٨٣١) وابن ماجة : (٨٤٧) . وقد سبق تخريجه .

 ⁽۲): البخاري: (۱۲۱) كتاب الأذان: باب: إتمام التكبير في الركوع، الحديث (۷۸٤).
 ومسلم: (۱۲۹) كتاب الصلاة: باب: اتيان التكبير في كل خفض ورفع..، الحديث (۳۹۳).

⁽٣) : أخرجه الترمذي : (٧٤) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود ، الحديث (٢٦٨) .

أبو داود : (۱۲۹) كتاب الصلاة : باب : كيف يضع ركبتيه ، الحديث (۸۳۸) .

النسائي : (١٥٠) كتاب التطبيق : باب : رفع اليدين للسجود ، الحديث (١٠٨٨) .

ابن ماجة : (١٢٥) كتاب إقامة الصلوات : باب : السجود ، الحديث (٨٨٢) .

 ⁽٤): البخاري: (١٦٢) كتاب الأذان: باب: إتمام التكيير في السجود، الحديث (٧٨٧).
 تفرد به البخاري، وانظر تحفة الأشراف رقم: (١٠١٨).

_ (٢٨٤) م / ١٨٨ / _____ باب: ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود

وجه الدلالة من الأحاديث السابقة : التكبير في كل خفض ورفع .

القول الثاني :

لا يكبر إلا عند الافتتاح:

ومحن قال به من أهل العلم: عمر بن عبد العزيز ومحمد بن سيرين والقاسم وسلم بن عبد العرب عن ابن عمر (٢) .

أدلتهم:

الدليل الأول:

حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال للرحل : ((إذا أردت الصلاة فاسبغ الوضوء ، واستقبل القبلة ثم كبر ثم أقرأ ثم أركع حتى تطمئن راكعا ..))

وجه الدلالة : قالوا : لم يعلمه المسيء في صلاته ، ولو كان منها لعلمه إياه (٣) .

ويجاب عنه من أوجه ثلاثة :

الوجه الأول :

بأنه لم تبلغهم السنة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم (١).

الوجه الثاني :

قال العيني: (المشهور عن هؤلاء التكبير في الخفض والرفع ، وروايات هؤلاء محمولة على ألهم قد تركوه أحيانا ، بيانا للجواز ، أو الراوي لم يسمع ذلك منهم لخفاء الصوت ، وكانت بنو أمية يتركون التكبير في الخفض ، مثل معاوية وزياد وعمر بن عبدالعزيز) (ه) .

⁽١) : انظر : عمدة القاري : (٦ / ٥٨) ، المصنف لابن أبي شيبة : (١ / ٢٧١) ، المعاني البديعة : (١ / ١٤٥) .

⁽٢) : المصنف لابن أبي شيبة : (١/ ٢٧٣).

⁽٣) : المغنى : (٢ / ١٧٠) .

⁽٤) : المصدر السابق . (٥) : عمدة القاري : (٦ / ٥٨) .

_ (٢٨٥) م / ١٨٨ _____ باب: ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود

=

الوجه الثالث:

قال ابن المنذر (١): (وقد روينا عن غير واحد من أهل العلم ألهم نقصوا التكبير ، ولا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ولعل من ذكرنا عنهم أله من نقصوا التكبير ، إما أن يكونوا أغفلوا أو كبروا فلم يؤد عنهم ، أو يكونوا دفعوا ذلك ، فغير جائز دفع ما قد ثبت به الأحبار عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وعمن ذكرنا ذلك عنه من أصحابه بقول أحد) .

الدليل الثاني:

عن عبد الرحمن بن أبزى رضي الله تعالى عنه ، قال : (صليت خلف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فكان لا يتم التكبير) ٢٠) .

السراجيح:

يترجح عندي القول الأول لأمور:

أولا: لقوة ما استدلوا به .

ثانيا: لقول الجمهور كافة به ، إلا القليل من أهل العلم .

ثالثا: لعدم صحة الدلالة ، أو الدليل على ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني ، والله أعلم.

⁽١): الأوسط: (٣/ ١٣٥).

⁽٢) : أخرجه أبو داود : (١٢٩) كتاب الصلاة : باب : تمام التكبير ، الحديث (٨٣٧) .

تفرد به أبو داود ، وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٦٨١) .

وقال الألباني : ضعيف (ضعيف أبي داود (ص ٨٧) .

وابن أبي شيبة : (1 / ٢٧٢) كتاب الصلاة : باب : من كان لا يتم التكبير وينقصه وما جاء فيه ، الحديث (١) .

ساق الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه : (أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : كان يكبر وهو يهوي) (١) . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

قال الترمذي : وهو قول أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم ، من التابعين ، قالوا : يكبر الرجل وهو يهوي للركوع والسجود .

⁽١) : سبق تخريجه : (ص ٢٨١) .

⁽ ملاحظة : وقد سبق الكلام عن هذه المسألة في الباب السابق) .

ساق الترمذي بسنده عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما ، قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا افتتح الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع) ، وزاد ابن أبي عمر في حديثه : (وكلن لا يرفع بين السجدتين) (١) .

قال أبو عيسى : (حديث ابن عمر حديث حسن صحيح) .

فقـه المسالة:

وجه الدلالة : سنية الرفع في الافتتاح وفي الركوع وفي الرفع منه .

قلت : وقد اتفق العلماء على رفع اليدين في الافتتاح .

قال ابن المنذر (٢): (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن النبي صلى الله عليــــه وعلى آله وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة) .

واختلفوا في رفع اليدين في غير افتتاح الصلاة .

قال ابن المنذر (٣): (واختلفوا في رفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع).

(٣): المصدر السابق.

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٠) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : رفع اليدين عند الركوع ، رقم الحديث (٢٥٥) .

والبخاري : (١٥٤) كتاب الصلاة : باب : رفع اليدين في التكبيرة الأولى ، الحديث (٧٣٥) .

ومسلم : (١٦٧) كتاب الصلاة : باب : استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الإحرام .. ، الحديث (٣٩٠) . وأبو داود : (١١٣) كتاب الصلاة : باب : رفع اليدين في الصلاة ، الحديث (٧٢١) .

والنسائي : (١٤٢) كتاب التطبيق : باب : رفع اليدين للركوع حذو المنكبين ، الحديث (١٠٢٦) .

وابن ماجة : (١٢١) كتاب إقامة الصلوات : باب : رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (٨٥٨).

⁽٢): الأوسط: (٣ / ١٣٧).

قلت : في هذه المسألة قولان :

القول الأول: (الرفع في الركوع وفي الرفع منه):

قال الترمذي (١): (وبهذا يقول بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، منهم ابن عمر (٢) ، وجابر بن عبد الله ، وأبو هريرة وأنس (٣) ، وابن عباس ، وعبد الله بن الزبير (٤) ، وغيرهم) .

قلت : وذكر الترمذي بأسانيده : (عن مالك بن أنس ، ومعمر ، وسفيان بسن عيينة ، وعمر بن هارون ، والنضر بن شميل) (ه) .

قلت: ومنهم: أبو سعيد الخدري (٦) ، وابن عمر (٧) ، وابن عمرو (٨) ، وأبو موسى الأشعري (٩) .

قال الترمذي: (والتابعين)، قلت: ومنهم الحسن البصري (١٠)، (وعطاء، وطاووس، ومجاهد، ونافع، وسالم بن عبد الله، وسعيد بن حبير، وغسيرهم، وبسه يقول عبد الله بن المبارك) (١١)، والشافعي (١٢)، وأحمد (١٣)، وإسحاق (١١).

⁽١) : سنن الترمذي : (٢ / ١٠٩ مع التحفة) .

⁽٢) : مصنف عبد الرزاق : (٢ / ٢٧ - ٨٨) .

⁽٣): الأوسط: (٣/ ١٣٧).

⁽٤) : مصنف ابن أبي شيبة : (١ / ٢٦٥) .

⁽٥) : سنن الترمذي : (۲ / ۱۰۹ مع التحفة) .

⁽٦): المصدر السابق.

⁽٧): الأوسط: (٣/ ١٣٧).

⁽A): الأوسط: (٣ / ١٣٨) .

⁽٩): المصدر السابق.

⁽١٠) : مصنف ابن أبي شيبة : (١ / ٢٦٦) .

⁽۱۱) : مصنف عبد الرزاق : (۲ / ۲۰) .

⁽١٧) : الغاية القصوى : (١ / ٣٠٣) ، كفاية الأخيار : (١٧٠) ، عمدة السالك : (٢٦ – ٤٩ – ٥٠) .

⁽١٣) : مسائل الإمام أحمد لأبي داود : (٥٠) ، الروض المربع : (٢ / ١٢٨ – ٢٦٩ – ٢٧٧) ، شرح منتهى الإرادات : (1 / ١٧٥ – ١٨٣ – ١٨٥) .

⁽١٤) : المسائل للكوسج : (١/ ٢٨٩).

قلت: وهو ظاهر قول الترمذي وذلك لأمور هي:

الأمر الأول: بدأ الباب به

الأمر الثانى: قال عنه: حسن صحيح.

الأمر الثالث: حكمه على الحديث الذي في الباب الذي بعد هذا بقوله: حسن ، وذكر قول ابن المبارك في تضعيف الحديث.

الأمر الرابع: ذكر كثير من أهل العلم من الصحابة والتابعين يقولون بالرفع في تلك المواضع (١).

أدلتهم:

ومما ذكره الترمذي شاهدا في الباب:

الدليل الأول:

حديث الباب عن ابن عمر وشاهده: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا افتتح الصلاة يرفع يديه ...) الحديث .

الدليل الثاني:

عن على رضي الله تعالى عنه ، في حديث طويل ، عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، : (أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة ، رفع يديه حذو منكبيه ، ويصنع ذلك أيضا إذا قضى قراءته وأراد أن يركع ، ويضعها إذا رفع رأسه من الركوع ...) (٢) .

⁽١) : وانظر سنن الترمذي : (٢ / ١١٤ – ١١٥ مع التحفة) .

⁽٢) : أخرجه الترمذي : (٧٨١) أبواب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : منه (دعاء وجهت وجهي للذي فطر) ، الحديث (٣٤٢٣).

ومسلم: (٣١٤) كتاب صلاة المسافرين: باب: صلاة النبي ودعائه بالليل ، الحديث (١٨١٢) .

وأبو داود : (١١٧) كتاب الصلاة : باب : من ذكر أنه يرفع ، الحديث (٧٤٤) .

والنسائي : (١٧٤) كتاب الصلاة : باب : نوع آخر من الذكر والدعاء بين التكبير والقراءة ، الحديث (٨٩٨) .

وابن ماجة : (١٤٧) كتاب إقامة الصلوات : باب : سجود القرآن ، الحديث (١٠٥٤) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٠٢٢٨) .

الدليل الثالث:

وعن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه ، قال : (لأنظرن إلى صلة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، عليه وعلى آلسه وسلم كيف يصلي ، فقام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فاستقبل القبلة فكبر ، فرفع يديه حتى حاذتا أذنيه ، ثم أخذ شماله بيمينه ، فلما أراد أن يركع رفعهما مثل ذلك ، فلما رفع رأسه في الركوع رفعهما مثل ذلك . .) (١) .

الدليل الرابع:

وعن أبي قلابة أنه رأى مالك بن الحويرث رضي الله تعالى عنه ، (إذا صلى كبر ورفع يديه ، وإذا أراد أن يركع رفع يديه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه ، وحدث أن رسول الله صنع هكذا) (٢) .

الدليل الخامس:

وعن أنس رضي الله تعالى عنه : (أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة ، وإذا ركع) ٣) .

⁽١) : أخرجه أبو داود : (١١٤) كتاب الصلاة : باب : رفع اليدين في الصلاة ، الحديث (٧٢٦) .

والنسائي : (١٧٦) كتاب السهو : باب : موضع المرفقين ، الحديث (١٣٦٦) .

وابن ماجة : (١٧٣) كتاب إقامة الصلوات : باب : رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (٨٦٧) وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٧٨١) .

⁽۲): أخرجه البخاري: (۱۰٤) كتاب الأذان: باب: رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع، الحديث (۷۳۷). ومسلم: (۱۹۸) كتاب الصلاة: باب: استحباب رفع اليدين حذو المنكبين مع تكبيرة الأحرام، الحديث (۳۹۱). وأبو داود: (۱۱۷) كتاب الصلاة: باب: من ذكر أنه يرفع يديه إذا قام من الشنستين، الحديث (۷۲۰). والنسائي: (۱۲۲) كتاب الافتتاح: باب: رفع اليدين حيال الأذنين، الحديث (۸۸۲).

وابن ماجة : (١٧٢) كتاب إقامة الصلوات : باب : وفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (٨٥٩)

⁽٣): أخرجه ابن ماجة: (١٢٣) كتاب إقامة الصلوات: باب: رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع، (٨٦٦).
قال البوصيري في الزوائد: (١٤٣): هذا إسناد صحيح، رجاله رجال الصحيح، إلا أن الدارقطني أعله بالوقف.
وقال أحمد شاكر (شرح سنن الترمذي: ٢ / ٤٤): وهذا إسناد صحيح جدا.
وانظر تحفة الأشراف رقم: (٧٢٧).

الدليل السادس:

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم ، إذا كبر للصلاة جعل يديه حذو منكبيه ، وإذا ركع فعل مثل ذلك ، وإذا رفع للسجود فعل مثل ذلك ، وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك) (١) .

الدليل السابع:

حدیث أبی حمید رضی الله تعالی عنه ، وفیه : (كان النبی صلی الله علیه وعلی آله وسلم ، إذا قام إلی الصلاة اعتدل قائما و رفع یدیه یجاذی بجما منكبیه ، فإذا أراد أن یركع رفع یدیه حتی یجاذی بجما منكبیه ، ثم قال : (الله أكبر) و ركع ، ثم اعتدل فلم یصوب رأسبه ولم یقع و وضع یدیه علی ركبتیه ، ثم قال : (سمع الله لمن حمده) و رفع یدیه و اعتدل ... إلی أن قال : (حتی إذا قام من السجدتین كبر و رفع یدیه حتی یجاذی بجما منكبیه كما صنع حین افتتح الصلاة ، ثم صنع كذلك حتی كانت الركعة التي تنقضي فیها صلاته آخر رجله الیسری و قعد علی شقه متوركا ثم سلم) (۲) .

الدليل الثامن:

وحديث أبي أسيد رضي الله عنه ٣٠).

⁽١) : أخرجه أبو داود : (١١٦) كتاب الصلاة : باب : رفع اليدين في الصلاة ، الحديث (٧٣٨)

وقد صحح الحافظ سند أبي داود ، في التلخيص الحبير : (١ / ٣٦١) .

وابن ماجة : (۱۲۲) كتاب إقامة الصلوات : باب : رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (۸۲۰) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (۱۳۲۵۵) .

قال البوصيري في مصباح الزجاجة : (١٤٢) إسناده ضعيف ، وفيه إسماعيل بن عياش عن الحجازيين وهي ضعيفة . وصححه في الخلاصة : (١ / ٣٥٢) .

 ⁽۲): أخرجه الترمذي: (۸۲) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: باب: منه ، رقم الحديث (۳۰٤) .
 والبخاري: (۱۹۹) كتاب الأذان: باب: سنة الجلوس في التشهد ، الحديث (۸۲۸) .

وأبو داود : (١١٤) كتاب الصلاة : باب : افتتاح الصلاة ، الحديث (٧٣٠) .

وابن ماجة : (١٧٣) كتاب الصلاة : باب : رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (٨٦٢) .

⁽٣) : ينظر تخريج الحديث السابق .

-

الدليل التاسع:

وحديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه (١).

الدليل العاشر:

وحديث محمد بن مسلمة رضي الله عنه (٢).

الدليل الحادي عشر:

وحديث أبي قتادة رضي الله عنه ٣) .

الدليل الثابي عشر:

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه ، قــال : (هل أريكم صلاة رســول الله ؟ فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه للركوع ، ثم قال : ((سمع الله لمن حمده)) ، ثم رفع يديه ، ثم قال : ((هكذا فاصنعوا)) ولا يرفع بين السجدتين) (٤) .

الدليل الثالث عشر:

وعن أبي الزبير: أن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ، كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه ، وإذا ركع ، وإذا رفع رأسه من الركوع فعل مثل ذلك ، ويقول: (رأيت رســـول الله مثل ذلك ، ورفع إبراهيم بن طهمان يديه إلى أذنيه) (٥) .

⁽١) : ينظر في تخريج الحديث السابع في صفحة رقم (٢٩١) .

⁽٢) : السابق .

⁽٣): السابق.

⁽٤) : أخرجه الدارقطني : (٢٩٤) كتاب الصلاة : باب : ذكر التكبير ورفع اليدين ، الحديث (١١١١) . قال الحافظ في تلخيص الحبير : (١ / ٣٦١) : رجاله ثقات .

⁽٥) : أخرجه ابن ماجة : (١٧٣) كتاب الصلاة : باب : رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (٨٦٨). وانظر تحفة الأشراف رقم : (٢٦٥٠) .

قال البوصيري في مصباح الزجاجة : (١٤٣) : إسناد حديث جابر رجاله ثقات .

الدليل الرابع عشر:

وعن عمير بن حبيب الليثي رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله يرفع يديه مسع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة) (١) .

وجه الدلالة: الأحاديث السابقة ظاهرة الدلالة على سنية الرفع في الافتتاح وعند الركوع وعند الركوع وعند الركوع وعند الرفع منه .

القول الثاني: (لا يرفع يديه إلا في تكبيرة الإحرام):

قال الترمذي (٢): (وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وهو قول: (سفيان الثوري ، وأهل الكوفة) (٣) .

أدلتهم:

الدليل الأول:

ما ساقه الترمذي بسنده : قال عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه : (ألا أصلي بكم

⁽١) : أخرجه ابن ماجة : (١٢٢) كتاب إقامة الصلوات : باب : رقع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، (٨٦١) . انفرد به ابن ماجة ، انظر تحفة الأشراف رقم : (١٠٨٩٦) .

قال البوصيري في مصباح الزجاجة :(١٤٢): هذا إسناد فيه **رفدة بن فضاعة وهو ضعيف وعبيد الله لم يسمع من أبيه .

⁽٢) : سنن الترمذي : (٢ / ١١٧ مع التحفة) .

⁽٣) : مختصر القدروي : (۲ / ۲) ، الهداية : (١ / ٤٣ - ٤٤) ، بدائع الصنائع : (١ / ٤٨٤) .

⁽٤) : مصنف ابن أبي شيبة : (١ / ٢٦٧ - ٢٦٨) .

⁽٥) : شرح التلقين : (٢ / ٩٤٩) .

^{**} رفدة بن فضاعة الفساني الشامي عن الأوزاعي في حديثه المناكير ، قال أبو حاتم : منكر الحديث .

قال البخاري : لا يتابع على حديثه . وقال الدارقطني : متروك .

التاريخ الكبير : (٣ / ٣٤٣) ، الجوح والتعديل : (٣ / ٣٣٥) ، المغني في الضعفاء : (1 / ٣٣٢) .

_

صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فصلى فلم يرفع يديه إلا في أول مرة)(١) . قال أبو عيسى : (حديث ابن مسعود حديث حسن) .

ونوقش الدليل من أوجه ثلاث 😗 :

الوجه الأول: قال الترمذي: (ولم يثبت حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع يديه إلا في أول مرة ونقل ذلك بسنده عن ابن المبارك).

الوجه الثاني: نقل البيهقي " سننه " عن أبي عبد الله الحساكم أنه قال: (**عاصم بن كليب لم يخرج حديثه في الصحيح) (٣) .

الوجه الثالث : وقد جاء في الحديث زيادة ((ثم لا يعود)) ، في غير سنن الترمذي ولكنها ليست محفوظة .

وأجيب عن هذه الأوجه المتقدمة : بما ذكره الزيلعي (٤) :

أولا: وعدم ثبوت الخبر عند ابن المبارك لا يمنع من النظر فيه .

ثانيا: وعاصم بن كليب قد وثقه ابن معين ، وأخرج له مسلم .

ثالثا: قال الزيلعي: (قد تابع وكيعا على هذه اللفظة وهي: (ثم لا يعود) عبد الله بن المبارك، كما رواه النسائي) (٥).

(۱) : أخرجه الترمذي : (۷۱) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (۲۵۷) . وأبو داود : (۱۱۷) كتاب الصلاة : باب : من لم يذكر الرفع عند الركوع ، الحديث (۷٤۸) . والنسائي : (۱٤۲) كتاب التطبيق : باب : ترك ذلك ، الحديث (۱۰۲۷) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٤٦٨) .

(٢): نصب الراية: (١/٤٧٤).

(٣) : (وجدت هذا النقل في كلام الزيلعي ، ولم أجده في سنن البيهقي ، ولا معرفة السنن في نفس المسالة) .

(٤) : نصب الراية : (١ / ٤٧٤) ..

(٥) : السابق ، وقد نقله الزيلعي عن ابن دقيق في كتابه الأم (وهو ليس موجودا بين أيدينا) .

^{**} عاصم بن كليب بن شهاب بن المحنون ، الجرمي الكوفي / صدوق رمي بالإرجاء ، من الخامسة ، مات سنة بضع وثلاثين . تقريب التهذيب : (1 / ٣٦٧) .

_

ومما ذكره الترمذي شاهدا في الباب:

الدليل الثاني:

واعترض على الدليل من وجهين :

الوجه الأول:

ما قاله أبو داود (٢):

(وروى هذا الحديث هشيم وخالد وابن إدريس عن يزيد لم يذكروا ثم لا يعود) .

الوجه الثابي :

ويزيد هذا كان قد تغير بآخره وصار يتلقن ويقويه أنه أنكر الزيادة (ثم لا يعود) ٣٠) .

وأجيب عن الأول:

بأن شريكا قد توبع عليها أخرجها الدارقطني (٤) .

وأجيب عن الثاني:

قال الشيخ تقي الدين : ويزيد بن أبي زياد معدود في أهل الصدق كوفي يكني أبا عبد الله ذكر أبو الحارث القروي قال أبو الحسن : يزيد بن أبي زياد : جيد الحديث (٥).

قلت: ويجاب عنه: أن حفاظ الحديث قد اتفقوا على عدم ثبوت تلك الزيادة ولم يثبتـــه أحد منهم وهم أهل الصنعة.

⁽١) : أخرجه أبو داود : (١١٧) كتاب الصلاة : باب : من لم يذكر الرفع عند الركوع ، الحديث (٧٤٩) . انظر تحفة الأشراف رقم : (١٧٨٥) .

⁽٢) : السنن : (١١٨) كتاب الصلاة : باب : من لم يذكر الرفع عند الركوع ، الحديث (٧٥٠) .

⁽٣): نصب الراية: (١ / ٤٧٧).

⁽٤) : السنن : (1 / ٢٩٥) كتاب الصلاة : باب : ذكر التكبير ورفع اليدين ، الحديث (١١٦ – ١١٧) .

⁽٥): نصب الراية: (1 / ٤٧٧) .

_

قال ابن حجر (١): (واتفق الحفاظ على أن قوله ثم لم يعد مدرج في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد) .

وقال الحميدي: (إنما روى هذه الزيادة يزيد ، ويزيد يزيد ، وقال عثمان الدارمي عـــن أحمد بن حنبل لا يصح ، وكذا ضعفه البخاري وأحمد ويحيى والدارمي والحميدي وغــــير واحد) (۲) .

ومما يستدل لهم غير ما ذكره الترمذي:

الدليل الثالث:

قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: (صليت خلف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فلم يرفعوا أيديهم إلا عند الاستفتاح للصلاة) (٣) .

ونوقش الدليل من وجهين (؛):

الوجه الأول :

أن في سنده **محمد بن جابر اليمامي الكوفي . قال فيه أحمد : (يروي أحاديث مناكير) . الوجه الثاني :

أن هذه الرواية مما استنكرت عليه . وقال ابن القيم : (منقطع لا يصح) (١) .

⁽١) : التلخيص : (١ / ٣٦٣) .

⁽٢): المصدر السابق.

 ⁽٣) : أخوجه البيهقي : (١١٣) كتاب الصلاة : باب : من لم يذكر الرفع إلا عند الإفتتاح ، الحديث (٢٥٣٤) .
 والعقيلي : (الضعفاء الكبير : ٤ / ٤١) .

⁽٤) : انظر الضعفاء الكبير للعقيلي : (٤/ ٤١) ، والدراية : (١ / ١٥١) .

^{**} هو محمد بن جابر اليمامي السحيمي أبو عبد الله ليس بالقوي ، قال أبو حاتم : ذهبت كتبه في آخر عمره وساء حفظه وكان يلقن ، قال ابن معين : كان أعمى وقد اختلط عليه حديثه وهو ضعيف ، قال أبو حاتم وأبو زرعة : محمد بن جابر صدوق ، إلا أنه اختلط في حديثه تخاليط . التاريخ الكبير : (٥٣/١) ، الجرح والتعديل : (٢١٩/٧) ، الاغتباط : (٥٥) .

الدليل الرابع:

وعن جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه: (خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وعلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال: مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل شمس, اسكنوا في الصلاة) ٢٠).

ونوقش الدليل من وجهين :

الوجه الأول :

ما قاله البخاري (٣): (احتج بحديث جابر بن سمرة على منع الرفع عند الركوع فليس له حظ من العلم هذا مشهور لا خلاف فيه إنه إنما كان في حال التشهد وهذا لا في القيام وفسرته الرواية الأخرى (٤) ، فدل على أنما في التشهد) .

وقال ابن عبد البرره): (وهذا لا حجة فيه لأن الذي نهاهم عنه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم غير الذي كان يفعله لأنه محال أن ينهاهم عما سن لهم وإنما رأى أقواما يعبثون بأيديهم ويرفعونها في غير مواضع الرفع فنهاهم عن ذلك).

الوجه الثاني :

قال البخاري (م): (ولو كان كما ذهبوا إليه لكان الرفع في تكبيرات العيد أيضا منهيا عنه ، لأنه لم يستثن رفعا دون رفع) .

(١) : المنار المنيف : (1 / ١٣٨ أبو غدة) .

 ⁽٢): أخرجه مسلم: (١٨٤) كتاب الصلاة: باب: الأمر بالسكون في الصلاة، الحديث (٤٣٠).
 وأبو داود: (١٣٩) كتاب الصلاة: باب: النظر في الصلاة، الحديث (٩١٢).

والنسائي : (١٦٥) كتاب السهو : باب : السلام بالأيدي في الصلاة ، الحديث (١١٨٥) . وانظر تحفة الأشراف وقم : (٢١٢٨) .

⁽٣) : رفع اليدين : (٩٠) .

⁽٤) : قلت : يشير إلى رواية مسلم الأخرى : وفي رواية (إذا سلم أحدكم فليلتفت إلى صاحبه ولا يومئ بيديه) .

⁽٥): التمهيد: (٩/ ٢٢١).

⁽٦) : رفع اليدين : (٩١) .

الدليل الخامس:

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن الني صلى الله عليه وعلى آله وسلم: قلل: ((لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن: في افتتاح الصلاة، وفي استقبال الكعبة، وعلى الصفا والمروة، وبعرفات، وبجمع، وفي المقامين، وعند الجمرتين)) (١).

ونوقش الدليل من وجهين (٢) :

أولا: أن ** الحكم بن عتيبة لم يسمع من ** مقسم إلا أربعة أحاديث ليس فيها هذا الحديث ثانيا: وليس هذا من المحفوظ عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

السراجسح:

الذي يترجح عندي هو القول الأول وهو لأمرين :

الأمر الأول: أن عليه أدلة كثيرة صريحة وصحيحة على الرفع في تلك المواضع.

الأمر الثاني : أن عليه جماهير العلماء .

أما قول الحنفية: ففي أدلتهم ضعف ظاهر ، والله أعلم .

(١) : البخاري في رفع اليدين : (١٣٤) .

(٢) : جزء رفع اليدين في الصلاة : (١٣٥) ، وانظر جامع التحصيل : (١٦٧) .

^{**} الحكم بن عتيبة ، الإمام الكبير عالم أهل الكوفة أبو محمد الكندي مولاهم الكوفي ، ويقال : أبو عمرو ، ويقال : أبو عبدالله قال عبد الرحمن بن مهدي : ثبت ثقة ، ولكن يختلف يعني حديثه .

السير : (٥ / ٢٠٨) ، الجوح والتعديل : (٣ / ١٢٤) .

^{**} أبو القاسم : مقسم مولى ابن عباس ، صدوق فيه شيء ، وقد ضعفه ابن حزم ، روى عن الحكم بن عتيبة ويزيد بن أبي زياد قال أبو حاتم : صالح الحديث لا بأس به .

من تكلم فيه وهو موثق : (١٨٠) ، الكنى والأسماء : (١ / ٦٨٧) .

_ (٢٩٩) م / ١٩١ ___ باب: ما جاء في وضع اليدين على الركبتين في الركوع

ساق الترمذي بسنده عن أبي عبد الرحمن السلمي ، قال لنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه : (إن الركب سنت لكم فخذوا بالركب) (١) .

قال أبو عيسى : (حديث عمر ، حديث حسن صحيح) .

فقه المسألة:

الحديث يدل على وضع اليدين على الركبتين في الركوع (٢) .

وقد اختلف العلماء في مسألة *التطبيق على ثلاثة أقوال :

القول الأول: (وضع اليدين على الركبتين):

قال الترمذي: (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والتابعين ومن بعدهم لا اختلاف بينهم في ذلك: إلا ما روي عن ابن مسعود وبعض أصحابه ألهم كانوا يطبقون، والتطبيق منسوخ عند أهل العلم) (٣).

قلت : وممن قال بوضع اليدين على الركبتين : وفعله (عمر ، وعلي ، وسعد ، وابن عمر ، وجماعة من التابعين ، وبه يقول الثوري ، وإسحاق ، وعروة بن الزبير ، وسعيد بن جبير ، وعطاء ومجاهد والنجعي ، قال ابن المنذر : وكل من لقيته من أهل العلم (٤)) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧١) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٥٨) . وقال الألباني : صحيح الإسناد (صحيح سنن الترمذي (١/ ٨٢) .

أخرجه النسائي : (١٤٣) كتاب التطبيق : باب : الإمساك بالركب في الركوع ، الحديث (١٠٣٥) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٠٤٨٢) .

⁽٢) : وتسمى مسألة التطبيق .

⁽٣) : سنن الترمذي : (٢ / ١٢٥ مع التحفة) .

⁽٤) : المصنف لابن أبي شيبة : (1 / ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧) ، المصنف لعبد الرزاق : (٢ / ١٥٣) ، الأوسـط : (٣ / ٢٥٠) ، الجموع : (٣ / ٣٨٣) ، المغني : (٢ / ١٧٥) ، رحمة الأمة : (٨٣ قال : وأجمعوا على أنه إذا ركع ، فالسنة وضع يديه على ركبتيه ، ولا يضعها بين ركبتيه) .

التطبيق: هو أن يجمع بين أصابع يديه ، ثم يجعلها بين ركبتيه وفخذيه في الركوع ، المجموع: (٣٧٨ / ٣) .

__ (٣٠٠) م / ١٩١ ___ باب: ما جاء في وضع البدين على الركبتين في الركوع

وعليه الحنفية (١) ، والمالكية (٢) ، والشافعية (٣) ، والحنابلة (٤) .

قلت : وعليه كافة أهل العلم (٥) .

ومنهم الترمذي قال : (والتطبيق منسوخ عند أهل العلم) (١) .

أدلستهم:

مما ذكره الترمذي أو أشار إليه:

الدليل الأول:

حديث الباب ، وفيه : (إن الركب سنت لكم ، فخذوا بالركب) .

وجه الدلالة : ظاهر في الأخذ بالركب وعدم التطبيق .

الدليل الثاني:

عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه ، أنه قال : (صليت إلى جنب أبي ، فطبقت بين كفي ، ثم وضعتهما بين فخذي ، فنهاني أبي وقال : كنا نفعله فنهينا عنه ، وأمرنا أن نضع أيدينا على الركب) (٧) .

⁽١) : الأصل : (١ / ٤) ، البحر الرائق : (١ / ٥٥٠) ، شوح فتح القدير : (١ / ٢٩٧) ، مختصر القدوري : (٢٧) .

⁽٢) : الرسالة مع الثمر الدانين : (٨١) ، حاشية العدوي : (١ / ٢٣٠ ، ٢٣١) ، المدونة : (١ / ١٦٦) .

⁽٣) : الأم : (1 / ٢١٩) ، التهذيب للبغوي : (٢ / ١٠٨) ، المجموع : (٣ / ٣٨٢) ، شرح التنبيه : (١ / ١٢٠) .

⁽٤) : المغني : (٢ / ١٧٥) ، الإفصاح : (1 / ٢٩٢) ، الكافي : (1 / ١٦١ سليم يوسف) .

⁽٥) : الإعتبار : (٨٥) .

⁽٦) : سنن الترمذي : (٢ / ١٢٥ مع التحفة) .

⁽٧) : أخرجه الترمذي : (٧٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٥٩) .

والبخاري : (١٦٢) كتاب الأذان : باب : وضع الأكف على الركب في الركوع ، الحديث (٧٩٠) .

ومسلم: (٢١٥) كتاب المساجد: باب: الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ونسخ التطبيق (٥٣٥). أبو داود: (١٣٤) كتاب الصلاة: باب: تفريق اليدين أبواب الركوع والسجود، وضع اليدين على الركبتين (١٩٧٨) النسائي: (١٤٣) كتاب التطبيق: باب: نسخ ذلك، الحديث (١٠٣٣).

ابن ماجة : (١٣٣) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : وضع اليدين على الركبتين ، الحديث (٨٧٣) .

_ (٣٠١) م / ١٩١ ___ باب: ما جاء في وضع اليدين على الركبتين في الركوع

وجه الدلالة : ظاهر في النص على أن التطبيق منسوخ .

وقول الصحابي: كنا نفعل ، وأمرنا ونمينا ، محمول على أنه مرفوع (١) .

الدليل الثالث:

واستدلوا أيضا بقول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لأنس رضي الله تعالى عنه : ((يا بني إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك ، وفرج بين أصابعك وأرفع يديك عن جنبيك ، فإذا رفعت رأسك من الركوع فمكن لكل عضو موضعه ، فإن الله لا ينظر يوم القيامة إلى من لا يقيم صلبه)) (٢) .

وجه الدلالة: ظاهرة حيث أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أنسا أن يضع يديم على ركبتيه وهاه عن التطبيق .

ونوقش: بأن الحديث قد ضعفه ابن عدي والعقيلي ، **بكثير بن عبدالله ، وأسلدا على البخاري أنه قال: منكر الحديث ، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على أنس، قلل: ويقال له كثير بن سليم لا يحل كتب حديثه انتهى (٣) .

⁽١) : العدة في أصول الفقه : (٣ / ٩٩٨ ، ٩٩٩) ، المقنع في علوم الحديث (١ / ١١٦) قال : إن أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وإلا موقوف . ، تدريب الراوي : (١ / ١٥٧ ، ١٥٨ الفاريابي) ، توضيح الأفكار : (١ / ٢٧٣) ، النكت لابن حجر : (١٨٢ السعدين) .

⁽٢) : الطبراني في الأوسط : (٦ / ١٢٤) من حديث كثير بن عبد الله عن أنس .

⁽٣): نصب الراية: (١/ ٥٥٠).

^{**} كثير بن عبدالله الأبلي البصري ، قال أبو حاتم : منكر الحديث ضعيف الحديث جدا شبه المتروك ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك ، قال ابن حبان عن كثير بن سليم : هو كثير بن عبد الله يروي عن أنس ويضع عليه . الجرح والتعديل : (٧ / ١٥٤) ، المغني في الضعفاء : (٢ / ٥٣٠) .

_ (٣٠٢) م / ١٩١ ___ باب: ما جاء في وضع اليدين على الركبتين في الركوع

الدليل الرابع:

وعن أبي حميد الساعدي الطويل وفيه قال : (... فوضع يديه على ركبتيه كأنـــه قـــابض عليهما ، ووتر يديه فنحاها عن جنبيه) (١) .

قال الترمذي : (وهذا حديث حسن صحيح) .

الدليل الخامس:

حديث أبي مسعود الطويل وفيه ، عن سالم البراد ، قال : أتينا عقبة بن عمرو الأنصاري ، أبا مسعود فقلنا له : (حدثنا عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقام بين أيدينا في المسجد ، فكبر ، فلما ركع وضع يديه على ركبتيه ، وجعل أصابعه أسفل من ذلك ، وجافى بين مرفقيه ، حتى استقر كل شيء منه .. الحديث) (٢) .

وجه الدلالة من الأحاديث السابقة: أن كل من وصف صلاته صلى الله عليه وعلى آلـــه وسلم ، بين أن مكان وضع اليدين على الركبتين .

القول الثاني : التطبيق .

ونقله الترمذي : عن عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، وبعض أصحابه .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (١٢٧ ، ١٢٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء أنه يجافي يديه عن جنبيه في الركوع ، رقم الحديث (٢٦٠) .

وأبو داود : (١١٥) كتاب الصلاة : باب : افتتاح الصلاة ، الحديث (٧٣٤) .

وابن ماجة : (١٢٢) كتاب إقامة الصلاة : باب : رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (٨٦٣) وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٨٩٢) .

وصححه النووي في الخلاصة : (1 / ٣٥٢) .

وقال الألبايي : (1 / ٩٢) : صحيح ، وفيه عن أبي أسيد ، وسهل ، ومحمد بن سلمه .

 ⁽۲): أبو داود: (۱۳۳) كتاب الصلاة: باب: صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، الحديث (۸۲۳).
 والنسائي: (۱٤۳) كتاب التطبيق: باب: مواضع الراحتين في الركوع، الحديث (۱۰۳۷).
 وانظر تحفة الأشراف رقم: (۹۹۸۵).

وقال الألباني : صحيح : (صحيح أبي داود (١ / ١٦٣) .

_ (٣٠٣) م / ١٩١ ___ باب: ما جاء في وضع اليدين على الركبتين في الركوع

=

قلت : ومنهم : (بنو عبيدة بن عبدالله بن مسعود ، وعلقمة ، والأسود ، وعبد الرحمن بن الأسود ، وإبراهيم ، النخعي ، وأبو عبيدة) (١) .

دلياهم:

عن علقمة والأسود ، أنهما دخلا على عبد الله ، فقال أصلى من خلفكم ؟ قالا : نعـــم ، فقام بينهما وجعل أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله ، ثم ركعنا فوضعنا أيدينا على ركبنــا ، فضرب أيدينا ، ثم طبق بين يديه ، ثم جعلهما بين فخذيه ، فلما صلى ، قال : (هكـــذا فعل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم) (٢) .

وجه الدلالة : أنه لما ركع وضع يديه بين ركبتيه ، فدل على سنية التطبيق .

ونوقش : بأن هذا الذي رواه ابن مسعود كان حكما في ابتداء الإسلام ثم صار منسوحا ، و لم يبلغه نسخه حتى أخبره أهل المدينة (٣) .

القول الثالث:

التخيير بين فعل التطبيق ، وتركه وجاء هذا القول عن علي بن أبي طالب رضي الله تعــــالى عنه ، ‹٤› .

⁽١) : المصنف لعبد الرزاق : (٢ /١٥١) ، المصنف لابن أبي شيبة : (١/ ٢٧٧) ، الإعتبار : (٨٥) ، الأوسط : (١٥٣/٣)

⁽٢) : أخرجه مسلم : (٢١٥) كتاب المساجد : باب : الندب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ... ، (٣٤٥) . وأبو داود : (١١٧) كتاب الصلاة : باب : من لم يذكر الرفع عند الركوع ، الحديث (٧٤٨) .

والنسائي : (١٤٣) كتاب التطبيق : باب : التطبيق ، الحديث (١٠٣٢) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٤٦٦) ، (٩٤٦٩) .

⁽٣) : شرح معاني الآثار : (١ / ٢٢٩ ، ٢٣٠) ، معرفة السنن والآثار : (١ / ٣٦٣ سعيد كروي) .

⁽٤) : الأوسط : (٣ / ١٥٣ ، ١٥٤) ، عمدة القاري : (٥ / ٦٣ ، ٦٤) .

_ (٣٠٤) م / ١٩١ ___ باب: ما جاء في وضع اليدين على الركبتين في الركوع

_

الدليل:

ونوقيش الدليل من وجهين ٣٠٠

الوجه الأول: قالوا: إما أنه لم يبلغه النهي .

الوجه الثاني: وإما حمله على كراهة التتريه.

وأجيب : أن هذا ليس بظاهر ، لأن التحيير ينافي الكراهة (١) .

السراجسيح:

الذي يترجح عندي القول الأول وذلك لأمرين:

الأمر الأول : أن عليه كافة أهل العلم .

الأمر الثابي : ولأنه قد ثبت النسخ ، والله تعالى أعلم .

قال الترمذي رحمه الله : (والتطبيق منسوخ عند أهل العلم) (ه) .

وكذا قال الحازمي: (أن الحديث الذي رواه ابن مسعود كان محكما في إبتداء الإسلام، ثم نسخ، ولم يبلغ ابن مسعود نسخه، وعرف ذلك أهل المدينة فرووه وعملوا به) (١٠) . وكذا قاله ابن العربي (٧٧) .

⁽١) : مصنف ابن أبي شيبة : (1 / ٢٧٦ ، ٢٧٧) .

⁽٢) : عمدة القاري : (٥ / ١٤) .

⁽٣) : عمدة القاري : (٥ / ٦٣ ، ٦٤) .

⁽٤): المصدر السابق.

⁽٥) : السنن : (٢ / ١٢٥ مع التحفة) .

⁽٦) : انظر الإعتبار : (٨٥) .

⁽٧) : عارضة الأحوذي : (٢ / ٥٣) .

ساق الترمذي بسنده عن عباس بن سهل بن سعد قال: (اجتمع أبو حميد وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة فذكروا صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال أبو حميد أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ركع فوضع يديه على ركبتيه كأنه قـــابض عليهما ووتر يديه فنحاهما عن جنبيه) (١).

قال أبو عيسى: (حديث أبي حميد حديث حسن صحيح).

فقـه المـالة:

قال الترمذي:

(وهو الذي اختاره أهل العلم أن * يجافي الرجل يديه عن جنبيه في الركوع والسجود) . وهم كان يجافي (أنس بن مالك ، وأبو سعيد الخدري ؛ وقاله الحسن البصري ، وإبراهيم ، وعلى بن أبي طالب) (٢) .

وقال الشوكايي (٣): (ولا خلاف في شيء منها بين أهل العلم) .

قال ابن قدامة (؛): (يستحب أن يجافي عضديه عن جنبيه (أي في الركوع) .

وقال أيضاره): (من السنة أن يجافي عضديه عن جنبيه ، وبطنه عن فخذيه إذا سجد) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٦٠) . وابن ماجة : (١٢٢) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : رفع اليدين إذا ركع ، الحديث (٨٦٣) .

⁽٢): المعنف: (١/ ٨٨٨ – ٢٨٩).

⁽٣) : نيل الأوطار : (٢ / ١١ – ١٢) .

⁽٤) : المغني : (٢ / ١٧٦) .

⁽٥) : المغني : (٢ / ٢٠٠) .

 ^{* (} فجافى يديه) أي باعدهما عن جنبيه وهو من الجفاء وهو البعد عن الشيء .
 نيل الأوطار : (۲ / ۱۱ – ۱۲) .

ساق الترمذي بسنده عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : ((إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه : سبحان ربي العظيم ثلاث مرات ، فقد تم ركوعه وذلك أدناه ، وإذا سجد فقال في سجوده : سبحان ربي الأعلى ، ثلاث مرات فقد تم سجوده وذلك أدناه)) (۱) .

قال أبو عيسى : (حديث ابن مسعود ليس إسناده بمتصل عون بن عبد الله بن عتبة لم يلق عبدالله ابن مسعود) .

فقه المسألة:

اختلف العلماء في مسألة التسبيح في الركوع والسجود ، فمنهم من استحب ثلاثا ، ومنهم من رأى أن لا يحد بمقدار ، فظهر أن في المسألة قولين :

القول الأول :

ما أشار إليه الترمذي (٢) بقوله: (والعمل على هذا عند أهل العلم ، يستحبون أن لا ينقص الرجل في الركوع والسجود من ثلاث تسبيحات) .

قلت : وبه قال الحنفية (٣) ، ورواية لمالك (٤) ، والشافعية (٥) ، والحنابلة (٦) .

(١) : أخرجه الترمذي : (٧٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٦١) . وأبو داود (١٣٦) كتاب الصلاة : باب : مقدار الركوع والسجود ، الحديث (٨٨٦) .

قال أبو داود : وهذا مرسل ، عون لم يدرك عبد الله .

قال الألباني : ضعيف (ضعيف أبي داود : (٨٥) .

ابن ماجة (١٢٦) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : التسبيح في الركوع والسجود ، الحديث (٨٩٠) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (٩٥٣٠) .

قال العراقي في (تحفة التحصيل: ٢٥١): (عون بن عبدالله عن عم أبيه عبدالله بن مسعود وهو مرسل. قاله الترمذي والدارقطني: وذلك واضح).

(٢):سنن الترمذي (٢/ ١٣٠ مع التحفة)

(٣) : مختصر خلاف العلماء (١ / ٢٠٩) ، تحفة الفقهاء (٣ / ١٣٤) ، حاشية الطحاوي (٢٦٨) ، معارف السنن (١١/٣)

(٤) : الشمر الداني : (٨٢) .
 (٥) : كفاية الأخيار : (١٧٧) ، التنبيه : (١٢١) ، الوجيز : (٣٧) .

(٦) : المغنى : (٢ / ١٧٨) ، المستوعب : (٢ / ١٥٢) ، حاشية الروض : لابن قاسم : (٢ / ٤٤) .

والترمذي في ظاهر ترجمته للباب ، وما أشار إليه من أحاديث الباب .

أدلستهم:

واستدلوا على ذلك بأحاديث منها:

الدليل الأول:

حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، وشاهده : (فقال في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاث مرات ..) .

الدليل الثاني:

أخرجه الترمذي نفسه في الباب: عن حذيفة رضي الله تعالى عنه، أنه صلى مسع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فكان يقول في ركوعه: ((سبحان ربي العظيم))، وفي سحوده: ((سبحان ربي الأعلى))، وما أتى على آية رحمة إلا وقف وسأل، وما أتسى على آية عذاب إلا وقف وتعوذ (١).

وقال أبو عيسى : (وهذا حديث حسن صحيح) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (٣٣٥١).

وقد روي عن حذيفة رضي الله تعالى عنه ، هذا الحديث من غير الوجه أنه صلى بالليل مع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فذكر الحديث .

⁽١): أخرجه الترمذي: (٧٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: رقم الحديث (٢٦٧ – ٢٦٣) ومسلم (٣٠٥ ، ٣٠٥) كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب: استخباب تطويل القراءة في صلاة الليل، الحديث (٣٧٧) .

وأبو داود (١٣٤) كتاب الصلاة : باب : ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده ، الحديث (٨٧١) . والنسائي (١٤٠) كتاب الافتتاح : باب : تعوذ القاريء إذا مر بآية عذاب ، الحديث (١٠٠٩) .

وابن ماجة : (١٩١) كتاب الصلاة والسنة فيها : باب : ما جاء في القراءة في صلاة الليل ، الحديث (١٣٥١) .

الدليل الثالث:

وعن عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه ، قال لنا : (لما نزلت : ﴿ فَسَبِّحْ بِٱسْرِ رَبِّكَ اللهُ عَلَيه وعلى آله وسلم : ((اجعلوها في ركوعكم)) الْعَظِيمِ ﴾ ، قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((اجعلوها في ركوعكم)) ، فلما نزلت : ﴿ سَبِّحِ ٱسْهَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ ، قال : ((اجعلوها في سجودكم)) (١) الدليل الرابع :

عن أبي بكرة رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يسبح في ركوعه ((سبحان ربي العظيم)) ثلاثًا ، وفي سحوده ((سبحان ربي الأعلى)) ثلاثًا (٢).

الدليل الخامس:

وعن جبير بن مطعم رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان يقول في ركوعه : ((سبحان ربي العظيم)) ، ثلاثا ، وفي سلموده : ((سبحان ربي العظيم)) ، ثلاثا ، وفي المعلى)) ، ثلاثا ، وفي سلموده .

الدليل السادس:

عن أبي مالك الأشعري رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، صلى فلما ركع قال: ((سبحان الله وبحمده)) ، ثلاث مرات ثم رفع رأسه (١) .

⁽١) : أبو داود (١٣٤) كتاب الصلاة : باب : ما يقول الرجل في ركوعه ، الحديث (٨٦٩) .

وابن ماجة (٤٧٩ ، ٤٨٠) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : التسبيح في الركوع والسجود ، الحديث (٨٨٧). وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٩٠٨) .

قال النووي في الخلاصة : رواه أبو داود وابن ماجة بإسناد حسن (١ / ٣٩٦) .

⁽٢) :رواه البزار (٢٦٢/١) ، وقال : لا نعلمه يروى عن أبي بكرة إلا بهذا الإسناد ، وعبدالرحمن : صالح الحديث معروف النسب

 ⁽٣) : رواه البزار : (1 / ٢٦٣) ، وقال : لا نعلمه عن جبير إلا من هذا الوجه : وعبدالعزيز (صالح وليس بالقوي روى عنه أهل العلم وبنحوه ، انظر مجمع الزوائد : (٢ / ٣١٤) .

⁽٤) : رواه الطبراني في الكبير : (٣ / ٢٨٤) ، قال الهيثمي في مجمع الزوائد : (٣ / ٣١٥) : وفيه شهر بن حوشب وفيسه بعض كلام ، وقد وثقه غير واحد .

_ (3 . 9) م / 193 _____ باب: ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود

وجه الدلالة من الأحاديث السابقة : ظاهر في استحباب أن لا ينقص الرحل في الركوع والسجود من ثلاث تسبيحات (١) .

القول الثاني: (ألها غير محددة بثلاث):

قال مالك : (ليس عندنا في الركوع والسجود شيء محدود) (٢) .

قال الترمذي : (وروي عن عبدالله بن المبارك ، أنه قال أستحب للإمام أن يسبح خمسس تسبيحات ، وهكذا قال إسحاق بن إبراهيم) ،٠٠٠ .

دليلهم:

استدلوا بقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((أما الركوع فعظموا فيه الرب)) . وجه الدلالة (٤): قالوا: لم يعلق ذلك بحد .

ويجاب عنه: بأن هذا الحديث أطلق ولم يذكر عدد التسبيحات ، وقد قيدته الأحساديث الأخرى بثلاث .

السراجسع:

الذي يترجح عندي هو أن أقله ثلاث ولا حد له ولا لأكثره ، والله أعلم .

(١) : تحفة الأحوذي : (٢ / ١٣١) .

⁽٢) : المدونة الكبرى : (١ / ١١٠) ، قوانين الأحكام الشرعية : (٦٣) ، الثمر الداني : (١ / ١٠٨ المكتبة الثقافية) .

⁽٣) : سنن الترمذي : (٢ / ١٣٠ مع التحفة) .

⁽٤) : الثمر الداني : (١ / ١٠٨ المكتبة الثقافية) .

_ (٣١٠) م / ١٩٤ ___ باب: ما جاء في النهي عن القراءة في الركوع والسجود

ساق الترمذي بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (همى عن لبس *القسي *والمعصفر وعن تختم الذهب وعن قراءة القرآن في الركوع) (١) .

قال : وفي الباب عن ابن عباس ٢٠, رضي الله عنهما أنه قال : ((نهيت أن أقرأ وأنا راكع)).

قال أبو عيسى: (حديث على حديث حسن صحيح).

فقــه المــألة:

قال الترمذي : (وهو قول أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، والتابعين ومن بعدهم كرهوا القراءة في الركوع والسجود (٣) .

(١) : أخرجه الترمذي : (٧٣) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٦٤) .

ومسلم : (١٩٩) كتاب الصلاة : باب : النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود ، الحديث (٤٨٠) .

ولفظه : ((نهيت أن أقرأ وأنا راكع)).

وأبو داود : (٥٧١) كتاب اللباس : باب : من كرهه ، الحديث : (٤٤٤٤) .

والنسائي: (١٤٤) كتاب التطبيق: باب: النهي عن القراءة في الركوع، الحديث (١٠٤١) .

وابن ماجة : (١٨٥) كتاب اللباس : باب : كراهية المعصفر للرجال ، الحديث : (٣٦٠٢) الجملة الأولى منه دون ذكر قراءة القرآن في الركوع .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٠١٧٩) ، (١٠٢٣٨) ، (١٠١٩٤) .

(٢) : أخرجه مسلم : (٢٠٠) كتاب الصلاة : باب : النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود ، الحديث (٤٨١) دون ذكر السجود .

أبو داود : (١٣٥) كتاب الصلاة : باب : الدعاء في الركوع والسجود ، الحديث (٨٧٦) مطولا . مع ذكر السجود النسائي : (٢ / ٣٣٤) كتاب التطبيق : باب : تعظيم الرب في الركوع (١٠٤٤) مطولا .

ابن ماجة : (٥٥٨) كتاب تعبير الرؤيا : باب : الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ، الحديث (٣٨٩٩) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٥٧٨٦) . (٣)سنن التومذي (١٣٤/٢مع التحفة)

- * القسي : هي ثياب من كتان مخلوط بحرير يؤتى به من مصر ، نسب إلى قرية على ساحل البحر ، يقال لها : القس . الفائق : (٣ / ٩٥) .
 - * المعصفر: ما صبغ بالعصفر، (القاموس المحيط: (٥٦٧).

_ (٣١١) م / ١٩٤ ___ باب: ما جاء في النهي عن القراءة في الركوع والسجود

=

قال الطيبي (١): نقلا عن الخطابي: (لما كان الركوع والسحود وهم النقال الساب المالي والخضوع مخصوصين بالذكر والتسبيح نحى صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن القراءة فيهما كأنه كره أن يجمع بين كلام الله سبحانه وتعالى وكلام الخلق في موضع واحد فيكونا على السواء).

(١) : الكاشف عن حقائق السنن : (٣ / ١٠١٥)

ساق الترمذي بسنده عن أبي مسعود الأنصاري البدري رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((لا تجزي صلاة لا يقيم فيها الرجل ، يعني صلبه في الركوع والسجود)) (١) .

قال أبو عيسى: (حديث أبي مسعود الأنصاري حديث حسن صحيح).

فقم المسألة: أن الطمأنينة واجبة لا تصح الصلاة بدونها .

يدل حديث الباب وما في معناه ، على أن من صلى و لم يقم صلبه في الركوع والسحود ، فإن صلاته لا تجزئه ، قاله ابن خزيمة (٢) ، والخطابي (٣) ، وغيرهما .

وهذه هي مسألة الطمأنينة عند أهل العلم .

وقد اختلف العلماء في الطمأنينة في الركوع والسجود والانتقال منهما على قولين :

القول الأول: أن الطمأنينة ركن:

قال الترمذي: (والعمل على هذا عند أهل العلم ، من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ومن بعدهم: يرون أن يقيم الرجل صلبه في الركوع والسحود ، قلل : الشافعي (٤) ، وأحمد (٥) ، وإسحاق (٢) : من لا يقيم صلبه في الركوع والسحود فصلاته

(١) : أخرجه الترمذي : (٧٣) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٦٥) .

وأبو داود : (١٣٢) كتاب الصلاة : باب : صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، الحديث (٨٥٥) .

والنسائي : (١٤٢) كتاب الافتتاح : باب : إقامة الصلب في الركوع ، الحديث (١٠٢٨) .

وابن ماجة : (١٢٣) كتاب إقامة الصلوات : باب : الركوع في الصلاة ، الحديث (٨٧٠) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩٩٩٥) .

وقال الألباني: صحيح (صحيح الترمذي: ١ / ٨٤) .

(٢) : صحيح ابن خزيمة : (١ / ٢٩٩) .

(٣) : معالم السنن : (١ / ١٨٢) .

(٤) : اللباب : (٩٩) ، المجموع : (٣ / ٣٨١) ، الروضة : (١ / ٣٥٥) .

(٥) : الإنتصار في المسائل الكبار : (٢ / ٢٦٢ – ٢٦٣) ، المبدع : (١ / ٤٩٥) ، الانصاف : (٢ / ١١٣) .

(٦) : سنن الترمذي : (٢ / ١٣٦ مع التحفة) .

_ (٣١٣) م / ١٩٥ (____ باب: ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود

=

فاسدة لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: ((لا تجزيء صلاة من لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود)) .

قلت : ومنهم : أبو يوسف (١) .

قلت: والذي يظهر لي أنه قول الترمذي: وذلك لإيراد الأحاديث والشواهد التي تــــدل على هذا القول، ولم يذكر قولا آخر مخالفا له.

أدلتهم:

الدليل الأول:

حديث الباب ، وشاهده : ((لا تجزيء صلاة لا يقيم فيها الرجل يعني صلبه في الركوع والسجود)) (٢) .

وجه الدلالة : قوله : ((لا تجزيء)) ، دليل على نفي صحة صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسحود .

الدليل الثابي :

عن علي بن شيبان رضي الله تعالى عنه ، قال : (خرجنا حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فبايعناه وصلينا خلفه ، فلمح بمؤخر عينيه رجلا لا يقيم صلاته — يعني : صلبه — في الركوع والسجود ، فلما قضى النبي صلى الله عليه وعلى آلىك وسلم الصلة ، قال : ((يا معشر المسلمين ! لا صلاة لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود)) (٣) .

وجه الدلالة: قوله: ((لا صلاة لمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود)) ، دليل على نفي

^{. (1) :} الهداية : (1 / ٤٧) ، بدائع الصنائع : (1 / ٢٨٣) ، معدل الصلاة : (10) .

⁽٢) : سبق تخویجه : (ص ٣١٢) .

 ⁽٣) : أخرجه ابن ماجة : (١٢٣) كتاب إقامة الصلاة : باب : الركوع في الصلاة ، الحديث (٨٧١) .
 تفرد به ابن ماجة ، انظر تحفة الأشراف رقم : (١٠٠٢٠) .

قال البوصيري في الزوائد : (١٤٤) إسناده صحيح ورجاله ثقات .وانظر نصب الرابة : (١ / ٤٥٨) .

_ (٣١٤) م / ١٩٥ ســـ باب: ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود

صحة صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود.

ونوقش الدليلان: بأن قوله في الحديث ((لا تجزيء صلاة)) يدل على نفسي الكمال، وليس على نفي الصحة، وذلك لأنها أحاديث ظنية، ولا تصلح أن تكون ناسخة للكتاب (١)

الدليل الثالث:

عن أنس رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : ((أقيموا الركوع والسجود ، فوالله إني لأراكم من بعدي)) _ وربما قال : ((من بعد ظهري ، إذا ركعتم وسجدتم)) (٢) .

وجه الدلالة: قوله: ((أقيموا الركوع والسجود))، فيه الأمر بإقامة الصلب في الركوع والسجود) والسحود، وفيه دليل على ركنية الطمأنينة.

ونوقش الدليل: بأن الأمر في الدليل في قوله: ((أقيموا الركوع والسجود)) ، يدل على الوجوب لا على الركنية (٣) .

الدليل الرابع:

عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : (أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، دخل المسجد ، فدخل رجل فصلى ، فسلم على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فرد ، وقال : ((أرجع فصل ، فإنك لم تصل)) ، فرجع يصلي كما صلى ، ثم جه فسلم على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقال : ((أرجع فصل ، فإنك لم تصل)) ، فلاثا ، فقال : والذي بعثك بالحق ، ما أحسن غيره ، فعلمني ؟ فقال : ((إذا قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم أقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم أركع حتى تطمئن راكعا ، ثم أرفع

⁽١) : شرح فتح القدير : (١ / ٣٠٠ – ٣٠١) .

 ⁽۲): أخرجه البخاري: (۱۵۵) كتاب الأذان: باب: الحشوع في المصلاة ، الحديث (۷٤۲).
 ومسلم: (۱۸۳) كتاب الصلاة: باب: الأمر بتحسين الصلاة وإتمامها والحشوع فيها ، الحديث (٤٢٥).
 وانظر تحفة الأشراف رقم: (١٧٦٣) .

⁽٣) : فصول مهمة : (٤٥) ، معدل الصلاة : (٢٣٥) .

حتى تعدل قائما ، ثم أسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم أرفع حتى تطمئن جالسا ، وأفعل ذلك في صلاتك كلها)) (١) .

الدليل الخامس:

عن **رفاعة الزرقي رضي الله تعالى عنه ، في حديث طويل وفيه: (أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بينما هو جالس في المسجد يوما ، قال رفاعة : ونحن معه : إذ جاءه رجل كالبدوي فصلى ، فأخف صلاته ، ثم انصرف قال الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((.....ثم أركع فأطمئن راكعا ، ثم اعتدل قائما ، ثم اسجد فاعتدل ساجدا ، ثم اجلس فأطمئن جالسا ، ثم قم ، فإذا فعلت ذلك ، فقد تمت صلاتك ، وإن انتقصت منه شيئا ، انتقصت صلاتك)) (٢) .

قال الترمذي: (حديث رفاعة بن رافع حديث حسن).

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٦١١) أبواب الاستئذان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء كيف رد السلام ، رقم الحديث (٢٦٩٢) .

والبخاري : (١٥٧) كتاب الأذان : باب : وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة ، وإنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها ، قرأ ما تيسر له من غيرها ، الحديث (٣٩٧) .

ومسلم : (١٧٠) كتاب الصلاة : باب : وجوب قراءة الفاتحة ، الحديث (٣٩٧) .

وأبو داود : (١٣٢) كتاب الصلاة : باب : صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، الحديث (٨٥٦) .

وابن ماجة : (١٤٨) كتاب الصلاة والسنة فيها : باب : إتمام الصلاة ، الحديث (١٠٦٠) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٢٩٨٣) .

⁽٢) : أخرجه الترمذي : (٨١) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء في وصف الصلاة ، رقم الحديث (٣٠٨) .

أبو داود : (۱۳۲ ، ۱۳۳) كتاب الصلاة : باب : صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، الحديث (۸٥٨) . والنسائي : (۹۱ ، ۹۲) كتاب الأذان : باب : الإقامة لمن يصلي وحده ، الحديث (۲۲۸) .

وابن ماجة : (٦٦) كتاب الطهارة وسننها : باب : ما جاء في الوضوء على ما أمر الله ، الحديث (٢٠٠) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٣٦٠٤) .

وصححه النووي في الخلاصة : (1 / ٣٨٢ ، ٢٠٤) .

^{**} رفاعة بن يحي الزرقي المدني ، من عم أبيه معاذ بن رفاعة وعنه سعيد بن عبدالجبار ، وقتيبة ثقة . الكاشف : (1 / ٣٩٧) ، التقويب : (٢٤٧) .

_ (٣١٦) م / ١٩٥ ســ باب: ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود

وجه الدلالة من الحديثين :

فالإستدلال بحديث الأعرابي برواياته فمن ثلاثة أوجه (١) :

الوجه الأول :

أنه أمره بالإعادة ، والإعادة لا تحب إلا عند فساد الصلاة ، وفسادها بفوات الركن .

الوجه الثابي :

أنه نفى كونه مؤد لصلاته بقوله: فإنك لم تصل.

الوجه الثالث:

أنه أمره بالطمأنينة ، ومطلق الأمر للفريضة .

ونوقشت روايات حديث المسيء صلاته من أوجه أربعة :

الوجه الأول :

أن حديث الأعرابي ، فهو من الآحاد فلا يصلح ناسخا للكتاب ، ولكن يصلح مكملل ، فيحمل أمره بالإعتدال على الوجوب (٢) .

الوجه الثاني :

وأما نفيه الصلاة فدل على نفي الكمال.

الوجه الثالث :

وأما أمره له بالإعادة فلإحتمالين :

الاحتمال الأول:

جبرا للنقص الذي حصل في صلاته .

وقال ابن الهمام ٣٠ : (والنبي صلى الله وعلى آلـه وسلم ، إنمـا أمره بإعادتما ليوقعـها على غير كراهة لا للفساد) .

⁽١) : بدائع الصنائع : (١ / ٣٩٨) .

⁽٢) : شرح فتح القدير : (١ / ٣٠٠ ، ٣٠١) ، الكوكب الدري : (١ / ٢٧٥ ، ٢٧٦) .

⁽٣) : شرح فتح القدير : (1 / ٣٠١) .

_ (٣١٧) م / ١٩٥ ســ باب: ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود

الاحتمال الثاني:

ويحمل على أنه كان من باب الزجر عن المعــاودة إلى مثله (١) .

الوجه الرابع:

ثم إن الحديث حجة عليهم ، فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، مكن الأعرابي مــن المضي في الصلاة في جميع المرات ، ولم يأمره بالقطع ، فلو لم تكن تلك الصلاة جائزة لكان الاشتغال بما عبثا ، إذ الصلاة الفاسدة لا يمضى في فسادها فينبغي أن لا يمكنه منه .

القول الثاني : (الطمأنينة واحبة) :

وبه قال أبو حنيفة: (على الصحيح من المذهب) ، وفي رواية مشهورة: أنها سنة (٢).

أدلستهم:

الدليل الأول:

قوله تعالى : ﴿ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ ﴾ ٣٠ .

قال ابن الهمام (ع): (ولا إجمال فيها ليفتقر إلى البيان ، ومسماهما يتحقق بمحرد الانحناء). وجه الدلالة: لم يذكر الطمأنينة ، والأمر بالشيء يقتضي حصول الإحزاء به .

⁽١) : بدائع الصنائع : (١ / ٣٩٨ ، ٣٩٨) .

⁽٢): بدائع الصنائع: (1 / ٢٨٣) ، معدل الصلاة: (٢٥ وقد فصل في المسألة في كتابه هذا عن مذهب الحنفية) ، وانظر الهداية: (1 / ٤٧) ، الكوكب الدري: (1 / ٢٧٥) . تحفة الفقهاء: (٣ / ١٣٣) ، البحر الرائق: (1 / ٢٢٥) . (الصحيح في المذهب عندهم: أن الطمأنينة واجبة ، وانظر معدل الصلاة: (٢٥) فصول مهمة للقاري: (٤٥) . وتسمى عندهم: تعديل الأركان .

⁽٣) : سورة الحج الآية رقم : (٧٧) .

⁽٤) : شرح فتح القدير : (١ / ٣٠١) .

_ (٣١٨) م / ١٩٥ ____ باب: ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود

. . .

والدليل على هذا من وجهين :

الوجه الأول:

قالوا : إن الله ، إنما أمر بالركوع والسحود والقيام ، وإذا كان كذلك فلا يجب غيره .

الوجه الثابي :

ولأنه لو كان واجبا لتضمن ذكرا واجبا كالقيام الأول.

ونوقــش دليلهم من وجهين (١):

الوجه الأول :

قولهم: (إن الله أمر بالركوع والسجود)، فيقال لهم: إن النبي صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم، أمر به المسيء في صلاته، وداوم على فعله، فيدخل في عموم قوله: ((صلواكما رأيتموني أصلي))، ثم أمر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، يجب امتثاله.

وقولهم: (لا يتضمن ذكرا واجبا) ، ممنوع ثم هو باطل بالركوع والســـجود ، فإنهمـــا ركنان ، ولا ذكر فيهما واجب ، على قولهم .

الوجه الثابي :

فإن الآية التي استدلوا بها حجة عليهم ، لا لهم لأن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، به فسر الركوع بفعله وقوله ، فالمراد بالركوع ما بينه النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، به .

ومن السنة :

فقد استدلوا بأدلة الجمهور السابقة وغيرها .

⁽١) : المغني : (٢ / ١٨٥ – ١٨٦) .

⁽٢): المغنى: (٢ / ١٧٧).

وجه الدلالة من أوجه :

الوجه الأول:

أن هذه الأحاديث وإن كانت ظنية من جهة ألها آحاد فتدل على الوجوب (١) .

ونوقش: بأن هذه الأحاديث ، وإن كانت ظنية الثبوت لكنها من حيث المجموع كادت أن تكون قطعية (٢) .

الوجه الثابي :

وكذلك فمواظبته صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، بغير ترك مع الإنكار على التارك (٣) . بدليل ما رواه البخاري عن أبي قلابة ، قال : (كان مالك بن الحويرث يرينا كيف كان صلاة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وذاك في غير وقت صلاة ، فقام فأمكن القيام ، ثم ركع فأمكن الركوع ، ثم رفع رأسه فأنصب هنيئة ، فصلى بنا صلاة شيخنا هذا ،أبي بريد وكان أبو بريد : إذا رفع رأسه من السجدة الآخرة استوى قاعدا ، ثم نهض) (٤) .

مناقشة الوجه الثابي وهو المواظبة :

وتعقب هذا الاستدلال: بأن هذا حجة عليهم ، لا لهم وذلك من ثلاثة أوجه: الوجه الأول:

مواظبته صلى الله عليه وعلى آله وسلم على هذا .

⁽١) : عند الحنفية : أن الفريضة والركنية لا تثبتان بخبر الواحد) .

⁽٢) : فصول مهمة للقاري : (٤٥) .

⁽٣) : معدل الصلاة : (٣٥) .

⁽٤) : البخاري : (١٦٤) كتاب الأذان : باب : الطمأنينة حين يرفع رأسه ، الحديث (٨٠٢) .

وأبو داود : (١٣٠) كتاب الصلاة : باب : النهوض في الفرد ، الحديث (٨٤٢) .

والنسائي : (١٦٠) كتاب الصلاة : باب : الاستواء للجلوس عند الرفع من السجدتين ، الحديث (١١٥٢) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٨٥) .

_ (٣٢٠) م / ١٩٥ ____ باب: ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود

=

الوجه الثابي :

وكذلك إنكاره على التارك .

الوجه الثالث:

وأيضا عدم تصحيحه لصلاة من ترك الطمأنينة ، كما في حديث المسيء صلاته ، وحديث أبي مسعود وما في معناه من الأحاديث ، والله أعلم .

السراجسيع:

الذي يظهر لي ، هو قول الجمهور لقوة ما استدلوا به في الباب ، وليس هناك ما يعارضه . واستدلالات الحنفية هي نفسها أدلة الجمهور ، وما أصلوه من أن خبر الواحد لا يحتج بـــه في الركنية ، فيه نظر لأن السنة ، إن صح سندها عمل بما سواء كانت متواترا أو آحادا .

ساق الترمذي بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا رفع رأسه من الركوع ، قال : (سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، ملء السماوات وملء الأرض ، وملء ما بينهما ، وملء ما شئت من شيء بعد)) (١) .

قال أبو عيسى: (حديث على حديث حسن صحيح).

فقه المسالة: كان صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: ((سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد، مل السماوات ومل الأرض، ومل عما بينهما، ومل عما شئت من ذشيء بعد)).

وقد اختلف العلماء في ذكر هذا الدعاء الذي جاء في حديث علي بن أبي طـــالب ، هـــل يقال في المكتوبة والتطوع ، أم في التطوع فقط ، على قولين :

القول الأول : أن هذا الدعاء ، يقال في المكتوبة والتطوع .

قال الترمذي ٢٠): (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول الشافعي ، كـــان: يقول هذا في المكتوبة والتطوع) ٣).

قلت : وهو الذي يظهر لي ، أن هذا قول الترمذي(٤) لأمور :

الأمر الأول : تقديمه قول الشافعي ، على قول غيره .

الأمر الثاني : وقوله : وقال بعض أهل الكوفة : يقول هذا في صلاة التطوع ، ولا يقولها في صلاة المكتوبة .

الأمر الثالث : إيراد أحاديث في الباب بعضها يصرح بهذا والله أعلم .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٣) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٦٦) . ومسلم : (٣٠٥) كتاب صلاة المسافرين : باب : الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، الحديث (٧٧١) .

⁽٢) : سنن الترمذي : (٢ / ١٤١ مع التحفة) .

⁽٢) : معالم السنن : (1 / ١٨١) ، المجموع : (٣ / ٣٩٣ – ٣٩٣) ، المعاني البديعة : (١ / ١٤٧) .

⁽٤):سنن الترمذي :(١٤١/٢) مع التحقة)

أدلة القول الأول :

الدليل الأول:

حديث الباب وله روايات متعددة في بعضها التصريح : بأنه يقال في المكتوبة والتطوع (١).

ومن الأدلة التي أشار إليها الترمذي شاهدا في الباب :

الدليل الثابي :

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كلن يرفع يديه حذو منكبيه ، إذا افتتح الصلاة ، وإذا كبر للركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضا ، وقال : ((سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد)) ، وكلن لا يفعل ذلك في السجود (٢) .

الدليل الثالث:

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا رفيع رأسه من الركوع قال: ((اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السماوات وملء الأرض ، وملء ما شئت من شي بعد ، أهل الثناء والمجد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد) (٣) .

الدليل الرابع:

عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا رفع ظهره من الركوع ، قال : ((سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا

⁽١) : انظر تحفة الأحوذي : (٢ / ١٤١) .

 ⁽۲): أخرجه البخاري: (۱۵۶) كتاب الأذان: باب: رفع اليدين في التكبيرة الأولى، الحديث (۷۳۰).
 ومسلم: (۱۹۷) كتاب الصلاة: باب: استحباب رفع اليدين حذو ...، الحديث (۳۹۰).

 ⁽٣): أخرجه مسلم: (١٩٨) كتاب الصلاة: باب: ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (٤٧٨) .
 والنسائي: (١٤٧) كتاب التطبيق: ما يقول في قيامه ذلك ، الحديث (١٠٦٧) .
 وانظر تحفة الأشراف رقم: (٤٩٥٥) .

لك الحمد ، ملء السماوات وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد)) (١) .

الدليل الخامس:

عن أبي جحيفة رضي الله تعالى عنه ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، صلاته ورفع رأسه من آخر الركعة قال: ((اللهم ربنا لك الحمد، ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد، اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد) (٢).

وجه الدلالة: ظاهر في أن هذا الدعاء يقوله ، كل مصل إذا رفع رأسه من الركوع ، و لم يفرق بين المكتوبة أو النفل.

ونوقش الحديث:

بأن سنده ضعيف فيه ** أبو عمر ٣) الراوي عن أبي جحيفة ، لا يعرف حاله .

الدليل السادس:

حديث أبي سعيد رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا رفع رأسه من الركوع ، قال : ((ربنا لك الحمد ، ملء السماوات وملء الأرض ، وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا

⁽١) : أخرجه مسلم : (١٩٨) كتاب الصلاة : باب : ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (١٩٨) وسبق تخريجه

 ⁽۲) : أخرجه ابن ماجة : (۱۲٤) كتاب إقامة الصلوات : باب : ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (۸۷۹) .
 وانظر تحفة الأشراف : رقم (۱۱۸۲۰) .

⁽٣) : الزوائد للبوصيري : (١٤٥) .

^{**} أبو عمر : المنبهي النخعي ، مجهول من الرابعة وهو الذي اسمه نشيط الراوي عن أبي جحيفة وعنه شريك . تقريب التهذيب : (٢ / ٤٤٥) .

— (٣٢٤) م / ١٩٦ — باب: ما يقول الرجل إذا رفع رأسه من الركوع

معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد)) (١) .

القول الثاني :

قال الترمذي:

وقال بعض أهل الكوفة: يقول هذا في صلاة التطوع ، ولا يقولها في صلاة مكتوبة . قلت : ومنهم الحنفية (٢) .

أدلة الحنفية:

حديث على الذي في الباب وغيره ، مما استدل به الفريق الأول .

وجه الدلالة: قال السرخسي ٣٠): وهذا محمول عندنا على التهجد.

السراجسع:

الذي يترجح عندي أن هذا الدعاء يقال: في المكتوبة والتطوع لأمور هي:

أولا : لصحة الزيادة التي أخرجها أهل السنن وغيرهم ، كما عند ابن حسبان (؛) : (إذا قام إلى الصلاة المكتوبة) .

ثانيا : لعدم احتجاج الحنفية بدليل يصار إليه .

ثالثا : ولأن هذا القول عليه الجمهور من أهل العلم . والله أعلم بالصواب (ه) .

(۱) : أخرجه مسلم : (۱۹۸) كتاب الصلاة : باب : ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (۲۷۷) . وأبو داود : (۱۳۱) كتاب الصلاة : باب : ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (۸٤۷) . والنسائي : (۱۶۸) كتاب التطبيق : باب : ما يقول في قيامه ، الحديث (۲۹ ، ۱) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٤٢٨٠) .

(٢): المبسوط: (١/ ٢١ دار المعرفة)، بدائع الصنائع: (١/ ٩٠٠)، وانظر تحفة الأحوذي: (٢/ ١٤١).
 (٣): المبسوط: (١/ ٢١ دار المعرفة)

(٤) : كتاب الصلاة : (٥ / ١٦٣) باب : التكبير في كل خفض ورفع من صلاته خلا رفعه رأسه من الركوع.

(٥): المسوط: (١/٢١ دار المعرفة)

ساق الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : ((إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده ، فقولوا ربنا ولك الحمد ، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه)) (١) .

قال أبو عيسى : (هذا حديث حسن صحيح) .

فقه المسألة : وهي : أن يقول الأمام سمع الله لمن حمده ، ويقول من حلف الأمام . ربنا ولك الحمد ، وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول :

أن يقول الأمام سمع الله لمن حمده ، ويقول من خلف الأمام : ربنا ولك الحمد .

قال الترمذي : (والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومن بعدهم أن يقول الإمام : (سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد) ، ويقـــول من خلف الإمام : (ربنا ولك الحمد) وبه قــال : أحمد) (٢) .

قلت : وبه قال : (الثوري، والأوزاعي ،وأبو يوسف ،ومحمد) ٣٠٠ .

⁽١) : الترمذي : (٧٤) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٦٧) . والبخاري : (٣٦٠) كتاب الأذان : باب : المدعاء في الركوع ، الحديث (٧٩٦) .

ومسلم: (١٧٥) كتاب الصلاة : باب : التسميع والتحميد والتأمين ، الحديث (٤٠٩) .

وأبو داود : (١٣١) كتاب الصلاة : باب : ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (٨٤٨) .

والنسائي : (١٤٧) كتاب التطبيق : باب : باب قوله ربنا ولك الحمد ، الحديث (١٠٦٤) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٢٥٦٨) .

⁽٢) : المغني : (٢ / ١٨٦ – ١٨٧) ، المستوعب : (٢ / ١٥٤ – ١٥٥) ، نيل المآرب : (١ / ١٥٤) .

 ⁽٣) : المجموع : (٣ / ٣٩٢) ، دفع التشنيع في مسألة التسميع للسيوطي : (١ / ٢٢ ت خالد جمعة وعبد القادر) .
 قلت : هكذا حكاه النووي عن أبي يوسف ومحمد وقد رأيت في بعض كتبهم أن المنفرد يجمع بينهما المبسوط (١٠/١) .

⁽٤) السنن (٤/٢) مع التحقة)

أدلستهم:

الدليل الأول: حديث الباب، وفيه: ((فقولوا: ربنا ولك الحمد)) .

الدليل الثاني:

واحتج لهم بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال: ((إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه ، فإذا كبر فكبروا وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال سمع الله لمن حمده ، فقولوا ربنا ولك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون)) (١) .

الدليل الثالث:

عن عائشة رضي الله تعالى عنه ، قالت : صلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، في بيته وهو شاك فصلى حالسا وصلى وراءه قوم قياما ، فأشار إليهم أن احلسوا ، فلما انصرف قال : ((إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا صلى حالسا فصلوا حلوسا)) (٢) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٤) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث (٢٦٧) .

والبخاري : (١٥٢) كتاب الأذان : باب : إقامة الصف من تمام الصلاة ، الحديث (٧٢٢) .

ومسلم : (١٧٧) كتاب الصلاة : باب : النهي عن مبادرة الإمام ، الحديث (١١٤) .

وأبو داود : (٩٩) كتاب الصلاة : باب : الإمام يصلي من قعود ، الحديث (ي ٣٠٣) .

والنسائي : (١٢٨) كتاب الافتتاح : باب : تأويل قول الله عز وجل (وإذا قريء القرآن فاستمعوا ...) الحديث (٩٢٢) ابن ماجة : (١٢٠) كتاب إقامة الصلاة : باب : إذا قرأ الإمام فانصتوا ، الحديث (٨٤٦) .

⁽٢) : أخرجه البخاري : (١٤٦) كتاب الأذان : باب : إنما جعل الإمام ليؤتم به ، الحديث (٦٨٨) .

ومسلم : (١٧٦ ، ١٧٧) كتاب الصلاة : باب : ائتمام المأموم بالإمام ، الحديث (٢١٢) .

وأبو داود : (٩٩) كتاب الصلاة : باب : الإمام يصلي من قعود ، الحديث (٦٠٥) .

والنسائي : (١١٤) كتاب الإمامة : باب : الائتمام بالإمام يصلي قاعدا ، الحديث (٨٣٤) بمعناه .

وابن ماجة : (١٧٣) كتاب الصلاة : باب : ما جاء في مرض النبي ، الحديث (١٢٣٢ – ١٢٣٣) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٥٩٤٥) .

الدليل الربع:

عن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه ، قال : قال حطان بن عبد الله الرقاشي : صليت مع أبي موسى الأشعري صلاة فلما كان عند القعدة ، قال رجل من القوم : اقرت الصلاة بالبر والزكاة ، وفيه : ((... وإذا قال سمع الله لمن حمده ، فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد ، يسمع الله لكم ، فإن الله تبارك وتعالى قال : على لسان نبيه : سمع الله لمن حمده ...)) الحديث (١) .

وجه الدلالة من الأحاديث السابقة:

ظاهرة في قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((وإذا قال سمع الله لمن حمده، فقولوا ربنا ولك الحمد))، ولم يقل وقولوا: (سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد).

ونوقشت أدلتهم: بأن قوله: صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((وإذا قال سمع الله لمن حمده، فقولوا ربنا لك الحمد)) .

يجاب عنه من أوجه :

الوجه الأول :

ليس فيهما ما يدل على النفي ، أن قول المأموم (ربنا لك الحمد) يكون عقب قول الإمام : (سمع الله لمن حمده) .

قال النووي (٢): مبينا أن معنى ((فقولوا: ربنا ولك الحمد)): أي قولوا: (ربنا لك الحمد) مع ما قد علمتوه من قول: (سمع الله لمن حمده) .

⁽١) : أخرجه مسلم : (١٧٣) كتاب الصلاة : باب : التشهد في الصلاة ، الحديث (٤٠٤) .

وأبو داود : (١٤٨) كتاب الصلاة : باب : التشهد ، الحديث (٩٧٢) .

والنسائي : (١١٤) كتاب الصلاة : باب : ما يجوز للإمام من العمل في الصلاة ، الحديث (٨٣١) .

وابن ماجة : (١٢٥ – ١٢٧) كتاب الصلاة : باب : إذا قرأ الإمام فأنصتوا ، وما جاء في التشهد ، (١٠٧ ، ٩٠١) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٨٩٨٧) .

⁽٢) : المجموع : (٣ / ٣٩٣) .

الوجه الثاني :

ويجاب عنه أيضا بما أفاد به السيوطي (١): أن لهذا الحديث نظائر ، فقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((إذا قال الإمام: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِينَ ﴾ ، فقولوا: آمين)) (٢) ، فإنه لا يلزم منه أن الإمام لا يؤمن بعد قوله: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِينَ ﴾ وليس فيه تصريح بأن الإمام يقومن ، وليس في أحاديثنا هذه تصريح بأن الإمام يقول: ((ربنا ولك الحمد)) لكنها مستفادة من أدلة أخرى صريحة منها: ما أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان إذا قال: ((سمع الله لمن حمده)) ، قال: ((اللهم لك الحمد)) فثبت بهذا أن الإمام يجمع بين التسميع والتحميد على خلاف ظاهر هذه الأحاديث .

الوجه الثالث:

وإذ قد ثبت : أن الإمام يجمع بين الذكرين من أدلة أخرى ، فكذلك المأموم يجمع بينهما من أدلة أخرى ، لأن الأصل استواء المأموم فيما يستحب من الأذكار (٣) .

الوجه الرابع :

وإنما خص هذا بالذكر ، لأنهم كانوا يسمعون جهر النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: بـ ((سمع الله لمن حمده)) ، فإن السنة فيه الجهر ، ولا يسمعون قوله : ((ربنا ولك الحمد)) ، لأنه يأتي به سرا (٤) .

⁽١) : دفع التشنيع : (١ / ٢٥) .

⁽٢) : أخرجه البخاري : (١٦١) كتاب الأذان : باب : يطول في الركعة الأولى ، الحديث (٧٨٧) .

ومسلم : (١٧٦) كتاب الصلاة : باب : ائتمام المأموم بالإمام ، الحديث (١٠ ٤) .

أبو داود : (١٤٣) كتاب الصلاة : باب : التأمين وراء الإمام ، الحديث (٩٣٥) .

النسائي : (١٢٩) كتاب الافتتاح : باب : جهر الإمام بآمين ، الحديث (٩٢٨) .

ابن ماجة : (١٢٠) كتاب إقامة الصلوات : باب : إذا قرأ الإمام فأنصتوا ، الحديث (٨٤٦) . وانظر تحفة الشراف رقم : (١٥٢٦٦) ، (١٣٢٨٧) .

⁽٣) : دفع التشنيع : (١ / ٢٦) .

⁽٤): المجموع: (٣/٣٩٣).

الوجه الخامس:

وكانوا يعلمون قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((صلوا كما رأيتموني أصلي)) (١) مع قاعدة التأسي به صلى الله عليه وعلى آله وسلم مطلقا ، وحيث قد ثبت أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان يقول الذكرين فكذلك على المأموم أن يقولها (٢) .

الوجه السادس:

وكانوا يوافقون في (سمع الله لمن حمده) ، فلم يحتج إلى الأمر به ، ولا يعرفون (ربنا لسك الحمد) فأمروا به ، والله أعلم ص

الوجه السابع:

نقل الطحاوي وابن عبد البر الإجماع على أن المنفرد يجمع بينهما وجعله الطحاوي حجة لكون الإمام يجمع بينهما ، ويصلح جعله حجة لكون الماموم أيضا يجمع بينهما ، لأن الأصل إستواء الثلاثة في المشروع في الصلاة ، إلا ما صرح الشرع بإستثنائه (؛) .

القول الثاني :

قال الترمذي (ه): وقال ابن سيرين وغيره:

يقول من خلف الإمام : (سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد) مثل ما يقول الإمام .

قال الترمذي (٦): (وبه يقول الشافعي) .

(١) : يأتي تخريجه : (ص ٣٩٣) .

(٢): المجموع: (٣/٣٩٣).

(٣): المصدر السابق

(٤): دفع التشنيع: (١/ ٢٦ ، ٢٧).

(٥): سنن الترمذي: (٢ / ١٤٣ مع التحفة) .

(٦): المصدر السابق.

قال النووي (١): أن يقول في حال ارتفاعه: (سمع الله لمن حمده) ، ، فإذا استوى قائما قال: (ربنا لك الحمد) إلى آخره ، وأنه يستحب الجمع بين هذين الذكرين للإمام والمسأموم والمنفرد ، وبحذا قال: (عطاء ، وأبو بردة ، ومحمد بن سيرين ، وإسماق ، وداود) (٢) .

أدلستهم:

الدليل الأول:

واحتجوا بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان إذا قال : ((سمع الله لمن حمده)) ، قال : ((اللهم ربنا ولك الحمد)) ، .

الدليل الثاني:

عن حذيفة رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال حين يرفع رأسه : ((سمع الله لمن حمده ، ربنا لك الحمد)) (؛) .

(١): المجموع: (٣ / ٣٩٣ – ٣٩٤).

(٢): المجموع: (٣/ ٣٩٣ - ٣٩٤) ، الأوسط: (٣/ ١٦١).

(٣) : أخرجه الترمذي : (٧٤) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما يقول الرجل إذا رفع رأسه من الركوع ، رقم الحديث (٢٦٧ ...)

والبخاري : (١٦٢) كتاب الأذان : باب : ائتمام التكبير في السجود ، الحديث (٧٨٩) .

ومسلم : (١٦٨) كتاب الصلاة : باب : اثبات التكبير في كل خفض ورفع ... ، الحديث (٣٩٢) .

وأبو داود : (۹۸ ، ۹۹) كتاب الصلاة : باب : الإمام يصلى من قعود ، الحديث (۲۰۳) .

والنسائي : (١٤٧) كتاب التطبيق : باب : قوله ((ربنا ولك الحمد)) ، الحديث (١٠٤٦) .

وابن ماجة : (١٧٤) كتاب إمامة الصلاة : باب : ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (٨٧٥) .

(٤) : أخرجه الترمذي : (٧٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود ، رقم الحديث (٢٦٧ – ٢٦٣) مختصرا .

مسلم : (٣٠٥ ، ٣٠٦) كتاب صلاة المسافرين : باب : استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل ، الحديث (٧٧٢) . أبو داود : (١٣٥) كتاب الصلاة : باب : ما يقول الرجل في ركوعه ، الحديث (٨٧٤) .

النسائي : (١٤٨) كتاب التطبيق : باب : ما يقول في قيامه ذلك ، الحديث (١٠٧٠) .

وابن ماجة : (١٩١) كتاب الصلاة : باب : ما جاء في القراءة في صلاة الليل ، الحديث (١٣٥١) مختصرا . وانظر تحقة الأشراف رقم : (٣٣٩٥) ، (٣٣٥١) .

الدليل الثالث:

وفي صحيح مسلم من رواية عبد الله بن أبي أوفى رضي الله تعالى عنه ، قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا رفع ظهره من الركوع ، قال: ((سمع الله لمن حمده ، اللهم! ربنا لك الحمد . ملء السماوات وملء الأرض . وملء ما شئت من شيء بعد)) (١) .

الدليل الرابع:

وثبت في صحيح البخاري من حديث مالك بن الحويرث رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : ((صلوا كما رأيتموني أصلي)) (٢) . وجه الدلالة من الأحاديث السابقة : تدل هذه على أن كل مصل يجمع بينهما (٣) .

الدليل الخامس:

ومن المعقول: أنه ذكر يستحب للإمام ، فيستحب لغيره كالتسبيح في الركوع وغيره ﴿؛ .

الدليل السادس:

ولأن الصلاة مبنية على أن لا يفتر عن الذكر في شيء منها ، فإن لم يقل بالذكرين في الرفع والإعتدال ، بقي أحد الحالين خاليا عن الذكر (ه) .

⁽١) : أخرجه مسلم : (١٩٨) كتاب الصلاة : باب : ما يقول إذا رفع رأسه .. ، الحديث (٤٧٦) .

أبو داود : (١٣٠) كتاب الصلاة : باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (٨٤٦) .

ابن ماجة : (١٧٤) كتاب الصلاة : باب : ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (٨٧٨)

⁽٢) : يأتي تخريجه : (ص ٣٩٣) .

⁽٣): المجموع: (٣/ ٣٩٣).

⁽٤): المجموع: (٣/٣٩٣) .

⁽٥) : المجموع : (٣ / ٣٩٣) ، دفع التشنيع : (١ / ٢٧) .

=

ونوقشت أدلتهم من وجهين :

الوجه الأول :

بأن ما قالوه: من الجمع بين الذكرين بعيد ، فإن الإمام يحث من خلفه على التحميد ، فلا معنى لمقابلة القوم إياه بالحث ، بل ينبغي أن يشتغلوا بالتحميد (١) .

الوجه الثابي :

وقوله: ((سمع الله لمن حمده))، إخبار عن إجابة الدعاء، وقوله : ((ربنا ولك الحمد))، شكر لله عز وجل على قبول الدعاء، فلم يجز أن يجمع بينهما الواحد لأن أحدهما جواب الآخر (٢).

قلت : ويجاب عن ذلك بما في الأوجه السابقة من المناقشات .

قلت : وقول ثالث لم يذكره الترمذي وهو ٣٠٠ :

أن يقول الإمام والمنفرد: (سمع الله لمن حمده) فقط.

والمأموم (ربنا لك الحمد) فقط (؛) .

وفي رواية عن أبي حنيفة في المنفرد : يجمع المنفرد بين الذكرين .

وفي رواية يقول: (ربنا ولك الحمد) فقط.

قال السرخسي: وهو الأصح.

بدليل: أن فيه حثا لمن خلفه على التحميد وليس خلفه أحد (٥) .

(١): المبسوط: (١ / ٢١) .

⁽٢): المصدر السابق.

⁽٣): المجموع: (٣/ ٣٩٣).

⁽٤): المبسوط: (١ / ٢٠ ، ٢١).

⁽a): المبسوط: (1 / ۲۱).

وحكاه ابن المنذر (١) ، عن ابن مسعود وأبي هريرة والشعبي ، وقـــال به : أبــــو حنيفــة ومالك (٣) ، وأحمد ، قال ابن المنذر : (وبه أقول) (٣) .

دليلهم:

قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((وإذا قال الإمام سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا لك الحمد)) (٤) .

و دلالته عند الحنفية من وجهين (٥):

الوجه الأول:

أنه قسم هذين الذكرين بين الإمام والمقتدي ومطلق القسمة يقتضي أن لا يشـــارك كــل واحد منهما صاحبه في قسمه .

الوجه الثابي :

ولأن المقتدي يقول: (ربنا لك الحمد) عند قول الإمام: (سمع الله لمن حمده) فلو قـــال الإمام ذلك: لكانت مقالته بعد مقالة المقتدي، وهذا خلاف موضوع الإمامة.

السراجسيع:

يترجح عندي ما ذكره الترمذي عن الشافعي وهو:

أن المأموم والإمام يجمع بين التسميع والتحميد .

وذلك لقوة ما استدلوا به في الباب والله أعلم .

⁽١): الأوسط: (٣ / ١٦٢) ، المجموع: (٣٩٣ / ٣٩٠).

⁽٢): الإشراف: (١/٤٤١ - ٢٤٥).

⁽٣) : الأوسط : (٣ / ١٦٢) .

⁽٤): سبق تخريجه : (ص ٣٣٠) .

⁽O): المبسوط: (1/1).

ساق الترمذي بسنده عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه ، قال : (رأيت رسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا سجد يضع ركبتيه قبل يديه ، وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه) (۱) .

قال أبو عيسى : (هذا حديث حسن غريب لا نعرف أحدا رواه غير شريك) .

فقه المسطلة: سنية وضع الركبتين قبل اليدين عند السحود ورفع اليدين قبل الركبتين عند النهوض.

وقد قال بهذا القول كثير من أهل العلم ، كما سيأتي ذكره عنهم ، وخالفهم آخرون فأصبح في المسألة قولان :

القول الأول: (وضع الركبتين قبل اليدين):

وقد نقل اتفاق أكثر العلماء عليه غير واحد من أهل العلم .

قال الترمذي (٢): (والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، يرون أن يضع الرجل ركبتيه قبل يديه ، وإذا نمض رفع يديه قبل ركبتيه) ، وكذا نقل الإتفاق الخطابي (٣) ، والنووي (٤) .

(١) : أخرجه الترمذي : (٧٤) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٦٨) .

وأبو داود : (١٢٩) كتاب الصلاة : باب : كيف يضع ركبتيه ، الحديث (٨٣٨) .

والنسائي : (١٥٠) كتاب التطبيق : باب : رفع اليدين للسجود ، الحديث (١٠٨٨) .

وابن ماجة : (١٢٥) كتاب إقامة الصلوات : باب : السجود ، الحديث (٨٨٢) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٧٨٠) .

قال الخطابي في معالم السنن : (١ / ١٨٠) : هو أثبت من حديث تقديم اليدين .

وقال الحازمي في الإعتبار : (٨٠) : هذا حديث حسن على شرط أبي داود وأبي عيسى الترمذي وأبي عبدالرهن النسائي ، أخرجوه في كتبهم ، وكذا : صححه ابن القيم في زاد المعاد : (١ / ٢٢٥) .

(٢) : سنن الترمذي : (٢ / ١٤٥ مع التحفة) .

(٣) : معالم السنن : (١ / ١٧٩) .

(٤): المجموع: (٣/ ٣٩٥).

_ (٣٣٥) م / ١٩٨ ____ باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود

=

قلت : ومن القائلين به : عمر (١) ، وابن سيرين (٢) ، وبه قـــال : (مسلم بـــن يســـار ، والنجعي ، والثوري ، وإسحاق ، قال ابن المنذر : وبه أقول (٣)) .

وأبو حنيفة (٤) ، والشافعي (٥) ، وأحمد في رواية .

قال ابن قدامة: (هذا المستحب في مشهور المذهب) ج

أدليتهم:

الدليل الأول:

حديث الباب وفيه : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا سجد يضع ركبتيه قبل يديه . .) .

وجــه الدلالة : ظاهرة في سنية تقديم الركبتين على اليدين .

وقد تعقب الدليل بتعقبات ثلاثة:

التعقب الأول :

أن الحديث جاء من طرق أخرى مرسلة .

قال الترمذي ٧٠): (وروى همام عن عاصم هذا مرسلا و لم يذكر فيه وائل بن حجر) .

وأجيب عنه : أن هماما قد رواه أيضا متصلا 🔥 .

⁽١): المغنى: (٢ / ١٩٣) .

⁽٢): المبسوط: (١ / ٣٢ دار المعرفة) .

⁽٣) : الأوسط : (٣ / ١٦٥) . وانظر الإعتبار : (٨٠) ، المغني : (٢ / ١٩٣) ، المجموع : (٣ / ٣٩٥) .

⁽٤) : المبسوط : (١ / ٣٢) ، شرح معاني الآثار : (١ / ٢٥٤) .

⁽٥) : الأم : (1 / ٢٢١) ،مختصر المزين :(٣٦) ، المجموع : (٣ / ٣٩٥)

⁽٦): المغنى : (٢ / ١٩٣) .

⁽V) : سنن الترمذي : (Y / 120 مع التحفة) .

⁽٨): زاد المعاد : (١/ ٢٢٥).

_ (٣٣٦) م / ١٩٨ ____ باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود

قلت : قال الحازمي (١) : (ورواه همام أيضا عن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه موصولا وهذه الطرق في سنن أبي داود) .

والجواب من وجهين :

الوجه الأول : ما ذكره الحازمي (٢) : (بأن رواية من أرسل هو المحفوظ) .

الوجه الثاني: أن تلك الرواية معلولة بالانقطاع ، لأن **عبد الجبار لم يسمع من أبيه ٣٠ .

وأجيب عنه: بأن له شاهدا من وجه آخر .

قلت : وكأنه يشير إلى رواية أنس وهي ضعيفة (كما سيأتي) .

التعقب الثاني :

أن شريكا قد تفرد به وهو سيء الحفظ ولا يحتمل تفرد سيء الحفظ بالحديث ، وبهذا أعله الحفاظ.

قال أبو عيسى : (هذا حديث حسن غريب لا نعرف أحدا رواه غير شريك) ﴿ . .

قال الدارقطني (٥): (قال ابن أبي داود: وضع الركبتين قبل اليدين ، تفرد به شريك القاضي عن ابن كليب).

وقال البيهقي (٦): (هذا الحديث يعد من أفراد شريك ، هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين).

(١) : الإعتبار : (٨٠) ، وانظر تحفة المحتاج : (١/ ٣١١).

⁽٢): الإعتبار: (٧٩).

⁽٣): التلخيص الحبير: (١ / ١٦٣ – ١٤٤).

⁽٤) : سنن الترمذي : (٢ / ١٤٤ مع التحفة) .

⁽٥): التلخيص الحبير: (١ / ١١٣ – ١٤٤).

⁽٦): السنن: (١ / ١٤٢).

عبد الجبار بن وائل بن حجر ، ثقة من الثالثة ، مات سنة (١٢) ، تقريب التهذيب : (١ / ٣٥٥) .

_ (٣٣٧) م / ١٩٨ ____ باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود

_

وأجيب عنه : بأن شريكا وإن كان سيء الحفظ فليس هو منفردا به ، بل تابعه غيره (١) .

التعقب الثالث:

قال الترمذي : (زاد الحسن بن علي في حديثه ، قال يزيد بن هارون : (و لم يرو شريك عن عاصم بن كليب ، إلا هذا الحديث)) .

وأجيب عنه بما قاله النووي (٢) :

قلت : (له عنه عدة أحاديث ذكرتما في تخريجي لأحاديث الرافعي) .

وكذا قال ابن الملقن ٣٠): قلت : (له عنه عدة أحاديث ،كما ذكرت ذلك كله في الأصل)

الدليل الثاني:

وعن أنس رضي الله تعالى عنه ، قال : (رأيت رسول الله صلى عليه وعلى آله وسلم ، كبر فحاذى بإبماميه أذنيه ، ثم ركع حتى استقر كل مفصل منه في موضعه ، ورفع رأسه حتى استقر كل مفصل منه في موضعه ، ثم انحط بالتكبير حتى سبقت ركبتاه يديه) (؛) .

الدليل الثالث:

عن مصعب بن سعد عن أبيه ، سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه ، قال : (كنا نضع اليدين قبل الركبتين ، فأمرنا بالركبتين قبل اليدين) (ه) .

قال ابن خزيمة (٦) : (وهو ناسخ لتقديم اليدين) .

⁽١): السنن: (١/ ١٤٢) . وانظرالمجموع: (٣ / ٣٩٥) .

⁽٢): المجموع: (٣/ ٣٩٥).

⁽٣) : تحفة المحتاج : (١ / ٣١٢) .

⁽٤) : رواه الحاكم في المستدرك : (1 / ٤٨٨) كتاب الأمامة : باب : القنوت في الصلوات الخمس ...، الحديث (٨٥٣) . وقال الحاكم : هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ، ولا أعرف له علة ، ولم يخرجاه .

⁽٥) : صحيح ابن خزيمة : (١ / ٣١٩) ، وضعفه النووي في الخلاصة : (١ / ٣٠٤) .

⁽٦) : صحيح ابن خزيمة : (١ / ٣١٩) .

_ (٣٣٨) م / ١٩٨ ____ باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود

=

قال النووي: (وكذا اعتمده أصحابنا) (١).

وكذا قاله ابن قدامة (٢).

قلت : ونوقش من وجهين :

الوجه الأول :

بأنه لا حجة فيه ، لأنه ضعيف ظاهر الضعف ، وقد بين البيهقي وابن القيم وغيرهما ضعفه ، وهو من رواية **يحي بن سلمة بن كهيل وهو ضعيف باتفاق الحفاظ .

قال أبو حاتم: هو منكر الحديث وقال البخاري: في حديثه مناكير والله أعلم ٣٠).

الوجه الثابي :

أن المحفوظ من رواية **مصعب بن سعد عن أبيه هذا إنما هو قصة التطبيق ، وقول سعد كنا نصنع هذا فأمرنا أن نضع أيدينا على الركب (٤) .

قال الحازمي (ه): (ولو كان محفوظا لدل على النسخ ، غير أن المحفوظ عن مصعبب عن أبيه حديث نسخ التطبيق والله أعلم) أه.

قال ابن القيم (٢): وأما قول صاحب المغني (٧): (كنا نضع اليدين قبل الركبتين ، فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين (٨) ، وهذا يدل على نسخ ما تقدمه فهذا والله أعلم ، وهم في الإسم وإنما هو عن سعد ، وهو أيضا وهم في المتن كما تقدم ، وإنما هو في قصة التطبيق).

⁽١): المجموع: (٣/ ٣٩٥).

⁽٢): المغني : (٢ / ١٩٣ – ١٩٤) .

⁽٣) : الإعتبار : (٨٠) ، المجموع : (٣ / ٣٩٦) .

⁽٤): الزاد: (١/٢٢٧).

⁽۵) : الحازمي : (۸۰) .

⁽٧): المغني : (٢ / ١٩٣) . (٨): سبق تخريجه : (ص ٣٣٧) .

^{**} يحي بن سلمة بن كهيل الحضرمي ، أبو جعفر الكوفي ، متروك وكان شيعيا من التاسعة ، (تقريب النهذيب : ٢ / ٣٥٦) .

^{**} مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري ، ثقة من الثالثة أرسل غن عكرمة بن أبي جهل مات سنة (١٠٣) . تقريب التهذيب : (٢ / ٢٥٨) .

_ (٣٣٩) م / ١٩٨ ____ باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود

قلت والجواب عنه :

أنه لا يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع ، والجمع هنا ليس بمتعذر كما سيأتي .

الدليل الرابع:

قالوا : وهو أرفق بالمصلي وأحسن في الشكل ورأي العين قاله الخطابي : وكذا ابن الجوزي بنحــوه (١) .

قلت والجواب عنه: إن قلت هو أرفق وأحسن في الشكل فكذلك غيركم يقول: وتقديم اليدين أحسن في الشكل وأرفق بالمصلى .

قال ابن العربي (٢): (قال علماؤنا: (والترول باليدين أقعد بالتواضع وأرشد إلى الخشية)

القول الثاني: (وضع اليدين قبل الركبتين):

وإليه ذهب : الأوزاعي ٣٠، ومالك ٤٠، وعن أحمـــد : (رواية أخرى أنه يضع يديه قبـــل ركبتيه) ه. .

قلت : وعليه بعض الحنفية ومنهم : يوسف أبو المحاسن (٦) .

أدلستهم:

الدليل الأول:

ساق الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله

⁽١) : معالم السنن : (١ / ١٨٠) ، التحقيق : (٢ / ٣٠٩) ، المجموع : (٣ / ٣٩٥) .

⁽٢) : عارضة الأحوذي : (٢ / ٦٦) .

⁽٣) : الإعتبار : (٧٩) .

 ⁽٤): الإشراف : (١ / ٢٤٦ – ٢٤٦) ، قوانين الأحكام الشرعية (٦٤) .

⁽٥) : المغني : (٢ / ١٩٣) .

⁽٦) : معتصر المختصر : (١ / ٤٣) .

_ (٣٤٠) م / ١٩٨ ___ باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود

وسلم ، قال : ((يعمد أحدكم فيبرك في صلاته برك الجمل)) ١٠) .

وجه الدلالة: سنية وضع اليدين قبل الركبتين.

وتعقب الدليل من عدة أوجه منها:

الوجه الأول:

قال الترمذي: (إن حديث أبي هريرة غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد ، إلا من هذا الوجه).

وأجيب عنه:

بأن سنده على شرط أبي داود والترمذي والنسائي ، وقد أخرجوه في كتبهم (٢). وحكم عليه النووي فقال: (بإسناد جيد و لم يضعفه أبو داود) (٣).

الوجه الثاني :

قال الترمذي: (وقـد روى هذا الحديث عن **عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعبد الله بن سعيد المقبري ضعفه يحي بن سعيد القطان وغيره) (٤).

⁽۱) : أخرجه الترمذي : (۷٪) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٦٩) . وأبو داود : (١٣٠) كتاب الصلاة : باب : كيف يضع ركبتيه قبل يديه ، الحديث (٨٤٠) . والنسائي : (١٥٠) كتاب التطبيق : باب : أول ما يصل إلى الأرض من الإنسان في سجوده ، الحديث (١٠٩١) .

والنسائي : (100) كتاب التطبيق : باب : اول ما يصل إلى الارض من الإنسان في سجوده ، الحديث (101) وانظر تحفة الأشراف رقم : (1777) .

⁽٢) : الإعتبار : (٧٩) .

⁽٣): المجموع: (٣ / ٣٩٦).

⁽٤) : سنن الترمذي : (٢ / ١٤٨ مع التحفة) .

^{**} عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، متروك من السابعة ، (تقريب التهذيب : ١ / ٣٩٧) .

_ (٣٤١) م / ١٩٨ ____ باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود

قلت: من هذه الطريق ضعيفة لضعف المقبري: وقد رواها البيهقي (١) ، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال: ((إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ، ولا يبرك بروك الجمل)) (٢) .

وقال: (عبد الله بن سعيد: ضعيف).

وقال الحازمي (٣): (ضعيف عند أئمة النقل).

الوجه الثالث :

حكم بعض العلماء عليه بالقلب:

فقال ابن القيم (٤): (فالحديث والله أعلم قد وقع فيه وهم من بعض الرواة ، فإن أولـــه يخالف آخره ، فإنه إذا وضع يديه قبل ركبتيه ، فقد برك كما يبرك البعير ، فإن البعير إنمــا يضع يديه أولا ، ولما علم أصحاب هذا القول ذلك ، قالوا : ركبتا البعير في يديـــه لا في رجله ... [وذكر] أنه لا يعقل وأن أهل اللغة لا يعرفونه : وقال : يقع لي أن الحديث ... مــا انقلب على بعضهم) .

و يجاب عن هذا من طرق ثلاث:

الطريقة الأولى:

أن ابن القيم رحمه الله ،حكم عليه بالوهم والقلب ، ولم يذكر دليلا على هذا القول والحديث صح سنده كما تقدم ، فلا وجه للحكم بالقلب إلا بدليل يصار إليه (ه).

⁽١): المجموع: (٣/ ٣٩٦).

⁽٢) : السنن : (١ / ١٤٣) كتاب الصلاة : باب : من قال يضع يديه قبل ركبتيه ، الحديث (٢٦٣٣) .

⁽٣): الإعتبار: (٧٩).

⁽٤): زاد المعاد: (١/٢٢٦ - ٢٢٧).

⁽٥) : معتصر المختصر : (١ / ٤٣) .

_ (٣٤٢) م / ١٩٨ ____ باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود

وقال أبو المحاسن (١): (لا يقال أن ما نهى في أوله قد أمر به في آخره ، إذ بـــروك البعـــير أيضا بيديه أولا ثم برجليه ، لأن المنهي المعني هو : الخرور على الركبتين أولا ، وركبتا ابــن آدم في رجليه ، لا غير بخلاف كل ذي أربع فإن في يديه ركبتين أيضا) .

الطريقة الثانية:

وقوله لا يعقل: فيه نظر ، فالحديث إذا صحح و لم يثبت القلب فيه ولا الوهم من بعض رواته فلا مكان حينها للقول أنه لا يعقل.

الطريقة الثالثة:

وقوله: أن أهل اللغة لا يعرفونه ، فيه نظر أيضا ، فإن أهل اللغة عرفوه ، قاله الطحاوي (٢) ، وأبو المحاسن (٣) .

الوجه الرابع :

ومما يؤكد القلب (٤) ، أن هذا الحديث قد عورض بما رواه ابن أبي شيبة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: ((إذا سجد أحدكم فليبتديء بركبتيه قبل يديه ، ولا يبرك بروك الفحل)).

ويجاب عنه: أن الحديث في سنده عبد الله بن سعيد المقبري ، وهو ضعيف باتفاق وقد تقدم الكلام عليه .

الوجه الخامس:

تضعيفه ** بمحمد بن عبد الله بن حسن ذكر ذلك ابن القيم ، ونقل عن البخاري أنه

⁽١) : معتصر المختصر : (١ / ٤٣) .

⁽٢) : شرح معاني الآثار : (١ / ٢٥٤) .

⁽٣) : معتصر المختصر : (١ / ٤٣) .

⁽٤): الزاد: (١ / ٢٢٦) .

^{**} محمد بن عبد الله بن حسن ، يكنى أبا عبدالله قتل سنة خمس وأربعين ، وهو ابن خمس وأربعين ، وثقه النسائي ، وقال البخاري : لا يتابع على حديثه ،

الجرح والتعديل : (٧ / ٢٩٥) ، الثقات : (٩ / ٤٠) ، المغني في الضعفاء : (٢ / ٣٩٠) .

__ (٣٤٣) م / ١٩٨ ____ باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود

قال : (لا يتابع عليه ، وقال لا أدري أسمع من أبي الزناد أم لا) ١١، ؟

ويجاب عنه: أنه ليس بضائره ، فإنه ثقة ولحديثه شاهد من حديث ابن عمر (٢) .

الدليل الثابي :

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، أنه كان إذا سجد بدأ بوضع يديه قبــــل ركبتيــه ، وكان يقول : (كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يصنع ذلك) (٣) .

قلت : ونوقش من وجهين :

الوجه الأول:

قال ابن حجو (٤): (قال الدارقطني في الأفراد تفرد به أصبغ عن عبد العزيز ، وقال المندر : ولا ضير في تفرد **الدراوردي ، فإنه قد أخرج له مسلم في صحيحه وأحتج به وأحرج له البخاري مقرونا بعبد العزيز بن أبي حازم وكذلك تفرد أصبغ فإنه قد حسدت عنسه البخاري في صحيحه محتجا به) قال ابن حجر أيضا : (قلت و لم يتفرد به أصبغ) .

الوجه الثاني :

وقال الحازمي (٥): (يعد في أفراد عبد العزيز بن محمد عن عبيد الله) .

(١): الزاد: (١/ ٢٢٨).

(۲) : تحفة الأحوذي : (۲ / ۱۵۰) .

(٣) : رواه الطحاوي ، شرح معاني الآثار : (١ / ٢٥٤) . كتاب الصلاة : باب : ما يبدأ بوضعه في السجود ، الحديث (١٥١٣) .

الحاكم في المستدرك : (١ / ٤٨٨) كتاب الإمامة وصلاة الجماعة : باب : القنوت في الصلوات الخمس .. ، (٨٥٢) وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه .

(٤) : تعليق التعليق : (٢ / ٣٢٦ المكتب الإسلامي) .

(٥): الإعتبار: (٧٩).

^{**} عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، أبو محمد الجهني ، صدوق ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله العمري منكر مات سنة : (٨٦ أو ٨٧) . تقريب التهذيب : (١ / ٤٧٤) .

_ (٣٤٤) م / ١٩٨ حصور باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود

=

(قال ابن حجر (١): قلت: هو أشبه بالصواب).

والجواب: قلت قد صحت الرواية عنه عند الحاكم (٢)، وهي عن ابن عمر أنه كان يضع يديه قبل ركبتيه، وقال: كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، يفعل ذلك) (٣). وقال: (هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه).

قلت: وعليه العمل، قال مالك: كذلك أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبهم (٤).

القول الثالث:

أنه يقدم أيهما شاء ، ولا ترجيح وهي رواية عن مالك (٥) .

دلــيلهم:

يمكن أن يستدل لهم بإن الأحاديث متكافئة في المسألة ، فلا يظهر ترجيح أحد المذهبين من حيث السنة (٦) .

الراجــــح:

الذي يظهر عندي والله أعلم رجحان القول بتقديم اليدين والنهي عن تقديم الركبتين، لحديث أبي هريرة في النهي عن البروك كبروك الجمل ولا نقول يختار ما شاء، لأن النهي قد صح به الخبر .

(١): تغليق التعليق: (٢ / ٢٣٦ المكتب الإسلامي).

⁽٢): الإعتبار: (٧٩) .

⁽٣) : السنن : (١ / ٤٨٨) وقد تقدمت .

⁽٤): الإعتبار: (٨٠).

⁽۵) : التلقين : (۱۰۷) ، الإشراف (۲٤٦/۱) .

⁽٦): المصدر السابق.

ساق الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلــــى الله عليه وعلى آله وسلم قال : ((يعمد أحدكم فيبرك في صلاته برك الجمل ؟)) (١) . قال أبو عيسى : (حديث أبي هريرة حديث غريب لا نعرفه من حديث أبي الزنــــاد إلا من هذا الوجه) .

(١): سبق تخريجه : (ص ٣٤٠) .

ملاحظة : وقد سبق الكلام عليها في المسألة السابقة .

ساق الترمذي بسنده عن أبي حميد الساعدي أن النبي صلى الله عليه وعلى آلـه وسلم ، (كان إذا سجد أمكن أنفه من الأرض ، ونحى يديه عن جنبيه ، ووضع كفيـه حذو منكبيه) (١) .

قال أبو عيسى: (حديث أبي حميد ، حديث حسن صحيح) .

فقه المسألة:

قلت : اختلف العلماء في السحود على الجبهة والأنف على ثلاثة أقوال :

القول الأول:

جواز السجود على الجبهة دون الأنف.

وذكر الترمذي: (أن قوما من أهل العلم يقولون: يجزئه) ٢٠٠٠.

قلت : وبه قال : جمهور العلماء .

ومنهم: الشافعية (وأما الأنف) فقالوا : يستحب السحود عليه ، ولا يجب ٣٠ .

(١) : أخرجه الترمذي : (٧٤) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٧٠) .

وأبو داود : (١١٥) كتاب الصلاة : باب : افتتاح الصلاة ، الحديث (٧٣٤) .

وابن ماجة : (١٢٢) كتاب إقامة الصلوات : باب : رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، (٨٦٣) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٨٩٢) .

وابن خزيمة : (1 / ٣٢٢) كتاب الصلاة : باب : إمكان الجبهة والأنف من الأرض في السجود ، (٦٣٧) . وصححه النووي في المجموع : (٣ / ٣٩٩) .

(٢) : سنن الترمذي : (٥ / ١٥٣ مع التحفة) .

(٣) : التعليقة : (٢ / ٧٥٨ – ٧٥٨) ، الوجيز : (٩٧) ، المجموع : (٣ / ٣٩٩) .

(٤) : الأوسط : (٣ / ١٧٦) ، وانظر الأصل : (١ / ٦٣) .

أدلستهم:

الدليل الأول:

عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم ، قـــال : ((السجود على الجبهة ، فريضة ، وعلى الأنف تطوع)) (١) .

ونوقش : بأنه ضعيف ، في سنده : ** محمد بن الفضل (٢) .

قال فيه أحمد بن حنبل: حديثه حديث أهل الكذب، وقال يحى بن معين: كان كذابا ٣٠).

الدليل الثابي :

وعن جابر رضي الله تعالى عنه ، قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يسجد بأعلى جبهته على *قصاص الشعر) (٤) .

ونوقش الدليل بأن فيه علتين :

العلة الأولى (٥):

قد تفرد به * عبد العزيز بن عبيد الله ، عن * وهب بن كيسان .

(١) : ابن الجوزي : (التحقيق : ٢ / ٣١٥ قلعجي) ، الكامل لابن عدي (٦ / ٢١٧٤) .

(٢): (التحقيق: ٢ / ٣١٥).

(٣): المصدر السابق.

(٤) : أخرجه الدارقطني : (السنن : ١ / ٣٤١) كتاب الصلاة : باب : وجوب وضع الجبهة والأنف . ضعفه النووي في الخلاصة : (١ / ٤٠٦.)

(٥): التحقيق: (٢ / ٣١٥ – ٣١٥) .

قصاص الشعر: أصل منبته من مقدم الرأس: (المجموع: ٣٩٧ / ٣٩٧) .

محمد بن الفضل بن عطية . كان كذاب ، سأل ابن حنبل عنه ، فقال : ذاك عجب يجتبيك بالطامات هو صاحب حديث ناقة ثمود وبلال المؤذن . التاريخ الكبير : (١ / ٢٠٨) ، أحوال الرجال : (١ / ٢٠٢) .

عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب بن سنان الحمصي ضعيف ولم يرو عنه غير إسماعيل بن عياش . تقريب التهذيب: (١ / ٤٧٣) ، الكاشف: (١ / ٢٥٧) .

وهب بن كيسان القرشي مولاهم أبو نعيم المؤدب ، ثقة من كبار الرابعة . تقريب التهذيب: (٢ / ٣٥٤) ، الكاشف: (٢ / ٣٥٧) .

=

قال الدارقطني : (ليس بالقوي) .

وقال ابن الجوزي: (قلت: قال يحيى بن معين: هو ضعيف).

وقال أبو زرعة: (مضطرب الحديث واهي الحديث) .

العلة الثانية:

وفيه ** إسماعيل بن عياش قال النسائي: (ضعيف) ، وقال ابن حبان : (لا يحتج به)(١) . وقال النووي (٢) عن الحديث : (غريب ضعيف) .

الدليل الثالث:

وروى البيهقي عن **خباب رضي الله تعالى عنه ، قال : (شكونا إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، حر الرمضاء ، في جباهنا وأكفنا ، فلم يشكنا) ٣٠ .

قال النووي (٤) : (إسناده جيد) .

وجه الدلالة: دل على وجوب السجود على الجبهة دون الأنف.

(١) : التحقيق : (٢ / ٣١٥ قلعجي) .

(٢): المجموع: (٣ / ٣٩٧).

(٣) : أخرجه مسلم : (٢٤٦) كتاب المساجد : باب : استحباب تقديم الظهر في أول الوقت في شدة الحر ، الحديث (٦٦٩) والنسائي : (٦٨) كتاب الصلاة : باب : إمامة جبريل وأوقات الصلاة ، الحديث (٤٩٨) .

وابن ماجة : (٩٦) كتاب الصلاة : باب : وقت الظهر ، الحديث (٦٧٥) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٣٥١٢ – ٣٥١٣) .

والبيهقي : (السنن : ٢ / ١٥١) كتاب الصلاة : باب : الكشف عن الجبهة في السجود ، الحديث (٦٢٥٧) .

(٤): المجموع: (٣ / ٣٩٧).

^{**} إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي صدوق في روايته عن أهل بلده ، فخلط في غيرهم من الثامنة مات سنة ١٨ أو ٨٢ . تقريب التهذيب : (١ / ٨٤) ، الكاشف : (١ / ٢٤٩) .

^{**} خباب ابن الأرت التميمي أبو عبد الله من السابقين إلى الإسلام ، وكان يعذب في الله وشهد بدرا ثم نزل الكوفة ومات بما سنة (٣٧) ، تقريب التهذيب : (1 / ٢١٨) ، الكاشف : (1 / ٣٧١) .

_ (٣٤٩) م / ٠٠٠ _____ باب: ما جاء في السجود على الجبهة والأنف

وتعقب الدليل: بأن عدم ذكر الأنف في الدليل ليس دليلا على عدم وجوب السجود عليه مع الجبهة لدلالة الأحاديث الأخرى على ذلك وهي زيادة يجب المصير إليه .

الدليل الرابع:

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، قال : (رأيت رسول الله صلــــــى الله عليــــه وعلى آله وسلم ، يسجد في الماء والطين ، حتى رأيت أثر الطين في جبهته) (١) .

وجه الدلالة: دل على السجود على الجبهة دون الأنف.

ويناقش : بمثل ما نوقش به حديث خباب السابق .

واستدلوا أيضا بأحاديث الموجبين:

حديث أبي حميد وابن عباس ، ولكن حملوا السجود على الأنف على الاستحباب ٢٠) .

القول الثاني :

وجوب السجود على الجبهة والأنف.

قال الترمذي : (والعمل عليه عند أهل العلم ، أن يسجد الرجل على جبهته وأنفه) ٣٠٠ .

⁽١) : أخرجه البخاري : (١٧١) كتاب الأدب : باب : من لم يمسح جبهته وأنفه حتى صلى ، الحديث (٨٣٦) .

وأبو داود : (۲۰۷) كتاب الصلاة : باب : فيمن قال : ليلة أحدى وعشرين ، الحديث (١٣٨٨) .

والنسائي : (١٩١) كتاب الصلاة : باب : ترك مسح الجبهة ، الحديث (١٣٥٧) .

وابن ماجة : (٢٥٢) كتاب الصلاة : باب : الأعتكاف في قمة المسجد ، الحديث (١٧٧٥) مختصرا .

وانظر تحقة الأشراف رقم: (٤٤١٩) .

⁽٢): المجموع: (٣/ ٤٠٠).

⁽٣) : سنن الترمذي : (٢ / ١٥٢ مع التحفة) .

=

قلت: وبه قال: (سعيد بن جبير، وطاووس، والثوري (في رواية)، وأبو خيثمـــة، وابن أبي شيبة، والنخعي، وإسحاق، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيــز) (١)، وعــن مالك (٢)، وأحمد (٣)، روايتان كالمذهبين.

قلت : يظهر لى أن الترمذي (٤) من القائلين بهذا القول :

أولا : لإيراده ترجمة الباب التي تدل على ذلك .

ثانيا: لحديث الباب.

ثالثا : قوله عن الحديث : حسن صحيح .

رابعا: الأحاديث التي تشهد لذلك المعنى .

خامسا : قوله أن العمل على هذا عند أهل العلم .

أدلـــهم:

الدليل الأول:

حديث أبي حميد (وقد تقدم) ، وشاهده (كان إذا سجد أمكن أنفه من الأرض) .

ومما أشار إليه الترمذي في الباب:

الدليل الثاني:

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قلل : ((أمرت أن أسجد على سبع: الجبهة والأنف واليدين والركبتين والقدمين)) (ه) . وجه الدلالة من الحديثين : ظاهرة في وجوب السحود على الجبهة والأنف .

⁽١): الأوسط: (٣/١٧٧).

 ⁽٢): وانظر لمذهب المالكية: المدونة: (١ / ٧٧)، الكافي: (٤١)، الرسالة: (١١٧)، المعونة: (١ / ٢٢٢).
 المسوى شرح الموطأ: (١ / ١٥٣).

⁽٢) : ولمذهب الحنابلة : المغني : (٢ / ١٩٤) ، الإفصاح : (١ / ١٣١) .

^{(£):} سنن الترمذي : (٢/٧) مع التحفة)

⁽٥) : رواه مسلم : (٢٠٢) كتاب الصلاة : باب : اعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والثوب ، (٢٩٠) .

=

وناقش الشافعية : ما صح من أدلة الأنف : بأنما محمولة على الاستحباب (١) .

الدليل الثالث:

عن **عبد الجبار بن **وائل عن أبيه ، قال : (رأيت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، صلى فرأيت أثر أنفه مع جبهته في الكثيف) (٢) .

ونوقش الدليل: بأنه ضعيف فإن عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه وائل بن حجر. قاله: أبو حاتم (٣).

الدليل الرابع:

وعن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آلـــه وسلم ، أنه رأى رجلا يصلي لا يصيب أنفه الأرض ، فقال : ((لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض ما يصيب الجبين)) (؛) .

ونوقش: بأن سند الحديث ضعيف ، فقد ضعفه الحفاظ.

ومنهم: الدارقطني (٥) حيث قال: (لم يسنده عن سفيان وشعبة إلا أبو قتيبة . والصواب: عن عاصم عن عكرمة مرسل) ، انتهى .

(١): المجموع: (٣/ ٢٠٤).

(٢) : أخرجه الطبراني في المعجم الكبير : (٣٠ / ٣٠) .

(٣) : الجرح والتعديل : (٣ / ٣٠) .

(٤) : رواه الدارقطني : (1 / ٣٤١) كتاب الصلاة : باب : وجوب وضع الجبهة والأنف ، الحديث (١٣٠٤) . وضعفه النووي في الخلاصة : (1 / ٤٠٧) .

(٥) : السنن : (١ / ٣٤١) .

^{**} عبد الجبار بن وائل بن حجر الحضرمي عن أخيه وكنيته أبو محمد ، روى عن أبيه مرسل ولم يسمع منه ، قاله : أبو حاتم ، وثقه يحي بن معين ، مات سنة (١٩٢ هـ) . التاريخ الكبير : (٦ / ٦) ، الجرح والتعديل : (٦ / ٣٠) .

^{**} وائل بن حجر الحضرمي ، كان ملكا عظيما بحضرموت ، مات وائل بن حجر في ولاية معاوية بن أبي سفيان ، وكان كنيته أبو هنيدة ، مشاهير علماء الأمصا : (٧٧) ، تاريخ الصحابة : (٢٦١) ، أسد الغابة : (٤ / ٢٥٩) .

وأجيب عنه من وجهين (١) :

الوجه الأول: أن **أبا قتيبة ثقة أخرج له البخاري.

الوجه الثابي : أن الرفع زيادة ، وهي من الثقة مقبولة .

وهناك قول ثالث : لم يذكره الترمذي ، ليس عليه العمل :

وهو أنه مخير بين الجبهة والأنف ، وله الاقتصار على أحدهما : وبه قال أبو حنيفة ٢٠) .

قال ابن المنذر (٣) : (لا يحفظ هذا عن أحد غير أبي حنيفة) .

قلت : هو قول في مذهب مالك وأصحابه ، قاله : ابن دقيق (٤) .

أدلستهم:

الدليل الأول:

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، قال : (أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، على الجبهة - وأشار بيده إلى أنفه - واليدين والركبتين وأطراف القدمين)) (ه) .

وجه الدلالة: ألهما جعلا كالعضو الواحد، ويكون الأنف كالتبع للجبهة.

⁽١) : التحقيق : (٢ / ١٤ ٣١ قلعجي) .

 ⁽۲) : الهداية : (۱/۲۷) ، بدائع الصنائع : (۱/۲۹۲) ، تحفة الفقهاء : (۲/۵۳) ، رد المحتار : (۲/۳/۲) .
 حاشية الطحطاوي : (۲۳۰) .

⁽٣): الأوسط: (٣/ ١٧٧).

⁽٤): إحكام الأحكام: (١/ ٢٤٠).

 ⁽٥): أخرجه البخاري: (٢٨٠ البغا) كتاب الصلاة: باب: السجود على سبعة أعظم ، الحديث (٧٧٦) .
 ومسلم: (٢٠٢) كتاب الصلاة: باب: أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر ... ، الحديث (٤٩٠ دار السلام) .

^{**} أبو قتيبة : هو سلم بن قتيبة الشعيري أبو قتيبة الخراساين ، نزيل البصرة ، صدوق من التاسعة ، وقال الذهبي : ثقة يهم . الكاشف : (١ / ٤٥١) ، تقريب التهذيب : (١ / ٣٠٥) .

_

والدلالة على هذا من وجهين :

الوجه الأول:

أنه لو كان كعضو منفرد عن الجبهة حكما ، لكانت الأعضاء المأمور بالسجود عليها ثمانية ، لا سبعة . فلا يطابق العدد المذكور في أول الحديث (١) .

الوجه الثابي :

أنه قد اختلفت العبارة مع الإشارة إلى الأنف . فإذا جعلا كعضو واحد ، أمكن أن تكون الإشارة إلى أحدهما ، إشارة إلى الآخر . فتطابق الإشارة العبارة (٢) .

واستنتج من هذا: أنه إذا سجد على الأنف وحده أجزأه ، لأنهما إذا جعلا كعضو واحد ، كان السجود على الأنف كالسجود على بعض الجبهة ، فيجزئ (٣) .

وتعقب استدلالهم من ثلاثة أوجه وهي :

الوجه الأول :

أن مثل هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة والأنف ، لكونهما داخلين تحت الأمر (؛) .

الوجه الثابي :

وإن أمكن أن يعتقد أنهما كعضو واحد من حيث العدد المذكور . فذلــــك في التســمية والعبارة ، لا في الحكم الذي دل عليه الأمر (ه) .

الوجه الثالث:

وأيضا : يقال أن الإشارة قد لا تعين المشار إليه . فإنها إنما تتعلق بالجبهة .

فإذا تقارب ما في الجبهة ، أمكن أن لا يتعين المشار إليه يقينا .

⁽١): إحكام الأحكام: (١/ ٢٤٠).

⁽٢): المصدر السابق.

⁽٣): المصدر السابق.

⁽٤) : إحكام الأحكام : (١ / ٢٤٠) ، وانظر التمهيد : (٢٣ / ٥١) .

⁽٥): المصدر السابق.

_ (٣٥٤) م / ٢٠٠ _____ باب: ما جاء في السجود على الجبهة والأنف

=

وأما اللفظ: فإنه معين لما وضع له ، فتقديمه أولى (١) .

الدليل الثاني :

من المعقول: فقد قاسوا الأنف على الجبهة ، لأنما عضو واحد (٧).

ونوقشت أدلتهم من أوجه ثلاثة ٣) :

الوجه الأول :

ولأن المقصود بالسحود التذلل والخضوع ، ولا يقوم الأنف مقام الجبهة ، في ذلك .

الوجه الثابي :

ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، الاقتصار على الأنف صريحا ، لا بفعل ولا بقول .

الوجه الثالث:

ويجاب عن القياس ، أنه قياس مصادم للنص ، ولهذا لم يحفظ هذا القول عن أحد ، غير أبي حنيفة ، كما قاله ابن المنذر (٤) .

السراجسع:

الذي يترجح عندي ، هو وحوب السحود على الجبهة والأنف ، لقوة ما استدلوا به مـــن أحاديث في الباب ، و لم يعـــارضه ما يجب المصير إليه والله أعلم .

⁽١): إحكام الأحكام: (١/ ٢٤٠).

⁽٢): الجموع: (٣/ ٤٠٠).

⁽٣): المصدر السابق.

⁽٤): الأوسط: (٣/١٧٧).

ساق الترمذي بسنده عن أبي إسحاق قال : قلت للبراء بن عازب رضي الله تعالى عنه ، (أين كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وجهه إذا سجد ، فقال : بين كفيه) (۱) .

قال أبو عيسى : (حديث البراء حديث حسن غريب) .

فقه المسألة:

اختلف العلماء أين يضع المصلي يديه إذا سجد ، حيال أذنيه أو حيال منكبيه على قولين : القول الأول : (أن يضع المصلي يديه حيال منكبيه) : وعليه الشافعي (٢) .

ر عيد المتعاقبي (

الدليل الأول:

أدلستهم:

حديث أبي حميد الساعدي رضي الله تعالى عنه ، : (أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، لما سجد وضع كفيه حذو منكبيه) ٣٠ .

وجه الدلالة : يدل الحديث على أن الساحد يضع يديه حيال منكبيه .

ونوقش الدليل: بأن في سنده **فليح بن سليمان ، وقد تكلم فيه ، فضعفه النسائي وأبن معين ، وأبو حاتم ، وأبو داود ، ويحى القطان ، والساحى (٤) .

⁽١) : انفرد به الترمذي : (٧٥) كتاب الصلاة : باب : ما جاء أين يضع الرجل وجهه إذا سجد ، الحديث (٢٧١) .

⁽٢) : الحاوي : (٢ / ١٦٨) ، عمدة السالك : (٥٠) .

 ⁽٣) : أخرجه الترمذي : (٧٤) كتاب الصلاة : باب : ما جاء في السجود على الجبهة والأنف ، الحديث (٢٧٠) .
 وأصله في البخاري : (١٣٤) كتاب الأذان : باب : سنة الجلوس في التشهد ، الحديث (٨٧٨) .

⁽¹⁾ : وانظر شرح فتح القدير : (1/1)) .

^{**} هو فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلي أبو يحي المدني ، ويقال : فليح لقب . من السابعة ، الثقات : (٧ / ٣٢٤) ، الكاشف : (٢ / ١٢٥) ، التقريب : (٢ / ٢١١) .

_ (٣٥٦) م / ٢٠١ _____ باب: ما جاء أين يضع الرجل وجهه إذا سجد

قلت : ويجاب عنه بأمور منها :

الأمر الأول : أن فليحا قد اختلف فيه ، فمنهم من وثقه ومنهم من ضعفه .

و ممن وثقه : الدارقطني ، قال عنه : (ثقة) ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن حجر : صدوق كثير الخطأ (١) .

الأمر الثاني: وقد أخرج له الستة .

الأمر الثالث: وقال ابن الهمام (٢): والراجح تـــثبيته.

الأمر الرابع: ويعضد الحديث أحاديث أحرى صحيحة في الباب.

ولهذا ذكر ابن الهمام (٣) ، (أن كلاهما سنة) .

الدليل الثابي: من المعقول:

أن المصلي إذا كبر للإحرام رفع يديه حداء منكبيه ، فكذلك إذا سجد وضع يديم حذاء منكبيه ، .

القول الثاني: (أن يضع المصلي يديه حذاء أذنيه):

وقد روي ذلك : عن ابن عمر ، وسعيد بن جبير ، وعليه الحنفية (ه) ، وهو الذي اختـاره الإمام الترمذي رحمه الله ، حيث قال : (وهو الذي اختاره بعض أهل العلم ، أن يكـون يداه قريبا من أذنيه)(٦) .

أدلتهم:

الدليل الأول:

حديث الباب عن البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه ، وشاهده (حين سئل البراء عـــن وجهه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أين يضعه في السجود) ، فقال : (بين كفيه) .

 ⁽١): ضعفاء الدارقطني: (۲۸۲) .
 (٢): شرح فتح القدير: (١ / ٣٠٢) .

<u>(٣)</u> السابق (٤) : مختصر القــــدوري : (٢٧) ، تحفـــة الفقـــهاء : (٢ / ١٢٥) ، الهدايـــة : (١ / ٤٧) . (

^{(8):} المصدر السابق . (7): السنن ((7)0 مع التحقة)

_ (٣٥٧) م / ٢٠١ _____ باب: ما جاء أين يضع الرجل وجهه إذا سجد

وجه الدلالة: دل الحديث على أن الكفين تكون قريبا من الأذنين ، لأن الوجه إذا كان بين الكفين فإن الكفين تكونان قريبا من الأذنين .

الدليل الثابي :

رواه مسلم عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه ، : (أنه عليه الصلاة والسلام ســـجد ووضع وجهه بين كفيه) .

وجه الدلالة : وضع النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وجهه بين كفيه ، فإن يديـــه تكون حذاء أذنيه (١) .

الدليل الثالث: من المعقول:

أن المصلي كما أنه إذا كبر للإحرام رفع يديه حذاء أذنيه ، فكذلك إذا سجد وضع يديــه بين كفيه حيال أذنيه (٢).

الدليل الرابع: ومن المعقول أيضا:

أن فعل هذه الطريقة أفضل ، لأن فيه زيادة المحافاة المسنونة ٣٠) .

الـــراجح:

الذي يظهر عندي سنية كل منهما ، فيفعل هذا أحيانا ويفعل هذا أحيانا ، لورود الأمرين عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

قال ابن الهمام: (ولو قال: قائل: أن السنة أن يفعل أيهما تيسر جمعا للمرويات بنـــاء على أنه كان صلى الله عليه وعلى آله وسلم، يفعل هذا أحيانا وهذا أحيانا) (؛).

(١): شرح فتح القدير: (١ / ٣٠٢).

⁽٢): شرح معاني الآثار: (١/ ٢٥٧).

⁽٣) : شرح فتح القدير : (١ / ٣٠٣) .

⁽٤): شرح فتح القدير: (١/٣٠٢).

ساق الترمذي بسنده عن العباس بن عبدالمطلب رضي الله تعالى عنه ، أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يقــول : ((إذا سجد العبد سجد معه سبعة *أراب ، وجهه وكفاه وركبتاه وقدماه)) (١) .

قال أبو عيسى : (حديث العباس حديث حسن صحيح وعليه العمل عند أهل العلم) .

وفي الباب :

عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، قال : (رأيت بياض كشح رسول الله صلــــى الله عليه وعلى آله وسلم ، وهو ساجد) (٢) .

فقه المسالة: وجوب السجود على سبعة أعضاء.

اختلف العلماء في حكم السجود على سبعة أعضاء ، على قولين :

القول الأول: (وجوب السجود على سبعة أعظم).

(١) : أخرجه الترمذي : (٧٥) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٧٢) . ومسلم : (٢٠٢) كتاب الصلاة : باب : أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر والنوب ... ، (٤٩١) .

وأبو داود : (۱۳۷) كتاب الصلاة : باب : أعضاء السجود ، الحديث (۸۹۱) .

والنسائي : (١٥١) كتاب التطبيق : باب : تفسير ذلك ، الحديث (١٠٩٥) .

وابن ماجة : (١٢٥) كتاب إقامة الصلوات : باب : السجود .. ، الحديث (٨٨٥) .

وانظر تحفة الأشواف رقم : (٥١٥٦) .

(۲): مسند الإمام أحمد بن حنبل: (۳ / ۲۰ / المكتب الإسلامي): مسند أبي سعيد الحدري، الحديث (۱۱۰۹۷).
 قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه أحمد وفيه ابن لهيعة *وفيه كلام

أراب: أي أعضاء واحدها إرب بالكسر والسكون. النهاية: (١/ ٣٦).

الكشح: الخصر. النهاية: (٤ / ١٧٥).

^{**} عبدالله بن لهيعة الحضرمي قاضي مصر ، قال الحميدي عن يحي بن سعيد : كان لا يراه شيئا ، وقال يحي بن بكير احترق مترله وكتبه في سنة (١٧٠) هـ . وقال ابن حجر في التقريب : صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وأن وهب عنه أعدل من غيرها ، وله في مسلم يقص شيء مقرون مات سنة (١٧٤) هـ .التاريخ الكبير : (٥ / ١٨٢) ، الحجرح والتعديل : (٥ / ١٤٥) ، المفتى في الضعفاء : (1 / ٣٥٢) .

=

وممن قال به: الحنابلة (١) ، ورواية للشافعي (٢)

أدلـــتهم: الدليل الأول:

حديث الباب ، وفيه : ((إذا سجد العبد سجد معه سبعة آراب)) .

وجه الدلالة: قوله: ((سبعة آراب))، فيه دلالة على وجوب السجود على سبعة أعظم. الدليل الثاني:

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، أمر من النبي صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم ، (أن يسجد على سبعة أعظم ، ولا يكف شعرا ولا ثوبا : الجبهة واليدين والركبتين والرجلين) ، ، .

الدليل الثالث : عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((السجود على سبعة أعضاء)) (؛) .

القول الثاني: (عدم وجوب السجود على سبعة أعظم).

وممن قال به : الحنفية (ه) ، والشافعية (في رواية) (٦) .

أدلت هم: الدليل الأول:

عن رفاعة بن رافع بمعناه قال: فقال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء، كما أمره الله عز وجل: فيغسل وجهه ويديه إلى

وفيه أبو أمية يعلى ، وهو ضعيف ، (٢ / ٨٠٣ .)

⁽١) الإنصاف (٦٦/٢) ، كشاف القناع (١/١٥) (٢) الحاوي (٦٦٣/٢) ، التهذيب (١١٤/٢)

⁽٣) : أخرجه البخاري : (١٦٦) كتاب الصلاة : باب : السجود على سبعة أعظم ، الحديث (٥٠٩ - ٨٠٩) . ومسلم : (٢٠٢) كتاب الصلاة : باب : أعضاء السجود والنهي عن كف الشعر ... ، الحديث (٤٩٠) .

وأبو داود : (۱۳۷) كتاب الصلاة : باب : أعضاء السجود ، الحديث (۸۸۹ – ۸۹۰) .

والنسائي : (١٥١) كتاب التطبيق : باب : على كم السجود ، الحديث (١٠٩٤) . وابن ماجة : (١٠٩٤) كتاب إقامة الصلوات : باب : السجود ، الحديث (٣٨٣) .

⁽٤) : معجم الأوسط : (٨ / ١٩) الحديث رقم : (٧٧٤٠) ،وقال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه الطبراني في الأوسط ،

⁽٥) : تحفة الفقهاء (١٣٤/١-١٣٥) ، الهداية (٤٧/١) ، حاشية الطحطحاوي (٢٣٢) .

⁽٦): الحاوي (١٦٣/٢-١٦٤) ، التهذيب (١١٤/٢) ، شرح التنبيه (١٢٢/١)

المرفقين ، ويمسح برأسه ورجليه إلى الكعبين ، ثم يكبر الله عز وجل ويحمده ، ثم يقرأ من القرآن ما أذن له فيه وتيسر)) ، فذكر نحو حديث حماد ، قال : ((ثم يكبر فيسجد فيمكن وجهه)) ، قال همام : وربما قال جبهته من الأرض حتى تطمئن مفاصله وتسترخي ، ثم يكبر فيستوي قاعدا على مقعده ويقيم صلبه ، فوصف الصلاة هكذا ، أربع ركعات حتى فرغ ، لا تتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك (١).

وجه الدلالة: ذكر الجبهة ولم يذكر غيرها من الأعضاء ، فدل على وجوبها دون غيرها . ونوقش: بما قاله ابن دقيق: وهذا غايته: أن تكون دلالته مفهوم وهو *مفهوم لقب ، أو غاية ، والمنطوق الدال على وجوب السجود على هذه الأعضاء: مقدم عليه . وليس هذا من باب تخصيص العموم بالمفهوم ... وإذا قدمنا دلالة المفهوم: أسقطنا الدليل الدال على وجوب السجود على هذه الأعضاء — أعني اليدين والركبتين والقدمين — مع تناول اللفظ لها بخصوصها بن .

الدليل الثابي :

أخرج الدارقطني : عن جابر بن عبدالله رضي الله تعالى عنه ، قال : (رأيت رسول الله يسجد بأعلى جبهته على قصاص الشعر) (٣) .

⁽١) : الترمذي : (٨١ ، ٨٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آ له وسلم : باب : ما جاء في وصف الصلاة الحديث ، : (٣٠٢) بنحوه .

وأبو داود: (۱۳۲) كتاب الصلاة: باب: من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، الحديث (۸٥٨). والنسائي: (۱۸٤ – ۱۸۵) كتاب السهو: باب: أقل ما تجزء به الصلاة، الحديث (۱۳۱۶ – ۱۳۱۰) مختصرا. وابن ماجة: (۲۶) كتاب الطهارة: باب: ما جاء في الوضوء على ما أمر الله ، الحديث (٤٦٠) مختصرا.

وانظر تحفة الأشراف رقم: (٣٦٠٤) . (٢) : إحكام الأحكام : (٢ / ٣٣٩) .

 ⁽٣): السنن: (١ / ٣٤١) كتاب الصلاة : باب : وجوب وضع الجبهة والأنف ، الحديث (١٣٠٥) .
 وقال ابن الجوزي : قال يمي بن معين : هو ضعيف ، التحقيق مع التنقيح : (١ / ٤٠٤ أيمن شعبان) .

^{*} مفهوم اللقب : وهو تخصيص اسم بحكم ، وهو حجة وقد قال به الحنابلة وذكروه عن أحمد ، وقال به مالك وداود واختاره أبو بكر الدقاق وغيره من الشافعية ذكره أبو المعالي والصيرفي وابن خويز منداد ونفاه أكثر العلماء والقاضي وابن عقيل وغيرهم (القواعد والفوائد الأصوليه للبعلي : (٢٨٩ مطبعة السنة المحمدية) ، المدخل لابن بدران (٢٤٦ تحقيق التركي) .

وقال : (تفرد به عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب وليس بالقوي) ١١) .

الدليل الثالث:

وعن عائشة رضي الله تعالى عنها ، قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آلىك وسلم ، يقول في سحود القرآن بالليل : ((سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره بحوله وقوته)) (٢) .

قالوا: (فأضاف السجود إلى الوجه) .

ونوقش: بأن هذا الدليل أضعف في الدلالة على عدم الوجوب من السابق فإنه لا يلزم من إضافة السجود إلى الوجه انحصار السجود فيه (٣).

الدليل الرابع:

واستدلوا على عدم الوجوب أيضا بأن مسمى السجود يحصل بوضع الجبهة .

ونوقش: بأن هذا الحديث يدل على إثبات زيادة على المسمى فلا تترك (٤) .

الدليل الخامس:

وقاسوا ، فقالوا : أعضاء لا يجب كشفها . فلا يجب وضعها كغيرها من الأعضاء ، سوى الجبهة (ه) .

⁽١): المصدر السابق.

⁽٢) : أخرجه الترمذي : (١٥١) أبواب السفر : باب : ما يقول في سجود القرآن ، الحديث (٥٨٠) .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

ومسلم : (٢٠١) كتاب الصلاة : باب : ما يقال في الركوع والسجود ، الحديث (٤٨٧) .

وأبو داود : (٢١١) كتاب سجود القرآن (المعجم) : باب : ما يقول إذا سجد ، الحديث (١٤١٤) .

والنسائي : (١٥٦) كتاب التطبيق : باب : نوع آخر ، الحديث (١١٣٠) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (١٧٦٦٤) ، (١٦٠٨٣).

⁽٣): إحكام الأحكام: (١/ ٢٣٩ – ٢٤٠).

⁽٤): المصدر السابق.

⁽٥): المصدر السابق.

_ (٣٦٢) م / ٢٠٢ _____ باب: ما جاء في السجود على سبعة أعضاء

=

ونوقش: بأن هذا القياس شبهي ليس بقوي ١٠) .

السراجسيع:

الذي يترجح عندي والله تعالى أعلم ، وجوب السجود على سبعة أعظم لقوة الأدلة الواردة فيها وعدم المعارض الصحيح لها .

قال ابن دقيق العيد (٢): (والحق أن هذا لا يعارض التصريح بذكر الجبهة والأنف لكونهما داخلين تحت الأمر ...) .

(١): المصدر السابق.

(٢): إحكام الأحكام: (١/ ٢٤٠).

ساق الترمذي بسنده عن عبد الله بن الأقرم الخزاعي رضي الله تعالى عنه ، قال : (كنت مع أبي *بالقاع من نمرة ، فمرت *ركبة فإذا رسول الله صلى الله عليه وعلى آل وسلم ، قائم يصلي قال : فكنت انظر إلى *عفرتي إبطيه إذا سجد أي بياضه) (١) . قال أبو عيسى (٧): (حديث عبدالله بن أقرم حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث داود بن قيس ، ولا نعرف لعبد الله بن أقرم الخزاعي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم)

فقه المسألة:

قال المباركفوري : (الحديث يدل على أن السنة في السجود أن ينحي يديه عن حنبيـــه ، ولا خلاف في ذلك) (٣) .

وقال الترمذي: (والعمل عليه عند أكثر أهل العلم) (٤) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٥) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء في السجود ،

رقم الحديث (۲۷٤

قال الحاكم في المستدرك : (١ / ٤٩٠) هذا حديث صحيح .

والنسائي : (١٥٣) كتاب التطبيق : باب : صفة السجود ، الحديث (١١٠٩) .

وابن ماجة : (١٧٤ ، ١٧٥) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : السجود ، الحديث (٨٨١) .

وانظر تحفة الأشراف رقم: (١٤٢٥)

⁽٢) : سنن الترمذي : (٢ / ١٦٢ مع التحفة)

⁽٣) : التحفة : (٢ / ١٥٩) .

⁽٤): سنن الترمذي: (٢ / ١٦٠ مع التحفة) .

^{*} القاع: المكان المستوى الواسع في وطأة من الأرض يعلوه ماء السماء فيمسكه .

النهاية في غريب الحديث : (٤ / ١٣٢) .

^{*} ركبة : جمعها ركبات وهم أقل من الركب . النهاية في غريب الحديث : (٢ / ٢٥٧) .

^{*} عفرتى : العفرة : البياض وليس بالبياض الناصع الشديد .

غريب الحديث لأبي عبيد: (٢ / ١٤٢).

وفي الباب عدة أحاديث تدل على سنية التجافي إذ أشار إليها الترمذي وهي :

الحديث الأول:

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، قال : (أتيت النبي صلى عليه وعلى آله وسلم ، من خلفه فرأيت بَياض إبطيه وهو مجخ قد فرج بين يديه) (١) .

الحديث الثابي :

عن ابن بحينة رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : (كـــان إذا صلى فرج بين يديه ، حتى يبدو بياض إبطيه) (٢) .

الحديث الرابع:

عن **أحمر بن جزء صاحب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أن الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم : (كان إذا سجد جافى عضديه عن جنبيه حتى *نأوي له) ٣٠ .

⁽١) : أخرجه البيهقي (السنن : ٢ / ١٦٥) كتاب الصلاة : باب : يجافي مرفقيه عن جنبيه . وأخرجه الحاكم وصححه في المستدرك : (١ / ٤٩١) .

 ⁽۲): أخرجه البخاري: (۹۸) كتاب الصلاة: باب: يبدي ضبعيه ويجافي في السجود، الحديث (۳۹۰).
 ومسلم: (۲۰۳) كتاب الصلاة: باب: ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختم به وصفة الركوع والسجود والإعتدال منه، الحديث (٤٩٥).

والنسائي : (۱۵۲ ، ۱۵۳) كتاب التطبيق : باب : صفة السجود ، الحديث (۱۱۰۷) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (۹۱۵۷) .

 ⁽٣): أخرجه أبو داود: (١٣٨) كتاب الصلاة: باب: صفة السجود، الحديث (٩٠٠).
 وابن ماجة: (١٢٥) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها: باب: السجود، الحديث (٨٨٦).
 وانظر تحفة الأشراف رقم: (٨٠).

قال النووي في الخلاصة : (1 / 11 \$) إسناده صحيح .

^{*} نأوي: نشفق عليه ، لسان العرب (٥٣/١٤)

^{**} أهر بن جزء السدوسي ، صحابي ، تفرد الحسن بالرواية عنه ، تقريب التهذيب ، الكاشف : (١/ ٢٢٩).

_

قال أبو عيسى: وأحمر بن جزء هذا رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آلـــه وسلم، له حديث واحد عنه عليه السلام غير هذا الحديث.

الحديث الخامس:

وعن ميمونة رضي الله تعالى عنها ، زوج النبي صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم قــالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم ، إذا سجد خوى (يعني *جخ) حتى يرى وضح إبطيه من ورائه ، وإذا قعد اطمأن على فخذه اليسرى) (١) .

الحديث السادس:

عن أبي حميد الساعدي رضي الله تعالى عنه ، قال : (أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم) ، وقال فيه : (ثم يهوي إلى الأرض ، فيجافي يديه عن جنبيه ، ثم يرفع رأسه ويثني رجله اليسرى فيقعد عليها الحديث) ٢٠ .

الحديث السابع:

وعن البراء بن عـــازب رضي الله تعالى عنه ، في وصف صلاة الرسول صلـــــى الله عليـــه وعلى آله وسلم ، قال : (فوضع يديه واعتمد على ركبتيه ورفع عجيزته ، وقال : هكذا

⁽١) : أخرجه مسلم : (٢٠٣) كتاب الصلاة : باب : ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به ويختتم به وصفة الركوع والسجود والإعتدال منه ، الحديث (٢٩٧) .

وأبو داود : (۱۳۸) كتاب الصلاة : باب : صفة السجود ، الحديث (۸۹۸) .

والنسائي : (١٥٣) كتاب التطبيق : باب : التجافي في السجود ، الحديث (١١١٠) .

وابن ماجة : (١٧٤) كتاب الصلاة : باب : السجود ، الحديث (٨٨٠) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٨٠٨٣) .

 ⁽۲): أخرجه أبو داود: (۱۱٤) كتاب الصلاة: باب: افتتاح الصلاة، الحديث (۷۳۰).
 وفي رواية عن أبي داود (ونحى يديه عن جنبيه). سبق تخريج هذا الحديث.
 قال ابن الملقن في (خلاصة البدر المنبر: ۱/ ۱۳۳) إسناده صحيح.

 ^{*} جخ : أي التحول والتنحى ، أي تحول من مكان لمكان ، معجم المقاييس في اللغة : ١٩٤) .

_ (٣٦٦) م / ٣٠٣ لـــــ باب: ما جاء في التجافي في السجود

=

كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يسجد) ١١٠ .

الحديث الثامن:

عن عدي بن عميرة رضي الله تعالى عنه ، أن الرسول صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم : (كان إذا سجد جافى حتى يرى بيــاض إبطيه) (٢) .

الحديث التاسع:

وعن عائشة رضي الله تعالى عنها ، في حديث طويل وفيه : (وينهى أن يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع... الحديث) (٣) .

⁽۱) : أخرجه أبو داود : (۱۳۸) كتاب الصلاة : باب : صفة السجود ، الحديث (۱۹۹) . والنسائي : (۱۹۲) كتاب التطبيق : باب : صفة السجود ، الحديث (۱۱۰۵) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (۱۸۶۲) . وحسنه النووي في الحلاصة : (۱/۲۲) .

⁽٢) : أخرجه الطبراني (المعجم الكبير : ١٠٨ / ١٠٨) .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : (٢ / ٣٠٩) : ورجال الأوسط ثقات .

⁽٣) : يأتي تخريجه : (ص ٣٧٠) .

ساق الترمذي بسنده عن جابر رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وعلى آلله عليه وعلى آله وسلم قال : ((إذا سجد أحدكم *فليعتدل ولا يفترش ذراعيه *افتراش الكلب)) (١) .

قال أبو عيسى: (حديث جابر حديث حسن صحيح).

فقه المسالة : أمر صلى الله عليه وعلى آله وسلم بالاعتدال في السجود ، وذلك بان يأخذ كل عضو حقه في السجود ، ولا يأخذ عضو أكثر من الآخر .

وجه الدلالة من الحديث:

وجوب الإعتدال في السجود ، وقد اتفق العلماء على استحبابه ٢٠) .

قال الترمذي (٣): (والعمل عليه عند أهل العلم يختـارون الاعتــدال في السـجود ويكرهون الافتراش كافتراش السبع) .

(١) : أخرجه الترمذي : (٧٩) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (٢٠٥ ، برقم (٢٧٥) .

وابن ماجة (١٢٦) كتاب الصلاة : باب : الإعتدال في السجود ، الحديث (٨٩١) .

وانظر تحفة الاشراف رقم : (٢٣١١) .

قال الألباني: صحيح (صحيح الترمذي: ١ / ٨٧) .

(٢): نيل الأوطار: (٢/ ٣١).

(٣) : السنن : (٢ / ١٦٢ مع التحقة) .

* فليعتدل : أراد به كون السجود عدلا باستواء الإعتماد على الرجلين والركبتين واليدين والوجـــه ولا يـــأخذ عضو من الإعتدال أكثر من الآخر (عارضة الأحوذي : (٢ / ٣٦) .

وقال ابن حجو: (أي كونوا متوسطين بين الافتراش والقبض).

فتح الباري : (٢ / ٣٨٤) وبنحوه في عمدة القاري (٦ / ٩٧) ، مرعاة المفاتيح : (٣ / ٢٠٧) .

وبين هذا التوسط محمود السبكي بقوله : ﴿ وَوَضَّعَ الْكُفِّينَ عَلَى الأَرْضُ وَرَفْعَ الْمُوفَقِينَ عنها وعن الجنبين والبطن عن

الفخذ ولا يفترش أي لا يبسط ذراعيــه على الأرض حال السجود كافتراش الكلب) .المنهل العذب المورود : (٣٤٨/٥)

* والافتراش المنهي عنه في الحديث : قال الخطابي : (افتراش السبع : أن يمد ذراعيه على الأرض لا يرفعهما ولا يجافي مرفقيه عن جنبيه) .قال ابن قدامة : (وهو أن يضع ذراعيه على الأرض كما تفعل السباع وقد كرهه أهل العلم لأن التشبيه بالأشياء الخسيسة ثما يناسب تركه في الصلاة) .

وانظر : معالم السنن : (1 / ١٨٤) ، المغني : (٢ / ١٩٩) ، إحكام الأحكام : (١ / ٢٥٦) .

أقوال العلماء في المسألة:

قال النووي: (مقصود أحاديث الباب أنه ينبغي للساجد أن يضع كفيه على الأرض، ويرفع مرفقيه عن الأرض وعن جنبيه رفعا بليغا بحيث يظهر باطن إبطيه إذا لم يكن مستورا وهذا أدب متفق على استحبابه فلو تركه كان مسيئا مرتكبا للنهي وهو للتتريه وصلاتك صحيحة والله أعلم) (١).

قال الكاسابي: (ومن السنن : أن يعتدل في سجوده ولا يفترش ذراعيه) ٢٠) .

قال ابن القاسم: (وقال مالك : أكره أن يفترش الرجل ذراعيه في السجود) ٣٠ .

قال محمود السبكي (٤): (والنهي فيه محمول على الكراهية فلو افترش ذراعيه صحت صلاته وأساء). وذكر الشوكاني (٥): (أن ظهاهر الأحاديث تدل على وجوبه ، ولكن بالجمع بينه وبين الأحاديث الأحرى فيكون للاستحباب).

قال العلماء: (والحكمة في هذا أنه أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والأنسف مسن الأرض ، وأبعد من هيئات الكسالى فإن المتبسط كشبه الكلب ، ويشعر حاله بالتسلمون بالصلاة ، وقلة الاعتناء بها والإقبال عليها) (٦)، والله أعلم .

أدل تهم: في سنية الإعتدال وكراهية الافتراش:

الدليل الأول : حديث الباب وفيه : ((فليعتدل ولا يفترش ذراعيه افتراش الكلب)) . وما أشار إليه التومذي بقوله وفي الباب :

وهو الدليل الثابي :

عن **عبدالرحمن بن شبل قال: (لهي النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن نقرة

⁽١) : شرح مسلم : (٤ / ٣٣٤) ... (٢) : بدائع الصنائع : (١ / ٤٩٤) ، وانظر تحفة الفقهاء : (٢ / ١٣٥) .

⁽٣) : المدونة : (1 / ١١١) (٤) : المنهل العذب المورود : (٥ / ٣٤٩)

⁽٥) : نيل الأوطار : (٢ / ٣١) فتح الباري (٣٨٤/٢)

^{••} عبد الرحمن بن شبل الأنصاري ، صحابي ، فقيه ، نزل حمص ، مات في أيام معاوية . تقريب التهذيب : (١ / ٦٣٠) .

=

الغراب وافتراش السبع وأن يوطن الرجل المكان في المسجد كما يوطن البعير) (١) .

الدليل الثالث:

وأخرج الترمذي عن أنس بن مالك : عن النبي صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم قال : (اعتدلوا في السجود ولا يبسطن أحدكم ذراعيه في الصلاة بسط الكلب) (٢) .

الدليل الرابع:

وعن البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم: ((إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك)) (٣) .

الدليل الخامس:

وعن محمد بن عمرو بن عطاء أنه كان جالسا مع نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: فذكرنا صلاة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال أبو حميد

(١) : أخرجه أبو داود (١٣٣) كتاب الصلاة : باب : صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود ، الحديث (٨٦٢) . قال الألباني : صحيح (صحيح أبي داود : ١ / ١٦٣) .

والنسائي (١٥٣ دار السلام) كتاب التطبيق : باب : النهي عن نقرة الغراب ، رقم الحديث : (١١١٣) وابن ماجسة (٢٠٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : ما جاء في توطين المكان في المسجد يصلي فيه ، رقم الحديث (١٤٢٩) . وانظر تحفة الأشراف : رقم (٩٧٠١) .

وأخرجه الحاكم : (٤٩٢) كتاب الإمامة وصلاة الجماعة : باب : لهى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن نقرة الغراب ، الحديث (٨٦٥) .

وقال الحاكم : (هذا حديث صحيح ، ولم يخرجاه) .

(٢) : أخرجه الترمذي : أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :رقم الحديث (٢٧٦) .

والبخاري (١٦٨) كتاب الأذان : باب : لا يفترش ذراعيه في السجود ، الحديث : (٨٢٢) .

ومسلم (٢٠٣) كتاب الصلاة : باب : الإعتدال في السجود ووضع الكفين على الأرض ، الحديث : (٢٩٣) .

وأبو داود (١٣٨) كتاب الصلاة : باب : صفة السجود ، الحديث (٨٩٧) .

والنسائي (١٥٣ دار السلام) كتاب التطبيق : باب الإعتدال في السجود ، الحديث : (١١١١) .

ابن ماجة (١٢٦) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : الإعتدال في السجود ، الحديث (١٩٢

(٣) : أخرجه مسلم (٢٠٣) كتاب الصلاة : باب : الإعتدال في السجود ووضع الكفين على الأرض ، الحديث : (٤٩٤) .
 وتفرد به . انظر تحفة الأشراف رقم : (١٧٥٠) .

=

الساعدي: (أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، رأيته إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه، وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم *هصر ظهره فـــإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل * فقار مكانه، فإذا سجد وضع يديه غير مفــترش ولا قابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى وإذا جلس في الركعة الآخــرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخــوى وقعد على مقعدته) (١).

الدليل السادس:

عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ وكان إذا ركع لم * يشخص رأسه و لم * يصوبه ولكن بين ذلك وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسحد حتى يستوي قائما وكان إذا رفع رأسه من السجدة لم يسجد حتى يستوي حالسا وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى ، وكان ينهى عن عقبة الشيطان وينهى أن يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع وكان يختم الصلاة بالتسليم) . وفي رواية بن نمير عن أبي حالد (وكان ينهى عن عقب الشيطان) (٢) .

⁽١) : أخرجه البخاري (١٦٩) كتاب الأذان : باب : سنة الجلوس في التشهد ، الحديث (٨٢٨) وقد تقدم .

 ⁽٢): أخرجه مسلم (٢٠٤) كتاب الصلاة: باب: ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به ، الحديث .
 وأبو داود (١٢٢) كتاب الصلاة: باب: من لم يو الجهو ببسم الله الرحمن الرحيم ، الحديث (٧٨٣) .
 وابن ماجة (١٢٣) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها: باب: الركوع في الصلاة ، الحديث (٨٦٩) مختصوا .
 وانظر تحفة الأشواف رقم: (١٠٤٠) .

^{*} هصر: القبض على الشيء وإمالته ، (الصحاح: ٢ / ٧٢٨) ، (المقاييس في اللغة : ١٠٧١) ، القاموس المحيط: ٦٤١)

^{*} فقار : فقر أي انفراج في شيء من عضو أو غير ذلك ومن ذلك الفقار للظهر ، (المقاييس في اللغة : ٧٩٢) .

^{*} شخص: تدل على ارتفاع في الشيء ، (المصباح: ٣ / ٨٧٥) ، المقاييس في اللغة: ٢٥٥) ، (المصباح المنير: ١٦٠) .

^{*} صوب : تدل على نزول شيء واستقراره قرارة ، (المصباح : ١ / ١٤٧) ، (المقاييس في اللغة : ٥٧٩) .

_ (٣٧١) م / ٢٠٥ _ باب: ما جاء في وضع اليدين ونصب القدمين في السجود

ساق الترمذي بسنده : عن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم (أمر بوضع اليدين ونصب القدمين) (١) .

وأسند عن عامر بن سعد رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آلـــه وسلم : (أمر بوضع اليدين ونصب القدمين) ٢٠) .

ثم ذكر حديثا مرسلا عن عامر بن سعد ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أمر بوضع اليدين ونصب القدمين ، وقال : مرسل ، ثم قال : وهذا أصح من حديث وهيب (٣) قال الترمذي : (وهو الذي أجمع عليه أهل العلم واختاروه) (٤) .

⁽١) : أخرجه البيهقي : (٢ / ١٥٤) كتاب الصلاة : باب : السجود على الكفين ومن كشف عنهما في السجود ، (٢٦٦٨) قال الألباني : حسن (صحيح الترمذي : ١ / ٨٨) .

⁽٢) : مرسل وهذا أصح من حديث وهيب ، وأقره ابن التركماني في تعليقه على سنن البيهقي (٢ / ١٥٤) . قال الألباني : حسن بما قبله (صحيح الترمذي : ١ / ٨٨) .

⁽٣) : سنن التومذي : (٢ / ١٦٤ مع التحفة) ، وقال أحمد شاكر : (ووهيب هذا ثقة ثبت حجة ...) [ثم قال] : فهذا الثقة الحجة إذا وصل حديثا أرسله غيره كان وصله زيادة من ثقة يجب قبولها ، فالحديث صحيح موصولا .

⁽٤): سنن الترمذي : (٢ / ١٦٤ مع التحفة) .

(٣٧٢) م / ٢٠٦ باب: ما جاء في إقامة الصلب إذا رفع رأسه من السجود والركوع

ساق الترمذي بسنده عن البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه ، قال : (كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، وإذا سجد وإذا رفع رأسه من السجود قريبا من السواء) (١) .

قال أبو عيسى : (حديث البراء حديث حسن صحيح) .

وأخرج طريقا أخرى عن البراء من طريق شعبة عن الحكم نحوه ٢٠) .

فقــه المسالة : كانت أركان الصلاة غير الوقوف سواء .

يدل حديث الباب على أن النبي صلى الله عله وعلى آله وسلم ، كان يطمئن في ركوعـــه وسحوده ، وقد اتفق العلماء على ذلك .

قال الترمذي ٣) : (والعمل عليه عند أهل العلم) .

قلت: وما يدل عليه أيضا الحديث الذي أشار إليه الترمذي عن أنس رضي الله تعالى عنه ، أنه قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، إذا قال: ((سمع الله لمن حمده)) ، قام حتى نقول قد أوهم ، ثم يسجد ويقعد بين السجدتين حتى نقول قد أوهم) ،؛ .

وقال المباركفوري (ه): (فيه إشعار بأن فيه تفاوتا ، لكنه لم يعينه) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٦) : أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : (٢٠٧) رقم : (٢٧٩ ، ٢٨٠) . والبخاري : (١٦٣) كتاب الأذان : باب : باب حد إتمام الركوع والاعتدال فيه والطمأنينة ، الحديث (٧٩٧) .

ومسلم : (١٩٦) كتاب الصلاة : باب : إعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام ، الحديث (٧١) .

أبو داود : (١٣١) كتاب الصلاة : باب : طول القيام من الركوع وبين السجدتين ، الحديث (١٨٥٢) .

النسائي : (١٤٧) كتاب التطبيق : باب : قدر القيام بين الرفع من الركوع والسجود ، الحديث (١٠٦٦) .

⁽٢): انظر السابق.

⁽٣) : السنن : (٢ / ١٦٦ مع التحفة) .

⁽٤) : أخرجه مسلم : (١٩٧) كتاب الصلاة : باب : اعتدال أركان الصلاة وتخفيفها في تمام ، الحديث (٤٧٣) .

 ⁽٥): التحفة: (٢ / ١٦٥)، وقد فصلت القول في باب ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسجود.

_ (٣٧٣) م / ٢٠٧ ___ باب: ما جاء في كراهية أن يبادر الإمام بالركوع والسجود

ساق الترمذي بسنده عن عبيد الله بن يزيد حدثنا البراء وهو غير كذوب قال : (كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفع رأسه من الركوع لم يحن رجل منا ظهره حتى يسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فنسجد) (١) . قال أبو عيسى : (حديث البراء حديث حسن صحيح) .

فقـه المـالة:

قال الترمذي: (وبه يقول أهل العلم أن من خلف الإمام إنما يتبعون الإمام فيما يصنع لا يركعون إلا بعد ركوعه ولا يرفعون إلا بعد رفعه ، لا نعلم بينهم في ذلك اختلافا) (٢).

قال ابن دقيق العيد (٣): (والحديث يدل على تأخر الصحابة في الاقتداء عن فعل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، حتى يتلبس بالركن الذي ينتقل إليه ، لا حين يشرع في الهوى إليه . وفي ذلك دليل على طول الطمانينة من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم)

قال الترمذي: (لا نعلم بينهم في ذلك اختلافا) (٤) .

قال ابن قدامة (ه): (والمستحب أن يكون شروع المأموم في أفعال الصلاة ، من الرفــــع والوضع ، بعد فراغ الإمام منه ، ويكره فعله معه في قول أكثر أهل العلم).

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٦) كتاب الصلاة : باب : ما جاء في كراهية أن يبادر الإمام بالركوع والسجود (٢٨١) .

⁽٢) : سنن الترمذي : (٢ / ١٦٨ مع التحفة) .

^{(7): 1} إحكام الأحكام : (1/777) ، وانظر قوانين الأحكام الشرعية : (77-797) .

⁽٤) : سنن الترمذي : (٢ / ١٦٩ مع التحفة) .

⁽٥) : المغنى : (٢ / ٢٠٨ – ٢٠٩) .

_ (374) م / 200 سـ باب: ما جاء في كراهية أن يبادر الإمام بالركوع والسجود

=

وقد أشار الترمذي إلى أحاديث أخرى في الباب تشهد للترجمة وهي :

أنس رضي الله تعالى عنه قال: (صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فلما قضى أقبل علينا بوجهه فقال: ((أيها الناس إني إمامكم فلا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف فإنى أراكم من أمامي ومن خلفي)).

وعن معاوية عن ابن **مسعدة صاحب الجيوش قال: (سمعت النبي صلى الله عليه وعن معاوية عن ابن **مسعدة صاحب الجيوش قال: (سمعت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: ((إني قد بدنت فمن فاته الركوع أدركني في بطء قيامي)) (١).

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قلل: ((إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده. فقولوا: ربنا ولك الحمد. وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعون)) (٢).

(١): مصنف عبد الرزاق: (٢/ ١٥٣)

قال الهيثمي : (٢ / ٢٢٨) رواه أحمد ورجاله ثقات ، إلا أن الذي رواه عن ابن مسعدة عثمان بن أبي سليمان ، وأكثر روايته من التابعين .

⁽ ۳۷ • سبق تخریجه : (ص ۳۷ • ۲) .

^{**} وابن مسعدة هذا اسمه عبد الله معروف في الصحابة . التمهيد لابن عبد البرج: (١ ص: ٣٦٢) .

ساق الترمذي بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، قال : قلل لي رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((يا علي ، أحب لك ما أحب لنفسي وأكره لك ما أكره لنفسي ، لا تقع بين السجدتين)) (١) .

فقه المسألة:

دل حديث الباب على النهي عن الإقعاء .

وقد اختلف العلماء في حكم الإقعاء وذلك لاختلافهم في تفسير صفته على قولين :

القول الأول :

هو تفسير أهل اللغة ، وطائفة من الفقهاء .

قال ابن الأثير (٢): (الإقعاء: أن يلصق الرجل إليتيه بالأرض وينصب ساقيه وفخذيه ويضع يديه على الأرض ، كما يقعى الكلب).

وقد اتفق العلماء على كراهته ، بل عده بعضهم إجماعا ٣٠) .

القول الثاني :

وقيل: هو أن يضع إليتيه على عقبيه بين السجدتين.

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٢ / ١٦٩ مع التحفة) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٨٢) . وابن ماجة : (١٢٦) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : الجلوس بين السجدتين ، الحديث (١٩٤) وانظر تحفة الأشراف رقم : (٢٥٠٤١) .

وأخرجه البيهقي : (٢ / ١٧٣) كتاب الصلاة : باب : الاقعاء المكروه ، الحديث (٢٧٤٢) وقال الحارث الأعور لا يحتج به . قلت : وأبو إسحاق : يونس بن أبي إسحاق : مدلس وقد عنعن وقد بينت حاله والله أعلم . وضعفه ابن عبد البر : (الاستدكار : ٤ / ٢١٨) بالحارث وقال : لم يسمع منه أبو إسحاق إلا أربعة أحاديث وليس هذا منها .

انظر طبقات المدلسين : (١٢٩ تحقيق المباركي) .

⁽٢) : النهاية : (٤ / ٨٩) ، وانظر المصباح المنير : (٢٦٤) .

⁽٣) : أوجز المسالك : (٢ / ١٢٠) .

ونسب هذا القول: ابن عبد البر(١) لأهل الحديث ونقل هذا القول عن أبي عبيد (٢). وذكر القاضي عياض (٣): (أنه الأشبه عنده الذي فسر به الفقهاء ..وليس بالمنهي عنه). وقد روي عن جماعة من الصحابة والسلف ألهم كانوا يفعلونه (٤).

ولهذا المعنى الثاني حصل خلاف بين العلماء على قولين :

القول الأول: (كراهية الإقعاء):

قال الترمذي : (والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم ، يكرهون الإقعاء) (ه) . قال القاضي عياض (٦) : (ولم يقل بذلك عامة فقهاء الأمصار وسموه إقعاء) .

قلت: روي عن جماعة من الصحابة ، قاله الخطابي (٧) : ومنهم : أبو هريرة (٨) ، وابن عمر (٩) ، (وإنما فعله حينما كبر) ، وقتادة (١٠) ، والنخعيي (١١) ، وأبو عبيد (١١) ، وإسحاق (١٣) ، (والحسن ، وابن سيرين ، وعطاء) (١٠) ، وهو مذهب أبي حنيفة (١٥) ، ومالك (١٦) ، ورواية عن الشافعي (١٧) ، وبه قال : أحمد (١٨) .

```
(١): التمهيد (١٩/١٧٢)
```

⁽٢) : غريب الحديث : (١ / ١٢٩) لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي . ، (٣) : إكمال المعلم : (٢ / ٥٥٩) .

⁽٤): وانظر سنن البيهقي : (٢ / ١٧١ – ١٧٢) . ، ، (٥) : سنن الترمذي : (٦٩/٢ مع التحفة)

⁽٢): إكمال المعلم: (٢/ ٢٠٤).

⁽V) : معالم السنن : (۱ / ۱۸۰) .

⁽٨) : المصنف لابن أبي شيبة : (١ / ٣١٩) .

⁽٩): الأوسط: (٣/١٩٣).

⁽١٠): المصدر السابق.

⁽١١) : المصنف لعبد الرزاق : (٢ / ١٩١) .

⁽١٢): التمهيد: (١٦ / ٢٧١) .

⁽١٣) : المسائل للكوسج : (1 / ٣٣١) .

⁽١٤) : المصنف لعبد الرزاق : (٢/ ١٩٠).

⁽١٥) : بدائع الصنائع : (١ / ٥٠٥) .، الهداية (٦١/١) ، تحفة الفقهاء (١٤١/٢)

⁽١٦) : الاستذكار : (٤ / ٢٦٩) .، جواهر الإكليل (٧٧/١) ، مختصر خليل (٣١).

⁽١٧) : معالم السنن : (١ / ١٨٠) ، فتح الوهاب (٧١/١)

⁽١٨) : المسائل للكوسج: (١/ ٣٣١)، المغنى: (٢/ ٢٠٦).

=

قال الخطابي : (وهو قول عامة أهل العلم) (١) .

أدلة القائلين بالنهي عن الإقعاء:

الدليل الأول:

حديث على وقد تقدم ، وشاهده : ((لا تقع بين السجدتين)) .

وجه الدلالة في الحديث: لهي عن الاقعاء في قوله: ((لا تقع بين السجدتين)) .

وناقش الترمذي فقال: (هذا حديث لا نعرفه من حديث على إلا من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن على . وقد ضعف بعض أهل العلم ** الحارث الأعور) (٢) .

الدليل الثاني:

حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : (أمرني رسول الله صلى الله عليه وعلى آلـه وسلم ، بثلاث ونهاني عن ثلاث ، أمرني بصيام ثلاثة أيام من كل شهر ، وأن لا أنـام إلا على وتر وركعتي الضحى ، ونهاني عن الإلتفات في الصلاة إلتفات الثعلب ، وأقعي إقعـاء القرد ، وأنقر نقر الديك) ٣٠ .

وجه الدلالة : في قوله : (وأقعى إقعاء القرد) ففيه النهى عن ذلك .

ونوقش الحديث: بأنه ضعيف ، لأن في إسناده **ليث بن أبي سليم (؛) .

⁽١) : معالم السنن : (١ / ١٨٠) .

⁽٢) : سنن الترمذي : (٢ / ١٧٠ مع التحفة) ، وقد تقدم الكلام عليه ص : (4×10^{-4}) .

 ⁽٣) : أخرجه البيهقي : (٢ / ١٧٣) كتاب الصلاة : باب : الإقعاء المكروه في الصلاة ، الحديث (٢٧٤١) .
 وأحمد في مسنده : (٢ / ٣١١ برقم : ٨٠٩١ قرطبة) . وحسنه المنذري في الترغيب والترهيب (١ / ٢٢٢) .
 وانظر مجمع الزوائد : (٢ / ٣٣٢) .

⁽٤) : التلخيص الحبير : (١ / ٣٧٠) .

^{**} الحارث الأعور: هو الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الحوني ، كذبه الشعبي في رأية ورمي بالرفض ، في حديثه ضعف ، مات في خلافة ابن الزبير . تقريب التهذيب : (1 / ١٤٥) ، الكاشف : (1 / ٣٠٣) .

^{**} ليث بن أبي سليم _ بضم السين _ ابن زنيم ، صدوق اختلط أخيرا ، ولم يتميز حديثه فترك ، من السادسة مات سنة مات سنة (٤٨) هــ . الجوح والتعديل : (٧ / ١٧٧) ، تقريب التهذيب : (٢ / ١٤٧ ، ١٤٨) .

وأجيب عنه: بأن الهيثمي قد حسن إسناد أحمد (١) .

الدليل الثالث:

حدیث عائشة رضي الله تعالی عنها ، قالت : (كان رسول الله صلی الله علیه وعلی آلسه وسلم ، یستفتح الصلاة بالتكبیر والقراءة بـ ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِینَ ﴾ ، وكلن إذا ركع لم یشخص رأسه ، و لم یصوبه ولكن بین ذلك ، وكان إذا رفع من الركوع لم یسجد حتی یستوي قائما ، وكان إذا رفع رأسه من السجدة لم یسجد حتی یستوي حالسا، وكان یقول فی كل ركعتین : (التحیة) وكان یفرش رجله الیسری وینصب رجله الیمنی ، وكان ینهی عن *عقبة الشیطان وینهی أن یفترش الرجل ذراعیه افتراش السبع ، وكان یختم الصلاة بالتسلیم) (۲) .

وجه الدلالة : قوله : (وكان ينهي عن عقبة الشيطان) فيه دلالة على النهي عن الإقعاء .

ونوقش الدليل: بأنه يحتمل أن يكون حديث عائشة في القعود للتشهد، فلا يكون منافيا لما رواه ابن عباس وابن عمر في الجلوس بين السجدتين (٣).

الدليل الرابع:

عن أنس مالك رضي الله تعالى عنه ، قال : قال لي النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : (إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقع الكلب ، ضع إليتيك بين قدميك ،

⁽١) : مجمع الزوائد : (٢ / ٢٣٢) .

⁽۲): أخرجه مسلم: (۲۰٤) كتاب الصلاة: باب: ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به وما يختتم به ، الحديث (۲۹۸). أبو داود: (۲۲۲) كتاب الصلاة: باب: من لم يو الجهو ببسم الله الوحمن الرحيم ، الحديث (۲۸۳). ابن ماجة: (۲۱۲) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها: باب: افتتاح القواءة ، الحديث (۲۱۲). وانظر تحفة الأشواف رقم: (۲۰۶۰).

⁽٣) : معرفة السنن : (٢ / ١٩) .

عقبة الشيطان : هو أن يضع أليتيه على عقبيه بين السجدتين ، وهو الذي يجعله بعض الناس الإقعاء .
 المصباح المنير : (۲۱۷) ، الصحاح : (1 / ١٦٥) .

وألزق ظاهر قدميك بالأرض)) (١).

وجه الدلالة : ظاهر في قوله : ((فلا تقع كما يقع الكلب ...)).

قلت : ونوقش الدليل : بأنه ضعيف لأن فيه علتين (٢) :

العلة الأولى: في سنده أبو **محمد العلاء بن زيد منكر الحديث قاله البخاري وغيره قال العلم المديني: كان يضع الحديث، قال أبو حاتم والدارقطني: متروك الحديث. العلمة الثانية: أنه يروي عن أنس أحاديث موضوعة.

الدليل الخامس:

عن سمرة ** رضي الله تعالى عنه ، قــال : (نهى رسول الله صلى الله عليه وعلى آلــــه وسلم ، عن الإقعاء) ٣٠) .

وجه الدلالة : ظاهر في النهي عن الإقعاء .

قلت: ونوقش الحديث: بأنه ضعيف لأن الحسن لم يسمع من سمرة ، وضعفه البيهقي (٤) ، والنووي (٥) .

(١) : أخرجه ابن ماجة : (١٧٦) كتاب الصلاة : باب : الجلوس بين السجدتين ، الحديث (٨٩٦) . قال البوصيري (الزوائد ص ١٤٦) وإسناد حديث أنس ضعيف ، وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٢١) .

(٢) : وانظر زوائد ابن ماجة : (١٤٥) ، معارف السنن للبنوري : (٣ / ٦٣) .

(٣) : أخرجه الحاكم : (1 / ٥٥٩) كتاب الإمامة وصلاة الجماعة : باب : النهي عن الإقعاء في الصلاة ، الحديث (١٠٤٣) وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه .

والبيهقي : (٢ / ١٧٣) كتاب الصلاة : باب : الإقعاء المكروه في الصلاة ، الحديث (٢٧٣٩) .

(٤) : السنن : (٢ / ١٧٣) .

(٥): الخلاصة: (١/ ١٨٤).

^{**} أبو محمد هو : العلاء بن زيد الثقفي بصري روى عن أنس ، متروك ورماه أبو الوليد بالكذب من الخامسة . الكاشف : (٢ / ١٠٤) .

^{**} سمرة بن جندب بن هلال وهو ذو الرأسين ، ويكنى أبا سعيد وقيل أبو عبد الرحمن وقيل غيره سكن البصرة ، حليف الأنصار . (أسد الغابة : ٢ / ٣٠٢).

_ (٣٨٠) م / ٢٠٨ _____ باب: ما جاء في كراهية الإقعاء بين السجدتين

القول الثاني: (سنية الإقعاء):

قال الترمذي : (وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم : لا يرون بالإقعاء بأسا ، وهو قول بعض أهل مكة ، من أهل الفقه والعلم) .

قلت: ومنهم الشافعي في رواية عنه (١). وجماعة من أصحاب الحديث قاله عياض (٢): (كطاووس، ومعمر، وعبدالرزاق) (٣)، وأبو عبيد (٤)، وابن عبد البر (٥). وهو قول الترمذي لتضعيفه حديث علي في الباب الأول، وصحح حديث ابن عباس في الرخصة في الإقعاء في الباب الثاني.

أدلستهم:

الدليل الأول:

ساق الترمذي عن طاووس ، قال : (قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين قال : (هــي السنة) ، فقلنا : إنا لنراه حفاء بالرحل ، قال : (بل هي سنة نبيكم صلى الله عليه وعلـــى آله وسلم) (٢) .

قال أبو عيسى: (هذا حديث حسن صحيح).

⁽١) : معرفة السنن : (٢ / ١٨) ، شرح مسلم : (٥ / ٢٣) ، فتح الوهاب (٧١/١).

⁽٢): إكمال المعلم: (٢/ ٢٠٠٤).

⁽٣) : المصنف لعبد الرزاق : (٢ / ٩١) .

⁽٤): الاستذكار: (٤/ ٢٦٩).

⁽٥) : الاستذكار : (\$ / ٢٧٠) ، التمهيد : (١٦ / ٢٧١) .

 ⁽٦) : أخرجه الترمذي : (١ / ١٧١ مع التحقة) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء في الرخصة في الإقعاء ، رقم الحديث (٢٨٣) .

ومسلم: (٢١٦) كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب : جواز الإقعاء على العقبين ، الحديث (٣٦٠) .

وأبو داود : (١٣٠) كتاب الصلاة : باب : الإقعاء بين السجدتين ، الحديث (٨٤٥) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٥٧٥٣) .

_ (٣٨١) م / ٢٠٨ ____ باب: ما جاء في كراهية الإقعاء بين السجدتين

=

ومما نوقش به أثر ابن عباس: يشبه أن يكون حديث ابن عباس منسوخا ، والعمل على الأحاديث الثابتة في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وذهـــب إلى هـــذا الخطابي (١) .

وأجيب عنه من ثلاثة أوجه (٢):

الوجه الأول: منها أنه اعتمد على أحاديث النهى فيه ، دون أحاديث الجواز .

الوجه الثاني : وادعى أيضا نسخ حديث ابن عباس ، وليس هناك دليل على النسخ .

الوجه الثالث: وجعل أيضا الإقعاء نوعا واحدا ، وإنما هو نوعان .

فالصواب الذي لا يجوز غيره: أن الإقعاء نوعان كما ذكره البيهقي.

الدليل الثاني:

وعن أبي الزبير رضي الله تعالى عنه أنه رأى عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما : (إذا سجد حين يرفع رأسه من السجدة الأولى ، يقعد على أطراف أصابعه ، ويقول : (أنه من السينة) ٣٠) .

ونوقش الدليل: بأن ابن عمر ، كان يفعل ذلك لكبره ، ويقول: لا تقتدوا بي (،) .

⁽١) : معالم السنن : (1 / ١٨١) .

⁽٢): المجموع: (٣/ ١٧٤).

⁽٣) : رواه البيهقي : (٢ / ١٧٢) كتاب الصلاة : باب : القعود على العقبين بين السجدتين ، الحديث (٢٧٣٥) .

⁽٤): المغني: (٢ / ٢٠٦). التمهيد: (١٦ / ٢٧١).

وانظر الجوهر النقي لابن التركمان (حاشية على سنن البيهقي) : (٢ / ١٧٢) .

^{***} والنسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع بين الأحاديث ، وعلمنا التاريخ ولم يتعذر الجمع هنا كما سيأتي .

_ (٣٨٢) م / ٢٠٨ ســـ باب: ما جاء في كراهية الإقعاء بين السجدتين

الدليل الثالث:

وعن أبي الزبير عن مجاهد أن عبد الله بن عمر وابن عباس رضي الله تعالى عنهما : (كانــــا يقعيان) قال أبو الزبير : وكان طاووس يقعى (١) .

وجه الدلالة في هذا الأثو: سنية الاقعاء لعمل الصحابة به .

ونوقش الأثر بأمرين :

الأمر الأول: بأن هذه الآثار تخالف أحــاديث النهي عن الإقعاء مما يدل على أن الإقعاء كان في أول الأمر ثم نسخ (٢).

الأمر الثاني : ولعل ابن عباس لم يبلغه النهي ، وهو ما جنح إليه الخطابي ٣٠ .

وأجيب: بأن القاعدة عند الأصوليين: أنه لا يصار إلى النسخ ما أمكن الجمع _ مع أنه لا يمكن معرفة المتقدم من المتأخر – ثم الجمع هنا ممكن ، كما قال البيهقي (٤) .

السراجسيح:

الذي يظهر لي والله تعالى أعلم: سنية الإقعاء لما قد صح عن ابسن عباس فيما أورده مسلم والترمذي عنه ، وكذا كان عليه جماعة من السلف ، ورجحه جمع من المحققين كما تقدم النقل عنهم والحمد لله .

⁽١) : رواه البيهقي : (٢ / ١٧٣) كتاب الصلاة : باب : القعود على العقبين بين السجدتين ، الحديث (٢٧٣٦) . قال الحافظ : وأسانيدها صحيحة ، التلخيص الحبير : (1 / ٣٧٠)

⁽٢) : معالم السنن : (١ / ١٨١) .

⁽٣): المصدر السابق.

⁽٤) : السنن : (٢ / ١٧٢ – ١٧٣) .

ساق الترمذي بسنده عن أبي الزبير أنه سمع طاوسا يقول: قلنا لابن عباس في الإقعاء على القدمين ؟ قال: (هي السنة) ، فقلنا: إنا لنراه جفاء بالرجل ؟ قال: (هي سنة نبيكم صلى الله عليه وعلى آله وسلم) (١).
قال أبو عيسى: هذا حديث حسن [صحيح].

(١) : سبق تخريجه : (ص ٣٨٠) .

ملاحظة : وقد سبق الكلام عن هذه المسألة في الباب السابق .

ساق الترمذي بسنده : عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يقول بين السحدتين : ((اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني)) (١) .

وقال أبو عيسى : (هذا حديث غريب . وروى بعضهم هذا الحديث عن كامل أبي العلاء مرسلا) .

فقه المسألة:

يدل حديث الباب على أن المصلي يقول بين السيجدتين: ((اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني)) .

وقد اختلف العلماء في مشروعية الذكر بين السجدتين على قولين :

القول الأول :

مشروعية الذكر بين السجدتين ، وهو قول : ((رب اغفر لي وارحمني ...)) .

قال الترمذي (٢): (وبه يقول: الشافعي (٣) ، وأحمد (١) ، وإسحاق (٥): يرون هذا جائزا في المكتوبة والتطوع). قلت: وبه قال: مالك (٦) ، وداود (٧) .

والذي يظهر لي أنه قول الترمذي ، للأدلة التي استدل بها أو أشار إليها وذكــــره أقـــوال العلماء ، والله أعلم .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (١٧٤) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٨٤) . وأبو داود : (١٣١) كتاب الصلاة : باب : الدعاء بين السجدتين ، الحديث (٨٥٠) .

وابن ماجة : (١٢٧) كتاب إقامة الصلوات : باب : ما يقول بين السجدتين ، الحديث (٨٩٨) .

وقال النووي في الخلاصة : (1 / 10٪) وإسناده حسن .

⁽٢) : سنن الترمذي : (٢ / ٧٧ أحمد شاكر) .

⁽٣) : المجموع : (٣ / ١٦٣ – ٤١٤) ، فتح الوهاب : (١ / ٨٠) .

⁽٤) : المغني : (٢ / ٢٠٧) ، الروض المربع : (٢ / ٢٩٦ الطيار) ، كضاف القناع (٣٤٨/١) .

⁽٥) : المغني : (٢ / ٢ · ٧) . . الكافي الأحكام الشرعية : (٦٥) ، جواهر الأكليل : (١ / ٧٥) . ، الكافي (٤٤)

⁽٧): المغنى: (٢ / ٢٠٧) .

=

أدلـــتهم:

الدليل الأول:

حديث الباب (عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه) ، وشـــاهده قوله بين السجدتين :

((اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني ...)).

وجه الدلالة: ظاهرة في قوله بين السجدتين: ((اللهم اغفرلي ...)) .

وتعقب الدليل: بأن سنده ضعيف.

قال الترمذي: هذا حديث غريب.

قلت : لأن في سنده ** كامل أبو العلاء ، وقد تفرد به (۱) ، ثم قد روى بعضـــهم هـــذا الحديث عنه مرسلا كما قال الترمذي .

وأجيب عنه بثلاثة أجوبة :

الجواب الأول :

بأن الحاكم (٢) ، قد رواه وصححه .

الجواب الثاني :

أن كامل أبو العلاء ، قال فيه ابن عدي (٣): لم أر للمتقدمين فيه كلامـــا ، وفي بعــض رواياته أشياء أنكرتها ، ومع هذا أرجو أنه لا بأس به ، وقد وثقه ابن معين ، والعجلـــي ، ويعقوب بن سفيان الفسوي .

قال المباركفوري: فالحديث إن لم يكن صحيحا ، فلا ينــزل عن الحسن (١) .

⁽١) : تحفة الأحوذي : (٢ / ١٧٥) .

⁽٢) : المستدرك : (١ / ٥٥٨) كتاب الإمامة وصلاة الجماعة : باب : الدعاء بين السجدتين ، رقم : (٢ ، ١ ١) .

 ⁽٣) : الكامل : (٧ / ٢٢٨ تحقيق عادل عبد الموجود - طبعة الباز) .

⁽٤) : تحفة الأحوذي : (٢ / ١٧٥) .

^{**} كامل أبو العلاء التميمي الكوفي عن أبي صالح السمان ، وعطاء ، وطائفة ، وثقه ابن معين ، وقال النسائي ليس بالقوي . تقريب التهذيب : (٢ / ١٣٩) ، الكاشف : (٢ / ١٤٣) .

الجواب الثالث:

قالوا: وإن سلمنا أن الحديث ضعيف ، فيعمل به في فضائل الأعمال (١) .

الدليل الثابي:

عن حذيفة رضي الله تعالى عنه ، أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان يقـــول بـين السجدتين : ((رب اغفر لي ، رب اغفر لي)) (٢).

وجه الدلالة: ظاهرة أن المصلى يقول بين السجدتين: ((رب اغفرلي)) .

وتعقب الدليلان السابقان (٣):

بـــأن ما روي في ذلك من الأذكـــار التي بين السجدتين : فتحمل على التـــهجد (٤) ، أو النفل (٥) .

القول الثاني :

ليس فيه ذكر مسنون .

(١) : القواكه الدواني : (١ / ٢١٣) .

قلت : في جوابه هذا نظر ، والصحيح عندي : أن الحديث الضعيف ، لا يعمل به في الفضائل ، لأنه يتضمن حكما : وهو الاستحباب ونحوه ، فلا فرق حينئذ بين الأحكام والفضائل ، والله أعلم .

(٢) : أخرجه الترمذي : (٧٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٨٤) .

أبو داود : (١٣٥) كتاب الصلاة : باب : ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده (٨٧٤) .

والنسائي : (١٥٩) كتاب التطبيق : باب : الدعاء بين السجدتين ، (١١٤٦) .

وابن ماجة : (١٢٧) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : ما يقول بين السجدتين ، (٨٩٧) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٣٣٥٨) ، (٣٣٩٥) ، (٥٤٧٥) .

والحاكم : (1 / ٥٥٨) كتاب الإمامة وصلاة الجماعة : باب : وضع اليدين ونصب القدمين في الصلاة .

وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(٣) : (أي حديث ابن عباس وحذيفة) .

(٤) : عمدة القاري : (٦ / ٩٧) .

(٥): رد الحتار: (١/ ٢١٣).

وبه قال : الحنفية (١) ، ورواية عن المالكية : قال النفراوي (٢) : وعند ابن أبي زيــــد : (لا دعاء ولا تسبيح ، ومن دعا فليخفف) .

أدلستهم:

الدليل الأول:

أن روايات الأحاديث السابقة تدل على التهجد ، لنص بعض الروايات على هذا ٣٠ .

الدليل الثاني: ومن المعقول:

أن الاعتدال فيه تبع وليس بمقصود ، فلا يسن فيه (٤) .

قلت : ويجاب عنه : بأن الصحيح أن الاعتدال ليس بتيع ، بل هو ركن مستقل ، وتلك الأذكار تابعة للأركان ، فلا بد من ذكرها .

السراجسيع:

والذي يترجح عندي من القولين ، مشروعية الذكر بين السجدتين وهو قـــول : ((اللهم المفرلي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني)) ، لقوة ما استدل به الجمهور في هـــذه المسالة ، والله أعلم .

⁽١) : عمدة القاري : (١ / ٩٧) ، البحر الرائق : (١ / ٦٦٥) ، رد المحتار : (١ / ٢١٣) .

⁽٢) : الفواكه الدواني : (١ / ٢١٣) ، وانظر الرسالة : (٨١ وما بعدها) .

⁽٣) : عمدة القاري : (٦ / ٩٧) .

⁽٤): المصدر السابق.

ساق الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: اشتكى [بعض] محاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: الله عليه وعلى آله وسلم: مشقة السجود عليهم إذا تفرجوا فقال: ((استعينوا بالركب)) (١)

قال أبو عيسى: (هذا حديث لا نعرفه من حديث أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إلا من هذا الوجه من حديث الليث عن ابن عجلان . وقد روى هذا الحديث سفيان بن عيينة وغير واحد عن سمي عن النعمان بن أبي عياش عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نحو هذا ، وكأن روايـة هؤلاء أصـح من رواية الليث) .

فقه المسألة: من وجد مشقة إذا تفرج في السجود استعان بالركب بأن يضع مرفقيه على ركبتيه .

(إذا تفرجوا): إذا باعدوا اليدين عن الجنبين ورفعوا البطن عن الفخذين في السجود (٢) (استعينوا بالركب)): ذكر البيهقي بسنده (٣) عن ابن عجلان أحدد رواة الحديث: وذلك أن يضع مرفقيه على ركبتيه إذا طال السجود وأعيا.

وجه الدلالة من الحديث : والحديث يدل على التفرج في السحود وعلى مشروعية الإستعانة بالركب عند المشقة في التفريج وهو الذي ترجم له الترمذي .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٨٦) .

وأبو داود (١٣٨) كتاب الصلاة : باب : الرخصة في ذلك للضرورة ، الحديث (٩٠٢) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٢٥٨٠) .

قلت : رواها البيهقي في سننه (١٦٨/٢) مرسلة . وقال :وكذلك رواه سفيان الثوري عن سمي عن النعمان قال :(بنحوه) ونقل عن البخاري قوله : التاريخ الكبير (٣/٤) : وهذا أصح يارساله .

وحسنه النووي في الخلاصة : (1 / ٤١٢) . قال الألباني : ضعيف (ضعيف الترمذي : ٣٢) .

⁽٢) : تحفة الأحوذي : (٢ / ١٧٦) .

⁽٣) : السنن : (٢ / ١٧٦) . وانظر الفتح : (٢ / ٣٧٥) ، المجموع : (٣ / ٨٠٨) .

واختلف أهل العلم هل التفريج في السجود واجب أم سنة على قولين :

القول الأول:

التفريج واجب :

وعليه بعض أهل العلم منهم: (علي ، والبراء ، وأنس ، وابن عباس) ١٠٠ .

الأدلــة:

الدليل الأول:

عن عبد الله بن مالك بن بحينة أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (كان إذا صلى عن عبد الله بن مالك بن بحينة أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو بياض إبطيه) (٢) .

الدليل الثابي :

عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قالت: (كان رسول الله صلــــى الله عليه وعلى آله وسلم إذا سجد *خوى بيديه يعني *جنح حتى يرى وضح إبطيه من ورائه ، وإذا قعد اطمأن على فخذه اليسرى) ٣٠ .

(١) : المصنف لابن أبي شيبة : (١/ ٢٨٩).

(٢) : أخرجه البخاري (١٩٦) كتاب الأذان : باب :بيدي ضبعيه ويجافي في السجود ، الحديث (٨٠٧) . ومسلم (٢٠٣) كتاب الصلاة : باب : ما يجمع صفة الصلاة وما يفتح به ويختم به ..، الحديث (٤٩٥) والنسائي (٢/٠٢٥) كتاب التطبيق : باب : صفة السجود ، الحديث (١١٠٥) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩١٥٧) .

(٣) : أخرجه مسلم (٢٠٣) كتاب الصلاة : باب : ما يجمع صفة الصلاة وما يفتتح به وما يختم به ..، الحديث (٢٩٤) . وأبو داود (١٣٨) كتاب الصلاة : باب : صفة السجود ، الحديث (١٩٨) . والنسائي (٢١/٣٥) كتاب التطبيق : باب :التجافي في السجود ، الحديث (١١٠٨) . وابن ماجة (١٢٤) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : السحود ، الحسديث (١٨٠٨) . انظر تحفة الأشراف رقم : (١٨٠٨) .

^{*} خوى : يعني يفتح وليتجافى حتى يخوي ما بين عضديه وجنبيه ، (غريب الحديث : ٢ / ٣٠٥) .

^{*} جنح : رفع بطنه وفتح عضديه في السجود ، (القاموس المحيط : ٣١٩) .

الدليل الثالث:

عن البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه ، قال : قال : رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ((إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك)) (١) .

وجه الدلالة من الأحاديث : بمجموع هذه الأحاديث مع حديث البراء رضي الله تعـــالى عنه تدل بظاهرها على وجوب التفريج في السجود (٢) .

القول الثاني :

استحباب التفريج وبه قال: (أبو ذر ، وابن سيرين ، وابن عمر ، وقيس بن السكن ، وعطاء) (٣) .

الدلسيل:

الحديث الذي أخرجه أبو داود وترجم له بقوله: باب: الرخصة في ذلك للضرورة، فدل على الاستحباب، وبنحوه قال ابن المنذر (٤).

قال الحافظ (٥): بعد ذكر أحاديث التفريج في السجود ما لفظه: ظاهر هذه الأحساديث وجوب التفريج المذكور ، لكن أخرج أبو داود ما يدل على أنه للاستحباب وهو حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه (شكا أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم له مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا) (١) .

⁽١) : أخرجه مسلم (٢٠٣) كتاب الصلاة : باب : الاعتدال في السجود ووضع الكفين على الأرض ورفع المرفقين عن الجنبين ورفع البطن عن الفخذين في السجود ، الحديث (٤٩٤) .

تفرد به مسلم ، وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٧٥٠) .

⁽٢) : انظر الفتح : (٢ / ٣٧٥) ، وانظر النيل (٢ / ٢٩ مستو) .

⁽٣): الأوسط: (٣/ ١٧٣).

⁽٤): المصدر السابق.

⁽٥) : الفتح : (٢ / ٣٧٥) .

⁽٦) : أبو داود : (١٣٨) : كتاب الصلاة : باب : الرخصة في ذلك للضرورة ، الحديث (٩٠٢) .

فقال : ((استعينوا بالركب)) ، وترجم له الرخصة في ذلك أي في ترك التفريج أه. .

الراجـــح:

وجوب التفريج إلا عند المشقة فيجوز تركه والاستعانة بالركب ولكن جواز هذا عندي ليس من هذا الدليل الذي في الباب لضعفه ، ولكن من عموم الأدلة وهي :

الدليل الأول:

قوله تبارك وتعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۗ ﴾ (١) .

الدليل الثاني:

قوله تبارك وتعالى : ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّا مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾ ٢٠ .

الدليل الثالث:

وقوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ((إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)) ٣٠٠.

الدليل الرابع:

ثم جريان العمل على هذا بين أهل العلم والله أعلم.

قال المباركفوري (٤): (قلت: الظاهر أن التفريج في السجود واحب عند عدم المشقة فيــه ، وأما عند وجود المشقة فيه فيجوز ترك التفريج والاستعانة بالركب والله تعالى أعلم).

⁽١) : سورة البقرة آية رقم : (٢٨٦) .

⁽٢) : سورة التغابن آية رقم : (١٦) .

 ⁽٣): أخرجه الترمذي: (٢٠٨) أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: باب: في الانتهاء عما نمى عنه رسول الله ،
 بنحوه ، الحديث (٢٦٧٩ .)

والبخاري : (١٣٨٩) كتاب الاعتصام : باب : الإقتداء بسنة رسول الله ، الحديث (٧٢٨٨) .

ومسلم : (٥٢٩) كتاب الحج : باب : فرض الحج مرة في العمر ، الحديث (١٣٣٧) .

والنسائي : (٣٦٤) كتاب مناسك الحج : باب : وجوب الحج ، الحديث (٢٦٢٠) .

وابن ماجة : (1) كتاب السة (المقدمة) : باب : اتباع سنة رسول الله ، الحديث (٢) .

⁽٤): التحفة: (٢/ ١٧٦).

ساق الترمذي بسنده عن مالك بن الحويرث الليثي ، أنه رأى النبي صلم الله عليه وعلى آله وسلم ، يصلي : (فكان إذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي حالسا) (۱).

قال أبو عيسى : (حديث مالك بن الحويرث ، حديث حسن صحيح) .

فقه المسألة: تسن جلسة الاستراحة في الركعات الفردية.

وجه الدلالة من الحديث : في قوله : (لم ينهض حتى يستوي جالسا) ، دليل على سنية الجلسة قبل القيام للركعة الثانية أو الرابعة (٢) .

وقد اختلف أهل العلم في المـــسألة على قولين :

القول الأول: (سنية جلسة الاستراحة).

هو مذهب الشافعية (٣) في الأصح ، ورواية عن أحمد اختارها الخلال .

قال الخسلال: (رجع أبو عبد الله إلى هذا . يعني ترك قوله بترك الجلوس) (٤) .

قال الترمذي (ه): (والعمل عليه عند بعض أهل العلم وبه يقول إســـحاق (٦) ، وبعــض أصحابنا) (٧) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٧ ، ٧٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٨٧) . والبخاري : (١٦٨) كتاب الأذان : باب : من استوى قاعدا في وتر من صلاته ، ثم نهض ، الحديث (٨٧٣) . وأبو داود : (١٦٠) كتاب الصلاة : باب : النهوض في الفرد ، الحديث (٨٤٤) .

النسائي : (٢ / ٥٨٣) كتاب التطبيق : باب : الإستواء للجلوس عند الرفع من السجدتين ، الحديث (١١٥١). وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١١٨٣) .

⁽٢) : (وتسمى جلسة الاستراحة) . (٣) : المجموع : (٣ / ٢١٤) ، كفاية الأخيار : (١٧٨) ، الحاوي (١٧٠/٢).

⁽٦): كتاب المسائل للكوسج: (١ / ٣٢٧). في نفس الرواية قال: يقوم على صدور قدميه، ثم قال فإن لم يقدر أن يعتمد على يديه وصدور قدميه، فهذا يوضح قوله في الاستراحة متى تكون والله أعلم، وانظر الأوسط: (٣ / ١٩٧).

⁽٧) : (أي أهل الحديث) .

قلت : يظهر لي أن الترمذي (١)من القائلين بهذا القول ، والله أعلم ، وذلك لثلاثة أمور :

الأمر الأول: تصديره الباب به .

الأمر الثاني : تصحيح حديثه .

الأمر الثالث: تضعيف حديث القائلين بعدم الاستراحة.

أدلـــتهم:

الدليل الأول:

حديث مالك بن الحويرث السابق وفيه : (فكان إذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي جالسا) .

وجه الدلالة: نص الدليل على جلسة الاستراحة في الوتر من الصلاة.

ونوقش (٢): أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فعل ذلك لأجل العذر بسبب الكبو ، كما روي عنه عليه الصلاة والسلام ، أنه قال : ((إنبي امرؤقد بدنت ، فلا تبادروني بركوع ولا سجود)) (٣) .

وأجيب عنه (٤): (بأن هذا تأويل يحتاج إلى دليل ، فقد قال النبي صلى الله عليه وعلى والله وعلى والله عليه وعلى وسلم ، لمالك بن الحويرث لما أراد أن يفارقه: ((صلوا كما رأيتموني أصلي)) (٥).

⁽١) السنن : (٢ / ١٧٧ مع التحفة)

⁽٢): إحكام الأحكام: (١/ ٢٤٩).

 ⁽٣): أخرجه أبو داود: (١٠٠٠) كتاب الصلاة: باب: ما يؤمر به المأموم من اتباع الإمام ، الحديث (٦٦٩) .
 وابن ماجة: (١٣٦) كتاب إقامة الصلاة: باب: النهي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود ، الحديث (٩٦٣) .
 وانظر تحفة الأشواف رقم: (١١٤٢٦) . (٤): الدراية: (١ / ١٤٧) .

⁽٥) : أخرجه الترمذي : (٥٧) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : ما جاء في الأذان في السفر ، رقم الحديث (٢٠٥) .

والبخاري : (١٣٧) كتاب الأذان : باب : الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة ، الحديث (٦٣١) .

ومسلم : (٢٦٥) كتاب المساجد : باب : من أحق بالإمامة ، الحديث (٦٧٤) .

وأبو داود : (٩٧) كتاب الصلاة : باب : من أحق بالإمامة ، الحديث (٩٨٩) .

والنسائي: (٨٧) كتاب الصلاة: باب: المنفردين في السفر، الحديث (٦٣٥) .

وابن ماجة : (١٣٨) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : من أحق بالإمامة ، الحديث (٩٧٩) .

ولم يفصل له ، فالحديث حجة في الاقتداء به في ذلك).

الدليل الثابي :

حديث أبي حميد الساعدي رضي الله تعالى عنه ، وفيه : (ثم يقول : الله أكبر ، ثم يسهوي إلى الأرض فيجافي يديه عن جنبيه ، ثم يرفع رأسه ويثني رجله اليسرى ، فيقعد عليها ويفتح أصابع رجليه إذا سجد ، ويسجد ثم يقول : الله اكبر ، ويرفع رأسه ويثني رجله اليسرى فيقعد عليها ، حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ثم يصنع في الأخرى مثل ذلك (١) .

وجه الدلالة من الحديث قوله: (فيقعد عليها ، حتى يرجع كل عظم إلى موضعه) ففيها إثبات جلسة الاستراحة وإن لم تأت في رواية الصحيح.

ونوقش: بأن في رواية أبي حميد الساعدي: (قام ولم يتورك) وخالف الحديث الأول (٢)، واحتمل أن يكون ما فعله رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الحديث الأول، لعلة كانت به فقعد من أجلها، لا لأن ذلك من سنة الصلاة ...

وهذا أولى من حمل ما روي عنه على التضاد والتنافي ٣٠٠.

وأجيب عنه من وجهين :

الوجه الأول:

بأن الأصل عدم العلة ، والحديثان ليسا متعارضين ليتكلف في الإجابة عنهما ، فما جاء في رواية مالك من سنية هذه الجلسة ، فقد ثبتت إحدى الروايات عن أبي حميد الساعدي آنفا (؛) .

⁽١) : سبق تخريجه : (ص ٣٦٥) .

⁽٢) : حديث مالك بن الحويرث سبق تخريجه .

⁽٣) : شرح معانى الآثار : (٤ / ٣٥٥ طبعة النجار) .

⁽٤) : وانظر تحفة الأحوذي : (٢ / ١٧٩) .

الوجه الثابي :

ولو صح عدم ذكره لها في حديث أبي حميد فيستدل به على عدم وجوبها ، وأنه تركها لبيان الجواز ، لا على عدم مشروعيتها (١).

القول الثاني : (عدم سنية جلسة الاستراحة) :

قال الترمذي : (بعد ذكره حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، في النسهوض على صدور القدمين ، عليه العمل عند أهل العلم يختارون أن ينهض الرجل في الصلة على صدور قدميه) (٢) .

قلت: (وهو مذهب الحنفية ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن) (٣) ، والمالكية (٤) ، ورواية عند الشافعية (٥) ، والصحيح من المذهب لدى الحنابلة ، وهو اختيار الخرقي (٦) وروي ذلك :عن (عمر ،وعلى ،وابن مسعود ، وابن عمر ،وابن عباس ،والثوري) (٧) .

الأدلــة:

استدل لهم الترمذي بحديث أبي هريرة:

الدليل الأول:

بسنده عنه رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم

⁽١): نيل الأوطار: (٢ / ٤٧).

⁽٢) : سنن الترمذي : (٢ / ١٧٩ مع التحفة) .

^{. (} ۱ / ۷) ، بدائع الصنائع : (۱ / ۹۵) ، تحفة الفقهاء : (۲ / ۱۳۲) . (۳)

⁽٤) : إكمال المعلم : (٢ / ٤١١) ، الإشراف : (٢٤٩/١) ، قوانين الأحكام الشرعية (٦٤).

⁽۵) : الحاوي : (۲/ ۱۷۰) ، التهذيب (۱۱۸/۲).

⁽٦) المغنى: (٢ / ٢١٢) .: وقال أحمد: (أكثر الأحاديث على هذا: أن المصلي إذا قام من السجدة الثانية ، لا يجلس جلسة الاستراحة ، ويكره فعلها تنزيها لمن ليس له عذر) ، المسائل الفقهية (١٧٧/١) ، كشاف القناع (١/٤٥١) (٧) : المغنى: (٢ / ٢١٢) . :

_

ينهض في الصلاة على صدور قدميه) (١) .

ونوقش الدليل بأن سنده ضعيف من وجهين:

الوجه الأول:

أن الحديث معل **بخالد بن إلياس ، قال الترمذي : فيه خالد بن إلياس وهو ضعيف عند أهل الحديث قال : ويقال خالد بن إياس أيضا ، وقد نقل ابن قدامة عن أحمد : أن الناس قد تركوا حديثه (٢) . قال أحمد : (خالد بن إلياس متروك الحديث ، وقال ابن معين : ليس

بشيء ، ولا يكتب حديثه) انتهى ، ٣٠) .

الوجه الثاني :

وأعل الحديث بعلة أخرى ، وهي ضعف صالح مولى التوأمة ، قال ابن القطان الفاسي (٤) : والأمر الذي أعل به خالد هو موجود في **صالح ، وهو الاختلاط ، ثم قال : فلا معين لتضعيف الحديث بخالد ، وترك صالح ، وقد ذكر أبو محمد عبد الحق اختلاط صالح ، واعتبار قديم حديثه ، ولا يعرف متى أخذ خالد عنه .

الدليل الثاني:

عن معاذ أنه: (كان يقوم كأنه السهم) (٥) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٨) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : منه أيضا ، الحديث (٢٨٨) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٤ • ١٣٥) .

ضعفه النووي في الخلاصة : (1 / ٤٢٢) . وضعفه الألباني في ضعيف الترمذي : (٤٧) .

⁽٢): المغنى: (٢ / ٢١٢).

⁽٣) : التحقيق لابن الجوزي : (٢ / ٣٢٥ قلعجي) . وانظر الدراية : (١ / ١٤٧) قال ابن حجر : ضعيف . .

⁽٤) : الوهم والإيهام : (٣ / ٩٩ – ١٠٠) .

 ⁽۵): أخرجه الطبراني: (۲۰ / ۷٤) رقم: (۱۳۹).

^{**} خالد بن إياس :هو خالد بن إلياس القرشي العدوي المديني :ضعفه أحمد ، وابن معين وغيرهما .الجوح والتعديل (٣٢١/٣)

^{**} صالح بن أبي صالح مولى التوأمة ، اسمه نبهان ، مدين صدوق ، اختلط بآخرة ، من الرابعة ، مات سنة خمس أو ست وعشرين / د ت ق . سنن الترمذي (٢ / ٨١ أحمد شاكر) التقريب (١ / ٣٤٧) .

الجواب عنه من وجهين:

الوجه الأول:

أن هذا الإستدلال لا ينافي الاستحباب المدعى (١) .

الوجه الثابي :

أن هذا الأثر ضعيف جدا ، لأن في إسناده متهما بالكذب (٢) .

الدليل الثالث:

قالوا: ولو كانت سنة لما تركها الصحابة: فعن النعمان بن أبي عياش قال: (أدركـــت غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فكان إذا رفع أحدهما رأسه من السجدة في أول ركعة والثالثة، قام كما هو و لم يجلس) رواه ابن المنذر (٣).

- عن عبد الله بن يزيد أنه رأى عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه يفعل ذلك ، فحدثت به خثيمة بن عبد الرحمن فقال رأيت عبد الله بن عمرو ، يقوم على صدور قدميه فحدثت به محمد بن عبد الله الثقفي ، فقال رأيت عبد الرحمن بن أبي ليلى يقروم على صدور قدميه فحدثت به **عطية العوفي ، فقال : رأيت ابن عمر وابن عباس وابن الزبير

⁽١): نيل الأوطار : (٢ / ٤٨) .

 ⁽٢): نيل الأوطار: (٢ / ٤٧). قال الحافظ في التلخيص: (١ / ٤٢٢) وفي إسناده **الخصيب بن جحدو ، وقد كذبه شعبة ويحي القطان. التاريخ الكبير: (٣ / ٢٢١) ، وقال أبو حاتم: له مناكبر ، الجوح: (٣ / ٣٩٧).

وقال النسائي : خصيب بن جحدو ليس بثقة ، الضعفاء والمتروكين : (ص ١٧٣ عمرو إبراهيم) .

⁽٣): الأوسط: (٣/ ١٩٥).

^{**} خصيب بن جحدو ، قال يحي بن سعيد ، خضيب كذاب ، وأستعد عليه شعبة في الحديث وقال ابن القطان الفاسي وأما الخضيب بن جحدو فقد رماه ابن معين بالكذب ، وأتقى أحمد بن حنبل حديثه ، بيان الوهم والإيهام : (٣/ ٣٦٤).

^{**} هو عطية بن سعد بن جنادة العوفي الجدلي ، صدوق يخطيء كثيرا كان شيعيا مدلسا من الثالثة مات سنة (١١) هـــ تقريب التهذيب : (٢ / ٢٨) .

_

وأبا سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهما ، يقومون على صدور أقدامهم في الصلاة) ١٠) .

ويجاب عن تلك الآثار الواردة عن الصحابي من ثلاثة وجوه :

الوجه الأول :

قال البيهقي: هو عن ابن مسعود صحيح ، ومتابعة السنة أولى ، وابن عمر قد بين في رواية المغيرة بن حكيم عنه ، أنه ليس من سنة الصلاة ، وإنما فعل ذلك من أجل أنه يشتكي (٢) .

الوجه الثابي :

وعطية العوفي لا يحتج به ٣) .

الوجه الثالث:

وعلى فرض التسليم بما فذلك لا ينافي القول ، بأنها سنة لأن الترك لها من النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، في بعض الحالات إنما ينافي وجوبها فقط ، وكذلك تسرك بعض الصحابة لها لا يقدح في سنيتها ، لأن ترك ما ليس بواجب جائز (؛) .

الوجه الرابع:

ويمكن أن يقال على فرض صحة بعض تلك الآثار: أن بعض الصحابة لم تثبت عندهـــم سنيتها وحيث قد ثبتت لبعضهم ، عمل بها وتعجب ممن لم يفعلها ، كما حصل ذلك مــن عمرو بن سلمة .

⁽١) : سنن البيهقي : (٢ / ١٨٠) كتاب الصلاة : باب : من قال يرجع على صدور قدميه ، الحديث (٢٧٦٣) . وصححه النووي في الخلاصة : (١ / ٤١٨) .

⁽٢): السنن : (٢ / ١٨٠)، المجموع : (٣ / ٢٢٤).

⁽٣): المصدر السابق.

⁽٤) : نيل الأوطار : (٢ / ٤٩) .

الدليل الخامس:

قالوا: ثم النظر من بعد هذا يوافق ما روى أبو حميد رضي الله عنه (۱) ، وذلك أنا رأينا الرجل إذا خرج في صلاته من حال إلى حال استأنف ذكرا . في الركوع أو الرفع أو السحود ونحوه ، ومن ذلك أنه إذا رفع رأسه من السحود لم يكبر من بعد رفعه رأسه إلى أن يستوي قائما ، غير تكبيرة واحدة فدل ذلك أنه ليس بين سجوده وقيامه جلوس ولوكان بينهما جلوس لاحتاج أن يكون تكبيره بعد رفع رأسه من السحود للدخول في ذلك الجلوس ، ولاحتاج إلى تكبير آخر ، إذا لهض للقيام فلم لم يؤمر بذلك ثبت أن لا قعود بين الرفع من السحدة الأخيرة والقيام إلى الركعة التي بعدها ، ليكون حكم ذلك وحكس سائر الصلوات مؤتلفا غير مختلف (۲) .

قلت : لا نظر مع ثبوت الدليل إن كان مخالفا له .

الدليل السادس:

قالوا: ولأنه لو كان هاهنا قعدة لكان الإنتقال إليها ومنها بالتكبير (٣) .

ويجاب عنه: أنه لكونها جلسة خفيفة ، فاستغنى فيها بالتكبير المشروع بالقيام (؛) .

الدليل السابع:

ولو كانت مشروعة لكان لها ذكر مسنون كما في الثانية والرابعة (٥) .

⁽١) : في الرواية التي لم تذكر الجلسة

⁽٢) : شرح معانى الآثار : (٤ / ٣٥٥ دار الكتب العلمية / النجار) .

⁽٣) : نيل الأوطار : (٢ / ٤٨) .

⁽٤) : فتح الباري : (٢ / ٣٨٥) .

⁽٥): نيل الأوطار: (٢/٨٤).

_

ويجاب عنه: بأنه لم يكن فيها ذكر مخصوص لأنها جلسة خفيفة جدا فاستغنى فيها بالتكبير المشروع للقيام (١) .

الدليل الثامن:

واحتج بعضهم على نفي كونها سنة ، بأنها لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلاته (٢) .

وتعقب: بأن السنة المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد ممن وصف صلاته ، إنما أخذ عن عن مجموعها عن مجموعها ، (٣) .

القول الثالث:

وقول ثالث يرى الجمع بين القولين: وبه يقول أبو اسحاق (٤)

قال ابن قدامة (ه): وقيل: (إن كان المصلي ضعيفا جلس للاستراحة لحاجته إلى الجلوس ، وإن كان قويا لم يجلس ، لغناه عنه وحمل جلوس النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، على أنه كان في آخر عمره ، عند كبره وضعفه وهذا فيه جمع بين الأخبار وتوسيط بين القولين) .

ويجاب عنه: بأن هذا يصح القول به ، لو ثبت أن الجلسة لم تأت إلا في حديث مالك ، أما وقد ثبت في حديث أبي حميد وغيره ، فلا يقال أنه كان يفعلها عند الكبر ، ووحسب المصير حينئذ للقول بسنيتها .

⁽١): نيل الأوطار: (٢ / ٤٨) .

⁽٢): المصدر السابق.

⁽٣): المصدر السابق .،

⁽٤) : التهذيب : (٢ / ١١٨ - ١١٩)

⁽٥) : المغنى : (٢ / ٢١٢) . وانظر زاد المعاد : (١ / ٢٤٠) ، وإكمال المعلم : (٢ / ٢١١) .

السراجسيع:

والذي يظهر عندي والله تعالى أعلم ، سنية جلسة الاستراحة لثبوت ذلك عنه صلي الله عليه وعلى آله وسلم ، في غير ما دليل وكان كل من عارض ذلك لم يكن له معارض قوي من الأدلة ، ولهذا لما ثبت العمل بها رجع إليها إمام السنة أحمد بن حنبل ، وكان أهل الحديث أسعد الناس بالعمل بها ، وقد أنكر من أنكر من الصحابة كعمرو بن سلمة على من تركها والله أعلم .

ساق الترمذي بسنده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ينهض في الصلاة على صدور قدميه) (١) . قال أبو عيسى : (حديث أبي هريرة ، عليه العمل عند أهل العلم : يختارون أن ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه) .

(١): سبق تخريجه: (٣٩٦) .

ملاحظة : (وقد سبق الكلام عن هذه المسألة في الباب السابق) .

ساق الترمذي بسنده عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : (علمنا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا قعدنا في الركعتين أن نقول التحيات لله والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) (١).

قال أبو عيسى: (حديث ابن مسعود قد روي عنه من غير وجه وهو أصح حديث روي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في التشهد).

فقه المسالة: تشهد ابن مسعود بهذه الصيغة أصح تشهد.

اتفق العلماء على أن المصلي يتشهد بأي تشهد صح عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم، سواء كان عن عبد الله بن مسعود أو ابن عباس أو عن غيرهما.

وهذه أقوالهـــــم:

قال ابن عبد البر: (وكل حسن إن شاء الله) (٢).

وكذا نقله القاضي عياض عن مالك (٣)، قال : (والأمر عنده في غيره على التوسعة). وقال النووي : (واتفق العلماء على جوازها كلها) (٤).

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٨) كتاب الصلاة : باب : ما جاء في التشهد ، الحديث (٢٨٩) .

والبخاري (١٧٠) كتاب الأذان : باب : التشهد في الآخرة ، الحديث (٨٣١) .

ومسلم: (١٧٢) كتاب الصلاة: باب: التشهد في الصلاة ، الحديث (٢٠٤) .

وأبو داود : (١٤٧) كتاب الصلاة : باب : التشهد ، الحديث (٩٦٨) .

والنسائي : (٢/ ٥٩١) كتاب التطبيق : باب : كيف التشهد الأول ، الحديث (١١٦٩) .

وابن ماجة (١٢٧) كتاب إقـــامة الصلوات والسنة فيها : باب : ما جاء في التشهد ، الحديث (٨٩٩) .

قال الألباني: صحيح (صحيح الترمذي: ١ / ٩١).

⁽٢): الإستذكار: (٩١/١).

⁽٣) : إكمال المعلم : (٢ /٢٩٣) .

 ⁽٤): شرح مسلم: (٣٣٦/٤). وانظر مرقاة المفاتيح: (٣٣٥/٣).

=

واختلفوا في الأفضل كما سيأتي تفصيله إن شاء الله وفيه أربعة أقوال : القول الأول :

أفضلها تشهد ابن مسعود رضى الله تعالى عنه .

قال الترمذي : (والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم) (١) .

قال النووي : (وجمهور الفقهاء ، وأهل الحديث) (٢) .

قلت: قد رواه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أيضا (ابن عمر ، وجابر ، وأبو موسى ، وعائشة رضى الله عنهم أجمعين) (٣) .

ومن بعدهم من التابعين وهو قول: (سفيان الثوري (٤) ، وابن المبارك ، وأحمد (٥) ، وإسحاق) (٦).

قلت : وبه قال الثوري ، وأبو ثور ، وكثير من أهل المشرق (٧) ، وأبو حنفية (٨) .

وقال ابن حجر (٥): (وذهب جماعة من محدثي الشافعية كابن المنذر إليه).

(١) : سنن الترمذي : (٢ / ١٨٦ مع التحفة) .

(٢) : شرح مسلم : (٣٣٩/٤) .

(٣) : المغني : (٢ / ٢٢٠) .

(٤): الأوسط: : (٢٠٧/٣).

(٥) : مسائل احمد لأبي داود : (٥٣ طارق بن عوض الله) ، الإفصاح (١٣٤/١) ، المغني (٢٢٠/٢) ، التحقيق لابن الجوزي (/ ٣٣٩) .

(٦): الأوسط: (٣/٢٠٧).

(٧) : الأوسط : (٣/٣٠) ، المغنى : (٢/ ٢٢٠) .

(٨): بدائع الصنائع: (١/ ٩٨٤) ، الآثار: (١ / ٩٨١) ، الأصل: (١ / ٩) ، الهداية: (١ / ٤٩) .

(٩) : فتح الباري : (٢ / ٤٠٢) .

قلت : وهو ظاهر قول الترمذي وذلك من خمسة أوجه :

الوجه الأول: لأنه صدر به الباب.

الوجه الثاني : قال عنه : (وهو أصح حديث عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم).

الوجه الثالث : قال : (قد روي عنه من غير وجه) .

الوجه الرابع: وبين أن أكثر العلماء عليه من الصحابة وغيرهم.

الوجه الخامس: ثم أيده بما (١) أسنده عن**خصيف في الرؤية ، قال : رأيت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في المنام فقلت : يا رسول الله ، إن الناس قد اختلفوا في التشهد ، فقال : عليك بتشهد ابن مسعود .

أدلستهم:

حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه السابق.

وأيد الترمذي :

حديث ابن مسعود بالإشارة إلى عدد من الأدلة التي تشهد له في الجملة وهي :

الدليل الأول :

عن ابن عمر أنه كان يتشهد فيقول: (بسم الله ، التحيات لله ، الصلوات لله ، الزاكيـــات لله السلام على النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ،

 ⁽١) : وانظر جامع الترمذي : تحقيق بشار عواد : (١ / ٣٢١ – ٣٢٢) .
 قلت : وإن كانت رؤيته صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، في المنام لا تثبت بما الأحكام .

^{**} خصيف ابن عبدالرحمن الإمام الفقيه أبو عون الخضرمي ، بكسر الخاء المعجمة ، الأموي مولاهم الجزري الحراني رأى أنس بن مالك وسمع مجاهدا وسعيد بن جبير وعكرمة ، وطبقتهم ، قاله يحي بن معين ، وقال النسائي : صالح ، وقال أحمد بن حنبل ليس بحجة ، وقال أبو حاتم : سبئ الحفظ ، قال خصيف : قال لي مجاهد : يا أبا عون أنا أحبك في الله ، وقال أبو زرعة : هو ثقة ، وقال ابن حراش : لا بأس به يقال مات سنة سبع وثلاثين ومائة مولى معاوية .

سير أعلام النبلاء : (٦ / ١٤٥) ، التاريخ الكبير : (٣ / ٢٢٨) .

شهدت أن لا إله إلا الله ، شهدت أن محمدا رسول الله) يقول هذا : في الركعتين الأوليين ، ويدعو إذا قضى تشهده بما بدا له ، فإذا جلس في آخر صلاته تشهد كذلك أيضا ، إلا أنه يقدم التشهد ، ثم يدعو بما بدا له ، فإذا قضى تشهده وأراد أن يسلم ، قال : السلام على النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، السلام عليكم عن يمينه ، ثم يرد على الإمام فإن سلم عليه أحد عن يساره رد عليه (١) .

ورواية عنه أخرى: يحدث فيها عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في التشهد ، قال: (التحيات الله ، الصلوات الطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) . قال: قال: ابن عمر زدت فيها وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، قال ابن عمر: (زدت فيها وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) (٢) .

⁽١) : الموطأ (١٠٠١) كتاب الصلاة : باب : التشهد في الصلاة ، الحديث (٢٠٨) .

⁽٢) : أخرجه أبو داود (١٧٤) كتاب الصلاة : باب : التشهد ، الحديث (٩٧١) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٧٣٩٦) .

وانظر الكلام عليه تفصيلا وحول التسمية في أوجز المسالك (٢ / ١٣٤) .

والدارقطني (٣٤٣/١) كتاب الصلاة : باب : صفة التشهد ووجوبه واختلاف الروايات فيه الحديث (١٣١٤) .

وذكر الدارقطني أن إسناده صحيح وقد توبع عليه وجاء موقوفا أيضا .

قال ابن الجوزي (التحقيق : ٣٣٩/٢ تحقيق القلعجي) : (لا يصح : قال يحي :خارجة** غير ثقة ، وقال : أحمد لابنه : لا تكتب حديثه ، وقال ابن حبان : لا يحل الاحتجاج بخبره) قال : الذهبي (التحقيق :٣٣٩/٢) : وهذا ضعيف عن ضعيف .

^{**} خارجة بن مصعب بن خارجة الضبعي أبو الحجاج الخراساني السرخسي شيخ خراسان قال أبوحاتم : مضطرب الحديث ليس بقوي ، يكتب حديثه ولا يحتج به .وقال الدارقطني : ضعيف ، قال ابن حجر : متروك وكان يدلس على الكذابين ، ويقال : أن ابن معين كذبه من الثامنة مات سنة ٥٦٨ / ت ق ،

تاريخ ابن معين : (٢ / ١٤٢) ، تاريخ البخاري الكبير: (٣ / ٢٠٥) ، قمذيب التهذيب : (١ / ٢١٥) ، تقريب التهذيب : (١ / ٢٦٢) ، الضعفاء الكبير للعقيلي : (٢ / ٢٦) ، الكاشف : (١ / ٣٦٢) ،

[،] الضعفاء والمتروكون للدارقطني : (٢٠١) .

الدليل الثابي :

عن جابر رضي الله تعالى عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، (بسم الله وبالله التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أسال الله الجنة وأعوذ بالله من النار) (١).

الدليل الثالث:

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه .. (وفيه) فقال رسول الله صلى الله عليه وعلي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله)) (٢) .

الدليل الرابع:

عن عائشة رضي الله تعالى عنها زوج النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنها كانت تقول إذا تشهدت: (الطيبات الصلوات الزاكيات لله ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شويك له ، وأن محمدا عبده ورسوله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ،

⁽١): النسائي (٩٥/٢) كتاب التطبيق: باب: نوع آخر من التشهد، الحديث (١١٧٤).

ابن ماجة (١٢٨) كتـــاب إقامـــة الصلوات والسنة فيها : باب : ما جاء في التشهد ، الحديث (٩٠٢) ورجاله ثقات . (نيل الأوطار : ٢٠/١ دار الكلم الطيب) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٢٦٦٥) .

⁽٢) : أخرجه مسلم (١٧٣) كتاب الصلاة : باب : التشهد في الصلة (٤٠٤) ،

أبو داود (١٤٨) كتاب الصلاة : باب :التشهد ، الحديث (٩٧٢) النسائي (٩٣/٢) كتاب التطبيق : باب : نوع آخر من التشهد (١١٧٢) ،

ابن ماجة : (١٢٧) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : ما جاء في التشهد ، الحديث (٩٠١) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٨٩٨٧) .

السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، السلام عليكم) (١) .

مرجحات حديث ابن مسعود:

من أوجه الترجيح لتشهد ابن مسعود رضي الله تعالى عنه :

الترجيح الأول: من جهة الرواية:

أولا : أنه أصح حديث في الباب كما قاله الترمذي .

وقال ابن حجو: قال البزار: (هو أصح حديث في التشهد) (٢). وكذا قال الخطابي (٣): (وأصحها إسنادا وأشهرها رجالا تشهد ابن مسعود)

ثانيا : متفق عليه دون غيره (٤) .

ثالثا : لم يختلف الرواة في ألفاظه ووافقه جمع من الصحابة (ه) .

رابعـــا : روي عنه من غير وجه (٦) .

خامسا : هو ثابت من جهة النقل عند جميع أهل الحديث مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم (٧) .

سادسا : أنه تلقاه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم تلقيا (٨) ، وفي رواية كلمة ، كلمة (٥) .

⁽١) : أخرجه مالك (١٠١) كتاب الصلاة : باب : التشهد في الصـــلاة ، الحديث (٢٠٩) ومن طريـــقه أخرجـــه البيهقي (٢/٢٠٢) كتاب الصلاة : باب : من قدم كلمتي الشهادة على كلمتي التسليم ، الحديث (٢٨٤٠) .

⁽٢) : الفتح (٢ / ٢ ، ٤) ، ولم أجده في البزار .

⁽٣) : معالم السنن (١/ ١٩٧) .

⁽٤): الفتح (۲ / ۲۰۱) ، نيل الأوطار (۲ / ۱۷۸) .

⁽٥): المصدر السابق.

 ⁽٦) : الآثار مع شرحه للأفغاني (١ / ١٤٨) .

⁽٧): الإستذكار (٤ / ٢٧٤).

⁽A): الفتح (۲ / ۲ • ٤) .

⁽٩) : عمدة القاري (٦ / ١١٥)

الترجيح الثاني: من جهة الدراية:

أولا : وقد أمره أن يعلمه الناس فقال له : قل : و لم يكن ذلك لغيره (١) .

ثانسيا : قول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه ، (كفي بين كفيه ٢٠) .

ثالثا : زيادة الواو في قوله : (والصلوات والطيبات) وهي موجبة للغيرية فالصلوات شيء ، والطيبات الطيبات ، والطيبات الطيبات الطيبات ، والطيبات ، والطيبات ، والطيبات ، والطيبات ، والطيبات ، والطيبات شيء ، والطيبات شيء ، والطيبات ، و

رابعا: وأخذ اليد عند التعليم لتأكيد التعليم وتقريره عند المتعلم (٤) .

خامسا: علق تمام الصلاة بهذا التشهد (٥) .

سادسا: تشهد ابن مسعود أبلغ في الثناء (٦).

القول الثابي :

وأخذ الإمام مالك بتشهد عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ٧٠٠ .

دليسلهم:

فعن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو علسى المنبر يعلم الناس التشهد يقول: (قولوا التحيات لله الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) (٨) .

^{. (} \$14 - \$97 / 1\$) : بدائع الصنائع (<math>\$1 / 1\$) : (1)

⁽٢) : عمدة القاري (٦ / ١١٥) .

⁽٣) : التحقيق لابن الحوزي : (١ / ٣٩٩) .

⁽٤): البدائع: (١/ ٩٨٤).

⁽٥): المصدر السابق . (٦) المصدر السابق

⁽٧) : المدونة : (١٦٥) ، الرسالة : (٢٣ دار الكتب العلمية) ، المعونة : (١ / ٢٢٤) .

⁽٨) : أخرجه مالك (١/٠٠١) كتاب الصلاة : باب : التشهد في الصلاة ، الحديث (٢٠٧) ،

والطحاوي : (1 / ٢٦١ شرح معاني الآثار) كتاب الصلاة : باب : التشهد في الصلاة ، الحديث (١٥٥٠) . وقال العيني في عمدة القاري : (٦ / ١١٣) : هذا موقوف .

ومن أوجه الترجيحات :

الترجيح الأول:

قال ابن عبد البر: (لأنه [أي : عمر] كان يعلمه الناس على المنسبر من غير نكير من الصحابة وكانوا متوافرين في زمانه) (١) .

وقال القاضي عياض:

(فدل سكوهم له واستمرار عمر على تعليمه الناس أن ذلك عندهم معلوم) ٢٠) .

الترجيح الثاني :

ولأن ألفاظه متفق على نقلها وثبوتما ٣٠) .

السسرد:

وقال الحنفية: (وما ذكره مالك ضعيف فإن أبا بكر رضي الله تعالى عنه ، علم الناسس التشهد على منبر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كما هو تشهد ابن مسعود فكان الأخذ به أولى ، والله أعلم) (؛) .

القول الثالث:

ذكره الترمذي (٥) عن الإمام الشافعي (٦) ، أنه أخذ بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه . دلي الله عنه .

وساق الترمذي بسنده عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، قال : كان رسول الله صلى

⁽١): الإستذكار (٤/ ٢٧٤) ، إكمال المعلم (٢/ ٣٩٧) ، وانظر التعليق الممجد (١/ ٣٦٧) بداية المجتهد (١/ ٣١٧)

⁽٢): إكمال المعلم: (٢/ ٢٩٣).

⁽٣) : المعونة : (1 / ٢٢٤) . وانظر لمذهبهم : التلقين : (٠٠٠) ، المعونة : (٢٧٤/١) ، الإستذكار : (٢٧٣/٤) ، الرسالة مع الثمر الداني : (٩٠) ، التعليق الممجد (1 / ٤٦٥) .

⁽٤) : بدائع الصنائع : (١ / ١٩٨ – ٤٩٩) . (٥) السنن (١٨٧/٢ مع التحفة)

⁽٦) : الأم : (١/ ٢٢٨) ، الحاوي : (٢/ ٣٠٣) ، المجموع : (٣/ ٣٩٤) ، فتح الباري : (٢ / ٢٠١) .

_

الله عليه وعلى آلـه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن ، فكان يقول : ((التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا رسول الله)) (١) . قال أبو عيسى : (حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما حديث حسن غريب صحيح ، وقد روى **عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي هذا الحديث عن أبي الزبير نحو حديث الليث بن سعد ، وروى **أيمن بن نابل المكي هذا الحديث عن أبي الزبير عن حابر وهـو غير عفوظ) .

من أوجه الترجيحات:

الترجيح الأول: من حيث الرواية:

أولا: قال الخطابي (٢): (إسناده جيد ورجاله مرضيون).

ثانيا: وقال الشافعي: (لما رأيته واسعا وسمعته عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما صحيحا كان عندي أجمع وأكثر لفظا من غيره وأخذت به غير معنف لمن يأحذ بغيره) (٣).

⁽۱) : أخرجه الترمذي : (۷۸) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : منه أيضا ، الحديث (۲۹۰) . ومسلم (۱۷۳) كتاب الصلاة : باب : التشهد في الصلاة ، الحديث (۴۰ ك) أبو داود (۱۲۸) كتاب الصلاة : باب : التشهد ، الحديث (۹۷۴) النسائي (۹۳/۲) كتاب التطبيق : باب : نوع آخر من التشهد ، الحديث (۱۱۷۳) وابن ماجة (۱۲۷) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : ما جاء في التشهد ، الحديث (۹۰) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (۵۷۰) .

⁽٢) : معالم السنن : (١ / ١٩٧) .

⁽٣) : الفتح : (٢ / ٢٠٤).

^{**} عبد الرحمن بن حيد الرؤاسي الكوفي ، ثقة من السابعة ، تقريب التهذيب : (١ / ٤٤٦) ، الكاشف : (١ / ٦٢٦) .

^{**} أيمن بن نابل المكي عن قدامة بن عبدالله وطاووس وجمع ، عابد فاضل . قال الدارقطني وغيره : ليس بالقوي ، (الكاشف : ١ / ٢٥٩) .

=

الترجيح الثاني: من حيث الدراية:

أولا: قال الشافعي عن سبب اختياره له: (فكان هذا أحبها إلى ، لأنه أكملها) ١٠) .

ثانيا : ورجح لكونه مناسباً للفظ القرآن في قوله تعالى :

﴿ فَسَلِّمُواْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ تَحِيَّةً مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبْرَكَةً طَيِّبَةً ﴾ (٢)

ثالثا: ولأن فيه لفظة المباركات (٣).

رابعا: ولكون ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أخذه عنه في الأخير (٤) .

الــرد:

القــول الرابع :

ذكره الحافظ ابن حجو حيث قال: (وذهب بعضهم كابن خزيمة إلى عدم الترجيح)(٢) .

مرجحاته:

ولعل وجهته والله أعلم أنه لم يظهر لأحد منها مزية على الآخر .

وقد قال العلماء بجواز العمل بكل واحد منها وذلك باتفاق الجميع ، والله أعلم .

⁽١): الأم: (١/ ٨٢٢)

⁽٢) : سورة النور آية (٦٦) ، وانظر المصدر السابق .

⁽٣) : معالم السنن : (١ / ١٩٧) .

⁽٤): الأم: (١/ ٨٢٢).

⁽٥) : البدائع : (١ / ٩٩٤) .

⁽٦) : فتح الباري : (٢ / ٤٠٢) ، عمدة القاري : (٦ / ١١٥) .

الراجع:

الذي يظهر لي هو حواز العمل بكل ما صح عنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ممــــا ذكر في ألفاظ التشهد السابقة وحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه عندي ، هو أكثرها فضلا لقوة ما ذكره أهل العلم في أوجه ترجيحه فيعمل به أكثر ، والله أعلم .

قال المباركفوري: (لا شك في أن حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أرجح من جميع الأحاديث المروية في التشهد ، فالأخذ به هو الأولى)(١) .

قال ابن الجوزي: (ولا حرج على من عمل بغيره بل التنويع أفضل) (٢) . وقال ابن حجر: (وذهب كثير من الفقهاء إلى أن هذا كله على التخيـــــير، كــالأذان والتكبير على الجنائز، وفي العيدين، وفي غير ذلك مما تواتر نقله وهو الصواب والله تعــالى أعلم) ٣٠٠ .

(١): التحقة : (١/ ١٨٦).

⁽٢) : التحقيق : (١/ ٣٩٩) .

⁽٣) : فتح الباري : (٢ / ٤٠٣) .

ساق الترمذي بسنده عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، قال : (كان يقول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن ، فكان يقول : ((التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا رسول الله)) (١) .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح غريب (٢) .

⁽١) : سبق تخريجه : (ص ٤١١) .

ملاحظة : (وقد سبق الكلام عن هذه المسألة في الباب السابق) .

 ⁽٢): النسخة التي بين يدي وهي بتحقيق بشار عواد ، قال فيها (حسن صحيح غريب) وعليها اعتمدت وهي متأخرة بعد
 أحمد شاكر .

ساق الترمذي بسنده عن عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : (من السنة أن * يخفى التشهد) (١) .

قال أبو عيسى : (حديث ابن مسعود حديث حسن غريب) .

فقه المسألة: إخفاء التشهد سنة.

وجه الدلالة: قال الطبعي (٢): (إذا قال الصحابي من السنة كذا فهو في الحكم كقوله: قال: رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هذا مذهب الجمهور من المحدثين

(١) : أخرجه التومذي : (٧٩) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٩١) .

وأبو داود (٥٠٠) كتاب الصلاة : باب : إخفاء التشهد ، الحديث (٩٨٦) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩١٧٢) .

قال المباركفوري : فيه علتان : ١ - * يونس بن بكير . ٢ - * محمد بن إسحاق.

لأن فيه محمد بن إسحاق وهو مدلس وقد عنعن لكنه توبع عند الحاكم (٤٩٤/١) : وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ، ثم قال : وله شاهد بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت : نزلت هذه الآية في التشهد { ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت كما } .

وأخرجه البخاري (١٢١٧) كتاب الدعوات : باب : الدعاء في الصلاة ، الحديث (٦٣٢٧) .

مسلم (١٨٩) كتاب الصلاة : باب : التوسط في القراءة الجهرية بين الجهر والإسرار إذا خاف من الجهر مفسدة ، (٤٤٧) وابن خزيمــــة (٧٠٧) كتاب الصلاة : باب : إخفاء التشهد وترك الجهر به ، الحديث (٧٠٧) .

قال الأعظمي : إسناده صحيح) :انظر المباركفوري : تحفة الأحوذي : (١٨٨/١) ، ومرقاة المفاتيح : (٣٤٦/٣) وقال : لا ينحط عن درجة الحسن) ، وانـــظر : الجامع الكبير : تحقيق : بشار عواد) .

وقال الألباني: صحيح (صحيح الترمذي: ٩١/١) . وانظر تحقيق الأرناؤوط (شرح السنة للبغوي: ١٨٨/٣) .

(٢) : شرح المشكاة : (٣ / ١٠٣٩) .

التاريخ الكبير : (٨ / ٤١١) ، من تكلم عليه وهو موثق : (٢٠٣) .

^{*} يخفي : الخفت ضد الجهر ، وخفت الصوت إذا ضعف وسكن ، النهاية : (٢ / ٥٢) ، المصباح المنير : (٩٤) .

^{**} يونس بن بكير أبو بكر الشيباني الكوفي سمع محمد بن إسحاق وهشام بن عروة وشعبة ، روى عنه عبيد بن يعيش وسمع منه علي ، روى له مسلم في الشواهد ، صدوق قال ابن معين : مرجئ يتبع السلطان .

^{**} محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار ، وقيل ابن كوثان أبو بكر وقيل أبو عبد الله القرشي المطلبي ، مولاهم المدين صاحب السيرة النبوية ، وكان جده يسار من سبي عين التمر في دولة خليفة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، صدوق قال ابن معين : ثقة ، وليس بحجة ، قال أبو حاتم : ليس عندي في الحديث بالقوي ، ضعيف الحديث وهو أحب إلي من افلح بن سعيد يكتب حديثه . من تكلم عليه وهو موثق : (١٥٩) ، سير أعلام النبلاء : (٧ / ٣٣) .

_

والفقهاء وجعله بعضهم موقوفا وليس بشيء) .

قال الترمذي (١) رحمه الله : (والعمل عليه عند أهل العلم) .

قلت : ومنهم الترمذي رحمه الله حيث ترجمة للباب بقوله : باب : ما حساء أنسه يخفسي التشهد ثم ذكر نص حديث ابن مسعود ، ولا يعرف في المسألة خلاف ، والله أعلم .

قلت : لا خلاف بين أهل العلم في المسألة :

قال ابن عبد البررى: (وإخفاء التشهد سنة عندهم جميعهم والإعلان به جهل وبدعة) .

قال البغوي (٣): (وهو قول أهل العلم) .

قال النووي (٤): (أجمع العلماء على الإسرار بالتشهدين ، وكراهة الجهر بهما واحتجوا له بحديث عبدالله بن مسعود ...) .

قال ابن قدامة (٥): (والسنة إخفاء التشهد ... ولا نعلم في هذا خلافا) .

قال: البنوري (٦): (إخفاء التشهد مسنون عندهم جميعا).

الأدلــة:

الدليل الأول:

حديث ابن مسعود السابق ، وفيه : (من السنة أن يخفي التشهد) .

الدليل الثابي :

و لم يجهر به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما دل عليه حديث ابن مسعود ولـــو جهر به لنقل كما نقلت القراءة (٧).

الدليل الثالث:

ولأنه ذكر غير القراءة ، لا ينتقل به من ركن إلى ركن فاستحب إحفاؤه ، كالتسبيح (٨)

⁽١) : سنن الترمذي : (٢ / ١٨٨ مع التحفة) (٥) : المغــني : (٢ / ٣٣٣)

⁽٢) الإستذكار : (٤ / ٢٨٥) . (٦) معارف السنن : (٣ / ٩٣) .

^{(£):} المجموع : (٣ / £££). المصدر السابق .

ساق الترمذي بسنده عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه ، قال : قدمت المدينة ، قلت : (لأنظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فلما جلس – يعني للتشهد – افترش رجله اليسرى ، ووضع يده اليسرى – يعني على فخذه اليسى ، ونصب رجله اليمنى) (۱) .

قال أبو عيسى : (هذا حديث حسن صحيح) .

فقه المسألة: الافتراش في التشهد سنة.

وقد اختلفوا في صفة الجلوس في الصلاة على عدة أقوال ، وهي :

القول الأول: (تفضيل *التورك فيهما):

(وهو أن المصلي ينصب رجله اليمني ويثني رجله اليسرى ، ويقعد بـــالأرض في القعــدة الأولى وفي الأخيرة) .

وإليه ذهب (يحي بن سعيد الأنصاري ، والقاسم بن محمد ، وعبد الرحمن بن القاسم (٢) ، ومالك) (٣) .

(١): أخرجه الترمذي : (٧٩) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٩٢) .

وأبو داود : (١١٤) كتاب الصلاة : باب : رفع اليدين في الصلاة ، الحديث (٧٢٦) .

والنسائي : (١٢٣) كتاب الافتتاح : باب : موضع اليمين من الشمال ، الحديث (٨٩٠) .

وابن ماجة : (١١٥) كتاب إقامة الصلاة : باب : وضع اليمين على الشمال في الصلاة ، الحديث (٨١٠) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٧٨١ – ١١٧٨٤) .

ورواه البيهقي : (٢ / ١٣١) كتاب الصلاة : باب : ما روي في تحليق الوسطى بالإبحام ، الحديث (٢٧٨٤) .

قال النووي في الخلاصة : (1 / ٤٢٧) : رواه البيهقي ياسناد صحيح .

(٢): عمدة القاري: (٦ / ١٠٢).

(٣) : الاشراف : (١/ ٢٥٠) ، المدونة : (١/ ١١٠) ، الذخيرة : (٢ / ٢١١) ، الكافي : (٢٤) ، التمهيد (١/ ١٩٤ – ١٩٥)

 ^{*} فأما صفة التورك : فقال الخرقي : ينصب رجله اليمنى ، ويجعل باطن رجله اليسرى تحت فخذه اليمنى ، ويجعل أليته
 على الأرض ، المغنى : (٢ / ٢٢٥) .

_

أدلتهم: استدلوا بأدلة من المنقول والمعقول:

فأما من المنقول:

الدليل الأول:

عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، قال : (إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمين وتثني رجلك اليسرى) (١) .

وجه الدلالة: قول الصحابي (٢): (السنة) ، يفيد أنها سنة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم .

الدليل الثابي :

وروى عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله وعلى آله وسلم ، إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى تحت فخذه) ٣٠ .

وجه الدلالة: قوله (؛): (وجعل قدمه اليسرى تحت فخذه لا يكون هذا إلا مع الإفضاء بوركه إلى الأرض).

ويجاب عن الدليلين:

أن التورك يحمل على التشهد الأحير ، بدلالة الأحاديث التي استدل بما مخالفوهم .

ومن المعقول:

الدليل الثالث:

قالوا: أن التورك في التشهدين أبلغ في التمكين ، وأحسن في وقار الصلاة (٥).

⁽١) : رواه مالك : (١ / ١٠٠) الصلاة : باب : العمل في الجلوس في الصلاة ، الحديث (٢٠٥) . والبخاري : (١٣٤ دار السلام) كتاب الأذان : باب : سنة الجلوس في الصلاة ، الحديث (٨٢٧) .

⁽٢): الإشراف: (١/ ٢٥٠).

⁽٣) : أخرجه مسلم : (٣٣١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب : صفة الجلوس في الصلاة ، الحديث (٥١٩) . وأبو داود : (١٥٠) كتاب الصلاة : باب : الإشارة في التشهد ، الحديث (٩٨٨) .

⁽٤) : الإشراف : (١/ ٢٥٠) . (٥) السابق .

_

ويجاب عنه: أن هذا تحسين عقلي ، وإلا فإن المخالف لهم يمكن أن يقول: أن الافتراش أحسن في وقار الصلاة .

القول الثاني: (أن المصلي يفترش في الأول ويتورك في الأحير) :

قال الترمذي : (وبه يقول بعض أهل العلم ، وهو قـــول الشــافعي (١) ، وأحمــد (٢) ، وإسحاق) (٣) . قالوا : (يقعد في التشهد الأخير على وركه) .

أدلستهم:

في الرواية المطولة لأبي حميد عند الترمذي وفيه: (حتى كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته: أخر رجله اليسرى وقعد على شقه متوركا ثم سلم) (٤) .

وجه الدلالة : أن فيه ثبوت التورك في التشهد الأحير .

وهذا بيان الفرق بين التشهدين: وزيادة يجب الأخذ بما والمصير إليها (ه). واختلف الحنابلة مع الشافعية بعد اتفاقهم في التورك الأخير هل يكون في كل تشهد، بعده سلام أو في الصلاة التي فيها تشهدان ؟ على قولين: -

القول الأول:

من الاختلاف بين الحنابلة والشافعية:

⁽١) : المهذب: (١ / ٢٦٢ – ٢٦٢) ، المجموع : (٣ / ٣٦٠) ، تحفة اللبيب : (١١٠) ، فتح الباري : (٢ / ٣٦٠) .

⁽٢) : التحقيق : (١ / ٢٠٢ السعدين) ، زاد المعاد : (١ / ٢٥٢) ، المغني : (٢ / ٢١٨) ، الانصاف : (٢ / ٨٩) .

⁽٣) : الأوسط : (٣ / ٢٠٣) .

⁽٤) : سبق تخريج هذا الحديث بنحوه : (ص ٣٧٠) .

⁽٥) : المغني : (٢ / ٢٢٥) .

⁽٦) : كفاية الأخيار : (١ / ١٧٨).

وحجته : لأنه تشهد يسن تطويله ، فسن فيه التورك كالثاني (١) .

وتعقب هذا القول من الحنابلة من ثلاثة أوجه هي :

الوجه الأول :

قالوا: إن صح هذا المعنى الذي ذكرتموه ، فيضم إليه هذا المعنى ، وهو أن التشهد الثاني إنما تورك فيه للفرق بين التشهدين وما ليس فيه إلا تشهد واحد ، لا إشتباه فيه .

فلا حاجة إلى الفرق ، ونعلل الحكم بهما ، والحكم إذا علل بعلتين لم يجز تعديـــه لتعـــدي أحدهما دون الآخر ، والله أعلم (٢) .

الوجه الثابي :

ولم يذكر عنه عليه السلام هذا التورك إلا في التشهد الذي يليه السلام .

قال الإمام أحمد ومن وافقه: (هذا مخصوص بالصلاة التي فيها تشهدان) ٣٠) .

الوجه الثالث:

وهذا التورك فيها جعل فرقا بين الجلوس في التشهد الأول الذي يسن تخفيفــه ، فيكـون الجالس فيه مطمئنان ...

القول الثابي :

من الاختلاف بين الحنابلة والشافعية :

وقال أهمد : مثل قول الشافعي ، إلا في الجلوس في الصبح ، فإنه عنده كالجلوس في الثنتين ، لأن التورك عنده يختص بالصلاة التي فيها تشهدان .

⁽١): المغنى: (٢ / ٢٢٧).

⁽٢) : المغنى : (٢ / ٢٢٧ ، ٢٢٨) .

⁽٣) : زاد المعاد : (١/ ٢٤٣).

⁽٤): زاد المعاد : (١/٤٥٢).

=

قال ابن قدامة (١): (السنة عند إمامنا رحمه الله التورك في التشهد الثاني ، وهو قال الله التورك في التشهد الثاني ، وهو قال داود) (٢) .

أدلة الحنابلة على الشافعية:

الدليل الأول:

وقال ا**لترمذي** : (هذا حديث حسن صحيح) .

وجه الدلالة : قوله ((افترش رجله اليسرى)): لم يفرق بين ما يسلم فيه وما لا يسلم .

الدليل الثاني:

وعن عائشة رضي الله تعالى عنه ، قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آلىـــه وسلم ، يقول في كل ركعتين التحية ، وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمني) (؛) .

(١): المغنى: (٢ / ٢٢٥).

(٢) : عمدة القاري : (٦ / ١٠٢) .

(٣) : أخوجه الترمذي : (٧٩) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٩٢) .
 وأبو داود : (١١٤) كتاب الصلاة : باب : رفع اليدين في الصلاة ، الحديث (٢٢٢) .

والنسائي : (١٢٣) كتاب الافتتاح : باب : وضع اليمني على الشمال في الصلاة ، الحديث (٨٨٨) .

وابن ماجة : (١١٥) كتاب إقامة الصلاة : باب : وضع اليمنى على الشمال في الصلاة ، الحديث (٨١٠) ياختصار . وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٧٨١ – ١١٧٨٧) .

ورواه البيهقي : (٢ / ١٣١) كتاب الصلاة : باب : ما روى في تحليق الوسطى بالإبمام ، الحديث (٢٧٨٤) . قال النووي في الخلاصة : (١ / ٤٢٧) : رواه البيهقي بإسناد صحيح .

(٤) : رواه مسلم : (٢٠٤) كتاب الصلاة : باب : ما يجمع صفة الصلاة ... ، الحديث (٢٩٨) . أبو داود : (٢٢٣) كتاب الصلاة : باب : من لم ير الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، الحديث (٧٨٣) . سبق تخريج هذا الحديث .

=

وجه الدلالة: وهذان يقضيان على كل تشهد بالإفتراش ، إلا ما خرج منه ، لحديث أبي حميد في التشهد الثاني ، فيبقى فيما عداه على قضية الأصل ، ولأن هذا ليس بتشهد ثان ، فلا يتورك فيه كالأول (١)

القول الثالث:

والسنة عند الحنفية : (تفضيل الافتراش فيهما) :

وهو: أن يفترش رحله اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمني نصبا في القعدتين جميعا ، وبه قال الثوري: وأما حلوس المرأة فهو التورك عندنا (٢).

قال الترمذي:

(والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ، وهو قول سفيان الثوري ، وأهل الكوفدة وابسن المبارك) (٣) .

أدلستهم:

الدليل الأول:

عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه ، قال : (قدمت المدينة قلت : لأنظرن إلى صلة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فلما جلس – يعني – للتشهد افترش رجلسه اليسرى ، ووضع يده اليسرى – يعني على فخذه اليسرى ، ونصب رجله اليمنى) ،، .

الدليل الثاني:

عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آلــه

(١): المغني : (٢ / ٢٢٧) .

⁽٢) عمدة القاري : (٦ / ١٠٢) ، نحفة الفقهاء (١٣٦/٢) ، حاشية الطحطحاوي (٢٦٩) ، وانظر: الأوسط : (٣ / ٢٠٢)

⁽٣) : سنن الترمذي : (٢ / ١٨١ مع التحفة) .

⁽٤): سبق تخريجه : (ص ٢٦١) .

وسلم: يقول في كل ركعتين التحية ، وكان يفترش رجله اليسرى وينصب اليمني) (١) . وجه الدلالة منهما: الافتراش في الجلوسين .

وتعقب الحديثان :

من القائلين بالتورك في التشهد الثاني والافتراش في الأول: بأن حديث وائـــل وحديـــث عائشة ، محمولان على التشهد الأوسط جمعا بين الأدلة ، لألهما مطلقان عن التقيد بأحد الجلوسين . وحديث أبي حميد مقيد ، وحمل المطلق على المقيد واحب (٢) .

الدليل الثالث:

عن عباس بن سهل الساعدي ، قال : (اجتمع أبو حميد وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة ، فذكروا صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقال أبو حميد : (أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وأقبل بصدر عليه وعلى آله وسلم ، حلس — يعني للتشهد — فافترش رجله اليسرى ، وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ، ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى ، وكفه اليسرى على ركبته اليمنى ، وكفه اليسرى على ركبيت اليسرى ، وأشار بأصبعه ، يعني السبابة) ، ، .

قال أبو عيسى : (وهذا حديث حسن صحيح) .

وجه الدلالة :قوله: ((افترش رجله اليسرى)) دليل على الإفنراش في الجلوسين .

⁽١) : سبق تخريجه : (ص ٣٧٨) .

⁽٢): نيل الأوطار: (٢ / ٤٥).

 ⁽٣): أخرجه الترمذي: (٧٩) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: باب: منه ، الحديث (٢٩٣) .
 وأبو داود: (١١٥) كتاب الصلاة: باب: افتتاح الصلاة ، الحديث (٧٣٤) .

وابن ماجة : (١٢٢) كتاب إقامة الصلاة : باب : الجهر بآمين ، الحديث (٨٦٣) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٨٩٢) .

قال الألباني: (1 / ٩٢) صحيح.

=

وتعقب من القائلين بالتورك في الأخير بأن ما احتجوا به: في التشهد الأول ، لا نزاع فيه ، وأبو حميد راوي حديثهم بين في حديثه: أن افتراشه في التشهد الأول ، وأنه تـــورك في الثاني ، فيجب المصير إلى قوله وبيانه (١) .

القول الرابع: (التـــخيير):

وقال الطبري: (إن فعل هذا فحسن ، وإن فعل هذا فحسن) ٢٠) .

دليلهم:

لأن ذلك كله ، قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ٣٠) .

وتعقب: بأنه إذا صح الدليل بالتفريق بين التشهدين ، فلم يعد في ذلك اشتباه فيصار إلى ما صح ولا يقال: بالتخيير إلا عند تكافؤ الأدلة أو الدلالة على تنوع العبادة ، وليس شيء من هذا هنا والله أعلم .

السراجسع:

الذي يترجح عندي ما ذهب إليه الحنابلة في كل ما قــالوا بــالافتراش في التشــهد الأول والتورك في الثاني ، في ما كان فيه تشهدان .

لقوة ما استدلوا به وعدم وجود المعارض القوي لما ذهبوا إليه والله أعلم .

(١): المغنى: (٢ / ٢٢٥).

⁽٢) : عمدة القاري : (٦ / ٢ ، ١) ، الاستذكار : (٤ / ٢٦٤) ، بداية المجتهد : (١ / ٣٧٠ حلاق) .

⁽٣) : التمهيد: (٢ / ٢٤٨) ، عمدة القاري : (٦ / ١٠٢ وما بعدها) .

⁽٤) : وانظر نيل الأوطار : (٢ / ٤٥) .

ساق الترمذي بسنده عن عباس بن سهل الساعدي ، قال : اجتمع أبو حميد وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة ، فذكروا صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وعلى آله وسلم ، فقال أبو حميد : (أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، جلس _ يعني للتشهد _ فافترش رجله اليسرى ، وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ، ووضع كفه اليمنى على ركبته اليمسى ، وأشار بأصبعه _ يعنى السبابة) (١) .

قال أبو عيسى : وهذا حديث حسن صحيح .

وبه يقول بعض أهل العلم .

⁽١) : سبق تخريجه : (ص ٢٩ ٤) .

ملاحظة : (وقد سبق الكلام عن هذه المسألة في الباب السابق) .

ساق الترمذي بسنده عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (كان إذا جلس في الصلاة وضع يده اليمنى على ركبته ورفع إصبعه التي تلى الإبحام اليمنى يدعو بما ويده اليسرى على ركبته باسطها عليه) (١) .

قال أبو عيسى: (حديث ابن عمر حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث عبيد الله بن عمر إلا من هذا الوجه).

فقه المسالة: يسن الإشارة في التشهد. وهو ظاهر قول الترمذي حيث قال: (والعمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم والتابعين يختارون الإشارة في التشهد وهو قول أصحابنا) (٢).

قلت : لا خلاف في المسألة عند أهل العلم ، (وكان للترمذي أن يقول : والعمل عليـــه عند أهل العلم ، أو عند عامة أهل العلم فإنه لا يعرف في هذا خلاف السلف) ٣٠.

أقوال أهل العلم في المسألة:

قال: محمد بن الحسن في الموطأ (٤): (بصنيع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم نأخذ وهو قول أبي حنيفة).

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٩) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٩٤) .

ومسلم (٢٣٢) كتاب المساجد ومواضع الصلاة : باب : صفة الجلوس في الصلاة ، وكيفية وضع اليدين على الفخذين ، الحديث (٨٥٠)

والنسائي (٣ / ٤٤) كتاب السهو : باب : بسط اليسرى على الركبة ، الحديث (١٢٦٨)

وابن ماجة (١٣٠) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : الإشارة في التشهد ، الحديث (٩١٣) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٨١٢٨) .

⁽٢) : سنن الترمذي : (٢ / ١٩٥ مع التحفة) .

 ⁽٣): قاله المباركفوري في تحفة الأحوذي: (١٩٥/٢). وانظر تفصيل المسألة في البداية (٣١٥/٢)، بدائع الصنائع: (٢١٤/١) شرح الزرقايي على الموطأ: (١٨٣/١)، شرح السنة للبغوي: (١٧٦/٣)، المغني: (٣٧٢/١)، نيل الأوطار: (٢٨٢/٢)
 (٤): الموطأ: (1 / ٢٦٤ مع التعليق الممجد).

وفي الاستذكار (١) قال:

(كل ذلك سنة في الجلوس في الصلاة مجتمع عليه لا خلاف علمته بين العلماء فيها) .

قال الدهلوي (٢): (أكثر أهل العلم على استحباب الإشارة).

قال القاري (٣): (فلا شك في صحة الإشارة ..) .

وقال صاحب الكوكب الدري (٤):

(وكثير من الحنفية وغيرهم أنكروها لكن الصواب أنها سنة ...).

قلت: وقد وقع خلاف لا يعتد به عند بعض متأخرة الحنفية من سكان ما وراء النهر، وخرا سان، والعراق، والروم، والهند ممن غلب عليهم التقليد، كما قاله القهاري (٥)، حيث رأوا أنه موافق لفعل الرافضة، أو أن فيها زيادة رفع لا يحتاج إليه، وهو خلاف غير معتبر قال القاري: (خالفوا به كافة أهل العلم ولأنه قد جاءت به النصوص الكثيرة) (٢).

الأدل___ة:

أشار الترمذي إلى أدلة المسألة في قوله وفي الباب .. وهي :

الدليل الأول:

عن عبدالله بن الزبير رضي الله تعالى عنه قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم إذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين فخذه وساقه وفرش قدمه اليمني ووضع

⁽١): الاستذكار: (٤/٢٦٢)

⁽Y): المسوى: (1 / ١٥٧).

⁽٣) : تزيين العبارة لتحسين الإشارة : (٥٦).

⁽٤) : الكوكب الدري : (١ / ٢٨٩) . وانظر زاد المعاد (٢٥٥/١) ، سبل السلام (٢٠٤١) ، بذل المجهود (٣١٧/٦) ، مرقاة المفاتيح (٢٤١/٣) ، المنهل العذب المورود (٢٠٢٦) ، حاشية الدهلوي (١٥٤/١) .

⁽٥) : تزيين العبارة : (٥٦) .

⁽٦): وانظر في الرد عليهم: شرح فتح القدير: (٣١٣/١)، شرح العناية: (٣١٢/١ بمامش فتح القدير)، وتزيين العبارة لتحسين الإشارة للقاري: (٥٦)، التعليق المجد: (٤٦٤/١).

_

يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمني على فخذه اليمني وأشار بإصبعه) ١٠) .

الدليل الثاني:

عن مالك بن نمير الخزاعي عن أبيه قال : (رأيت النبي صلى الله عليه وعلى آلـــه وســلم واضعا ذراعه اليمني على فخذه اليمني ، رافعا إصبعه السبابة قد حناها شيئا) (٢) .

الدليل الثالث:

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رجلا كان يدعو بإصبعيه فقال: رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ((أحد، أحد)) (٣).

قال أبو عيسى: (هذا حديث حسن صحيح غريب ومعنى هذا الحديث الــــــذي أشـــار الرجل بإصبعيه في الدعاء عند الشهادة لا يشير إلا بإصبع واحدة).

الدليل الرابع:

عن أبي حميد عن عباس بن سهل الساعدي قال : (أجتمع أبو حميد وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة فذكروا صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقال :

(١): أخرجه مسلم (٢٣١) كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب: صفة الجلوس في الصلاة وكيفية وضع اليدين ، (٥٧٩) أبو داود (٥٠٠) كتاب الصلاة : باب: الإشارة في التشهد ، الحديث (٩٨٨ – ٩٨٩)

النسائي (٢٥/٣) كتاب السهو: باب: بسط اليسرى على الركبة ، الحديث (١٣٦٩). وقال النووي: إسناده صحيح: (المجموع (٣ / ٢٤٥)

(٢) : أخرجه أبو داود (١٥١) كتاب الصلاة : باب : الإشارة في التشهد ، الحديث (٩٩١ بمعناه) ابن ماجة (١٢٩) كتاب إقامـــة الصلوات والسنة فيها : باب : الإشارة في التشهد ، الحديث (٩٩١) .

والنسائي (٣ / ٤٥)كتاب السهو : باب : الإشارة بالإصبع في التشهد ، الحديث (١٢٧٠)

ابن ماجة والنسائي بدون زيادة : (قلد حناها) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٧١٠) .

(٣) : أخرجه الترمذي (٨١١) أبواب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : باب : في دعاء النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، رقم الحديث (٣٥٥٧ .)

النسائي : (٣/٥٤) كتاب السهو : باب : النهي عن الإشارة بإصبعين ، وبأي إصبع يشير، الحديث (١٢٧١) .

وقال الألباني : صحيح (صحيح النسائي : ١ / ٢٧٢) .

- باب: ما جاء في الإشارة في التشهد

وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

الدليل الخامس:

عن وائل بن حجر قال: (قلت: لأنظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فاستقبل القبلة وسلم كيف يصلي قال: فقام رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم فاستقبل القبلة فكبر فرفع يديه حتى حاذتا أذنيه ، ثم أخذ شماله بيمينه فلما أراد أن يركع رفعهما مثل ذلك ثم وضع يديه على ركبتيه فلما رفع رأسه من الركوع رفعهما مثل ذلك فلما سجد وضع رأسه بذلك المنزل من بين يديه ثم جلس فافترش رجله اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى وحد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى وقبض ثنتين وحلق حلقة ، ورأيته يقول هكذا وحلق بشر الإبحام والوسطى وأشار بالسبابة) (٢).

⁽١) : أخرجه الترمذي (٧٢) كتاب الصلاة : باب : ما جاء أنه يجافي يديه في الركوع ، الحديث (٧٦٠) ، وانظر (٢٩٣) . وأبو داود (١١٥) كتاب الصلاة : باب : افتتاح الصلاة ، الحديث (٧٣٤) .

وصححه الألباني : (صحيح الترمذي : ١ / ٩٢) .

⁽٢) : أخرجه أبو داود (١١٤) كتاب الصلاة : باب : رفع اليدين في الصلاة ، الحديث (٧٢٦) .

والنسائي (٢/٣) كتاب السهو : باب : موضع المرفقين ، الحديث (١٢٦٤) .

ابن ماجة (١٢٣) كتاب إقامة الصلوات : باب : رفع اليدين إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع ، الحديث (٨٦٧) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (١١٧٨١) . قال النووي في الخلاصة : (٢٧/١) رواه ابن ماجة بإسناد صحيح .

قال : البوصيري في الزوائد (٩٤٩) : إسناده صحيح ، ورجاله ثقات .

وقال الألباني : صحيح (صحيح ابن ماجة : ١ / ١٤٢) .

وقال الأرناؤوط: سنده صحيح (زاد المعاد: ١ / ٢٥٥) .

ساق الترمذي بسنده عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله) (۱) .

وقال الترمذي : (حسن صحيح) .

فقه المسألة: التسليم في الصلاة.

جاء في حديث الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم: (كان يسلم عن يمينه وعن يساره مما يدل على أن المصلي يخرج من صلاته بتسليمتين ، وقد قال به أكثر أهل العلم ، وقد حصل خلاف عند العلماء في هذه المسألة على أقوال ثلاثه :

القول الأول: (يسلم تسليمتين):

قال الترمدني (٣): (والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ومن بعدهم وهو قول: سفيان الثوري وابن المبارك وأحمد وإسحاق). قلت: وممن قال به من الصحابة: (أبو بكر الصديق، وعلي بن أبي طالب، وعمار بن بن ياسر (٣)، وعبد الله بن مسعود (١)، وابن عمر (٥)، وأنس، وسلمة بن الأكوع وعائشة (٢).

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٧٩) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٩٥) .

وأبو داود : (١٥١) كتاب الصلاة : باب : في السلام ، الحديث (٩٩٧) .

والنسائي: (١٨٦) كتاب الصلاة: باب: كيف السلام على الشمال ، الحديث (١٣٢٣) .

وابن ماجة : (١٣٠) كتاب الصلاة : باب : الإشارة في التشهد ، الحديث (٩١٤) .

وصححه النووي في الخلاصة : (1 / £££) ، وانظر تحفة الأشراف رقم : (£400) .

⁽٢) : سنن الترمذي : (٢ / ١٩٩ مع التحفة) .

⁽٣) : المصنف لابن أبي شيبة : (١/ ٢٣٣–٢٣٤) ، الأوسط : (٣ / ٢٢٠) .

⁽٤) : المصنف لابن أبي شيبة (١: / ٣٣٤).

⁽٥): المصنف لعبد الرزاق: (٢ / ٢٢٢).

⁽٦): المغنى: (٢ / ٢٤١).

ومن بعد الصحابة قال به: جمهور العلماء ، حكاه الترمذي ،والقـــاضي أبــو الطيــب وآخرون عن أكثر العلماء (١) ومنهم: (علقمة ، وخيثمة ، وإبراهيم النخعي ، ومسروق ، وابن أبي ليلى ، وعمرو بن ميمون ، وعطـاء) (٣) ، (والشعبي ، وأبــو عبــد الرحمــن السلمي) (٣) .

وبه قال : (الثوري ، وإسحاق) كما قال الترمذي ، ، ، وابن المبارك ، ، وأبوثـور ، ، ، وابن سيرين ، ، ، (ونافع بــن عبــد وابن سيرين ، ، ، (ونافع بــن عبــد الحارث ، وابن المنذر)، ، .

وممن قال به: (أبو حنيفة ، ومحمد ، وأبو يوسف) (١٠) . وهي رواية عــن مـالك(١١) والشافعي كما حكاه عنه النووي وهو الصحيح من المذهب (١٢) قال : ((الصحيح) المشهور وهو نصه في الجديد وبه قطع أكثر الأصحاب : يسن تسليمتان) .

وقال به أحمد : (في رواية عنه) : قال ابن قدامة : (فظاهر كلام أحمد أنه يجزئه) .

⁽١) : المجموع : (٣ / ٣٦٤) . (٢) : المصنف لابن أبي شيبة : (١ / ٣٣٣–٣٣٤) .

⁽٣): الأوسط: (٣/ ٢٢٠ - ٢٢١)
(٤): السنن: (٢ / ١٩٩ مع التحقة)، الأوسط: (٣ / ٢٢١).

⁽٥) : سنن الترمذي : (٢ / ١٩٩ مع التحفة) . (٦) : الأوسط : (٣ / ٢٢١) .

⁽٧) : المصنف لعبد الرزاق : (٢ / ٢٢١–٢٢٢) . (٨) : المصنف لعبد الرزاق : (٢ / ٢٢٢) .

⁽٩): المغني : (٢ / ٢٤١) .

⁽١٠) : شرح معاني الآثار : (١ / ٢٧٢) ، تحفة الفقهاء : (١٣٨/٢) ، البدائع : (٢/١ ٥٠) ، حاشية الطحطحاوي (٥٠٠) . (١١) : قوانين الأحكام الشرعية : (٦٦)

⁽١٢): المجموع: (٣ / ٣٣): (ولهم أقوال أخرى في المذهب، قال النووي: (والثاني) تسليمة واحدة قاله في القسديم (والثالث) قاله في القليم أيضا إن كان منفردا أو في جماعة قليلة ولا لغط عندهم فتسليمة واحدة وإلا فثنتان ، هكذا حكسى الأصحاب هذا الثالث قولا قديما ، وحكاه إمام الحرمين والغزالي عن رواية الربيع ، فيقتضي أن يكون قولا آخر في الجديد ، وهذا غريب وما أظنه ثبت) . وانظر :مختصر المزني: (٢٦) التهذيب : (١٣٣/٢)

قال القاضي: (ونص عليه أحمد في صلاة الجنازة) (١) .

وهذا هو قول الترمذي فقد قال عن التسليمتين: (وأصح الروايات عن النبي صلمي الله عليه وسلم عليه وسلم تسليميتن وعليه أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلمي الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم) (٢).

أدلتهم:

الدليل الأول:

حديث الباب وشاهده: (أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمـــة الله وبركاته ، السلام عليكم ورحمة الله) س.

الدليل الثابي :

وعن جابر بن سمرة رضي الله تعالى عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال : ((إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ، ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله)) (٤) .

الدليل الثالث:

عن وائل بن حجر رضي الله تعالى عنه ، قال : (صليت مع رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فكان يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وعن شماله :

⁽١): المغنى: (٢ / ٢٤٤).

⁽۲): سنن الترمذي: (۲/۹۳ أحمد شاكر).

⁽٣) : سبق تخریجه : (ص ٤٣٠) .

 ⁽٤): أخرجه مسلم: (١٨٤) كتاب الصلاة: باب: الأمر بالسكون في الصلاة، الحديث (٢٣١).
 وأبو داود: (٢٥١) كتاب الصلاة: باب: في السلام، الحديث (٩٩٨).

والنسائي : (١٨٥) كتاب الصلاة : باب : موضع اليدين عند السلام ، الحديث (١٣١٩) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٢١٢٨) .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) (١) .

الدليل الرابع:

وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه ، قال : (كنت أرى رسول الله صلى الله عليكم عليه وعلى آله وسلم ، يسلم عن يمينه وشماله ، حتى أرى بياض حده : السلام عليكم ورحمة الله) (٧) .

الدليل الخامس:

وعن عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا سلم عن يمينه ، يرى بياض خده الأيمن ، وإذا سلم عن يساره ، يرى بياض خده الأيمن ، وإذا سلم عن يساره ، يرى بياض خده الأيسر ، وكان تسليمه : السلام عليكم ورحمة الله) ٣٠ .

الدليل السادس:

عن البراء بن عازب رضي الله تعالى عنه ، (أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان يسلم تسليمتين) (٤) .

(١) : أخرجه أبو داود : (١٥١) كتاب الصلاة : باب : في السلام ، الحديث (٩٩٧) .

قال النووي في الخلاصة : (١ / ٤٤٤) : إسناده صحيح ، نصب الراية : (١ / ٥٦٢ دار الحديث) .

(٢) : أخرجه مسلم : (٢٣٣) كتاب الصلاة : باب : السلام للتحليل من الصلاة ، الحديث (٢٨٥) . والنسائي : (١٨٥) كتاب الصلاة : باب : في السلام ، الحديث (١٣١٨) .

وابن ماجة : (١٣٠) كتاب الصلاة : باب : التسليم ، الحديث (٩١٥) .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (٣٨٦٦) .

(٣): أخرجه ابن ماجة: (١٣٠) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها: باب: التسليم ، الحديث (٩١٦).
 قال البوصيري: (١ / ٣٠٣ طبعة خليل شيحا): هذا إسناد حسن.
 وانظر تحفة الأشراف رقم: (٩٠٣٥٠).

(٤) : أخرجه الدارقطني : (١ / ٣٥٠) كتاب الصلاة : باب : ذكر ما يخرج من الصلاة به وكيفية التسليم ، الحديث (١٣٣٥)

الدليل السابع:

سأل واسع بن حبان ابن عمر عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقال : (كان يكبر كلما خفض ورفع ويسلم عن يمينه وعن شماله ((السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله)) (٢) .

الدليل الثامن:

عن عدي بن عميرة رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا سلم في الصلاة أقبل بوجهه عن يمينه حتى يرى بياض خده ثم يسلم عن يسلره ويقبل بوجهه حتى يرى بياض خده الأيسر) ٣٠) .

وجه الدلالة من الأحاديث: سنية التسليم على الجانبين.

القول الثابي: (يسلم تسليمة واحدة عن يمينه):

قال الترمذي : (وقد قال به بعض أهل العلم) (٤) .

وقال: (ورأى قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم وغيرهم: تسليمة واحدة في المكتوبة) (ه).

⁽١) : نصب الراية : (١ / ٥٦٣ دار الحديث) ، التحقيق لابن الجوزي : (٢ / ٣٥٩) .

 ⁽۲): أخرجه الطحاوي: (۱/۲۱۸) كتاب الصلاة: باب: في السلام في الصلاة، الحديث (۱۲۰۰).
 والبيهقي: (۲/۲) كتاب الصلاة: باب: الاختيار في أن يسلم تسليميتن، الحديث (۲۹۸۲).
 وقال: (وأقام إسناده حجاج بن محمد وجماعة، وقصر به بعضهم عن ابن جريج، واختلف فيه عبدالعزيز
 ابن محمد الدراوردي على عمرو بن يحي، ومن أقامه حجة فلا يضره خلاف من خالفه، والله أعلم).

⁽٣) : شرح معاني الآثار : (١٦٩) كتاب الصلاة : باب : السلام في الصلاة ، الحديث (٢٠٩) .

⁽٤) : سنن الترمذي : (٢ / ٢٠١) .

^{**} حريث بن أبي مطر الفزاري ، أبو عمرو بن أبي عمرو الحناط ،ضعيف من السادسة ،قال النسائي متروك التاريخ الكبير : (٧١/٢) ، الجرح والتعديل : (٣٦٤/٣) ، التقريب : (١٦١/١)

قلت: ومنهم: (ابن عمر، وأنس، وسلمة بن الأكوع، وعائشة رضي الله عنهم)(١). (ورواية عن علي، وابن أبي أوفى) (٧)، (ويحي بن وثاب، والقاسم، وأبو رجاء، وأبو العالية، وسعيد بن جبير) (٧)، (والحسن، وابن سيرين، وعمر بن عبدالعزيز) (١).

قال ابن المنذر: وقال عمار بن أبي عمار: (كان مسجد الأنصار يسلمون فيه تسليمتين ، ومسجد المهاجرين يسلمون فيه تسليمة) ه، ، والأوزاعي ه. .

قلت : وهو مذهب مالك (٧) . وهي رواية عن الشافعي (في القديم) (٨)

أدلتهم :الدليل الأول :

الحديث الذي أورده الترمذي في الباب :عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، أن رســول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : (كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه يميـــل إلى الشق الإيمن شيئا) (٥) .

وجه الدلالة : ظاهرة في مشروعية التسليمة الواحدة .

ونوقش الحديث من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول: أن سنده ضعيف فيه **زهير بن محمد وهو وإن كان من رجال الصحيحين لكن له مناكير

⁽١) : المجموع : (٣ / ٤٦٣) . (٢) : المصنف لابن أبي شيبة : (١ / ٣٣٥) .

⁽٣) : المصدر السابق . (٤) : المجموع : (٣ / ٤٦٣) .

⁽٥) : الأوسط : (٣ / ٢٢٢ – ٢٢٣) ، المجموع : (٣ / ٤٦٣) .

⁽٦): المغني: (٢ / ٢٤١). (٧): المعونة: (٢٣/١)، القوانين: (٦٦)، الكافي: (٢٦) المقدمات: (١٧٥/١)

⁽A) : التهذيب : (A) .

⁽٩) : أخرجه ابن ماجة : (١٣٠)كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : من يسلم تسليمة واحدة ، الحديث (٩١٩) .

^{**} زهير بن محمد :التميمي أبو المنذر سكن الشام ثم الحجاز ورواية أهل الشام عنه غير مستقيمة فضعف بسيبها .
قال ابن عدي : ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطأوا عليه ، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق قرواياقم عنه شبه المستقيم وأرجوا أن لا بأس به ، (الكامل لابن عدي : ٤ / ١٨٧ عادل عبد الموجود) ، تاريخ بن معين : (٢ / ١٧٦) التقريب : (١ / ٢٥٩) ، التاريخ الكبير : (٣ / ٤٧٧) .

وهذا منها كما قال ابن الجوزي (١) .

الوجه الثاني :

أنه قد تفرد به ولا يحتمل تفرده .

ولذا قال الترمذي: (وحديث عائشة لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه ، قال محمد بسن إسماعيل: زهير بن محمد أهل الشام يروون عنه مناكير ، ورواية أهل العراق عنه أشبه وأصح ، قال محمد: وقال أحمد بن حنبل: كأن زهير بن محمد الذي كان وقع عندهـــم ليس هو هذا الذي يروى عنه بالعراق ، كأنه رجل آخر قلبوا اسمه) (٢).

الوجه الثالث :

وأجيب عنه: بأنه إذا ثبت عن عائشة رضي الله عنها فبمن يعارضها في ذلك من أصحاب النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم (٤) .

ويجاب عن ذلك : أنه يعارض قولها بما جاء عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما ره، .

الدليل الثابي :

وعن سهل بن سعد رضي الله تعالى عنه : (أن رسول الله صلى عليه وعلى آله وسلم سلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه) (٦) .

⁽١): التستقيح: (٢ / ٣٦٢ قلعجي).

⁽Y) : السنن : (Y / ۲ مع التحفة) .

⁽٣) : شرح معانى الآثار : (١ / ٢٧٠) .

⁽٤): المصدر السابق.

⁽٥): المصدر السابق.

⁽٦) : أخرجه ابن ماجة : (١٣٠) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : من يسلم تسليمة واحدة ، الحديث (٩١٨) .

_

وجه الدلالة: ظاهرة من الحديث أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يسلم إلا تسليمة واحدة فدل على مشروعية التسلمة الواحدة .

ونوقش الحديث: بأنه ضعيف قال البوصيري: (لأن في إسناده **عبد المهيمن قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال ابهن حبان: بطل الاحتجاج به) (١).

الدليل الثالث:

عن سلمة بن الأكوع رضي الله تعالى عنه ، قال : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، صلى فسلم تسليمة واحدة) (٢) .

ونوقش: بأن سنده ضعيف فيه: يحي بن راشد المازين ، قال ابن معين: ليس بشيء ، وقال النسائي: ضعيف (٣) .

ومما نوقشت به الأحاديث السابقة:

أن معنى الحديث يرجع إلى أنه يسمعهم التسليمة الواحدة ، كما قال الإمام أحمد (٤) .

الدليل الرابع:

عن أنس رضي الله تعالى عنه ، (أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، يسلم تسليمة واحدة) (ه) .

⁽١) : الزوائد : (١ / ٤ ،٣ تحقيق خليل شيحا) ، التحقيق لابن الجوزي : (٢ / ٣٦٢) .

⁽٢) : أخرجه ابن ماجة : (١٣٠) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : من يسلم تسليمة واحدة ، الحديث (٩٢٠) .

⁽٣) : الزوائد : (١ / ٤ ، ٣ تحقيق خليل شيحا) ، نصب الراية : (١ / ٣٠٤ دار الحديث) .

⁽٤): المغني : (٢ / ٣٤٣) .

⁽٥) : أخرجه البيهقي (معرفة السنن : ٣ / ٩٧ قلعجي) . قال ابن حجر في الدارية : (1 / ١٥٩) ورجاله ثقات .

^{**} عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي ، قال البخاري : منكر الحديث .

الكامل لابن عدي : (٧ / ٤٦) ، التاريخ الكبير : (٦ / ١٣٧) ، الجرح والتعديل : (٦ / ٣٥٤) .

الدليل الخامس:

ومن المعقول:

أن التسليمة الأولى قد خرج بها من الصلاة ، فلم يشرع ما بعدها كالثانية (١) .

القول الثالث: (إن شاء سلم تسليمة واحدة وإن شاء سلم تسليمتين):

وقد حكاه الترمذي عن الإمام الشافعي (٢) .

حجتهم: قالوا: (يجوز أن النبي صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم ، فعل الأمرين ، ليبــين الجائز من المسنون ، ولأن الصـــلاة عبادة ذات إحرام وإحلال ، فجـــاز أن يكـــون لهـــا تحللان كالحج) ٣٠ .

السراجسع:

وقال ابن قدامة مرجحا أحاديث التسليمتين (ه): (على أن أحاديثنا تتضمن زيادة على أ أحاديثهم والزيادة من الثقة مقبولة).

(١): المغنى: (٢ / ٢٤٢).

⁽٢) : سنن الترمذي : (٢ / ٢٠٧ مع التخفة) .

⁽٣) : المغنى : (٢ / ٣٤٣) .

⁽٤) : سنن الترمذي : (٢ / ٢ - ٢ - ٢ مع التحفة) .

⁽٥): المغنى: (٢ / ٢٤٣) .

وقد رجحه الشوكاين أيضا من خمسة أوجه :

الوجه الأول: لكثرة الأحاديث الواردة بالتسليمتين.

الوجه الثابي: وصحة بعضها وحسن بعضها .

الوجه الثالث: واشتمالها على الزيادة .

الوجه الرابع: وكولها مثبتة يخلاف الأحاديث الواردة في التسليمة الواحدة فإلها مع قلتها ضعيفة .

الوجه الخامس: ولو سلم انتهاضها لم تصلح لمعارضة أحاديث التسليمتين الشتمالها على الزيادة (١) .

قلت: والذي يظهر لي من هذه الأقوال: القول الثالث الذي حكاه الترمذي عن الشافعي ويكون العمل أكثر على التسليمتين لكثرة الأحاديث الصحيحة الواردة فيها ويسلم أحيانا تسليمة واحدة لما قد صح من بعض تلك الأحاديث والآثار ويكون هذا من باب التنوع والله أعلم.

(١): النيل: (٢ / ٩٠) .

ساق الترمذي بسنده عن عائشة رضي الله تعالى عنها: (أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة تلقاء وجهه، يميل إلى الشق الأيمن شيئا) (١).

قال أبو عيسى : وحديث عائشة لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه .

قال: وفي الباب عن سهل بن سعد.

(١) : سبق تخريجه : (ص ٤٣٥) .

ملاحظة : (وقد سبق الكلام عن هذه المسألة في الباب السابق) .

معاني الحذف جاء فيها معنيان:

المعنى الأول :

ما ذكره الترمذي عن ابن المبارك (لا تمده مدا) ، وهو صحيح ٢٠) .

ومما يؤيد هذا ما جاء عن الإمام أحمد فيما نقله عنه ابن قدامة :

قال أحمد بن أثرم: (سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: حذف السلام سنة ،

(١) : أخرجه الترمذي : (٨٠) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٢٩٧) .

و أبو داود (١٥٢) كتاب الصلاة : باب : حذف السلام ، الحديث (١٠٠٤) وقال : سمعت أبا عمير عيسى بن يويي الفاخوري الرملي قال : لما رجع الفريابي من مكة ترك رفع هذا الحديث ، وقال : لهاه أحمد عن رفعه .

وانظر تحفة الأشراف رقم : (١٥٢٣٣) .

وأخرجه ابن خزيمة (٢ /٣٦٧) كتاب الصلاة : باب : حذف السلام ، الحديث (٧٣٤ ، ٧٣٥) (وقال الأعظمي في تعليقه على الحديث) : إسناده ضعيف ، قرة بن عبدالرحمن ضعيف من قبل حفظه .

وأخرجه البيهقي: (٢٥٦/٢) كتاب الصلاة: باب: حذف السلام سنة ، الحديث (٢٩٩٠) ورجح رفعه ، وعلق ابن التركماني (بحاشية السنن: ٢٥٦/٢) بذكر قول أبي داود السابق ، ثم قال : فهذا يقتضي ترجيح الوقف وأنه ليس بتقصير الرواة كما زعم البيهقي ثم ضعفه بقرة بن عبدالرحمن ونقل عن ابن القطان بيان الوهم والإيهام (١٤٢/٥) : أنه لا يسصح موقوفا ولا مرفوعا لأجل حال قرة ، قلت : وهذا هو الصحيح .

وأخرجه الحاكم (٩٦/١ للسندرك) : كتاب الصلاة : باب : الحديث (٨٧٦،٨٧٥) وقال : أوقف عبدالله بن المبارك هذا الحديث عن الأوزاعي ورجح الدارقطني وقفه في العلل (٩/٥٤٢) ، قال ابن قدامة في (المغني :٢٤٩/٢) : قال أحمد : هذا حديث حسن صحيح ، وصحح الشيخ أحمد شاكر رفع الحديث) (٩٤/٢ أحمد شاكر طبعة دار الكتب العلمية . والحديث في سنده قرة بن عبدالرحمن المعافري ضعفه جماعة منهم : النسائي والجوزجاني وابن معين وأبو زرعة وأبو حساتم المنافري شعفه جماعة منهم : النسائي والجوزجاني وابن معين وأبو زرعة وأبو حساتم المنافرة على منافرة المنافرة على المنافرة المنافر

والبخاري وأبو داود ، وقال ابن حجر في التقريب (ص ١٣٢) : صدوق له مناكبر ووثقه ابن عدي والعجلي وذكره ابن حبان في الثقات . والذي يظهر ضعفه .

(٢) : سنن الترمذي : (٢ / ٣٠ مع التحفة) . وانظر النهاية (٣٥٦/٣)

التقريب: (٣٩/٢)

علي بن حجر السعدي: ثقة حافظ ، من صغار التاسعة ، مات سنة : ٤٤ وقد قارب المائة .

هو أن لا يطول به صوته ، وطول أبو عبد الله صوته ، أهـــ) ١٠) .

المعنى الثابي :

بمعنى إخفاء التسليمة الثانية : جاء عن أحمد في رواية ، لكن الصحيح عنه الأول . قال ابن قدامة (٢):

(وقد روى أن معنى هذا الحديث إخفاء التسليمة الثانية والصحيح الأول) .

فقه المسألة: السنة أن لا يمد السلام . وبه قال الترمذي ، فقد نقل الاستحباب عن أهل العلم حيث قال (٣) : (وهو الذي يستحبه أهل العلم) .

قال النووي (٤): (يستحب أن يدرج لفظة السلام ولا يمدها ، ولا أعلم فيه خلافا). قال ابن قدامة (ه): (وقال أحمد: وهو الذي يستحبه أهل العلم) (٦).

قال الترمذي : (وروي عن إبراهيم النخعي) (٧) ، قال ابن حجر (٨) : (هو من قوله حكاه الترمذي عنه أنه قال : (التكبير جزم والسلام جزم) ، وذكر أنه لا يصح مرفوعا . قلت : وهو الصحيح أن يحذف السلام وليس كما يفعله كثير من الأئمة اليوم من المد في التكبير أو السلام والله تعالى أعلم .

(١): المغنى: (٢ / ٢٤٩) .

^{· (}٢) : السابق . .

⁽٣) : سنن الترمذي : (٢ / ٢٠٣ مع التحفة) .

⁽٤) : المجموع : (٤٦٣/٣ : ط : إحياء التواث) .

⁽٥) : المغنى : (٢ / ٢٤٩) .

⁽٦) : وانظر الفروع : (١ / ٣٩٠) .

⁽V) : سنن الترمذي : (۲ / ۲۰۳ مع التحفة) .

⁽A) : التلخيص الحبير : (1 / ٤٠٦ - ٤٠٧ دار قرطبة) .

ساق الترمذي بسنده عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، قالت : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إذا سلم لا يقعد إلا مقدار ما يقول : ((اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت ذا الجلال والإكرام)) (١) .

وفي رواية : ((تباركت يا ذا الجلال والإكرام)) .

قال أبو عيسى : (حديث عائشة ، حديث حسن صحيح) .

قلت : ومما يشهد له في الباب مما أشار إليه الترمذي :

الحديث الأول:

عن ثوبان رضي الله تعالى عنه ، قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آلمه وسلم ، إذا أراد أن ينصرف من صلاته ، استغفر ثلاث مرات ، ثم قال : ((اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام)) (٢) .

الحديث الثابي :

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم : ((خلتان لا يحصيها رجل مسلم ، إلا دخل الجنة وفيه يسبح

⁽۱): أخرجه الترمذي: (۸۰) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: رقم الحديث (۲۹۸) .
ومسلم: (۲۳۵) كتاب المساجد: باب: استحباب الذكر بعد الصلاة .. ، الحديث (۲۹۵) .
وأبو داود: (۲۲٤) كتاب الصلاة: باب: ما يقول الرجل إذا سلم من ، الحديث (۲۰۱۲) .
والنسائي: (۱۸۸) كتاب الصلاة: باب: الذكر بعد الاستغفار ، الحديث (۱۳۳۹) .
وابن ماجة: (۱۳۱) كتاب إقامة الصلوات: باب: ما يقال بعد التسليم ، الحديث (۹۲۶) .

 ⁽۲): أخرجه الترمذي: (۸۱) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: رقم الحديث (۳۰۰).
 ومسلم: (۲۳۵) كتاب المساجد: باب: استحباب الكر بعد الصلاة .. ، الحديث (۹۹۱).
 وأبو داود: (۲۲٤) كتاب الصلاة: باب: ما يقول الرجل إذا سلم ، الحديث (۱۵۱۳).
 والنسائي: (۱۸۸) كتاب الصلاة: باب: الإستغفار بعد التسليم ، الحديث (۱۳۳۸).
 وابن ماجة: (۱۳۱) كتاب إقامة الصلوات: باب: ما يقال بعد التسليم ، الحديث (۹۲۸).

الله في دبر كل صــلاة عشرا ، ويحمد عشرا ، ويكبره عشرا)) 🗤 .

الحديث الثالث:

أن ** أبا معبد مولى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، أخبره : (أن رفع الصوت بالذكر ، حين ينصرف الناس من المكتوبة ، كان على عهد النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، وقال ابن عباس : كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته) (٢) .

الحديث الرابع:

وعن أبي **هارون قال: قلنا لأبي سعيد: هل حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، شيئا كان يقوله بعد ما يسلم ؟ قال: نعم ، كان يقول: ((سبحان ربك رب العالمين)) (٣) .

(١) : الترمذي : (٧٧٨) أبواب الدعوات : باب : في فضل التسبيح والتحميد والتكبير في دبر الصلوات ، (٣٤١٠) . وأبو داود : (٥٠٦٥) كتاب الصلاة : باب : عدد التسبيح بعد التسليم ، الحديث (١٣٤٩) .

وابن ماجة : (١٣١) كتاب الصلاة : باب : إقامة الصلوات .. ، الحديث (٩٢٦) .

وانظر تحفة الأشراف : رقم (٨٦٣٨) .

وصحح إسناده النووي في الخلاصة : (1 / ٤٧٣) ، ثم قال : إلا أن فيه **عطاء بن السائب ، وفيه اختلاف بسبب الاختلاط ، وقد أشار أيوب السختياني إلى صحة حديثه هذا .

(٢) : البخاري : (١٧١) كتاب الأذان : باب : الذكر بعد الصلاة ، الحديث (٨٤١) .

ومسلم : (٢٣٣) كتاب المساجد : باب : الذكر بعد الصلاة ، الحديث (٥٨٣) .

وأبو داود : (۱۵۲) كتاب الصلاة : باب : التكبير بعد الصلاة ، الحديث (۱۰۰۳) .

والنسائي : (١٨٧) كتاب الصلاة : باب : التكبير بعد تسليم الإمام ، الحديث (١٣٣٦) .

وانظر تحفة الأشراف : رقم (٦٥١٢) .

(٣) : أبو يعلى : (٤٠) مسند أبي سعيد الحدري ، الحديث (١٩١٣) .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد : (١ : ٣٤٦) رواه أبو يعلى ورجاله ثقات .

** أبا معبد : مولى ابن عباس ، هو ناقذ ، تقريب التهذيب : (٢ / ٤٦٣) .

** أبي هارون العبدي اسمه عمارة بن جوين ، (تقريب التهذيب : (٢ / ٤٦٣ ٪) ، الكاشف : (٢ / ٢٦٨) .

** عطاء بن السائب: قال يحي بن معين : عطاء بن السائب بن يزيد الثقفي ، لا يحتج بحديثه ، وقال أيضا : وجميع من روى عن عطاء روى عنه في الأختلاط إلا شعبة وسفيان ، وعن يحي بن سعيد : أن حماد بن زيد سمع من قبل التغير ، وقال البخاري : أحاديثه القديمة صحيحة ، (الكامل لابن عدي : ٧ / ٧٧ – ٧٣) ، التاريخ الكبير : (٦ / ٢٥) .

الحديث الخامس:

وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال : (جاء الفقراء إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، فقالوا : ذهب أهل الدثور من الأموال بالدرجات العلى والنعيم المقيم وفيه قال : ((تسبحون وتحمدون وتكبرون ، خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين)) (١) .

الحديث السادس:

وعن المغيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنه ، أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة : ((لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء ، اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما منعت ، ولا ينفع ذا *الجد منك الجدد) (٢) .

⁽۱) : البخاري : (۱۷۱) كتاب الأذان : باب : الذكر بعد الصلاة ، الحديث (۸٤٣) . ومسلم : (۲۳۷) كتاب المساجد : باب : الذكر بعد الصلاة ، الحديث (۹۵۵) .

وأبو داود: (٢٢٢) كتاب الصلاة: باب: التسبيح بالحصى ، الحديث (٤٠٥١) . وانظر الخلاصة: (١ / ٢٦٦) .

⁽٢) : البخاري : (١٧٢) كتاب الأذان : باب : يستقبل الإمام الناس إذا سلم ، الحديث (٨٤٤) .

ومسلم : (٢٣٥) كتاب المساجد : باب : الذكر بعد الصلاة ، الحديث (٩٩٣) .

وأبو داود : (٢٢٢) كتاب الصلاة : باب : ما يقول الرجل إذا سلم ، الحديث (٥٠٥) .

والنسائي : (١٨٨) كتاب الصلاة : باب : نوع آخر من القول عند انقضاء الصلاة ، الحديث (١٣٤٢) .

^{*} الجد: الحظ والسعادة والغني ، (النهاية في غريب الحديث والأثر : ١ / ٢٤٢) .

ساق الترمذي بسنده عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال: (كان رسول الله صلى الله عليه على آله وسلم يؤمنا فينصرف عن جانبيه جميعا على يمينه وعلى شماله) (١). قال أبو عيسى: (حديث هلب حديث حسن).

فقم المسألة: جواز الانصراف على الجانبين.

قلت: وهو قول كافة العلماء، ومنهم الترمذي حيث قال: (وعليه العمل عند أهـــل العلم أنه ينصرف على أي حانبيه شاء، إن شاء عن يمينه وإن شاء عن يساره، وقد صــح الأمران عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم) (٢).

الأدلــة:

الدليل الأول:

عن عبدالله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: (لا يجعل أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى أن حقا عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه ، لقد رأيت النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كثيرا ينصرف عن يساره) ٣٠ .

وحكم النووي بتحسين إسناده ، في خلاصة الأحكام : (١ / ٤٧٥) .

⁽١) : أخرجه الترمذي : (٨١) أبواب الصلاة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : رقم الحديث (٣٠١) .

وأبو داود (١٥٨) كتاب الصلاة : باب : كيف الانصراف من الصلاة ، الحديث (١٠٤١) .

وابن ماجة (١١٥) كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب : وضع اليمين على الشمال في الصلاة (٨٠٩) .

قال الألباني : صحيح الترمذي : (١ / ٩٤) (حسن صحيح) .

⁽٢) : وانظر البغوي : (٣ / ٢١٠) ، المغني : (٢ / ٢٥٧) ، عون المعبود : (٢ / ٢٥٣) ، مرقاة المفاتيح : (٣ / ٣٠٠) . [علاء السنن : (٣ / ١٨٦) ، المسوى شرح الموطأ : (١ / ١٥٩) .

 ⁽٣): أخرجه البخاري (١٧٣) كتاب الأذان: باب: الإنفتال والانصراف عن اليمين والشمال، الحديث (٨٥٢)،
 ومسلم (٢٨٠) كتاب صلاة المسافرين وقصرها: باب: جواز الانصراف من الصلاة عن اليمين والشمال
 وأبو داود (١٥٨) كتاب الصلاة: باب: كيف الانصراف من الصلاة، الحديث (١٠٤٢)،

والنسائي (٣ / ٩١) كتاب السهو : باب : الانصراف من الصلاة ، الحديث (١٣٥٩)

وابن ماجة (١٣٢) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها : باب : الانصراف من الصلاة ، الحديث (٩٣٠) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (٩١٧٧) .

_ (227) م / 225 ____ باب: ما جاء في الإنصراف عن يمينه وعن يساره

الدليل الثابي :

عن أنس رضي الله تعالى عنه : (أن النبي صلى الله عليه وعلى آلــه وسلم كان ينصــرف عن يمينه) (١) .

الدليل الثالث:

عبدالله بن عمرو قال: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ينفتل عن يمينـــه وعن يساره في الصلاة) (٢).

وجه الدلالة من الأحاديث: ظاهرة من الأدلة فقد نص بعضها على جــواز الإنفتال على الجهتين ، وبعضها نص على جهة اليمين.

الجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض:

قلت: وقد جاءت الأحاديث بهذا ، كما في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه المذكور: (لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كثيرا ينصرف عن يساره) (٣) ، وفي حديث أنس رضي الله تعالى عنه المذكور: (أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، ينصرف عن يمينه) (٤) .

وظاهر الدليلين التعارض فكيف يجمع بينهما .

⁽۱) : مسلم (۲۸۰) كتاب صلاة المسافرين وقصرها : باب : جواز الإنصراف من الصلة عن اليمين والشمال ، الحديث (۲۸۰) . (۷۰۸) ، والنسائي (۹۰/۳) كتاب السهو : باب : الانصراف من الصلاة ، الحديث (۱۳۵۸) . وانظر تحفة الأشراف رقم : (۲۷) .

 ⁽۲): أخرجه ابن ماجة (۱۳۲) كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها: باب: الإنصراف من الصلاة ، الحديث (۹۳۱) وتفرد به .
 وانظر تحفة الأشراف رقم: (۸٦٩٥) .

قال البوصيري في الزوائد : (١٥١) : وإسناد حديث عبد الله بن عمرو ، رجاله ثقات .

قال الألباني: (حسن صحيح) صحيح ابن ماجة: (١٥٣/١).

⁽٣) : سبق تخريجه : (ص ٢٤٤) .

⁽٤) : سبق تخريجه بنحوه : (ص ٤٤٧) .

_ (224) م / 224 ____ باب: ما جاء في الإنصراف عن يمينه وعن يساره

قلت : يمكن الجمع بطرق عدة :

الطريقة الأولى:

ما قاله النووي (١): (يجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كان يفعل تـــارة هذا وتارة هذا ، فأخير كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر فيما يعلمه) .

قلت : وقد نص عليه الشافعي (٢).

قلت: وهو الأظهر.

الطريقة الثانية:

وقال الحافظ (٣): (ويمكن الجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد ، لأن حجرة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، كانت من جهة يساره ، ويحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر) .

الطريقة الثالثة:

قال ابن حجر (؛): (ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر ، وهو أن مـــن قال : كان أكثر انصرافه عن يساره نظر إلى هيئته في حال الصلاة .

ومن قال: أكثر إنصرافه عن يمينه نظر إلى هيئته في حال إستقباله القوم بعد سلامه من الصلاة ، فعلى هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة ، ومن ثم قال العلماء: يستحب الإنصراف إلى جهة حاجته) .

⁽١): شرح مسلم: (٥/٢٢٦).

⁽٢): الأم: (١/ ٣٤٣).

⁽٣) : فتح الباري : (٢ / ٣٠٤) .

⁽٤) : فتح الباري : (٢ / ٢٣٠) .

_ (2 £ 9) م / 2 2 ٢ ----- باب: ما جاء في الإنصراف عن يمينه وعن يساره

=

قلت: يؤيد هذا ما ذكره الترمذي عن علي رضي الله تعالى عنه ، ولفظه قال: (إذا قضيت الصللة وأنت تريد حاجة فكانت حاجتك عن يمينك أو عن يسارك فخذ نحو حاجتك) (١) .

الطريقة الرابعة:

وذكر النووي (٢): نقلا عن العلماء: أنه يستحب الانصراف إلى جهة حاجته ، لكرن قالوا: إذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الأحداديث المصرحة بفضل التيامن انتهى .

الراجــــ :

الذي يظهر عندي والله أعلم ما جمع به النووي ، وأن الأمر على السعة فيفعل هذا تـــارة وهذا تارة أخرى ، وإنما فعل الأمرين ليكون في ذلك سعة والله أعلم .

وإن كانت للإنسان حاجة أحيانا فلا بأس أن ينصرف جهة حاجته كما جاء عـــن علـــي رضى الله تعالى عنه (٣) .

قال المباركفوري (٤): (الظاهر عندي هو الجمع الأول (٥) ، والله تعالى أعلم) .

⁽١) : أخرجه ابن أبي شبية (١/ ٣٣٩) كتاب الصلاة : باب : في الرجل إذا سلم ينصرف عن يمينه أو عن يساره ، الأثر (٤) قلت : وفيه الحارث بن عبدالله الأعسور وفي حديثه ضعف ، قاله ابن حجر ، وقد ضعفه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وقال مرة : لا بسأس به . (الضعفاء والمتروكين للنسائي : ٧٧) ، (التقريب : ١٤٤/١) ، (تهذيب التهذيب : ٣٣١/١) (الجرح والتعديل : ٣ / ٢٥٥)

⁽٢) : شرح مسلم : (٥ / ٢٢٧) . وانظر : النيل : (١ / ١١٢ مستو) .

⁽٣) : سبق تخریجه : (ص ٤٥٣) .

⁽٤): التحفة : (٢ / ٢١٦) .

⁽٥) : أي الذي ذكره النووي .



_ (٥٠٠) ______ الخياتمة

الخساتمة

أحمد الله وهو للحمد أهل أن أعانني على إتمام بحثي هذا وأنا معترف حقيقة بالتقصير فيه فكتاب كهذا الكتاب يحتاج إلى جهود كبيرة ولكن مالا يدرك كله لا يسترك جله وأسأل الله تعالى القبول ،وقد لاحظت خلال بحثي هذا عددا من المميزات التي خلصت بحا من خلال تتبعي لبعض أبوابه يرُحمه الله ومنها:

أولا: وضوح تراجمه وسهولة عباراتما مما يمكن الباحث من استخراج فقهه

من خلال تراجمه بيسر وسهولة والحمد لله ولأذكر بعض الأمثلة على ذلك :

١- باب : ما جاء في فضل الصف الأول.

٢ - باب : ما جاء في إقامة الصفوف .

٣- باب : ما جاء في فضل الجماعة ...

ثانيا : وظهر لي أيضا أنه ينص صراحة على حكم المسألة في الترجمة فيتعرف

الباحث على رأيه صراحة من خلال التراجم: وأمثلة ذلك قوله:

١- باب : ما جاء في كراهية الصف بين السواري .

٢- باب: ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب.

٣- باب: ما جاء في النهي عن القراءة في الركوع والسجود .

ثالثا: ويظهر أيضا أن الترمذي يرحمه الله على اطلاع واسع بمعرفة الخلاف

ولهذا وجدته ينص كثيرا على الأقوال الأخرى وأذكر بعض الأمثلة على ذلك قوله:

١- باب : ما جاء في كراهية الإقعاء . ثم بوب بعده باب آخر فقال :

باب : ما جاء في الرخصة في الإقعاء .

۲- باب: رفع اليدين عند الركوع ثم بوب بابا آخر فقال: باب: ما جاء
 أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع إلا في أول مرة.

_

رابعا: ويلاحظ الباحث أيضا أنه ينص على مواطن الاتفاق ويعقب بعد الحديث بأقــوال العلماء بما يدل على ذلك ، وعند البحث والاستقصاء تجد المسألة كما نص عليها يرحمه الله ليس فيها إلا قولا واحدا وقد يكون فيها قولا آخر لا يعتد به وأمثلة ذلك قوله:

١- باب : ما جاء أنه يخفى التشهد .

٢- باب: ما جاء أن حذف السلام سنة .ولهذا أعقبه بقوله وهو الذي يستحبه
 أهل العلم .

٣- باب : ما جاء في الإشارة وليس في الإشارة في التشهد خلاف إلا ما كان من
 المتأخرين من الحنفية وقد قال على القاري : أنه لا يعتد به .

خامسا: ومن أعظم ما يميز الترمسذي عن غيره أنه رحمسه الله يعقب أكثر الأحساديث بالتصحيح أو التضعيف وهذا أمر يدل على مدى استقلالية الترمذي في هذا العلم وبروزه لأن له مصطلحات خاصة في كتابه هذا مثل الحسن وقوله حسن صحيح وغيرها مما جعل أهل العلم يختلفون على أقوال عديدة في معاني هذه المصطلحات. هذا بعض ما أمكن استخلاصه في هذه الخاتمة ويحتاج الكتاب حقيقة إلى دراسة بل دراسات متأنية لعظم ما احتوى عليه بين دفتيه والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

وإين أحمد الله فقد أفدت كثيرا من بحثي في هذا الكتاب ومن تلك الفوائد:

أولا: التعرف عن قرب على طريقة أهل الحديث في الاستدلال.

ثانيا: وكذلك معرفة طريقة التفقه في الأحاديث بعيدا عن التعصب المذهبي المذموم والتقليد الأعمى الذي ابتلي به كثير من الناس على مدى الأزمان.

ثالثا: مناقشات العلماء بعضهم لبعض والتعرف نوعا ما على طريقة الترمذي ومنهجه في ذلك من خلال رسالتي وليس استقراء تاما فهذا يحتاج إلى وقت وعلم وليس

_ (۲۰۲) ______

مثلي من يقوم بذلك فرحم الله امرءا عرف قدر نفسه .

رابعا : الوقوف بعض الشيء على أحكام العلماء على الأحاديث تصحيحا وتضعيفا .

خامسا: تعلم الصبر فإن المسائل وبحثها في بطون الكتب وإظهار القول الصحيح في كل مذهب من بين الأقوال الكثيرة في المذهب والنظر في الحجج لكل فريق وترجيح الراجح منها وتزييف الزائف منها والمناقشات والتعقبات كل هذا أمر ليس بالميسر إلا لمن يسر الله له العلم وسهل له سبله ولست من هؤلاء ولكن حسبنا أن نقتدي بحم ونسير في ركابهم ولا شك أن هذا الأمر يحتاج إلى صبر من الباحث حتى ينال ماسعى إليه .

سادسا : ومنه أيضا تعلمت الثبات على الشيء فعلى طالب العلم إذا بدأ أمرا أن يثبت عليه ويديم النظر فيه دون عجلة فهي آفة الآفات وهكذا كان الأوائل .

سابعا: وإن مما يستفيده الباحث أيضا مناهج العلماء في التفقه ومدى إفدادهم من علمي الأصول والمصطلح وتطبيقهما عمليا في الاستدلال.

وإن مما أقترحه في ختام بحثى هذا وأوصى به عددا من التوصيات التي ظهرت لي ومنها:

أولا: إخراج رسالة كاملة فيها تفصيل دقيق وجمع جيد لما تفرق في بطون الكتب عن حياة هذا الإمام مما يتعلق بولادته ونشأته وحياته العامة والخاصة وطريقة تعلمه ليفيد الباحثون من هذه السيرة الطيبة لذلك الإمام ولأن المكتبة الإسلامية تكاد فيم أعلم تخلو من مثل هذه الدراسة المتأنية فمن خلال بحثي لم أر من الباحثين من توسع في ذكر شخصية الترمذي الذاتية الذهبي في السير ونحو وكل من رأيته كتب لم يتعد ما ذكره ابن كثير في البداية والنهاية أو ذلك والله أعلم .

ثانيا: إخراج رسالة حول علم مصطلح الحديث ومباحث العلة والسجرح والتعديل من خلال كتاب الترمذي مع الإفسادة مما كتبه ابن رجب في شرحه على علل الترمذي ومقارنة ذلك بأقوال العلماء الآخرين.

ثالثا : إخراج رسالة حول فقه أهل الحديث وجعل سنن الترمذي أحد المصادر المعتمدة .

رابعا: فهرسة تفصيلية لأبواب الترمذي وما اشتمل عليه كل باب من المسائل سواء كانت الفقهية أو الحديثية أو المناقشات وغيرها وهذه الفهرسة بحدد ذاها ستفتح أبوابا من الحديث للمتفقهة على طريقة أهل الحديث .

خامسا: إجراء دراسة متأنية ليثبت الباحث فيها بالشواهد أن الترمذي مجتهد مستقل وليس متبعا لمذهب من المذاهب ، والله أعلم .

سادسا : تحرير قول الترمذي في حكمه على الأحاديث في قول : (صحيح) ، (أو حسن غريب) ، ونحو هذا .

تم بحمد الله



الصفحة	المسألة	السورة	رقمها	الآيــة	الرقم
77.	م/ ۱۸٤	الأعراف	00	﴿ ٱدْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾	1
717	190/2	الحج	٧٧	﴿ آرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ ﴾	۲
1.0	100/2	القلم	£٦	﴿ أَمْ تَسْئَلُهُمْ أَجْرًا فَهُممِن مَّغْرَمِ مَا مُثَمِّن مُعْرَمِ مُثَمِّنَا فَهُممِن مَّغْرَمِ مُ	٣
70.	م/ ۱۸۳/	المزمل	٧.	﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى ﴿ مِن ثُلُثَى ٱلَّيْلِ ﴾	٤
*14	149/2	الأنعام	177	﴿ ۚ إِنَّ صَلَاتِی وَنُسُکِی وَخَیْایَ وَمَمَاتِی لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلَمِینَ ﴾	٥
410	144/2	الفاتحة	۲	﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَلْمِينَ ﴾	٠ ٦
۳۰۸	197/2	الأعلى	1	﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾	٧
104	م/ ۱۲۷	المعارج	**	﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ ﴾	٨
70 £	م/ ۱۸٤ / م	الفاتحة	٧	﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِينَ ﴾	٩
441	411/2	التغابن	17	﴿ فَأَتَّقُواْ آللهٌ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾	١.
70.	م/ ۱۸۳ / م	المزمل	٧.	﴿ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرَّءَانِّ ﴾	11
۳۰۸	م/ ۱۸٤	الواقعة	97	﴿ فَسَبِّحْ بِٱسَّمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ ﴾	١٢

الصفحة	المسألة	السورة	رقمها	الآية	الرقم
***	م/ ۱۸۷	الكوثر	۲	﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾	١٣
۲۰۳	م/ ۲۷۱	يوسف	٣١	﴿ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ وَ أَكُبُرْنَهُ ﴾	1 €
T 0Y	م / ۱۸٤	يونس	٨٩	﴿ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا ﴾	10
441	711/2	البقرة	7.43	﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾	17
757	۶/ ۱۸۳/	الفاتحة	0- £	﴿ مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	14
177	م / ۲۳۲	النساء	1.7	﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ اللَّهُمُ الصَّلَاوة ﴾	١٨
401	م / ۱۸٤	الأعواف	7.0	﴿ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾	19
۲۰٤	م/ ۱۷۲	الأعلي	10	﴿ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ﴾	۲.
۲۰٤	م/ ۱۷٦	المدثو	٣	﴿ وَرَبُّكَ فَكَبِّرْ ﴾	71
1.0	100/2	يوسف	١٠٤	﴿ وَمَا تَسْئَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾	77
Yot	م/ ۱۸٤ / م	الفاتحة	٧	﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾	74
7 • £	م/ ۲۷۱	الأعراف	14.	﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ﴾	7 £



فهرسة الأحاديث

<u>- (۲۰۱) </u>فهرسة الأحاديث

-([†])-

الصفحة	رقم المسألة	طـرف الحديــــث	الرقم
77	157/p	((ألقهِ على بلال فألقاه عليه))	١
٧٩	1 £ 9 / p	((أن ينادي إن العبد نام))	4
٩.	101/2	((ألا صلُّوا في الرحال)) وفي رواية :	٣
1.1	101/2	((أترون هذه هينة على أهلها ؟))	٤
117	17./2	((أليس قد صليت معنا)) ، قال : نعم، قال : ((فإن الله قد	٥
۱۱۸	171/2	((أشاهد فلان)) ، قالوا لا ، قال : ((أشاهد فلان)) ،	٦
۱۳۸	177/2	((ألم تسلم يا يزيد))	٧
117	175/2	((أيكم يتجر على هذا))	٨
154	175/p	((ألا رجىل يتصدق على هـذا فيصلي معه))	٩
101	م/ ۱۶۷	((أقيم وا الصفوف فإني أراكم خلف ظهري))	١.
189	م / ۱۷٤	((أصلي الناس))	11
107	177/6	((أنه كان يستغفر للصف الأول ثلاثا ، وللثاني مرة))	17
777	٩/ ١٨١	((أقول اللهم باعد بيني وبين خطاياي ، كما باعدت	١٣
7 £ A	م/ ۱۸۳	((أتقرؤون في صلاتكم خلف الإمام ، والإمام))	١٤
٣.٩	197/2	((أما الركوع فعظموا فيه الرب))	10
711	190/0	((أقيموا الركوع والسجود ، فوالله إني لأراكم من بعدي))	١٦
711	190/0	((أرجع فصل ، فإنك لم تصل))	۱۷
٣٥.	م / ۰۰۰	((أمرت أن أسجد على سبع: الجبهة والأنف واليدين	١٨
707	۲۰۰/۶	((أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، على الجبهة))	١٩
***	م/٧٠٧	((أيها الناس إني إمامكم فلا تسبقوني))	٧.
£ 7 A	4/9/2	((أحد ، أحد))	71

-(!)-

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
**	11./2	((أرجع وامدد من صوتك))	77
**	م/ ۱۳۹	((إن هذه لرؤيا حق فقم مع بلال فإنه أندى	77
۳۱	14./2	((إنها لرؤيا حق أن شاء الله ، فقم مع بلال ،	7 £
71	157/2	((إن أخــا صـداءٍ قـد أذن ومن أذن فهو يقيم))	40
٧١	م/ ۱۵۰	((إذا سافرتما فأذنا وأقيما وليؤمكما أكبركما))	*7
٧٥	1 £ 9 / p	((إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم))	**
79	144/2	((إني كرهت أن أذكر الله تعالى ذكره إلا على طهر))	44
YY	119/2	((إن بلالاً يؤذن بليل ، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن	44
٧٧	119/2	((إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا ،	٣.
۸٠	1 £ 9 / p	((إنك تؤذن إذا كان الفجر ساطعاً ،	71
99	101/2	((إذا سمعتم النداء ، فقولوا مثل ما يقول المؤذن))	44
1	102/p	((إذا أذن المؤذن فقولوا مثل قوله))	44
17.	171/6	((إن صلاة الرجل في الجماعة ، تزيد على صلاته	72
١	101/p	((إذا كان عندها في يومها وليلتها ، فسمع المؤذن يؤذن ، قال كما يقول المؤذن))	40
1	101/2	((إذا سمعتم المؤذن ، فقولوا مثل ما يقول ،	77
1.1	101/2	((إن هذا لراعي غنم أو رجل عازب عن أهله))،	**
۱۳۸	م/ ۱۲۳ / م	((إذا جئت إلى الصلاة فوجدت الناس ، فصل	47
1 £ £	م/ ۱٦٤ / م	((اثنان فما فوقهما جماعة))	44
1 £ £	م/ ۱۳٤	((اثنان فما فوق ذلك جماعة))	٤٠
171	۹/۰/۶	((استقبل صلاتك ، ولا صلاة لفرد خلف الصف))	٤١
101	م/ ۱۹۷	((إن من تمام الصلاة إقامة الصف))	٤٢
١٨٦	م / ۱۷٤	((إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالإمامة	٤٣

رقم المسألة الصفحة طرف الحديث الرقم ((إذا سافرتما، فأذنا وأقيما وليؤمكما أكبركما)) 111 124/2 2 2 145/6 ((إذا أم أحدكم الناس فليخفف ، فإن فيهم 195 20 140/2 197 ٤٦ ((إن منكم منفرين ، فإيكم ما صلى ((استووا ولا تختلفوا فتختلف قلوبكم ، ليليني 171 4/1/ ٤V ((إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه تأمين 707 140/2 ٤A ((إذا صليتم فأقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم فإذا 717 144/6 29 TAE 111/2 ((إذا أردت الصلاة فاسبغ الوضوء ، واستقبل القبلة 0. 440 194/2 ((إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده ، فقولوا ربنا 01 9/481 777 ((إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه ، 04 277 194/2 ((إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، 04 4.7 194/2 ((إذا ركع أحدكم فقال في ركوعه: سبحان ربي العظيم 0 5 194/2 T . A ((اجعلوها في ركوعكم)) 00 * . 1 194/2 07 ((ا جعلوها في سجودكم)) ((إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم أقرأ ما تيسر معك 415 190/2 04 194/2 451 ((إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ، ولا يبرك بروك 01 ((إذا سجد أحدكم فليبتديء بركبتيه قبل يديه ، ولا يبرك 454 194/2 09 TOA Y . . / e ((إذا سجد العبد سجد معه سبعة أراب ، وجهه وكفاه وركبتاه 4. 4.4/2 ((إنها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء ، كما أمره 409 11 ((إذا سجد أحدكم فليعتدل ولا يفترش ذراعيه 777 Y . 2 / p 77 ((إني قد بدنت فمن فاته الركوع أدركني في بطء قيامي)) 277 4.4/ 74 441 194/2 ((إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه ، 7 8 4.4/ ((إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما يقع الكلب TYA 70 711/2 77 477 ((استعينوا بالركب)) 49. 4.5/2 ((إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك)) 77

_

و (١٩٥٤) ______ فهرسة الأحاديث

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
441	711/2	((إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم))	٦٨
444	٩/٢/٢	((إني امرؤ قد بدنت ، فلا تبادروني بركوع ولا سجود))	79
٤٣٢	44./5	((إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخده ، ثم	٧٠

-(Ĩ)**-**

الصفحة	رقم المسألة	طـرف الحــديــث	الرقم
۳۲۸	م/۱۹۲	((آمین))	٧١

-(ال)-

الصفحة	رقم المسألة	طوف الحديث	الرقم
90	107/2	((المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة))	٧٢
44	101/2	((المؤذن يغفر له مدى صوته ،	٧٣
47	107/2	((الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين))	٧ŧ
1.1	101/2	((الدنيا أهون على الله من هذه على أهلها))	٧٥
97	107/2	((الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن ، فأرشد الأئمة ، وعفا عن	٧٦
4.8	107/2	((الإمام ضامن فإن أحسن فله ولهم ، وإن أساء يعني فعليه	٧٧
1.7	101/2	((الجفاء كل الجفاء ، والكفر والنفاق	٧٨
110	م/ ۱۳۰	((الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة كفارات	٧٩
111	101/2	((الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة))	۸۰
777	م/ ۱۸۱	((اللهم باعد بيني وبين خطاياي))	۸١
777	م / ۱۹۹	((اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السماوات	٨٢

_____ فهرسة الأحاديث _____

رقم المسألة طرف الحديث الرقم الصفحة ((اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السماوات وملء الأرض 197/2 277 ۸٣ ج / ۰۰۰ ((السجود على الجبهة ، فريضة ، وعلى الأنف تطوع)) 7 £ V ٨٤ ((السجود على سبعة أعضاء)) 7.7/2 709 40 ((اللهم اغفر لي وأجبرني وأهدني وارزقني)) 41./2 274 ۸٦ ((التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، سلامً 113 711/2 ۸۷

((السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله))

((اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت ذا الجلال

((اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال

-(' ') -

77./2

777/2

9 / 277

244

117

114

الصفحة	رقم المسألة	طــرف الحــديــث	الرقم
**.	۹/۰۸۱	((بسم الله الرحمن الرحيم))	91
107	170/2	((بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام	97

-(ت)-

الصفحة	رقم المسألة	طرفالحديث	الرقم
101	177/2	((تقدموا فأتموا بي وليأتم بكم من بعدكم ، لا يـزال	98
171	٩/٨٢١	((تقدموا فأتموا بي ، وليـأتم بكم مـن بعـدكم ،	9 £
17.	171/6	((تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفد، أو صلاة	90
119	م/ ۱۳۱	((تفضل صلاة الجمع على صلاة الرجل وحده خمسة	97
174	م/ ۲۲۲	((تسمع النداء بالصلاة ؟ قال : نعم ، قال : فأجب))	97
177	م/ ۲۲۲	((تفضل صلاة الجماعة على صلاة الفد بخمس وعشرين	4.8
110	م/ ۲۲۳	((تسبحون وتحمدون وتكبرون ، خلف كل صلاة	99
£ £ ٣	م/ ۲۲۳	((تباركت يا ذا الجلال والإكرام	١

_

۸۸

۸٩

٩.

. فهرسة الأحاديث

-(ث)-

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
**	12./2	((ثم تقول: أشهد أن لا إله إلا الله ،	1.1
***	۱۸۷/۶	((ثـلاث من النبوة ، تعجيل الإفطـار ، وتـأخير	1.7
710	190/2	((ثم أركح فأطمئن راكعا ، ثم اعتدل قائما	1.4

-(†)-

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
224	9/444	((خلتان لا يحصيها رجل مسلم ، إلا دخل الجنة	1.0
117	109/p	((خمس صلوات افترضهن الله عز وجل ، من أحسن وضوء	1.7
117	109/2	((خمس صلوات في اليوم والليلة))	1.4
9 £	107/2	((خرج من النار))	۱۰۸
90	107/2	((خرجت من النار))	1.9
107	177/6	((خير صفوف الرجـال أولها ، وشرها آخرهـا ،	11.
104	177/2	((خير صفوف الرجال المقدم وشرها المؤخر ،	111

-(3)-

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
171	171/2	((رب قني عدابك يوم تبعث أو تجمع عبادك))	117
277	197/2	((ربنا لك الحمد ، ملء السماوات وملء الأرض ، وملء	115
7.1.1	م / ۱۸۸	((ربنا لك الحمد))	۱۱٤
777	م/ ۱۹۷	((ربنا ولك الحمد))	110

فهرسة الأحاديث

-(¿)-

الصفحة	رقم المسالة	طرف الحديث	الرقم
177	14./2	((زادك الله حرصا ولا تعد))	117

-(w)-

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
۲1.	144/2	((سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى	114
1	م/ ۱۷۹	((سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك))	114
٣.٧	194/2	((سبحـان ربي العظيم)) ، وفي سجوده : ((سبحان ربي	119
7.4.1	م / ۱۸۸	((سمع الله لمن حمده))	14.
**.	م/ ۱۹۷	((سمع الله لمن حمده)) ، قال : ((اللهم ربنا ولك الحمد	171
٣٣.	م/ ۱۹۷	((سمع الله لمن حمده ، ربنا لك الحمد))	177
441	م/ ۱۹۷	((سمع الله لمن حمده ، اللهم ! ربنا لك الحمد . ملء	174
771	م/ ۱۹۲	((سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ، ملء	171
***	194/2	((سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد ،	170
٣٠٨	194/2	((سبحان الله وبحمده))	177
771	٩/٢٠٢	((سجـد وجهي للـذي خلقه وشق سمعه وبصره	177
£ £ £	م/ ۲۲۳	((سبحان ربك رب العزة عما يصفون ، وسلام	١٢٨

-(ω) **-**

الصفحة	رقم المسألة	طوف الحديث	الرقم
441	م/ ۱۹۷	((صلوا كما رأيتموني أصلي))	179
114	م/ ۱۳۱	((صلاة الجماعة تفضل على صلاة الرجل	14.
119	م/ ۱۳۱	((صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفذ بخمس وعشرين درجة))	۱۳۱

一(逆) 一

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
1/4	م/ ۱۷٤	((ضعبوا لي مساء في المخضب))	144

 $-(\xi)-$

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
٤٢	1 1 1 / p	((علمه بلالا))	177
9 £	9/101	((على الفطرة))	178
107	9/071	((على رسلكم ، ابشروا إن من نعمة الله عليكم	140
171	م/ ۱۲۳	((علي بهما))	144

<u> (۲۲) </u> فهرسة الأحاديث

-(ف)-

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
**	م/ ۱۳۹	((فلله الحمد فذلك أثبت))	144
٣١	12./2	((فلله الحمد))	۱۳۸
٥٧	160/2	((فـإن كان صـلاة الصبح ، قلت : الصلاة خير من النـوم،	144
114	171/2	((فضل صلاة الرجل في الجماعة على	1 £ +
171	م/ ۱۳۳	((فلا تفعلا إذا صليتما في رحالكما ، ثم أتيتما مسجـد	1 £ 1
190	140/2	((فتان ، فتان))	157
190	140/2	((فاتنا ، فاتنا ،))	124
۱۳۸	م/ ۱۳۳	((فما منعك أن تدخل مع الناس في صلاتهم ؟))	1 £ £
7 £ A	117/7	((فلا تفعلوا ، وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه))	160
114	109/2	((ففرض الله عز وجل على أمتي خمسين	157

—($\ddot{\mathfrak{o}}$) **—**

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
7 5 7	م/ ۱۸۳	((قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي	1 £ Y
150	175/2	((قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم صلاة الجماعة تفضل	١٤٨
١٨٣	م/ ۱۷۳	((قوموا فلنصل بكم))	1 £ 9
111	109/2	((قال الله عز وجل : افترضت على أمتك خمس صلوات ،	10.

=

一(引)一

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
7 £ ٧	117/2	((كل صلاة لا يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج))	101
7 £ ٧	147/2	((كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خِداجٌ	101
701	م/ ۱۸۳	((كبر ثم أقرأ ما تيسر معك من القرآن))	104

-(J)-

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
1 £ A	175/p	((لقد هممت أن آمر رجـلا يصلي بالناس	101
104	م/ ۱۲۲/	((لو أنَّ الناس يعلمون ما في النداء والصـف الأول	100
104	م/٧٢١	((لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم))	107
1 £ 9	170/2	((ليس صــلاة أثقل على المنافقين ، من الفجر والعشاء ،	104
10.	170/2	((لو يعلم المتخلف عن صلاة العشاء وصلاة الغداة ما	١٥٨
10.	170/2	((لن يلج النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها))	109
17.	٩/٨٢١	((ليليني منكم أولو الأحلام والنهي ثم الدين	17.

-(\$)-

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
191	م/ ۱۷٤	((من زار قوما ، فلا يؤمهم ، وليؤمهم رجل منهم))	171
104	٩/٧٢١	((ما لي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل	177
1 £ 9	م/ ۱۲۵	((من شهد العشاء في جماعة كان له قيام نصف ليلة	175
1 £ 9	170/2	((من صلى العشاء في جماعة وصلى أربع ركعات	175
101	170/2	((من صلى الصبح فهو في ذمة الله ، فلا تخفروا الله في ذمته	170
171	م/ ۱۲۳	((ما منعكما أن تصليا معنا))	177
175	177/2	((من سمع المنادي فلم يمنعه من اتباعه عدر	177
١٧٤	177/8	((ما من ثلاثة في قرية ، أو بلد ، لا تقام فيهم الصلاة إلا	١٦٨
۸۸	10./2	((من أدركه الأذان في المستجد ثم خسرج))	179
9 £	107/2	((من أذن سبع سنين محتسبا كتبت له براءة من النار))	14.
9.۸	107/2	((من أم الناس فأصاب الوقت وأتم الصلاة ،	171
1.9	107/2	((من قال حين يسمع المؤذن ، وأنا أشهد أن لا إله إلا الله	177
1.9	107/2	((من قال حين يسمع النداء ، اللهم رب هذه الدعوة التامة	۱۷۳
11.	104/6	((من قال حين يسمع النداء : اللهم رب	175
110	14./0	((مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار	140
117	۱۳۰/۶	((من حافظ على الصلوات الخميس ،	177
7 £ 7	م/ ۱۸۳	((من صلى صلاة لم يقرأ فيه بأم القرآن ، فهي	177
191	م/ ۱۷۱	((مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير ،	۱۷۸
7.9	١٧٨/ ٩	((من صلى لله أربعين يوما في جماعة يدرك التكبيرة	149

ــ (٤٦٧) _______ فهرسة الأحاديث

-(°)-

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
٣١.	198/2	((نهيت أن أقرأ وأنا راكع))	1.4.

-(-)-

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
7 2 .	117/2	((هي هي))	141
171	177/2	((هممت أن آمر فتيتي أن يجمعوا حزم الحطب	144
17.	م/ ۱۳۸	((هلك أهل العقــد ورب الكعبة ثلاثا))	١٨٣

-(**!**)-

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
109	177/2	((وسطوا الإمام وسـدوا الخلل))	١٨٤
7.41	م / ۱۸۸	((ولك الحمد))	140
197	م/ ۱۷٤	((ولا يؤم الرجل في سلطانه ، ولا يجلس على تكرمته في بيته	144
198	م / ۱۷٤	((ولا يؤمن الرجل في بيته ، ولا في سلطانه ،	۱۸۷
417	م/ ۱۷۹	((وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفا مسلما	۱۸۸
444	197/2	((وإذا قال سمع الله لمن حمده ، فقولوا ربنا	114
717	م/ ۱۷۹	((وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا وما أنا من	19.
٤٠٧	718/2	((وإذا كان عند القعدة فليكن من أول قول))	191
1.1	101/2	((وأنا ، وأنا))	197

-(½)-

الصفحة	رقم المسألة	طرف الحديث	الرقم
٥٤	160/2	((لا تثوبن في شيء من الصلوات إلا الفجر))	198
٦٥	م/ 131	((لا تقم يا بلال فإنما يقيم من أذن))	192
77	114/2	((لا يؤذن إلا متوضىء))	190
77	م/ ۱٤٧	((لا ينادي بالصلاة إلا متوضئ))	197
٧٦	169/6	((لا يمنعن أحدكم أو أحدا منكم أذان بلال من	197
٧٨	م/ ۱٤٩	((لا يمنعنكم من سحـوركم أذان بلال ولا الفجـر المستطيل،	194
٨٢	م/ ۱٤٩	((لا يغرنكم نداء بلال ، فإن في بصره سوءا ،))	199
۸۳	م/ ۱٤٩	((لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكـذا))	۲.,
۸۸	10./2	((لا يخرج بعد النداء من المسجد إلا منافق ،	7 - 1
99	101/2	((لا حول ولا قوة إلا بالله))	7.7
140	م/ ۱۲۳	((لا صلاة بعد الصبح حتى ترتفع الشمس ، ولا صلاة	۲.۳
100	م/ ۱۶۲	((لا يزال قوم يتأخرون عن الصف الأول حتى يؤخرهم الله في	۲.٤
		النار))	
45.	م/ ۱۸۲	((لا أخرج من المسجد حتى أخبرك بـآية ،	7.0
101	م/ ۱۹۷	((لا تختلف قلوبكم)) ،	7.7
7 £ £	م/ ۱۸۳	((لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب))	Y • Y
707	م/ ۱۸۳	((لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب أو غيرها))	4.4
707	م / ۱۸۳	((لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب))	4.9
771	م / ۱۸۷	((لا تجلس هكذا إنما هذه جلسة الذين يعذبون))	۲۱.
494	م/ ۱۹۰	((لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن : في افتتاح	711
701	م / ۲۰۰	((لا صلاة لمن لا يصيب أنفه من الأرض ما	717
717	م/ ۱۹۵	((لا تجزي صلاة لا يقيم فيها الرجل ، يعني	717
100	م/ ۲۲۲	((لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك	715

-(ي)-

الصفحة	رقم المسألة	طرفالحديث	الرقم
74	189/2	((يا بلال قم فناد بالصلاة))	110
٤٦	م/ ۱٤٣	((یا بلال إذا أذنت فترسل	717
٧٠	م/ ۱٤٧	((يا ابن عباس إن الأذان متصل بالصلاة ، فلا يـؤذن أحدكم إلا وهو طاهر)) .	*17
100	م / ۱۷٤	((يؤم القـوم أقرؤهم لكتـاب الله ، فإن كانوا في	711
٣٠١	م/ ۱۹۱	((یا بنی إذا رکعت فضع کفیك علی رکبتیك ، وفرج	419
717	190/2	((يا معشر المسلمين! لأصلاة لمن لا يقيم صلبه	۲۲.
٣٤.	م / ۱۹۸	((يعمد أحدكم فيبرك في صلاته برك الجمل))	771
740	۲۰۸/۶	((يا علي ، أحب لك ما أحب لنفسي وأكره لك	777



فهرسة المعاني

فهرسة المعاني		(£Y+)	-
---------------	--	---------	--------------

الصفحة	رقم المسألة	الكلمة	الرقم
٤٩	۹ / ۱۶۶	أدم	1
90	107/2	أعناق	۲
77	٩/ ١٣٩	أندى	٣
17.	171/2	أولو الأحلام	٤
7 £	12./2	الترجيع	٥
٤٦	157/2	الترسل	7
799	191/2	التطبيق	٧
£1Y	414/2	التورك	٨
174	179/2	السواري	٩
198	م/ ۱۷٤	تكرمته	١.
14.	م/ ۱۷۲	تواقصت	11
770	م/ ۲۰۳	جخ	١٢
۳۸۹	4/1/6	جنح	١٣
٤٩	122/2	حبره	١٤
Y £ V	117/2	خداج	10
۳۸۹	711/6	خوی	17
1.4.	144/6	ذباذب	١٧
104	177/2	عزين	١٨
۲	٩/ ٢٧١	عقبة الشيطان	19
119	145/2	عكوف	۲.
٨٤	1 £ 9 / p	علوج	71
110	17./2	غمر	**
٣٧.	۲۰٤/م	فقار	77
101	م/٥٢١	فلا تخفروا	7 £

الصفحة	رقم المسألة	الكلمة	لرقم
414	۲۰٤/۴	فليعتدل	70
٤٩	155/2	قبة	77
77	م/ ۱۳۹	قرن	77
714	۲۰۰/۶	قصاص الشعر	7.
* 14	۲۰٤/م	الأفتراش	79
٤٩	155/2	البطحاء	٣.
110	7777	الجد	٣١
77	م / ۱۳۹	الحين	77
9 £	1 £ £ / p	العنـزة	٣٣
17.	9/151	الفـد	75
۳۱.	191/2	القسي	۳۵
1 / 9	م / ۱۷٤	المخضب	77
۳۱.	191/9	المعصفر	**
**	م / ۱۳۹	ناقوس	٣٨
418	7.7/2	نأوي له	٣٩
7.7	۶/۷۷	نشر	٤٠
14.	٩/٨٢١	النهى	٤١
٣٧٠	۲۰٤/م	appe	٤٢
14.	٩/٨٢١	هيشات الأسواق	٤٣
4.0	197/2	يجافي	££
٤١٥	717/2	يخفي	10
104	177/6	يستهموا	٤٦
٣٧٠	۲۰٤/م		٤٧
۳۷.	۲۰٤/م	یشخص یصوب	£٨



فهرسة الأصول

فهرسة الأصول	(£VY) —
فهرسه الأصول	(,

الصفحة	رقم المسألة	عنوان القـاعدة	الرقم
٣٩	1 £ 1 / p	لأن من شرط الناسخ أن يكون أصح سندا وأقوى من جميع جهات الترجيح على ما تقدم	١
1.4	100/p	ووقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال سلبها الاستدلال ، لما يبقى فيها من الإجمال انتهى	۲
۱۷۳	14./.	والنهي يقتضي الفساد	٣
۱۷۳	م/۱۷۰	وللجهل تأثير في العفو	٤
۱۷۳	م/ ۱۷۰	وهذا مبين مفسر ، وذلك مجمل	٥
140	۹/۰/۶	والقياس الصحيح إنما هو قياس المسكوت على المنصوص ، أما قياس المنصوص على منصوص يخالفه فهو باطل باتفاق العلماء	٦
170	۶/۰۷۱	فالصحيح أن الواجب يسقط عليه عند عدم القدرة	٧
7.7	م/ ۱۷٦	والقاعدة في الأصول أنه لا يجوز تقييد الكتاب بخبر الواحد) عند الحنفية .	٨
۲۰۸	م/ ۱۷۷	وإذا دخل الاحتمال الدليل سقط به الاستدلال	٩
۳۸۱	۲۰۸/۶	والنسخ لا يصار إليه إلا إذا تعذر الجمع بين الأحـــاديث ، وعلمنـــا التاريخ ولم يتعذر الجمع هنا كما سيأتي .	١.
٤٧.	Y1V/2	والحكم إذا علل بعلتين لم يجز تعديه لتعدي أحدهما دون الآخر ، والله أعلم	11
٤٢٣	م/ ۲۱۷	وحمل المطلق على المقيد واجب	١٢



فهرسة الأعلام

	فهرسة الأعلام	(EVY)	_
- 1	الهرسة الاعادم	()	

الصفحة	رقم المسألة	المترجم له	الرقم
۳٦٤	م/۲۰۳	أحمر بن جزء	١
٨٨	م/ ۱۵۰	إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة	۲
٥٧	180/0	إسماعيل بن أبي إسحاق	٣
۲۲۳	۱۸۰/۴	إسماعيل بن عليه	٤
۲٤۸	۲۰۰/م	إسماعيل بن عياش	٥
1.4.1	م/ ۱۷۲	إسماعيل بن مسلم المكي	٦
٤١١	م/ ۲۱٤	أيمن بن نابل المكي	٧
71	م/ ١٤٦	الأفريقي	٨
101	م/۱۲۲	البراء بن عازب	٩
۳۷۷	م/۸۰۲	الحارث الأعور	1 -
٥٢	م/331	الحجاج بن أرطأة	11
778	م/۲۸۱	الحسن بن أبي الحسن يسار	17
٥٧	م/ ١٤٥	الحسن بن عمارة	١٣
717	م/ ۱۲۹	الحسين بن علي الأسود	18
70	م/۱۸۰	الحكم بن عبد الله بن سعد	10
٥٧	180/0	الحكم بن عتيبة	١٦
188	۱٦٤/م	الحكم بن عمير	14
188	م/ ۱٦٤	الربيع بن بدر	1.4
707	م/ ۱۸۳	اللجلاج خالد السلمي	19
٦٩	م/۱٤٧	المهاجر	7.
ጊ ል	م/ ۱٤٧	الوليد بن مسلم	71

188	م/ ۱٦٤	بدر بن عمرو الكوفي	77
107	م/170	بريدة بن سفيان الأسلمي	74
17%	אן אדו	جابر بن يزيد الأسود السوائي	75
98	م/ ۱۵۲	جابر بن يزيد الجعفي	70
104	م/ ۱٦٧	جابر بن سمرة	77
10+	م/ ١٦٥	جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي	TY
717	م/ ۱۲۹	حارثة بن أبي الرجال	7.4
٤٣٤	۲۲۰/۴	حريث بن أبي مطر	79
44	م/ ۱٤٩	حماد بن سلمة	۳٠
117	م/۱۲۰	حنظلة الأسيدي	٣١
٤٠٦	م/ ۲۱٤	خارجة بن مصعب	٣٢
٣٩٦	م/۲۱۲	خالد بن إياس	٣٣
۳٤٨	م/۲۰۰	خباب بن الأرت	٣٤
۳۹۲	م/۲۱۲	خصیب بن جحدر	80
٤٠٥	م/ ۲۱٤	خصيف بن عبد الرحمن الإمام	٣٦
118	م/ ۱۵۹	دوید	٣٧
710	م/ ١٩٥	رفاعة الزرقي	٣٨
798	م/۱۹۰	رفدة بن فظاعة الغساني	٣٩
200	۹/۰/۲	زهير بن محمد التميمي	٤.
٦١	م/ ١٤٦	زياد بن الحارث الصدائي	٤١
740	م/ ۱۸۷	زياد بن زيد السوائي	٤٢
777	م/۱۸۰	سعيد بن إياس الجريري	٤٣
٥٢	187/p	سعید بن راشد	٤٤
٨١	م/ ۱٤٩	سليمان بن أبي عثمان	٤٥
		•	

78.	م/ ۱۸۲	سلمه بن صالح الأحمر	٤٦
188	م/ ۱۲٤	سليمان بن سحيم الأسود	٤٧
777	۲۰۸/۶	سمرة بن جندب	٤٨
٨٢	م/ ۱٤٩	سوادة	٤٩
75	م/ ۱٤۸	شريك القاضي	٥٠
٣٩٦	۲۱۲/م	صالح بن أبي صالح	01
118	م/ ٩٥١	ضبارة	۲۵
99	م/ ١٥٤	عاصم بن عبيد الله	۳۵
798	م/١٩٠	عاصم بن کلیب	30
٨٨	م/ ۱۵۰	عبد الجبار بن عمر الأيلي	٥٥
ገ ለ	۹/۲۶۱	عبد الجبار بن وائل	٦٥
119	۱۲۱/م	عبد الحكيم بن منصور	٥٧
4.8	م/ ۱۵۳	عبد الحميد بن سليمان	٨٥
١٦٣	م/ ۱۲۹	عبد الحميد بن محمود	٥٩
119	۱۲۱/م	عبد الرحمن بن أبي ليلي	٦٠
٤١١	م/ ۲۱٤	عبد الرحمن بن حميد	٦١
71	م/ ۲31	عبد الرحمن بن زياد	٦٢
٣٠	۱٤٠/م	عبد الرحمن بن سعد	٦٣
۳٦٨	۲٠٤/م	عبد الرحمن بن شبل	٦٤
78.	۱۸۲/م	عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري	٥٢
٨١	189/p	عبد العزيز بن أبي رواد	77
7.4.7	۱۸۸/م	عبد العزيز الدراورد <i>ي</i>	٦٧
٣٤٧	۲۰۰/م	عبد العزيز بن عبد الله	٦٨
٤٨	۱٤٣/م	عبد العزيز مولي آل معاوية	79

119	م/171	عبد الله بن أبي بصير	٧.
٦٢	م/ ١٤٦	عبد الله بن زید	Y1
٣٤٠	م/۱۹۸	عبد الله بن سعيد المقبري	71
714	م/۱۷۹	عبد الله بن عامر الأسلمي	77
٨١	م/ ١٤٩	عبد الله بن لهيعة	48
108	م/171	عبد الله بن محمد بن عقيل أبو محمد المدني	Yo
78.	م/ ۱۸۲	عبد الله بن عمر العمري	47
78.	م/ ۱۸۲	عبد الكريم أبو أمية	YY
£TY	۲۲۰/م	عبد المهيمن بن عباس	YA
717	م/ ۱۲۹	عبدة بن أبي لبابه	79
221	م/ ۲۲۲	علي بن حجر	٨٠
171	م/ ۱۲۰	علي بن شيبان	٨١
10-	م/ ١٦٥	عمارة بن رويبة	٨١
۲۳۲	۱۸۰/م	عمر بن هارون	٨٢
١٨٦	م/ ۱۷٤	عمرو بن سلمة	18
٤٧	184/6	عمرو بن شمر	٨٥
٤٦	187/p	عمرو بن فائد	٨٦
٤٤٤	۹/۳۲۲	عطاء بن السائب	٨١
1	م/ ١٥٤	عطاء بن يزيد	٨,
۳۹۲	۲۱۲/۴	عطية العوفي	٨٩
700	۲۰۱/م	فليح بن سليمان الخزاعي	۹.
170	م/ ۱۲۹	قرة بن إياس	91
777	م/۱۸۰	قیس بن عبایة	91
100	م/171	قیس بن عباد	

20.5

۳۸۵	۲۱۰/م	كامل أبو العلاء التميمي	94
· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	 	**	
٣٠١	191/6	كثير بن عبد الله الأيلي	98
۳۷۷	۲۰۸/م	ليث بن أبي سليم	90
144	م/ ۱۷٤	مالك بن الحويرث	ঀ٦
18.	۱۳۳/م	محجن بن الأدرع	94
٨٤	189/p	محل بن محرز	٩٨
277	۱۸۲/م	محمد بن أبان	१ १
٤١٥	۲۱٦/م	محمد بن إسحاق	1.
18.	۱٦٢/م	محمد بن سکین	1 -
٣٤٧	۹/۰۰۲	محمد بن الفضل	1 - 1
٨٠	189/p	محمد بن القاسم	1-1
797	م/١٩٠	محمد بن جابر اليمامي الكوفي	1 - 8
٣٤٨	۱۹۸/م	محمد بن عبد الله بن الحسن	1 - 0
727	۱۸۳/م	محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير	1.
٤٠	181/0	محمد بن عبيد الله بن أبي رافع	1.1
٦٣	م/ ١٤٦	محمد بن عمرو الواقفي	1.,
٣٣٨	م/ ۱۹۸	مصعب بن سعد بن أبي وقاص	1 - 4
184	م/ ۱٦٤	معاوية بن يحي الأطرابلسي	11
ገ ል	م/ ۱٤٧	معاوية بن يحي الصدفي	11
٤٠	181/p	معمر بن محمد بن عبيد الله	11'
147	۱۷۲/م	هارون بن عنترة	11'
177	م/ ۱۲۹	هارون بن مسلم	11:
179	م/۱۲۰	هلال بن یساف	110

201	۹/۰۰/	وائل بن حجر	117
179	۱۷۰/م	وابصة بن معبد	114
۳٤٧	۲۰۰/م	وهب بن کیسان	114
٤٣٧	۹/۰/۴	یحیی بن راشد	119
٣٣٨	م/ ۱۹۸	يحيى بن سلمة بن كهيل	17.
٤٦	187/p	يحيى بن مسلم	171
171	۱۳۳/۴	يزيد بن الأسود	١٢٢
١٣٨	۱۳۳/م	يعلى بن عطاء	١٢٣
١٣٨	م/ ۱۲۳	يزيد بن عامر السوائي	178
٤١٥	م/۲۱٦	يونس بن بكير	110

	(الكني)				
777	۱۸۰/م	ابن بريدة	177		
۳۷٤	م/۲۰۷	ابن مسعدة	177		
272	۱۸۰/م	أبو الجوزاء	174		
99	م/ ١٥٤	أبو رافع	179		
777	۱۸۰/م	أبو سفيان طريف بن شهاب	14.		
TOT	م/۲۰۰	أبو قتيبة	171		
793	۱۹۰/م	أبو القاسم	١٣٢		
٤٤٤	م/ ۲۲۳	أبو معبد	١٣٢		
178	۱۳۲/م	أبو جناب	18		
707	م/ ۱۸٤	أبو عبد الله	170		
191	م/ ۱۷٤	أبو عطية	1777		
٣٢٣	م/ ۱۹۲	أبو عمر	177		

فهرسة الأعلام	(249) —

=

177	م/ ۱۷٤	أبو قلابة	177
٥٧	م/ ١٤٥	أبو محذورة	189
۳۷۹	۲-۸/۵	أبو محمد	12-
٤٤٤	777/p	أبو هارون	181
47	۱۵۳/۴	أبو يحيى المكي	127

		(النساء)	
YY	م/ ۱٤٩	أنيسة	154







المرجع الثاني / كتب السنة

عنـــوان الكـــتاب	الرقم
الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان .	
تأليف: الحافظ الإمام العلامة: أبي حاتم محمد بن حبان البتي.	
حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه : شعيب الأرنؤوط .	'
الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤٠٨هــ – ١٩٨٨ م .	
الآحاد والمثاني .	
تأليف : أحمد بن عمرو بن الضحاك أبو بكر الشيباني .	4
تحقيق: باسم جوابرة .	'
مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – الرياض – السعودية – ١٤١٧ هـ.	
جامع الرّمذي.	
تأليف: الإمام الحافظ: أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي.	4
بإشراف الشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.	,
دار السلام – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٠هــ – ١٩٩٩م.	
سنن الدارقطني . تأليف : الإمام الحافظ : علي بن عمر الدارقطني .	
علق عليه وخرج أحاديثه : مجدي منصور الشورى .	٤
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٧هــ – ١٩٩٦م.	
سنن ابن ماجة .	
تأليف: الإمام الحافظ: أبي عبد الله محمد بن زيد ابن ماجة القزويني.	٥
بإشراف الشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.	_
دار السلام – الرياض – الطبعة الأولى ٢٠٠١هــ – ١٩٩٩م.	

سنن أبي داود .	
تأليف : الإمام الحافظ : أبي داود سليمان بن الأشعت بن إسحاق الأزدي .	_
بإشراف الشيخ : صالح بن عبد العزيز آل الشيخ .	
دار السلام – الرياض – الطبعة الأولى ٢٠٠١هـــ – ١٩٩٩م .	
سنن النسائي الصغرى .	
تأليف : الإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد ابن شعيب ابن سنان النسائي .	V
بإشراف الشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ.	
دار السلام – الرياض – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـــ – ١٩٩٩م .	
السنن الكبرى. تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي.	
تحقيق: محمد عبد القادر عطا.	٨
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٤هــ – ١٩٩٤م .	
صحيح البخاري . تصنيف الإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البحاري	
اعتنى به أبو صهيب الكرمي .	٩
بيت الأفكار الدولية – الرياض – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨ م .	
صحيح هسلم . تصنيف الإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري	
اعتنى به أبو صهيب الكرمي .	1.
بيت الأفكار الدولية – الرياض – ١٤١٩هــ ١٩٩٨ م .	
صحيح ابن خزيمة . لإمام الإئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري	
حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له : د . محمد مصطفى الأعظمي .	11
المكتب الإسلامي — بيروت — الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـــ — ١٩٧٥م .	
كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة .	
تأليف : الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي .	14
تحقيق المحدث الكبير العلامة الشيخ : حبيب الرحمن الأعظمي .	11
مؤسسة الرسالة — بيروت — الطبعة الأولى ١٣٩٩هـــ — ١٩٧٩م .	

مسند الشاميين	
أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت ٣٦٠ هـــ	۱۳
موسسة الرسالة – الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ.	
المعجم الكبير .	
للحافظ أبي القاسم سليمان الطبراني .	
حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد الجحيد السلفى .	1 2
الطبعة الثانية – ١٩٨٤ هـ – ١٤٠٤ م .	
। प्रिक्त । शिरु कार्य .	
للحافظ أبي القاسم سليمان الطبراني .	
قسم التحقيق بدار الحرمين:	10
أبو معاذ طارق بن عوض الله وأبو الفضل عبد المحسن الحسيني .	
دار الحرمين – ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.	
الموطأ برواية يحيى بن يحي الليثي .	
تأليف: إمام الإئمة وعالم المدينة مالك بن أنس رضي الله عنه .	17
حقق أصوله وخرج أحاديثه على الكتب الستة : خليل مأمون شيحا .	
دار المعرفة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٨هــ – ١٩٩٨م .	
الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني .	
تأليف: أبي عبد الله مالك بن أنس عالم المدينة.	17
دار اليرموك – بيروت	
المستدرك على الصحيحين .	
للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري .	١٨
دار المعرفة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٨هــ – ١٩٩٨ .	
I I I I I I I I I I I I I I I I I I I	



المرجع الثالث / كتب شروح الحديث

عنوان الكيتاب	الرقم
أوجز المسالك إلى موطأ مالك .	
تأليف : محمد زكريا الكندهلوي .	19
دار الفكر – بيروت – لبنان – ١٤١٠هـ .	
إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام .	
للإمام العلامة الحافظ الفقيه المحتهد تقي الدين ابن دقيق العيد .	.
حققها وقدم لها وراجع نصوصها : علامة مصر ومحدثها : أحمد محمد شاكر .	*
الطبعة الأولى ١٣٧٤ هــ – الطبعة الثانية ١٤٠٧ هــ .	
إكمال المُعلِم بفوائد مسلم .	
للقاضي عياض اليحصبي .	
تحقيق: د. يحي إسماعيل.	71
دار الوفاء – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.	
الإستذكار . تأليف : الإمام الحافظ ابن عبد البر .	
دار قتيبة — دمشق — بيروت — الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.	**
تنوير الحوالك شرح موطأ مالك . للسيوطي .	
مكتبة ابن تيمية - الطبعة الآخيرة ١٣٧٠ هـ .	74
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد .	
تأليف: الإمام الحافظ ابن عمر يوسف بن عبد البر.	7 £
تحقيق: سعيد أحمد أعراب. ١٤١١ هـ.	

شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك .	
تأليف : محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني .	40
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١١ هـ.	
صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري .	
مع شرحه المسمى إكمال إكمال المُعلم : لمحمد بن خليفة الوستاني الأبي .	
وشرحه المسمى مكمل إكمال الإكمال : لمحمد بن محمد السنوسي .	77
ضبطه وصححه: محمد سالم هاشم.	
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.	
معالم السنن شرح سنن أبي داود .	
تأليف: الإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي .	
خرج آياته ورقم كتبه وأحاديثه وقارن أبوابه : الأستاذ : عبدالسلام عبد الشافي محمد	**
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١١هـ.	
معارف السنن شرح سنن الترمذي .	
تأليف : علامة العصر المحدث الكبير الشيخ السيد محمد يوسف الحسيني البنوري .	44
المكتبة البنورية .	
مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري ، ومعالم السنن لأبي سليمان الخطابي	
وتهذيب الإمام ابن القيم الجوزية .	
تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقى .	49
دار المعرفة — بيروت — لبنان .	
موطأ الإمام مالك مع التعليق المجد على موطأ محمد .	
شرح العلامة عبد الحي اللاكنوي .	
تعليق وتحقيق : د . تقى الدين الندوي .	۳.
دار القلم - دمشق - بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.	

١٩٨١) المراجع العلمية الم اللب سروح الحديث	
المعلم بفوائد مسلم .	
تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن علي المازري .	41
تحقيق : متولي خليل عوض الله وموسى السيد شريف . ١٤١٧هـ .	
المسوى شرح الموطأ .	
تأليف : الإمام ولي الله الدهلوي .	44
علق عليها وصححها : جماعة من العلماء بإشراف الناشر .	1 1
دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان — الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ	
المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم .	
تأليف: الإمام الحافظ أبي العباس أحمد القرطبي .	
حققه وعلق عليه وقدم له: محي الدين ديب مستو - يوسف علي بديوي	44
أحمد محمد السيد - محمود إبراهيم بزال	
دار الكلم الطيب ودار ابن كثير – دمشق – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.	
نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار .	
تأليف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني .	
حققه وعلق عليه: أحمد محمد السيد - محمود إبراهيم بزال	4.5
محمد أديب الموصلي .	
دار الكلم الطيب – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.	



المرجع الرابع / كتب فقه الحلاف

عنــوان الكـــتاب	الرقم
اختلاف العلماء . تأليف : الإمام أبو عبدالله محمد بن نصر المروزي . حققه وعلق عليه : السيد صبحي السامرائي .	40
عالم الكتب – الطبعة الثانية منقحة ٢٠٤١هـ اختلاف الفقهاء . تأليف : الإمام العلامة أبي جعفر محمد بن جرير الطبري . دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .	44
الأوسط في السنن والإجماع والإختلاف . تأليف : أبي بكر محمد بن إبراهيم النيسابوري . تحقيق : د . أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف . دار طيبة - الرياض - السعودية - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .	**
الإفصاح عن معاني الصحاح في مذاهب الأئمة الأربعة . تأليف : الوزير عون الدين أبي المظفر يحي بن محمد بن هبيرة الحنبلي . تحقيق : د . محمد يعقوب طالب عبيدي . مركز فحر للطباعة والنشر – القاهرة .	**
الإشراف على نكت مسائل الحلاف . تأليف : القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر المالكي . قارن بين نسخه وخرج أحاديثه وقدم له : الحبيب بن طاهر . دار ابن حزم – الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.	٣٩

المراجع العلمية / م٤ كتب فقه الخلاف	<u>v) —</u>
بداية المجتهد ونهاية المقتصد .	
تأليف : الإمام القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشيد الحفيد .	4.
تعليق وتحقيق وتخريج: محمد صبحي حسن حلاق .	2 *
مكتبة ابن تيمية – الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.	
التحقيق في مسائل الخلاف .	
تصنيف شيخ الإسلام الإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي .	
ومعه تنقيح التحقيق .	٤١
حققها ووثق أصولها وخرج حديثها : د. عبد المعطي أمين قلعجي .	
دار الوعي العربي – حلب – القاهرة – الطبعة الأولى محرم ١٤١٩هـ.	
حلية الأولياء في معرفة مذاهب الفقهاء .	
تأليف: أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي .	٤٧
تحقيق: سعيد عبد الفتاح.	,
مكتبة نزار مصطفى الباز – الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ.	
دلائل الأحكام . تأليف : بماء الدين ابن شداد .	
تحقيق: الشيخ محمد بن يحي بن حسن النجيمي.	٤٣
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة ١٤١٢ هـ.	
رهمة الأمة في اختلاف الأئمة.	
تأليف: أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الشافعي .	££
حققه وعلق عليه: علي الشربجي - وقاسم النوري	
مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.	
رؤوس المسائل .	
تأليف : العلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري .	٤٥
دراسة وتحقيق : عبد الله نذير أحمد .	
دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٠٧ هــ .	

شرح معاني الآثار .	
تأليف : الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي .	٤٦
حققه وقدم له وعلق عليه : محمد زهري النجار – ومحمد سيد جاد الحق	
عالم الكتب – الطبعة الأولى منقحة ١٤١٤هـ.	
طريقة الحلاف بين الأسلاف.	
تأليف: علاء الدين محمد بن عبد الحميد السمرقندي.	٤٧
حقق وعلق عليه : الشيخ علي محمد معوص ، والشيخ عادل أحمد عبد المو	• •
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.	
عيون المسائل في فروع الحنفية .	
تأليف: الإمام أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي.	٤٨
تحقیق: سید محمد مهنی.	4/1
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.	
قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية .	
تأليف: محمد بن أحمد الغرناطي المالكي.	٤٩
تحقيق ومراجعة وتقديم : الشيخ : عبد الرحمن حسن محمود .	• •
عالم الفكر – الطبعة الأولى : ١٤٠٥هـ .	<u>. </u>
مختصر اختلاف العماء .	
تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي .	
اختصار : أبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي .	٥.
دراسة وتحقيق : د . عبد الله نذير أحمد .	
دار البشائر الإسلامية - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.	,
مختصر خلافيات البيهقي . تأليف : أحمد بن فرج اللخمي الشافع	
تحقيق ودراسة : د . ذياب عبد الكريم ذياب عقل .	٥١
مكتبة الرشد – الرياض – السعودية – الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.	

	المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة .
٥٢	تأليف: الإمام محمد بن عبد الله بن أبي بكر الشرعي.
	تحقیق: سید محمد مهنی.
	دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
	نكت المسائل المحذوف منه عيون الدلائل .
٥٣	تأليف: الشيخ: أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي.
	دراسة وتحقيق : د . ياسين بن ناصر الخطيب .
	عالم الكتب – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.



المرجع الخامس / كتب الإجماع

عنـــوان الكـــتاب	الرقم
مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والإعتقادات .	
تأليف: ابن حزم.	٥٤
بعناية : حسن أحمد إسبر .	
دار ابن حزم – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ	
نقد مراتب الإجماع بحاشية مراتب الإجماع .	
تأليف: للإمام الحافظ ابن تيمية .	٥٥
بعناية حسن أحمد إسبر.	
دار ابن حزم — بيروت — لبنان — الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ.	



المرجع السادس / كتب الناسخ والمنسوخ

عنـــوان الكـــتاب	الرقم
إخبار أهل الرسوخ في الفقه والتحديث بمقدار المنسوخ من الحديث .	
للمفسر الحافظ عبد الرحمن بن الجوزي الحنبلي .	٥٦
حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها : محمد صبحي حلاق .	
دار ابن حزم – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.	
رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار في بيان الناسخ في الأحاديث النبوية .	
تصنيف العلامة الأوحد بقية السلف: برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري.	٥٧
تحقيق: د. بهاء محمد الشاهد.	
مكتبة الإمام الشافعي – الرياض – السعودية – الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.	
ناسخ الحديث ومنسوخه .	A Commission of
لأبي بكر أحمد بن محمد الأثرم .	٥٨
اعتنى به: إبراهيم القاضي – والسيد عزت – ومحمد عوض.	
دار الحرمين – القاهرة – مصر – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.	
الناسخ والمنسوخ من الحديث .	
تأليف : الشيخ الحافظ أبي حفص عمر بن أحمد المعروف بابن شاهين .	٥٩
حققه وعلق عليه : الشيخ على محمد	



المرجع السابع / كتب المسائل المفردة

عنوان الكتساب	الرقم
أحكام البسملة وما يتعلق بها من الأحكام والمعاني واختلاف العلماء .	
تأليف: محمد بن عمر بن حسين الطبرستاني (الفخر الرازي) .	٦.
تحقيق : مجدي السيد إبراهيم - مكتبة القرآن .	
إيضاح أقوى المذهبين في مسألة رفع اليدين .	
تأليف: زين الدين أبي حفص عمر بن عيسى الشافعي .	٦١
دراسة وتحقيق : د . عبد العزيز الأحمدي .	
نشر وتوزيع دار البخاري – الطبعة الأولى – ١٤١٢ هـ.	
بسط الكف في إتمام الصف .	
تأليف : حلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي .	77
تحقيق: خالد عبد الكريم جمعه - عبد القادر أحمد عبد القادر.	
دار العروبة – الكويت – الطبعة الأولى – ١٩٨٧م .	
درهم الصرة في وضع اليدين تحت الصرة مع ترجيع الدرة على درهم الصرة	
تأليف : محمد هاشم السندي التتوي .	74
قدم له : عبد الفتاح أبو غدة .	
إدارة القرآن والعلوم الإسلامية – الطبعة الأولى – ١٤١٤ هـ.	
دفع التشنيع في مسألة التسميع .	
تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل.	7 £
تحقيق: خالد عبد الكريم جمعه - عبد القادر أحمد عبد القادر.	
دار العروبة – الكويت – الطبعة الأولى – ١٤٠٧ هـ.	

مسألة التسميع ويليه توضيح المسألة وتحقيق الحق في الجهر بالبسملة .

تأليف: الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي.

عبد الله بن على مرشد.

70

مكتبة الصحابة - جدة - السعودية .



المرجع الثامن / كتب الحنفية

عنوان الكتاب	الرقم
الآثار.	
تأليف : الإمام الحافظ المحتهد الرباني أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني .	44
عني بتصحيحه وعلق عليه : الأستاذ الفقيه الشيخ : أبو الوفا الأفغاني .	
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ.	
الإختيار لتعليل المختار .	
تأليف : عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي .	٦٧
وعليه تعليقات : محمود أبو دقيقة وآخرين .	
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .	
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع .	
تأليف : الإمام علاء الدين أبي بكر بن سعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء	٦٨
حققها وخرج أحاديثها : محمد عدنان بن ياسين درويش .	
دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٧ هــ .	
البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومعه عدة شروح .	
تأليف: الشيخ الإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد النسفي.	40
ضبطه وحرج آياته وأحاديثه الشيخ: زكريا عميرات.	
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعةالأولى ١٤١٨هـ .	
البناية في شرح الهداية .	
تأليف: أبي محمد محمود بن أحمد العيني .	٧.
دار الفكر – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤١١هـ .	

تحفة الملوك ((في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان)) .	
تأليف: زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي .	٧١
اعتنی بإخراجه وعلق علی مسائله : د . عبد الله نذیر أحمد .	* 1
دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ	
. عُفة الفقهاء - عُفة الفقهاء .	
تأليف : علاء الدين السمرقندي .	٧٢
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.	
حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح .	
تأليف: أحمد بن محمد الطحطاوي .	٧٣
ضبطه وصححه: الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي.	٧١
دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان — الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.	
دليل الطالب على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل .	
تأليف: مرعي بن يوسف الحنبلي .	٧٤
المكتب الإسلامي — بيروت — الطبعة الثانية ١٣٨٩ هــ .	
رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار .	
تأليف: محمد أمين الشهير بابن عابدين .	Va
دارسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – والشيخ علي محمد ع	, ,
دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان — الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.	
شرح العمدة في الفقه.	
تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس.	٧٦
تحقيق : د . سعود صالح العطيشان .	•
مكتبة العبيكان — الرياض — السعودية — الطبعة الأولى ١٤١٢هـ	

شرح فتح القدير .	
تأليف: الإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السكندري ، المعر	vv
الهمام الحنفي .	*
دار الفكر – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية .	
عيون المسائل في فروع الحنفية .	
تأليف: الإمام أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي.	٧٨
تحقیق: سید محمد مهنی .	*^
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ	
عمدة القاريء شرح صحيح البخاري .	
١ تأليف: الشيخ الإمام العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد ال	٧٩
دار الفكر .	
اللباب في الجمع بين السنة والكتاب .	
تأليف: الإمام أبي محمد علي بن زكريا المنبحي.	A -
' تحقيق : د . محمد فضل عبد العزيز المراد .	٨٠
دار الشروق – جدة – السعودية – الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ.	
اللباب في شرك الكتاب .	
تأليف: الشيخ: عبد الغني الغنيمي الميداني.	
تحقيق: عبد الجحيد طعمه حليي.	۸۱
دار المعرفة — بيروت — لبنان — الطبعة الأولى ١٤١٨هـــ .	
مجمع البحرين في زوائد المعجمين .	
تأليف: الإمام الحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي	
م تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي.	۸۲
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩ هـــ	

مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر .	
تأليف : المحقق الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الكليبولي .	۸۳
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ	
مختصر القدوري في الفقه الحنفي .	
تأليف : العلامة الشيخ أبي الحسن أحمد بن محمد بن جعفر القدوري .	٨٤
تحقيق وتعليق : الشيخ كامل محمد عويضة .	
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ	,
المختار الفتوي .	
تأليف: العلامة الشيخ مجد الدين عبد الله بن محمود الحنفي.	٨٥
تم التحقيق : بمركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز .	70
الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.	
الهداية شرح بداية المبتدي .	
تأليف: شيخ الإسلام برهان الدين أبي الحسن على بن أبي بكر بن عبد الجليل	٨٦
الراشدني المرغيناني .	
دار الفكر .	



المرجع التاسع / كتب المالكية

عنـــوان الكـــتاب	الرقم
تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة .	
تأليف : أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن القيروان .	۸۷
تحقیق و تعلیق و تخریج و دراسة : د. محمد عایش شبیر .	/ / / /
الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ.	
تحفة اللبيب في شرح التقريب .	
تأليف: الإمام الحافظ العلامة ابن دقيق العيد.	
تحقيق: صبري بن سلامة شاهين.	٨٨
دار أطلس للنشر والتوزيع – الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ.	
التلقين في الفقه المالكي .	
تأليف: القاضي أبو محمد عبد الوهاب البغدادي .	٨٩
تحقيق ودراسة : محمد ثالث سعيد الغاني .	/ 1
مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة .	
جواهر الإكليل شرح مختصر العلامة الشيخ خليل .	
تأليف: العالم العلامة الشيخ صالح عبد السميع الآبي.	a .
ضبطه وصححه الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي .	
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ	
حاشية العدوي على شرح أبي الحسن لرسالة ابن أبي زيد .	
تأليف: العلامة الشيخ المحقق على الصعيدي.	91
دار المعرفة – بيروت – لبنان .	

الذخيرة .	
تأليف: شهاب الدين أحمد بن أدريس القراني.	
تحقيق: الأستاذ سعيد أعراب.	97
دار الغرب الإسلامي – الطبعة الأولى	
رسالة ابن أبي زيد ، وبهامشها شرح الثمر الداني في تقريب المعاني .	
تأليف: الشيخ صالح عبد السميع الآبي.	94
المكتبة الفيصلية – الطبعة الثانية ١٣٦٣هـ.	
شرح التلقين .	
تأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن على المازري.	
تحقيق: سماحة الشيخ محمد المختار السلامي .	9 £
دار الغرب الإسلامي – الطبعة الثانية ١٩٩٧م .	
فتح الجواد في شرح الإرشاد .	
تأليف: محمد سراج الدين الزكزكي . دار الفكر .	90
فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب .	
تأليف : شيخ الإسلام زكريا بن محمد بن أحمد الأنصاري ، ومعه الرسائل الذه	
في المسائل الدقيقة المنهجية ، للسيد مصطفى حنفي الشافعي .	94
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.	-
الفواكه الدواني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني .	
شرح: الشيخ أحمد بن غنيم المالكي .	97
المكتبة الثقافية – بيروت .	
قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية .	
تأليف: محمد بن أحمد بن جزى المالكي .	
تحقيق ومراجعة وتقديم فضيلة الشيخ / عبد الرحمن حسن محمود .	9.8
عالم الفكر – الطبعة الأولى ٥٠٥ هـــ _ ١٤٠٦هــ .	
	<u> </u>

الكافي في فقه أهل المدينة المالكي .	
تأليف: شيخ الإسلام العلامة العلم حافظ المغرب الناقد البصير أبي عمر يوسف	99
بن عبد الله بن محمد الفري القرطبي .	•
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى١٤٠٧ هـ	
مواهب الجليل لشرح مختصر خليل .	
تأليف : أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المقري .	
ضبطه وخرج آياته وأحاديثه : الشيخ زكريا عميرات .	, , ,
دار الكتب العلمية — بيروت — الطبعة ١٤١٦هــ .	
مختصر خليل .	
تأليف: العلامة الشيخ خليل بن إسحاق المالكي .	1.1
صححه وعلق عليه: الشيخ أحمد نصر.	
دار الفكر – الطبعة الأخيرة ١٤٠١هـ .	
المعونة.	
تأليف : القاضي عبد الوهاب البغدادي .	
تحقيق الدكتور: حميش عبد الحق.	1.7
مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة - الرياض - الطبعة الأولى	
01318	
المدونة الكبرى .	
تأليف : الإمام مالك (رواية سحنون مع مقدمات ابن رشد) .	1.4
دار الفكر – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .	



_ (١٠١) _____ المراجع العلمية

المرجع العاشر / كتب الشافعية

عنوان الكتاب	الرقم
الإقناع.	
تأليف : الإمام الحافظ محمد بن إبراهيم النيسابوري .	4
تحقيق: محمد حسن الشافعي.	1 * 4
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٨هــ – ١٩٩٧م.	
الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع .	
تأليف: شمس الدين محمد الشربيني الخطيب.	
حققه وضبطه وعلق عليه وخرج أحاديثه : علي عبد الحميد أبو الخير –	1.0
ومحمد وهبي سليمان .	
دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق – بيروت – الطبعة الأولى	
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.	
التعليقة .	
تأليف: القاضي أبو محمد الحسين المروزي .	4
تحقيق: الشيخ على محمد عوض – والشيخ عادل أحمد عبد الموجود .	
مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة .	
التلخيص .	
تأليف: أبو العباس أحمد الطبري.	1.4
تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - والشيخ على محمد معوض.	
مكتبة نزار مصطفى الباز .	

التنبيه في فقه الإمام الشافعي .	
تأليف: العلامة أبي إسحاق إبراهيم الشيرازي.	۱۰۸
تحقيق : على معوض وعادل عبد الموجود .	' ' '
شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٨ هـــ	
التهذيب في فقه الإمام الشافعي .	
تأليف : الإمام أبي محمد الحسين بن الفراء .	1.4
تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – والشيخ علي محمد معوض .	1.7
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.	
الحاوي الكبير .	
تأليف : الإمام أبي الحسن علي الماوردي .	
حققه وخرج آحاديثه وعلق عليه : د . محمود مطزحي .	' ' '
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – ١٤١٤هـ .	
السراج الوهاج .	
تأليف : العلامة الفاضل ، والمحقق الكامل الشيخ محمد الزهراوي الغمراوي .	111
دار المعرفة – بيروت – لبنان .	
الغاية القصوى في دراية الفتوى .	
تأليف : قاضي القضاة عبد الله بن عمر البيضاوي .	
دراسة وتحقيق وتعليق : علي محي الدين داغي .	
دار الإصلاح للطباعة والنشر والتوزيع – السعودية – الدمام .	
اللباب في الفقه الشافعي .	
تأليف: القاضي أبي الحسن أحمد الشافعي .	114
حقق وعلق عليه وخرج آحاديثه : د . عبد الكريم بن صنيتان العمري .	
دار البخاري – المدينة المنورة – بريدة – الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .	

القراجع العلمية المناسطية	
المجموع شرح المهذب للشيرازي .	
تأليف : الإمام أبي زكريا محي الدين النووي .	112
حققه وعلق عليه : محمد نحيب المطيعي .	, , •
دار إحياء التراث العربي ١٤١٥ هـ.	
المهذب في فقه الإمام الشافعي .	
تأليف: أبي إسحاق الشيرازي .	110
تحقيق وتعليق وبيان الراجح في المذهب : د . محمد الزحيلي .	
الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي .	
تأليف: حجة الإسلام محمد بن محمد الغزالي .	117
ضبط النص ونقحه وصححه : خالد العطار .	
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – ١٤١٤ هـ.	
روضة الطالبين .	
تأليف: الإمام أبي زكريا يجيى الدمشقي.	117
تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – والشيخ علي محمد معوض .	
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٢ هـ.	
شرح التنبيه في فروع الفقه الشافعي .	
تأليف: شيخ الإسلام أبي إسحاق الفيروز آبادي الشيرازي.	114
طبعة منقحة ومصححه ، بإشراف مكتبة البحوث والدراسات .	
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٦هـ .	
عمدة السالك وعدة الناسك .	
تأليف: شهاب الدين أبي العباس النقيب.	119
تحقيق: عبد المجيد طعمه حلبي.	
دار المعرفة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٩ هـ	

القراجع العلمية المرا للب السافعية	
غاية البيان شرح زبد ابن رسلان .	
تأليف: شمس الدين محمد الأنصاري الشافعي الصغير.	17.
مراجعة وضبط: أحمد عبد السلام شاهين .	
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٤هـ	
من الغاية والتقريب ومعه التذهيب المشهور بـ من أبي شجاع في الفقــه	
الشافعي	171
تألیف: د . مصطفی دیب البغا .	, , ,
مؤسسة علوم القرآن – دمشق – بيروت – الطبعة الثالثة – ١٤٠٥ هـ.	
مختصر المزني في فروع الشافعية .	
تأليف: الإمام أبي إبراهيم إسماعيل المصري المزين.	177
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٩هـ .	
مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج .	
تأليف : الشيخ شمس الدين محمد الشربيني ، على متن منهاج الطالبين .	144
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت– لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩هــ	



_ (٥٠٥) _____ المراجع العلمية

المرجع الحادي عشر / كتب الحنابلة

عنوان الكـــتاب	الرقم
الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أهمد بن حنبل .	
تأليف: شيخ الإسلام العلامة الفقيه على الدين أبي الحسن على بن سليمان	
المسرداوي.	175
صححه وحققه: محمد حامد الفقي.	
دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية .	
الروض المربع شرح زاد المستقنع .	
حققه ووثق نصوصه وعلق عليه وعرف به وبمؤلفه وقام بدراسة مسائله وقدم لـــه	
كل من : أ . د . عبد الله بن محمد الطيار - ود . إبراهيم بن عبد العزيز الغصن .	170
ود . خالد بن علي المشيقح .	
دار الوطن للنشر – الرياض – الطبعة الأولى – ١٤١٣ هـ.	
السلسبيل في معرفة الدليل .	
تأليف: الشيخ صالح بن إبراهيم البليهي.	177
تم التحقيق والإعداد بمركز البحوث والدراسات : بمكتبة نزار مصطفى الباز .	
مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة – الرياض – الطبعة الأولى ١٤١٧هــ	
العدة شرح العمدة .	
تأليف : بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي .	177
تحقيق: عبد الرزاق المهدي.	
دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٤ هـ	

الفروع .	
تأليف: الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي.	1
ا تحقيق : أبي الزهراء حازم القاضي .	1 1 /
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٨ هـ	
الفواكه الجديدة في المسائل العديدة .	
١ تأليف : الشيخ العلامة أحمد بن محمد المنقور التميمي النجدي .	79
شركة الطباعة العربية السعودية – الطبعة الخامسة – ١٤٠٧ هـ	
القواعد النورانية الفقهية .	
تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية .	. w .
تحقيق: محمد حامد الفقي.	١٣٠
إدارة ترجمان السنة – لاهور – باكستان – الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.	
الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل .	
١ تأليف : شيخ الإسلام أبي محمد موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي .	171
قدم له وراجعه : صدقي محمد جميل – مصطفى أحمد الباز – مكة المكرمة .	
المبدع في شرح المقنع .	
ا تأليف: أبي إسحاق برهان الدين بن محمد بن عبد الله بن محمد مفلح الحنبلي	144
الطبعة : ١٩٨٠م .	
المحور في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.	
ا تأليف: الشيخ الإمام محد الدين أبي البركات.	144
دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان .	
المستوعب .	
تأليف: نصر الدين محمد بن عبد الله السامري .	
دراسة وتحقيق إعداد: مساعد بن قاسم الفالح.	145

المقنع في شرح مختصر الحزقي .	
تأليف : الإمام الحافظ المحدث الفقيه اللغوي أبي على الحسن البنا .	140
تحقيق ودراسة : د . عبد العزيز بن سليمان بن إبراهيم البعيمي .	,,,
مكتبة الرشد للنشر والتوزيع – الرياض – السعودية – الطبعة الأولى ١٤١٤هـــ	
المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه .	
تأليف : الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي .	177
المكتبة السلفية - القاهرة .	
المغني لابن قدامة .	
تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمــــــــــــــــــــــــــــــــــ	A 444.4
الحلو .	144
هجر للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى – ١٤٠٦ هـ.	
بلغة الساغب وبغية الراغب .	
تأليف: فخر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي القاسم بن تيمية .	
تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد.	144
دار العاصمة – الرياض – السعودية – الطبعة الأولى – ١٤١٧ هـ.	
حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع .	
جمع الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي الحنبلي .	149
الطبعة السابعة - ١٤١٧ ه	
زاد المعاد في هدي خير العباد لابن قيم الجوزية .	
حقق نصوصه وخرج آحاديثه وعلق عليه :	
شعيب الأرنؤوط – عبد القادر الأرنؤوط .	12.
مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – ١٤٠١ هـ.	

شرح الزركشي على مختصر الخرقي .	
 الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري ا 	1 £ 1
تحقيق وتخريج : الفقير إلى رحمة ربه عبد الله بن عبد الرحمن الجبر	
شرح منتهى الإيرادات .	
 اللشيخ العلامة فقيه الحنابلة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي . 	1 2 7
دار الفكــر.	
كتاب أخصر المختصرات في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن	
تأليف: الإمام محمد بن بدر الدين بن بلبان الدمشقي الحنبلي .	124
حققه وعلق عليه: محمد بن ناصر العجمي.	
دار البشائر الإسلامية – الطبعة الأولى – ١٤١٦ هـ.	
كتاب الإفصاح عن معاني الصحاح.	
١ تأليف: الوزير عون الدين أبي المظفر يجيى بن هبيرة الحنبلي .	1 £ £
المؤسسة السعيدية – الرياض .	
كتاب التمام لما صح في الروايتـين والشلاث والأربع عن الإم	
الوجهين عن أصحابه.	
تأليف: محمد بن محمد بن حسين البغدادي الشهير بالقاضي أبي ا	1 2 0
حقق وعلق عليه وخرج أحاديثه ووضع فهارسه :	
د . عبد الله بن محمد الطيار – د . عبد العزيز بن محمد المد الله .	
دار العاصمة - الرياض - السعودية - النشرة الأولى - ١٤١٤	
كتاب المسائل عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل.	
ا تأليف: الإمام إسحاق بن منصور الكوسج.	1 2 7
دار المنار للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ	

كشف القناع عن متن الإقناع .	
للشيخ العلامة فقيه الحنابلة منصور بن يونس بن إدريس البهوتي .	1 2 V
راجعه وعلق عليه : الشيخ هلال مصيلحي مصطفى هلال .	1 & V
دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان – ١٤٠٢ هـ.	
مسائل الإمام أحمد بن حنبل _ رواية ابنه أبي الفضل صالح .	
بإشراف طارق بن عوض الله بن محمد .	1 £ A
دار الوطن للنشر – الرياض – السعودية – الطبعة الأولى – ١٤٢٠ هــ .	
مسائل الإمام أحمد - رواية أبي داود سليمان بن الأشعت السجستاني .	
تحقيق : أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد .	1 2 9
مكتبة ابن تيمية – الطبعة الأولى – ١٤٢٠ هـ.	
مسائل الإمام أحمد بن حنبل _ رواية ابنه عبد الله بن أحمد .	
تحقيق: زهير الشاويش.	10.
المكتب الإسلامي – الطبعة الأولى – ١٤٠١ هـ	
منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات .	***************************************
تأليف: تقي الدين محمد بن أحمد الحنبلي المصري الشهير بابن النجار .	101
تحقيق: عبد الغني عبد الخالق – عالم الكتب.	
نيل المآرب في تهذيب شرح عمدة الطالب .	101
تأليف: عبد الله بن عبد الرحمن آل بسام.	
هداية الراغب لشرح عمدة الطالب .	
تاليف: عثمان بن أحمد النجدي الحنبلي.	104
تحقيق الأستاذ الكبير العلامة : حسنين محمد مخلوف .	
دار الصابوني – حلب – سوريا – الطبعة الأولى – ١٤١٧ هـ.	



المرجع الثاني عشر |كتب المعاني والغريب

عنــوان الكتــاب	الرقم
الصحاح.	
لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي .	105
دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٩ هـ .	
الفائق في غريب الحديث .	
تأليف: العلامة جار الله محمود بن عمر الزمخشري .	100
إعداد: إبراهيم شمس الدين.	
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٧ هـ .	
المصباح المنير .	
تأليف : العلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي .	
اعتنى بما الأستاذ: يوسف الشيخ محمد.	107
المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٧ هـ.	
المغرب في ترتيب المعرب .	
تأليف: الإمام اللغوي أبي الفتح ناصر الدين المطرزي.	104
حققه: محمود فاخوري – وعبد الحميد مختار .	154
مكتبة أسامة بن زيد – حلب – سوريا – الطبعة الأولى – ١٣٩٩ هـ	_
النهاية في غريب الحديث والأثر .	
للإمام مجمد الدين أبي السعادات المبارك الجزري ابن الأثير .	101
تحقيق : طاهر الزاوي – ومحمود الطناحي .	

تحرير ألفاظ التنبيه أو لغة الفقه .	
للإمام الجليل العلامة محي الدين يحيى بن شرف النووي .	109
حققه وعلق عليه : عبد الغني الدقر .	, - ,
دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ ه.	
تهذيب الأسماء واللغات.	
للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي .	17.
دار الفكر – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٦ هـ	
غريب الحديث .	
لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي .	171
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٠٦ هـ.	
معجم المقاييس في اللغة .	
لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا .	
حققه: شهاب الدين أبو عمرو.	
دار الفكر – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٥ هـ.	



المرجع الثالث عشر / كتب المصطلح

عنوان الكتاب	الرقم
الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات .	
لأبي البركات محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال .	174
تحقيق ودراسة : عبد القيوم عبد رب النبي .	
دار المأمون للتراث — دمشق — بيروت — الطبعة الأولى — ١٤٠١ هـ	
المقنع في علوم الحديث .	
تأليف: الإمام الحافظ سراج الدين عمر بن علي الأنصاري.	178
تحقيق ودراسة : عبد الله بن يوسف الجديع .	
دار فواز للنشر – الطبعة الأولى – ١٤١٣ هـ.	
إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سند خير الخلائق صلى الله عليه وعلى آله	
وسلم – للإمام محي السنة أبي زكريا يحيى بن شرف النووي .	170
حققه وعلق عليه : د . نور الدين عمر .	
دار البشائر الإسلامية الأولى – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – ١٤١١هـ .	
تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي .	
للإمام حلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي .	177
مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة – الرياض – الطبعة الأولى ١٤١٧هـ	
شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر .	
للإمام المحدث علي بن سلطان محمد الهروي القاريء.	177
حققه وعلق عليه : محمد نزار تميم – وهيثم نزار تميم .	
شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم — بيروت — لبنان .	

كتاب الإغتباط بمعرفة من رمى بالإختلاط .

تأليف : الإمام الحافظ برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن حليل .

تحقيق : فواز أحمد زمرلي .

دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤٠٨ هـ. .



(011)_

المرجع الرابع عشر / كتب الرجال

عنوان الكتاب	الرقم
الأنساب.	
تأليف : الإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني .	179
دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان — الطبعة الأولى — ١٤١٩ هـ.	
الإصابة في تمييز الصحابة .	
تأليف: الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .	
دراسة وتحقيق وتعليق :	14.
الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - والشيخ علي محمد معوض .	
دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٥ هـ.	
الضعفاء والمتزوكون .	
تأليف: الإمام الحافظ أبي الحسن على بن عمر الدارقطني البغدادي.	1 7 1
دراسة وتحقيق : موفق بن عبد الله بن عبد القادر .	
مكتبة المعارف – الرياض – السعودية – الطبعة الأولى – ١٤٠٤ هـ.	
الطبقات الكبرى .	
تأليف : محمد بن سعد بن منيع الزهري .	177
دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٧ هـ.	
الطبقات الكبرى الطبقة الخامسة من الصحابة .	
تأليف : محمد بن سعيد بن منيع الزهري .	174
دراسة وتحقيق : د . محمد بن صامل السلمي .	1 4 1
مكتبة الصديق – الطائف – السعودية – الطبعة الأولى – ١٤١٤ هـ.	

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة .	
تأليف : الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد الدمشقي الذهبي .	175
علق عليها: محمد عوامة .	1 7 4
دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة – السعودية – الطبعة الأولى – ١٤١٣ هـ	
تاريخ الصحابة الذين روي عنهم الأخبار .	
تأليف: الإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي.	140
تحقيق : بوران الضناوي .	148
دار الكتب العلمية — بيروت — لبنان — الطبعة الأولى — ١٤٠٨ هــ .	
تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة .	
تأليف: الإمام الحافظ الناقد العلامة الشيخ أبي الفضل أحمد بن علي	177
حجر العسقلاني – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان .	
تهذيب الكمال في أسماء الرجال .	
تأليف : الحافظ المتقن جمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي .	177
حققه وضبط نصه وعلق عليه : د . بشار عواد معروف .	1 4 4
مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى – ١٤١٨ هـ	
شذرات الذهب في أخبار من ذهب .	
تأليف: ابن العماد الإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد الدمشقي	
حققه وعلق عليه : محمود الأرناؤوط .	144
أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه : عبد القادر الأرناؤوط .	
دار ابن كثير – دمشق – بيروت – الطبعة الأولى – ١٤١٣ هـ.	
طبقات علماء الحديث.	
نأليف: الإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الدمشقي الصالحي.	179
تحقيق : أكرم البوشي — وإبراهيم الزيبق .	
ئوسسة الرسالة – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – ١٤١٧ هـ	

اللزاج السية المراج السية	
كتاب التاريخ الكبير .	
تأليف : الحافظ النقاد شيخ الإسلام جبل الحفظ وإمام الدنيا أبي عبد الله إسمـــاعيل	14.
بن إبراهيم الجعفي البخاري – دار الفكر .	
كتاب التذكرة معرفة رجال الكتب العشرة .	
تأليف: أبي المحاسن محمد بن علمي الحسيني .	141
تحقيق : د . رفعت فوزي عبد المطلب .	
مكتبة الخانجي بالقاهرة — الطبعة الأولى — ١٤١٨ هــ .	
كتاب الجرح والتعديل .	
تأليف : الإمام الحافظ شيخ الإسلام الرازي .	144
دار إحياء التراث العربي — بيروت — لبنان — الطبعة الأولى — ١٣٧١ هــ .	
كتاب المعرفة والتاريخ .	
نأليف : أبو يوسف يعقوب بن سفيان البسوي .	١٨٣
حققه وعلق عليه : د . أكرم ضياء العمري .	
كتبة الدار بالمدينة المنورة – الطبعة الأولى – ١٤١٠ هـ.	
كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين .	
أليف : الإمام الحافظ محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم .	1 1 1 2
نحقيق : محمود إبراهيم زايد .	
ار الوعي – حلب – سوريا – الطبعة الثانية – ١٤٠٢ هـ	
شاهير علماء الأمصار وعلماء فقهاء الأقطار .	
أليف: الإمام الحافظ أبي حاتم محمد حبان التميمي البستي .	1 1 1 0
حققه ووثقه وعلق عليه : مرزوق علي إبراهيم .	
ار الوفاء — الطبعة الأولى — ١٤١١ هــ .	



فمرست الموضوعات

رقم المفمة	الموضوع
7 — 1	المقدمية
	القسم الأول :- وتحته فصلان :
	الفصل الأول : وتحته مبحثان :
	المبحث الأول من الفصل الأول:
	حياة الإمام الترمذي الشخصية وتحته خمس مطالب :
٧	المطلب الأول : اسمه
Υ	المطلب الثاني: نسبه
	المطلب الثالث: كنيته
Υ	المطلب الرابع : ولادته
	المطلب الخامس: وفاته
	المبحث الثاني من الفصل الأول:
	حياة الإمام الترمذي العلمية وتحته ست مطالب :
٩	المطلب الأول: نشأته وطلبه للعلم
٩	المطلب الثاني : رحلته في طلب العلم
٩	المطلب الثالث : شيوخه
١٠	المطلب الرابع: تلاميذه
١٠	المطلب الخامس: مكانته العلمية ومصنفاته
	المطلب السادس: مؤلفاته

	فهرس الموضوعان
لموضوع	رقم الصفه
فصل الثاني : وتحته ثلاثة مباحث :	
المبحث الأول من الفصل الثاني:	
عريف بالجامع وتحته مطلبان :	
المطلب الأول : فضائل الجامع	
المطلب الثاني: مكانته	
المبحث الثاني من الفصل الثاني:	
هج الإمام الترمذي في جامعه ، وهو في مطلبين :	
المطلب الأول : منهجه الحديثي	- 17
المطلب الثاني : منهجه الفقهي	7 - 10
المبحث الثالث من الفصل الثابي :	
مبع على طريقة دراستي لفقه الترمذي وهو في مطلبين	
·	ترمذي

الـموضـوع رقم الصفحة

القسم الثاني: دراسة فقه الترمذي في سننه من أول أبواب الصلاة بـــاب: بــدء الأذان وحتى باب: ما جاء في الإنصراف عن يمينه وعن يساره.

١ ـ كتاب الأذان والإقامة :

77 - 77	م / ١٣٩ – باب: ما جاء في بدء الأذان	١
77 - 77.	م / ١٤٠ – باب: ما جاء في الترجيع في الأذان	۲
£ £- TV	م / ١٤١ – باب : ما جاء في إفراد الإقامة	٣
٤٥	م / ١٤٢ — باب : ما جاء أن الإقامة مثنى مثنى	٤
٤٨- ٤٦ .	م / ١٤٣ – باب: ما جاء في الترسل في الإذان	٥
04-89	م / ١٤٤ - باب: ما جاء في إدخال الأصبع في الأذان عند الأذان	٦
708	م / ١٤٥ – باب : ما جاء في التثويب في الفحر	٧
70-71	م / ١٤٦ – باب : ما جاء أن من أذن فهو يقيم	٨
77-77	م / ١٤٧ – باب : ما جاء في كراهية الأذان بغير وضوء	٩
V E - V T	م / ١٤٨ – باب: ما جاء أن الإمام أحق بالإقامة	١.
Y0- Y0	م / ١٤٩ – باب: ما جاء في الأذان بالليل	١١
アメースス	م / ١٥٠ – باب: ما حاء في كراهية الخروج من المسحد	۱۲
98-79	م / ١٥١ – باب : ما جاء في الأذان في السفر	١٣
97-98.	م / ١٥٢ — باب : ما جاء في فضل الأذان	١٤
91- 97	م / ١٥٣ — باب : ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن	10
1.7-99	م / ١٥٤ – باب: ما جاء ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن	١٦

رقم الصفحة	المو ضوع
: كراهية أن يأخذ المؤذن على الأذان أحرا	۱۷ م/ ۱۵۵ – باب
: ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من الدعاء	۱۸ م/۲۵۱ – باب
: منه أيضاً	١٩ م/١٥٧ – باب
: أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة	
: كم فرض الله على عباده من الصلوات	۲۱ م/۱۵۹ – باب
: في فضل الصلوات الخمس	۲۲ م / ۱۶۰ – باب
<u> </u>	۲ ـ کتاب صلاة ١-
: ما جاء في فضل الجماعة	۲۳ م/ ۱۳۱ – باب
: ما جاء فيمن سمع النداء فلا يجيب	۲۶ م / ۱۹۲ – باب
: في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة	۲۵ م / ۱۶۳ – باب
: في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مره	۲۲ م / ۱۶۶ – باب :
: في فضل العشاء والفجر في جماعة	۲۷ م/ ۱۳۵ – باب :
: في فضل الصف الأول	۲۸ م/ ۱۲۲۱ – باب :
: ما جاء في إقامة الصفوف	۲۹ م / ۱۶۷ – باب :
: ليليني منكم أولو الأحلام والنهى	۳۰ م / ۱۶۸ – باب :
: في كراهية الصف بين السواري	۳۱ م / ۱۲۹ – باب :
: في الصلاة خلف الصف وحده	۳۲ م / ۱۷۰ – باب :
: في الرجل يصلي ومعه رجل	۳۳ م / ۱۷۱ – باب :
: في الرجل يصلي ومعه الرجلين	۳٤ م / ۱۷۲ – باب :
: في الرجل يصلي ومعه الرجال والنساء	۳۵ م / ۱۷۳ – باب :

رقم الصفحة	الموضوع
	•

	٣ ـ كتاب الإمامة :	
198-100	م / ١٧٤ – باب : من أحق بالإمامة	٣٦
194-195	م / ١٧٥ – باب : ما جاء إذا أم أحدكم الناس فليخفف	٣٧
	كتاب صفة الصلاة:	- 4
Y . 0 - 1 9 A .	م / ١٧٦ – باب : ما جاء في تحريم الصلاة وتحليلها	٣٨
r • 7- A • 7	م / ١٧٧ - باب : ما جاء في نشر الأصابع عند التكبير	٣٩
	م / ١٧٨ — باب : في فضل التكبيرة الأولى	٤٠
Y 1 9 - Y 1 ·	م / ۱۷۹ — باب : ما يقول عند افتتاح الصلاة	٤١
777-77.	م / ١٨٠ _ باب : ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن	٤٢
۲۳ ۷	م / ۱۸۱ – باب : من رأى الجهر بما	٤٣
757-771.	م / ١٨٢ – باب : في افتتاح القراءة ب { الحمد لله رب }	٤٤
707-722	م / ١٨٣ – باب : ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب	٤٥
77708	م / ١٨٤ – باب : ما جاء في التأمين	٤٦
771	م / ١٨٥ — باب : ما جاء في فضل التأمين	٤٧
777-777	م / ١٨٦ — باب : ما جاء في السكتتين	٤٨
	م / ١٨٧ - باب : ما جاء في وضع اليمين على الشمال	٤٩
人 アー人 マ ア	في الصلة	
TA0-TV9.	م / ١٨٨ – باب : ما جاء في التكبير عند الركوع والسجود	٥.
7	م / ۱۸۹ — باب : منه آخر	01

رقم الصفحة	الموضوع
اب: رفع اليدين عند الركوع	۲۰ م/۱۹۰۰- ب
اب: في وضع اليدين على الركبتين في الركوع	
اب : ما جاء أنه يجافي يديه عن جنبيه في الركوع	٤٥ م/ ١٩٢ - ب
اب: ما جاء في التسبيح في الركوع والسحود	٥٥ م / ١٩٣ – ي
اب : ما جاء في النهي عن القراءة في الركوع	۲۵ م/۱۹۶ – ب
والسجود.	
اب: فيمن لا يقيم صلبه في الركوع والسحود	۷۰ م / ۱۹۰ – با
اب: ما يقول الرجل إذا رفع رأسه من الركوع ٣٢١-٣٢٤	٥٨ م / ١٩٦ – با
اب : منه آخر	۵۹ م / ۱۹۷ — با
اب: في وضع الركبتين قبل اليدين في السحود ٣٤٤-٣٤٤.	
اب : آخر منه	۲۱ م / ۱۹۹ — با
اب: ما جاء في السجود على الجبهة والأنف	۲۲ م / ۲۰۰ ب
ب: ما جاء أن يضع الرجل وجهه إذا سجد	ب- ۲۰۱/ م
ب: ما جاء في السجود على سبعة أعضاء	ب - ۲۰۲ / م
اب: ما جاء في الـــتجافي في السجود	١٠ م / ٢٠٣ ب
ب: ما جاء في الإعتدال في السجود	۲۰٤ م / ۲۰۶ با
ب: في وضع اليدين ونصب القدمين في السجود	۲۲ م / ۲۰۰۵ – با
ب: ما جاء في إقامة الصلب إذا رفع رأسه من السجود	۸۲ م / ۲۰۱ – با
والركوع	
ب: ما جاء في كراهية أن يبادر الإمام في الركوع	٦٩ م / ٢٠٧ – بان
والســجود	

الموضوع رقم الصفحة

۳۸۲ – ۲۷۵	م / ٢٠٨ - باب : ما جاء في كراهية الإقعاء بين السجدتين	٧.
	م / ٢٠٩ – باب : في الرخصة في الإقعاء	٧١
	م / ۲۱۰ — باب : ما يقول بين السجدتين	٧٢
	م / ٢١١ – باب : ما جاء في الإعتماد في السجود	٧٣
	م / ٢١٢ – باب : كيف النهوض من السجود	7 8
٤٠٢	م / ۲۱۳ — باب : منه أيضــا .	77
	م / ٢١٤ – باب : ما جاء في التشهد	٧٧
	م / ٢١٥ – باب : منه أيضــا	٧٧
	م / ٢١٦ — باب : ما جاء أنه يخفي التشــهد	٧٨
	م / ٢١٧ – باب : كيف الجلوس في التشهـــد	٧٩
	م / ۲۱۸ — باب : منه أيضــا	٨٠
	م / ٢١٩ – باب : ما جاء في الإشارة	٨١
	م / ٢٢٠ – باب: ما جاء في التسليم في الصلاة	٨٢
	م / ۲۲۱ – باب : منه أيضا	٨٣
	م / ۲۲۲ – باب : ما جاء أن حذف السلام سنة	Λ£
	م / ٢٢٣ – باب : ما يقول إذا سلم	٨٥
	م / ٢٢٤ – باب : ما جاء في الإنصراف عن يمينه وعن يساره	٢٨
<0° - <0		الحناتمة

الموضوع وقم الصفحة الفهارس:

فهرست المراجع العلمية للرسالة القرآن الكريم ثم :

" -- >

٤٨٨ - ٤٨٦	١ - كتب السنة
	٢ – كتب شروح الحديث
199 — 199	٣ – كتب فقه الخلاف
	٤ – كتب الإجماع
£9V	ه – كتب الناسخ والمنسوخ
	٦ - كتب المسائل المفردة
	٧ – كتب الحنفية
0.7-0.8	۸ – كتب المالكية
	٩ – كتب الشافعية
010-011	١٠ – كتب الحنابلة
	١١ – كتب المعاني والغريب

الموضوع رقم الصفحة

١٢ – كتب المصطلح	
١٣ – كتب الرجال	
رست الموضوعات	فهر

